

تأليف

الدكتور فاضل صالح السامرائي

الجزء الرابع



مَعَانِي النَّحْوِ

الجُزْءُ الرَّابِعُ

- الموضوع: لغة عربية
- العنوان: معاني النحو ٤١١
- تأليف: الدكتور فاضل صالح السامرائي

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

ISBN 978-614-415-238-6

- الطباعة : مطابع يوسف بيضون - بيروت . التجليد: شركة فؤاد البعينو للتجليد - بيروت
- الورق: كريم / الطباعة: لونان التجليد: كرتونيه
- القياس: 17×24 / عدد الصفحات: 1816 / الوزن: 3500 غ

ISBN 978-614-415-238-6



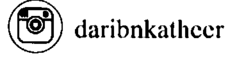
دمشق - سورية - ص.ب: 311
حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الجابي
تلفاكس: 2225877 11 963+
2228450 11 963+

بيروت - لبنان - ص.ب: 113/6318
برج أبي حيدر - شارع أبو شقرا
تلفاكس: 817857 1 961+
705701 1 961+
جوال: 204459 3 961+

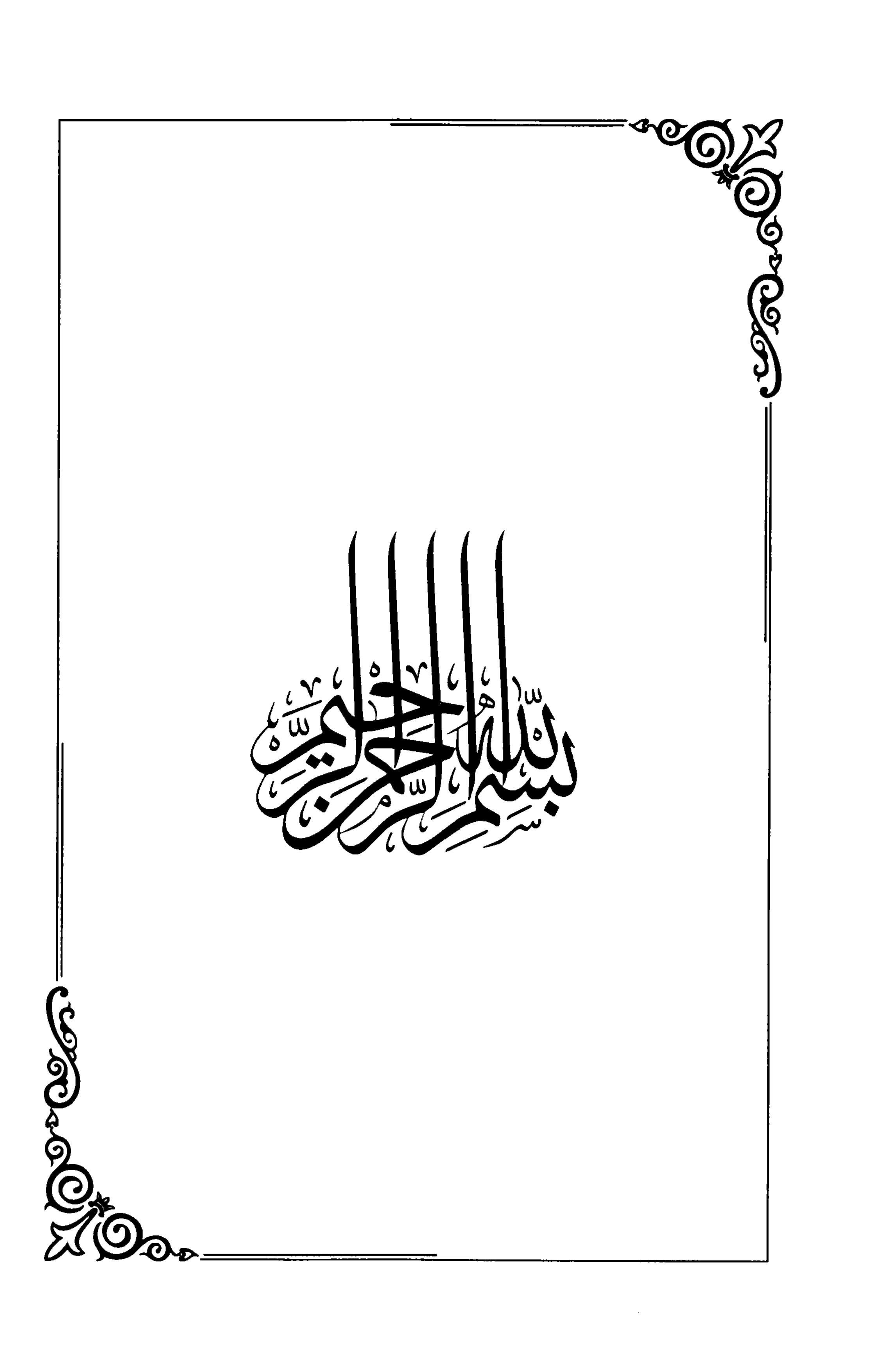
website: www.ibn-katheer.com / e-mail: info@ibn-katheer.com


/daribnkatheer


@daribnkatheer


daribnkatheer


daribnkatheer


بسم الله الرحمن الرحيم



جـزم المضـارع

يجزم المضارع بعد أدوات ظاهرة وهي: لم ، ولمّا ، ولام الأمر ، ولا الناهية ، وبعد أدوات الشرط. وقد يجزم بغير أداة ظاهرة نحو ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] .

وإذا لاحظنا أدوات الجزم وجدناها على ثلاثة أقسام:

١ ـ **القسم الأول**: ما يقلب زمن المضارع إلى ماض ، وهي: لم ولمّا.

٢ ـ **القسم الثاني**: ما يقلبه إلى الأمر ، وهي لام الأمر ، ولا الناهية ، إذ إن لا الناهية أمر بالتَّرك ، فقولنا: (افعلْ) أمر بالفعل ، و(لا تفعلْ) أمر بالتَّرك.

٣ ـ **القسم الثالث**: أدوات الشرط ، وهي أدوات تقوم بربط الجمل ، لغرض تعليق حصول شيء بحصول شيء آخر نحو (إن تأتني أذهب معك) فذهابك معلّق بإتيانه.

جاء في (نحو الفعل) للدكتور أحمد الجواري: «وإنما يكون الجزم في المضارع إذا تعين لواحد من المعاني الآتية:

١ ـ معنى المضي: وذلك إذا دخلت عليه لم ، ولمّا ، فإنهما تقلبان معناه إلى معنى الفعل الماضي كـ(لم يذهب ، ولما يذهب).

٢ ـ معنى الطلب: وذلك إذا تقدمته لام الأمر ، نحو (ليذهبْ زيد). . . أو لا الناهية ، نحو (لا تذهبْ). . .

٣ ـ معنى الشرط: والشرط صيغة فعلية مستقلة تخالف باقي الصيغ في مدلول الفعل، وهو الحدث والزمن؛ لأنّ الفعل في جملة الشرط معلق حدوثه أو وقوعه، فهو إذن ليس تام الدلالة، ففي قولك: (إن تذهب أذهب) تعلق ذهابك على ذهاب المخاطب، فأنت لم يقع منك الذهاب، والمخاطب كذلك لم يقع منه ذلك، وإنما علقت ذهابك على ذهابه بأداة الشرط»[1].

ونحن نخالفه في القسم الثاني وهو معنى الطلب، إذ معنى الطلب عام يدخل فيه الاستفهام، والتمني، والترجي، والعرض، والتحضيض وغير ذلك، وهو لا يجزم في كل هذه المواطن، بل يجزم إذا أدى معنى الأمر فعلاً أو تركًا.

يتبين من هذا أنّ أدوات الجزم ـ عدا أدوات الشرط ـ تخرج المضارع عن حقيقته إلى فعل آخر، ماضيًا أو أمرًا.

ومما مرّ من دراسة الفعل المضارع تبين لنا أنّ:

١ ـ النصب يفيد الدلالة على الاستقبال في الغالب، أو للعدول إلى معنى المصاحبة والسببية تنصيصًا.

٢ ـ الجزم للدلالة على المضي أو الأمر ـ فيما عدا الشرط ـ.

٣ ـ الرفع للدلالة على الزمن العام المطلق، حالاً، واستقبالاً، ومضيًا، فالحال نحو (يرزق الله مخلوقاته)، ونحو (هو يقرأ الآن).

والاستقبال نحو ﴿وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ١٤]، ونحو ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾ [النبأ: ١٨].

والمضي كقوله تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ﴾ [هود: ٣٨]، وقوله: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ

(١) «نحو الفعل» ٤٨ ـ ٤٩.

ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨] وذلك في حكاية الحال.

ونترك الشرط إلى باب الأساليب، فهو ألصق به.

الأدوات التي يجزم بعدها الفعل:

لام الأمر:

وتلزم فعل غير المخاطب للدلالة على الأمر، وذلك أمر المتكلم لنفسه، نحو (لأذهبْ إليه)، ونحو قوله ﷺ: «قوموا فلأصلِّ بكم»، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

وأمر الغائب، نحو (ليخبرْه خالد بما حدث)، وكقوله تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا۟ فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢].

ومن هذا الأخير المبني للمجهول، نحو (لتُخبَرْ بما حدث)، ونحو (لأُعطَ حقي) فإنّ الفاعل غائب.

وقد وردت قليلاً في أمر المخاطب، فإنَّ الأصل في المخاطب أن يؤمر بفعل الأمر، لا باللام، وذلك نحو قوله ﷺ: «لتزرّه ولو بشوكة»، وقوله: «لتقوموا إلى مصافكم»، وهذا في الشعر أكثر، نحو قوله:

لتقمْ أنتَ يا ابنَ خيرِ قريشٍ   فتقضي حوائجَ المسلمينا[1]

وقد يخرج المجزوم بلام الأمر إلى معنى آخر، كما يخرج الأمر عن معناه إلى معنى آخر، وذلك كالدعاء نحو (ليغفر الله لك).

والتهديد نحو ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

والخبر نحو ﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَـٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] أي فيمد[2].

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٩-٢٨٠).
(٢) «المغني» (١/ ٢٢٣)، «الهمع» (١/ ٧).

لا الناهية:

وهي موضوعة لطلب الترك[1] نحو ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [طه: ٦١]، و﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٧٧].

ومن أساليب العربية أن يُنهى الفاعل والمراد غيره، نحو (لا أرينَّك ههنا) فقد جاءت (لا) لنهي المتكلم، والمنهي في الحقيقة هو المخاطب، أي لا تكن ههنا حتى لا أراك[2].

ونحو ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ﴾ [التوبة: ٨٥] فالنهي للأموال، إذ أسند الإعجاب إليها، والمنهي في الحقيقة هو المخاطب، أي لا تعجب يا محمد بأموالهم[3].

ونحو قوله تعالى: ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف: ٢٧]، فقد نهى الشيطان والمنهي في الحقيقة هم المخاطبون، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ﴾ [فاطر: ٥] فالنهي موجّه لفظاً للدنيا، وللغَرور وهو الشيطان، والمنهي في الحقيقة هم المخاطبون.

وقد يخرج المجزوم بـ (لا) الناهية عن معنى النهي إلى معنى آخر كالدعاء نحو (لا يقطع الله يمينك، ولا يفضضِ الله فاك)، والتهديد نحو قولك لابنك مهددًا: (لا تقرأ ولا تذهب إلى المدرسة).

والتمني، ومنه مخاطبة ما لا يعقل، نحو (لا تخنّي أيها الصبر)، و(يا عينيّ لا تجمدا) وغير ذلك من المعاني.

لم:

تختص بنفي المضارع وتقلب زمنه ماضيًا، نحو (لم أذهب أمس)، قال

---

(١) «المغني» (١/ ٢٤٦).

(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٢٨٠)، وانظر «الأصول» (١/ ٨٣).

(٣) «أمالي ابن الشجري» (١/ ١٤٨).

تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] وهي لنفي (فَعَل) [(١)] ، فإذا قلت: (حفظ) فنفيه (لم يحفظ).

والمنفي بها قد يكون منقطعًا ، نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١] ، ونحو قولنا: (لم يقم خالد أمس) ، وقد يكون متصلاً بالحال ، نحو ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤] يعني إلى الآن ، ونحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا وَلَمْ يُظَٰهِرُوا۟ عَلَيْكُمْ أَحَدًا﴾ [التوبة: ٤] ، وقد يكون مستمرًّا نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣ـ٤] [(٢)] ، وقوله: ﴿وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ﴾ [محمد: ١٥] .

لمّا:

وتختص بنفي المضارع أيضًا ، وتقلب زمنه ماضيًا نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] ، وقوله: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: ٨] ، وقولنا: (لمّا يأت خالد) ، وهي لنفي (قد فعل) ، فإذا قلت: (قد حضر) فنفيه: لمّا يحضر[(٣)] .

والفرق بين (لمْ) و(لمّا) من أوجه هي:

١ ـ إن المنفي بـ (لم) قد يكون منقطعًا وقد يكون مستمرًّا ، في حين أن المنفي بـ (لمّا) مستمر النفي إلى حين التكلم ، فإذا قلت: (لمّا يحضر خالد) فمعناه أنه إلى الآن لم يحضر ، في حين أنّ قولك: (لم يحضر خالد) يحتمل أنه لم يحضر إلى الآن ، ويحتمل أنه لم يحضر في وقت من أوقات المضي ثم

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠).

(٢) انظر «شرح شذور الذهب» (٢٦) ، «المغني» (١/ ٢٧٩).

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠).

حضر ، ولذا يصح أن يقال: (لم ينجح محمدٌ في العام الماضي وقد نجح هذا العام) ، ويمتنع أن يقال: (لمّا ينجح ثم نجح) ، لأنّ قولنا: (لما ينجح) يفيد استمرار النفي إلى وقت التكلم. وتقول: (لم يقمْ ثم قام) ، ويمتنع أن تقول: (لمّا يقم ثم قام) [١].

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «واختصت (لمّا) أيضًا بامتداد نفيها من حيث الانتفاء إلى حال التكلم. . . وهذا هو المراد بقوله: (وتختص بالاستغراق). . . وأما (لم) فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو (لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم)» [٢].

٢ ـ إنّ منفي (لمّا) لا يكون إلاّ قريبًا من الحال ، ولا يشترط ذلك في منفي (لم) ، فقد يكون منفيها قريبًا أو بعيدًا ، تقول: (لم يكن زيد في العام الماضي مقيمًا) ولا يجوز (لمّا يكن) [٣]. وذلك أنّ (لم) لنفي (فعلَ) ، وهذا الفعل يحتمل القرب والبعد ، فمن البعيد قوله: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [العنكبوت: ٤٤] ، وقوله: ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِآدَمَ﴾ [الأعراف: ١١]. ومن القريب قولنا: (حضر الآن محمد) ، وقوله تعالى: ﴿إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ﴾ [النساء: ١٨] ، في حين أن (لمّا) لنفي (قد فعل) ، و(قد) تفيد القرب كما سبق تقريره.

٣ ـ إن المنفي بـ (لمّا) فيه معنى التوقع ، وليس كذلك المنفي بـ (لم) ، فقولنا: (لمّا يحضر خالد) معناه: أنه لم يحضر ، وهو متوقع حضوره. وليس

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٢٧٨) ، «شرح قطر الندى» (٨٣ ـ ٨٤) ، «الأشباه والنظائر» (٢/ ٢٢٣، ٢٢٨) ، «التصريح» (٢/ ٢٤٧).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٨).
(٣) «المغني» (١/ ٢٧٩).

في قولنا: (لم يحضر خالد) معنى التوقع ، قال تعالى: ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ ﴾ [ص: ٨] ومعناه: أنهم لم يذوقوا إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع[١] .

وذلك أن (لمّا) لنفي (قد فعل) ، (وقد) فيها معنى التوقع[٢] ، و(لم) لنفي (فعل) وليس فيه معنى التوقع، فقولك: (قد حضر محمد) معناه أنه كان متوقعاً حضوره فحضر ، و(لمّا يحضر) معناه أنه لم يحضر ، وهو متوقع حضوره.

قال في (المغني): «وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيّان في نفي المتوقع وغيره ، مثال المتوقع أن تقول: (ما لي قمت ولم تقم) أو (ولمّا تقم). ومثل غير المتوقع أن تقول ابتداء: لم تقم أو لمّا تقم»[٣] .

وجاء في (شرح الرضي): وقد تستعمل في غير المتوقع أيضاً نحو: (ندم ولمّا ينفعه الندم)[٤] ، وذلك أن (قد) ربما جاءت في غير المتوقع كما أسلفنا.

٤ ـ إن (لمّا) لا تقترن بأداة الشرط ، بخلاف (لم) ، قال تعالى: ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [المائدة: ٦٧] ، وقال: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [المائدة: ٤٥] ولا يقال: (إن لمّا تفعل) ولا (من لما يحكم). وذلك «لأن الشرط يليه مثبت (لم) ، تقول: (إن قام زيد قام عمرو) ولا يليه مثبت (لما) ، لا تقول: إن قد قام زيد»[٥] .

---

(١) «المغني» (١/ ٢٧٩) ، «التصريح» (٢/ ٢٤٧) ، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٨).
(٢) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٧).
(٣) «المغني» (١/ ٢٧٩).
(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٨).
(٥) «التصريح» (٢/ ٢٤٧).

٥ ـ يجوز الاستغناء بـ(لمّا) عن ذكر منفيها إذا دلّ عليه دليل، تقول: (قاربت البلد ولمّا) أي: ولما أدخله، ولا يجوز حذف الفعل بعد (لم)، فلا يقال: (قاربت البلد ولم)[(١)]، وذلك أن (قد) يستغنى بها فلا يذكر ما بعدها، قال:

أَزِفَ التَّرحُّلُ غيرَ أنّ ركابَنا لمّا تزُلْ برحالِنا وكأنْ قدِ[(٢)]

أي: وكأن قد زالت.

* * *

(١) «المغني» (١/ ٢٧٩)، «شرح قطر الندى» (٨٤).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٩).

جواب الطلب

ذكرنا أنّ الفعل المضارع قد يجزم بعد أدوات ظاهرة ، وقد يجزم بغير أداة ظاهرة وهو الذي يسميه النحاة جواب الطلب نحو (زرني أزرك) و(أين بيتك أزرك) و(ليتني أعرف بيتك أزرك) والمعنى كما يقول النحاة: إن تزرني أزرك ، وإن دللتني على بيتك أزرك.

جاء في (الكتاب): «(هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنّ أو عرض) فأما ما انجزم بالأمر فقولك: (ائتني آتك) ، وما انجزم بالنهي فقولك: (لا تفعل يكن خيرًا لك) ، وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك: (ألا تأتيني أحدثْك) و(أين بيتك أزرْك) ، وأما ما انجزم بالتمني فقولك: (ألا ماءَ أشربْه) و(ليته عندنا يحدثْنا) ، وأما ما انجزم بالعرض فقولك: (ألا تنزل تصبْ خيرًا) وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تأتني) بإنْ تأتني ؛ لأنهم جعلوه معلقًا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أن (إن تأتني) غير مستغنية عن (آتك).

وزعم الخليل أنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب ؛ لأنه إذا قال: (ائتني آتك) فإن معنى كلامه: إنْ يكن منك إتيان آتك ، وإذا قال: (أين بيتك أزرْك) فكأنه قال: إنْ أعلم بيتك أزرك ؛ لأن قوله: (أين بيتك) يريد به (أعلمني) ، وإذا قال: (ليته عندنا يحدثْنا) فإنّ معنى هذا الكلام: (إنْ يكن عندنا يحدثنا) ، وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد في الأمر. وإذا قال: (لو نزلت) فكأنه قال: انزلْ» [1].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٤٩).

وهذا الأسلوب كما هو ظاهر أسلوب شرطي ، فيه جزاء مترتب على ما قبله ، ومرتبط به ارتباط الجزاء بالشرط ، فقولك : (زرني أكرمك) معناه أنّ إكرامك له مرتبط بزيارته لك ارتباطًا شرطيًا .

وكذلك (ألا تأتيني أحدثْك) فإنّ التحديث مسبب عن الإتيان ومرتبط به ارتباط الجزاء بالشرط .

فإذا لم يرتبط الفعل بما قبله هذا الارتباط لم يجزم ، قال تعالى : ﴿ وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ ﴾ [القصص : ٣٤] بالرفع ولم يجزم ؛ لأنه ليس على إرادة معنى الشرط ، إذ ليس معناه : إن ترسله يصدقني ، وإنما المعنى : أرسله ردءًا فإنه يصدقني ، ولذا ارتفع ، ولو أراد معنى الشرط لجزم .

ونحوه أن تقول : (زرني أزورُك) فإنك لم تقصد فيه ترتيب زيارتك على زيارته ، وإنما المقصود : أنا أزورك فزرني ، أي أنا ممن يزورك .

ومثله قولك : (دعه يضربْه) و(دعه يضربُه) فبالجزم معناه : إن تدعه يضربه ، وبالرفع معناه : دعه ضاربًا له . فالضرب بالجزم غير حاصل ، وبالرفع هو حاصل ، أو يكون على الاستئناف ، على معنى : دعه إنه يضربه .

وتقول : (تعالَ ينادك) و(تعال يناديك)، فبالجزم معناه : إنْ تأت ينادك ، والمعنى أنه لا يناديك الآن ، وإنما إذا جئت ناداك . وبالرفع معناه : إنه يناديك فتعال ، ومعنى ذلك أنّ المناداة حاصلة .

قال سيبويه : «وتقول : (ائتني آتك) فتجزم على ما وصفنا ، وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلقًا بالأول ، ولكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنيًا عنه ، كأنه يقول : ائتني أنا آتيك . ومثل قول الشاعر (وهو الأخطل) :

وقـال رائـدهـم أرسـوا نـزاولـهـا فكـلّ حتـف امـرئ يمضـي لمقـدار

وقال الأنصاري:

يا مالِ والحق عنده فقِفوا تؤتوْن فيه الوفاء معترِفا

كأنه قال: إنكم تؤتون فيه الوفاء معترفًا...

وتقول: (ذره يقلْ ذاك)، و(ذره يقولُ ذاك) فالرفع من وجهين:

فأحدهما الابتداء، والآخر على قولك: ذره قائلاً ذاك...

وتقول: (قم يدعوك)؛ لأنك لم ترد أن تجعل دعاءً بعد قيامه ويكون القيام سببًا له، ولكنك أردت: قم إنّه يدعوك. وإن أردت ذلك المعنى جزمت»(١).

وجاء في (**المفصل**): «وإن لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه: إما صفة كقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥ ـ ٦]، أو حالاً كقوله تعالى: ﴿فذرهم في طغيانهم يعمهون﴾(٢)، أو قطعًا واستئنافًا كقولك: (لا تذهبْ به تغلبُ عليه) و(قم يدعوك)، ومنه بيت الكتاب:

وقال رائدُهُمْ أَرسوا نزاولُها

ومما يحتمل الأمرين الحال والقطع قولهم: (ذره يقولُ ذاك)، و(مره يحفرها) وقول الأخطل:

كرّوا إلى حَرّتيكم تعمرونهما

وقوله تعالى: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]»(٣).

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٠ ـ ٤٥١) وانظر «المقتضب» (٢/ ٨٢).

(٢) ليس ثمة آية بهذا النص، وإنما هي: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠] وليس فيها شاهد، وإنما الشاهد في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١]

(٣) «المفصل» (٢/ ١٤٦ ـ ١٤٧).

ويدلك على معنى الجزاء أنه إذا تخلف معنى الشرط لا يصح جزمه وذلك واضح في النهي ، نحو (لا تدن من النار تحترق) فإنه لا يصح جزم (تحترق) هنا لأنه لا يصح أن تقول: (إنْ لا تدن من النار تحترق) بخلاف قولك: (لا تدن من النار تسلم) فإنه يصح القول: (إنْ لا تدن من النار تسلم) ولذا يجزم الفعل (تسلم) ولا يجزم (تحترق).

جاء في (شرح الأشموني): «(وشرط جزم بعد نهي) فيما مر أن يصح أن تضع (إنْ) الشرطية قبل (لا) النافية ، دون تخالف في المعنى يقع ، ومن ثم جاز (لا تدن من الأسد تسلمْ) وامتنع (لا تدن من الأسد يأكلك) بالجزم»[١].

«ولكنك ترفع على القطع ، كأنك قلت: لا تدن منه فإنه يأكلك»[٢].

ومثاله من غير النهي قولك: (اقتل العقرب تلدَغك) فإنه لا يصح جزم (تلدغك) ؛ لأنه لا يصح تقدير الشرط ، فلا تقول: (إنْ تقتل العقرب تلدغك). بخلاف قولك: (اقتل العقرب تنج منها) فإنه يصح جزمه. ونحو (تجنب النار تحرقُك) فإنه لا يصح فيه الجزم ؛ لأنه لا يصح تقدير الشرط ، وإنما هو مرفوع على القطع ، أي إنها تحرقك ، بخلاف (تجنب النار تنج) فإنه يجزم.

ومثله (هلا تحفظ ترسبُ) فإنه لا يصح الجزم فيه ، بخلاف قولك: (هلا تحفظ دروسك تنجحْ) ، ونحو (ليتني أجد ماء يهلكُني العطش) فإنه لا يجوز فيه الجزم ؛ لأنه لا يصح تقدير الشرط ، بل هو على تقدير أنه يهلكني العطش. بخلاف قولنا: (ليتني أجد ماء أعشْ) فإنّ الفعل فيه مجزوم لأنه مقدر بالشرط.

---

(١) «شرح الأشموني» (٣/ ٣١١).

(٢) «المفصل» (٢/ ١٤٦).

ويدلك على ذلك أيضًا ـ أي على معنى الجزاء ـ أنّ ما نصب بعد فاء السببية في الطلب إذا أسقطت منه الفاء جزمت ، وذلك نحو قولك : (أين بيتك فأزورك) فإذا أسقطت الفاء منه وبقي في الجملة معنى السبب جزمت ، وهذا يدلك على أن معنى الجزم هو أن يكون الثاني مسببًا عن الأول ، وهو المقصود من الشرط .

جاء في (**التصريح**) : «وإذا سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب المحض ، وقصد بالفعل الذي سقطت منه الفاء معنى الجزاء[1] للطلب السابق عليه ، جزم الفعل . والمراد بقصد الجزاء ، أنك تقدره مسببًا عن ذلك الطلب المتقدم ، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط»[2] .

وهنا يبرز سؤال وهو : ما الفرق بين سقوط الفاء وبقائها في المعنى؟ .

ما الفرق مثلاً بين قولك : (هل تزورني أكرمْك) و(هل تزورني فأكرمَك)؟ .

آلمعنى واحد أم مختلف؟

الذي يبدو أنهما أسلوبان متغايران ، معناهما مختلف ، وذلك أنّ التعليل بالفاء إنّما هو لبيان السبب فقط ، وليس الارتباط بها ارتباطًا شرطيًا ، ولذا يصح أن نأتي بالفاء أحيانًا ، ولكن لا يجوز إسقاطها وجزم الفعل بعدها ؛ لأن معنى الشرط لا يصح ، وذلك نحو قولنا : (لا تدن من الأسد فيأكلَك) فإن هذا التعبير صحيح ، وهو بيان لعلة عدم الاقتراب من الأسد ، بخلاف ما لو قلنا : (لا تدن من الأسد يأكلك) فإنه لا يصح فيه الجزم ؛ لأنه لا يصح تقدير الشرط فيه ، إذ لا يقال : (إنْ لا تدن من الأسد يأكلك) . قال تعالى : ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ

---

(١) في الأصل (معنى الجزم) وهو غلط مطبعي كما هو ظاهر وكما يدل عليه ما بعده والحاشية .

(٢) «التصريح» (٢/ ٢٤١) وانظر «شرح الأشموني» (٣/ ٣٠٨) .

﴿ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٩] ، فأنت ترى أنّه لا يصح إسقاط الفاء والجزم على الطلب ؛ لأنه لا يصح في المعنى (إنْ لا تقربا هذه الشجرة تكونا من الظالمين) ، فالفاء لبيان علة النهي عن الاقتراب من الشجرة ، ولكن ليس ارتباط ما قبلها بما بعدها ارتباطًا شرطيًا. ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨] ، وقوله: ﴿وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٧٣] ، وقوله: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦] ، وقوله: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [يونس: ٩٥] ، وقوله: ﴿لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا۟ لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥].

فأنت ترى في هذا ونحوه أنه لا يصح إسقاط الفاء منه وجزمه ؛ لأنه لا يصح تقدير الشرط إذا حذفت.

وكذلك النفي ، فإنه لا يصح إسقاط الفاء فيه والجزم[١] ؛ لأنّه لا يحتمل جعله أسلوبًا شرطيًا ، فلا يصح في نحو (ما تأتينا فتحدثَنا): (ما تأتينا تحدثْنا) ، ولا في نحو قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: ٣٦]: (لا يُقضى عليهم يموتوا) لأن المعنى لا يصح ، إذا لا يصح (إنْ لا يُقضَ عليهم يموتوا)

وبذلك يتضح الفرق بين ذكر الفاء وإسقاطها ، فالفاء إنّما هي لمجرد بيان السبب ، وأما إسقاطها فعلى إرادة الشرط والجزاء.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يكون الفرق بينهما في المعنى من غير هذا السبيل ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ـ٣٧] فأنت

---

(١) انظر «المفصل» (٢/ ١٤٦) ، «الأشموني» (٣/ ٣٠٩).

ترى أنه لا يحسن إسقاط الفاء من (فأطّلع) والقول: (لعلّي أبلغ الأسباب أطّلع) لأن المعنى سيختلف، وذلك أنّ الترجي في الآية مستمر إلى ما بعد الفاء، والمعنى: لعلي أطّلع، بخلاف ما لو جزمت وقلت: (أطّلعْ) لأن المعنى سيكون (إنْ بلغت الأسباب اطلعت إلى إله موسى) وهذا غير مراد ولا يصح؛ لأنّ فرعون ينكر أن يكون لموسى إله غيره، قال: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨] فأنت ترى أن الجزم يختلف عن النصب بالفاء.

ونحوه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾ [الأنعام: ١٤٨] فأنت ترى أنه لا يحسن إسقاط الفاء والقول: (تخرجوه لنا)؛ لأنّ المعنى سيتغير، وذلك أنّ الاستفهام مستمر إلى ما بعد الفاء، بخلاف ما لو جزمت فإنّ الاستفهام سينقطع قبلها ويصبح أسلوبًا شرطيًا، فيكون (إن كان عندكم علم تخرجوه لنا) وهو مخالف للمقصود. وكذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٦٧] فإنّ التمني مستمر إلى ما بعد الفاء، فما بعد الفاء داخل في التمني. وقوله: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧] فإن الإنكار مستمر إلى ما بعد الفاء، ولا يصح إسقاط الفاء والقول: (ألم تكن أرض الله واسعة تهاجروا فيها) لأن المعنى سيتغير، ثم لا يصح أن يقال: (إن كانت واسعة تهاجروا فيها) على المعنى السابق.

وكذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾ [الحج: ٤٦] فالاستفهام مستمر، بخلاف ما لو أسقطت الفاء وجزمت، فإنّ المعنى لا يصح.

ويوضحه أيضًا قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨]، فأنت ترى أنك إذا أسقطت الفاء فقلت: (لا يؤمنوا) تغير المعنى تغيرًا كبيرًا، وذلك أن قوله تعالى: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا۟

حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ داخل في الدعاء ، وأنَّ المقصود طلب عدم إيمانهم حتى يروا العذاب الأليم ، بخلاف ما لو أسقطت الفاء فقلت: (ربنا اطمس على أموالهم. . . لا يؤمنوا) فعند ذلك يخرج قولك: (لا يؤمنوا) من الدعاء ، ويكون المعنى: (إن طمست على أموالهم وشددت على قلوبهم لا يؤمنوا) فتكون نتيجة الطمس عدم الإيمان ، وليس فيه تنصيص على أنّ ذلك مراد له ، وإنما هو تقرير حقيقة فقط.

يتبين من ذا أنّ ثمة فرقًا كبيرًا بين ذكر الفاء وإسقاطها والجزم على الطلب ، فإنَّ لكلٍّ معنى ، قال تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] . فأنت ترى أنه نصب الفعل بعد الفاء (فأصَّدَّقَ) ، ثم عطف عليه بالجزم ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ، والسبب ـ والله أعلم ـ أنَّ قوله: ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ليس على إرادة الفاء بل على نية إسقاطها فيكون الثاني جزاء ، كأنه أراد (إنْ أخرتني أكن من الصالحين) فأسقط الفاء على إرادة الشرط ، ولو عطف لكانا شيئًا واحدًا.

ولا تقل كيف يصح عطف الجزاء على ما ليس جزاء ، فهذا كثير ، فإنّه معلوم أنه يصح العطف بفاء السبب وواو المعية على الشرط والجزاء[1] ، فنقول: (إنْ تأتني فتكرمَني أشكرْ لك صنيعك) ، وتقول: (من يزرني أكرمه فأشكرَ له صنيعه) ، وتقول: (من يزرني أكرمه وأشكرَ له صنيعه) فهذا عطف سبب على جزاء ، وذاك عطف جزاء على سبب.

فاتّضح بهذا أنّ ما يسمى بجواب الطلب ، إنما هو أسلوب شرطي ، غير أن هذا الأسلوب يختلف عن أسلوب الشرط المشهور ، وهو الذي تذكر فيه

---

(١) انظر «شرح الأشموني» (٤/ ٢٤).

أداة الشرط وفعله وجزاؤه نحو (إنْ تزرني أزرك) وذلك أنّ الارتباط هنا ليس بأداة شرط ، بل الارتباط بمعنى الجزاء ، وأنّ الشرط في الأسلوب الشرطي المشهور يكون فعلاً ماضيًا أو مضارعًا ، بخلاف هذا الأسلوب فإنّ الشرط فيه يكون طلبًا دائمًا .

ثم إنّ هذا التعبير يؤدي معنى لا يؤديه الأسلوب الشرطي المشهور ، فمثلاً إن قوله تعالى: ﴿فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٦١] لا يؤديه قولنا: (إنْ تدع لنا ربك يخرج) ، وذلك أن قوله: ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ يفيد أنّ الدعاء مطلوب مراد للقائلين ، بخلاف قولنا: (إن تدع لنا يُخرج) فإنه لا يدل على أنّ الدعاء مطلوب لهم. ومثله قوله تعالى: ﴿نَكِّرُوا۟ لَهَا عَرْشَهَا نَنظُرْ أَتَهْتَدِىٓ أَمْ تَكُونُ مِنَ ٱلَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل: ٤١] فهذا يختلف عن قولنا: (إن تنكروا لها عرشها ننظر) ، فإنّ قوله تعالى: ﴿نَكِّرُوا۟ لَهَا عَرْشَهَا﴾ يفيد أن التنكير مأمور به مطلوب ، بخلاف قولنا: (إنْ تنكروا لها عرشها ننظر) فإنّ معناه: إذا فعلتم ذلك نظرنا ، ولا يفيد أنّ التنكير مطلوب.

ومثله قوله تعالى: ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة: ١٤] فإنّه يدل على أنّ القتال مطلوب ، بخلاف ما لو قلنا: (إنْ تقاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم) فإنّه لا يفيد أن القتال مطلوب صراحة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] يختلف عن قولنا: (إن تدعوني أستجب لكم) فإنه في الآية يفيد أنّ الدعاء مطلوب من العبد ، مراد لله تعالى ، بخلاف الثانية.

وكذلك قوله: ﴿رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ﴾ [إبراهيم: ٤٤] فإن التأخير مطلوب لهم مراد ، بخلاف ما لو قلنا: (إن تؤخرنا نجب دعوتك) فإنه لا يفهم هذا المعنى ، بل هو أسلوب اشتراطي مع الله

سبحانه ، وهو كما ترى يختلف عن الأول .

وكذلك بقية أنواع الطلب ، فالجزاء هنا يكون جوابًا للتمني ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والنهي ، مما لا يمكن أن يؤدى بالشرط ، تقول : (ليت محمدًا هنا يدافعْ عني) فيدافع جواب للتمني ، ولا يؤدَّى هذا المعنى بالشرط فيما إذا قلت : (إن يكن محمد هنا يدافع عني) إذ ليس في هذا معنى التمني . كذلك قولنا : (ألا تأتينا تصبْ خيرًا) فإن هذا عرض ، و(تصب) جواب العرض ، ولا يؤدّى هذا المعنى بالشرط فيما إذا قلنا : (إنْ تأتنا تصب خيرًا) لأنه ليس فيه عرض .

جاء في (بدائع الفوائد) : أنّ الفرق بين قولنا : (قم أكرمك) و(إنْ تقم أكرمك) أنه «في قوله : (قم أكرمْك) فائدتان ومطلوبان :

أحدهما : جعل القيام سببًا للإكرام ومقتضيًا له اقتضاء الأسباب لمسبباتها .

والثاني : كونه مطلوبًا للآمر مرادًا له ، وهذه الفائدة لا يدل عليها الفعل المستقبل ، فعدل عنه إلى لفظ الأمر تحقيقًا له ، وهذا واضح جدًّا» (١) .

ففي الشرط فائدة واحدة وهو اقتضاء الأسباب لمسبباتها ، وفي هذا التعبير فائدتان هما فائدة الشرط المذكورة ، والثانية إفادة معنى الطلب من أمر ، ونهي ، واستفهام ، وتمنٍّ ، ونحوه مما لا يتحقق بالشرط .

إضمار اللام:

ذهب بعض النحاة إلى أنّ لام الأمر قد تضمر بعد قول هو أمر ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحۡسَنُ ﴾ [الإسراء : ٥٣] ، وقوله : ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ١٠٥).

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] والمعنى: قل لهم ليقولوا وليقيموا(١).

وذهب الجمهور إلى أنّ الجزم هو مثله في قولنا: (ائتني أكرمك) أي على تقدير: إن تقل لهم يقيموا الصلاة «وأبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدّر؛ لأن تقديره يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلف واقع.

وأجاب ابنه بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كل فرد، فيحتمل أن الأصل (يقم أكثرهم) ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه، فارتفع واتّصل بالفعل، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقًا، بل المخلصين منهم»(٢).

والذي يبدو لنا أن الرأي الأول أصوب؛ لأن المعنى على تقدير الشرط قد يبعد، بخلاف تقدير اللام، فقولنا: (قل له يحفظِ القصيدة) معناه: قل له ليحفظْها، وليس معناه (إنْ تقل له يحفظها) وقد أبطل ذلك ابن مالك.

وأما جواب ابنه ففيه نظر، وذلك أنه قد يؤتى بهذا التعبير فيما لا يصح فيه الشرط، فقد نقول هذا التعبير عمّن لم نتيقن من استجابته، فيصح أن نقول عن شخص لم نتيقن من استجابته: (قل له ينته عن الخمر)، فلا يصح تقدير (إنْ تقل له ينته عن شرب الخمر). وكذلك أن تقول: (قل له ينته عن القول بالرجعة) وأنت تعلم أنه لا ينتهي، أو غير متيقن من استجابته، وأن تقول: (قل لهم يكفّوا عن التخريب) لمن لا تعلم أنهم سينتهون بمجرد القول، فلا يصح تقدير (إن تقل لهم يكفوا عن التخريب) بخلاف تقدير اللام فإنّه موافق للقصد.

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٢٢٥)، «شرح الرضي» (٢/ ٢٧٩)، «الهمع» (٢/ ٥٥).
(٢) «المغني» (١/ ٢٢٦).

وليس معنى ذلك أنه بعد كل قول هو أمر يكون المحذوف لامًا ، بل قد يكون أسلوبًا شرطيًا ، فإنّ المعنى هو الحاكم ، ففي قولك: (قل الحق يعصمْك الله) معناه: إن تقل الحق يعصمك الله ، وليس معناه: ليعصمك الله. ونحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ۝٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾ [الأحزاب: ٧٠ـ٧١] فإنّ معناه الشرط وليس الأمر.

وقد يحتمل التعبير المعنيين: الشرط والأمر ، وذلك نحو قولنا: (قلْ له يفعلْ ذاك) فهذا يحتمل الأمر ، ويحتمل الشرط. فإذا أردتَ: إنك إن تقلْ له يفعلْ ذاك ، كان شرطاً ، وإلاّ كان أمرًا.

كما أن حذف اللام ليس محصورًا بالقول ، بل قد يكون مع غيره حسبما يقتضي المعنى ، وذلك نحو قوله: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ يُخَفِّفۡ عَنَّا يَوۡمٗا مِّنَ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٩] . فإنّ المعنى الأظهر له (ادعوا ربكم ليخفف عنا يومًا من العذاب) ، وليس (إن تدعوا ربكم يخفف عنا يومًا من العذاب). وكذلك قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوۡنُهَاۚ﴾ [البقرة: ٦٩] فالأرجح أنه على تقدير: ادع ليبين لنا ما لونها ، وليس على تقدير: إن تدع يبين.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ يَسۡتَغۡفِرۡ لَكُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوۡاْ رُءُوسَهُمۡ﴾ [المنافقون: ٥] فإنّه ليس المعنى: إنْ تأتوا يستغفر لكم رسول الله، إذ ليس الاستغفار حاصلاً من مجرد الإتيان ، بل الراجح أن المعنى: تعالوا ليستغفر لكم رسول الله.

ومثله قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱنظُرُونَا نَقۡتَبِسۡ مِن نُّورِكُمۡ﴾ [الحديد: ١٣] فإنّه ليس المقصود: إنْ تنظرونا نقتبس من نوركم ، بل هو طلب النظر لاقتباس النور ، أي على معنى (انظرونا لنقتبس من نوركم). ومثله: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فإنّ الراجح أنّ المعنى: أرني لأنظر إليك ، وليس: إن تُرني أنظرْ إليك.

وربما احتمل بعض هذه التعبيرات الشرط من وجه بعيد ، إلاّ أن تقدير اللام أظهر.

ولو قال قائل: إنّ المعنى على تقدير لام التعليل في نحو قوله تعالى: ﴿ تَعَالَوْاْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ ، وقوله: ﴿ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ ﴾ لكان أشبه بالمعنى ، والله أعلم.

وقد تقول: ما الفرق بين التصريح باللام وإضمارها ، فما الفرق بين قولنا: (قل له يفعل) ، و(قل له ليفعلْ)؟.

الذي يبدو أنّ ثمة فرقًا بين التعبيرين ، وذلك أنّ القائل استغنى بفعل الأمر عن أمر جديد باللام ، وهذا ألطف ، إذ لا يحسن أحيانًا مواجهة المعنيّ بالأمر الصريح ، فتستغني عنه بالأمر السابق الموجّه إلى المخاطب لا إلى الشخص المطلوب منه الفعل ، فقوله: ﴿ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا ﴾ [البقرة: ٦١] يختلف عن قولنا: (ادع لنا ربك ليخرجْ لنا) فإنّ المخاطَب في التعبير الأول موسى عليه السلام ، فاستغنى بخطابه عن ذكر لام الأمر مع الله تعالى ، في حين أنه في العبارة الثانية تكون لام الأمر صراحة لله تعالى.

إنه بذكر اللام يكون الشخص المعنيّ مأمورًا صراحة ، بخلاف إضمارها ، وهذا أرقّ وألطف ، فقولك: (قل له يفعل) أرقّ وألطف من قولك: (قل له ليفعل) لما في اللام من تنصيص على الأمر. وهذا نظير قولنا: (تذهب إلى فلان وتخبره) بمعنى: اذهبْ إليه وأخبرْه ، فهذا ألطف من (اذهب إلى فلان وأخبره) لأنك عدلت عن لفظ الأمر الصريح إلى الخبر ، إذ لا تريد أن تجعل هذا الشخص مأمورًا لك صراحة.

هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية أن المعنى بإضمارها قد يتسع ويحتمل أكثر من وجه ، بخلاف ذكرها ، فإنّ ذكرها تنصيص على الأمر. بخلاف

حذفها ، فإنه يحتمل الأمر والشرط وربما التعليل ، وذلك نحو قولنا : (قل له يحفرْها) فهذا يحتمل الأمر ، أي : قل له ليحفرها ، ويحتمل الشرط ، أي إن تقل له يحفرها ، بخلاف قولنا : (قل له ليحفرها) فهذا نص في الأمر .

وقد يكون المعنيان صحيحين مرادين للمتكلم ، فيكون قد كسب معنيين بتعبير واحد فيكون الحذف أولى ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية : ١٤] فإن هذا يحتمل الشرط ، أي : إنْ قلت لهم فعلوا ذلك ، وهو تهييج لطاعة ربهم وامتثال أوامره لما فيه من حسن الظن بهم ، تعالى الله عن الظن ، ويحتمل الأمر ، أي : قل لهم ليفعلوا ، ففي هذا التعبير فائدتان : الأمر والشرط ، فإنه بدل أن يقول لهم : (قل لهم ليغفروا ؛ فإنك إن قلت لهم يغفروا) قال : (قل لهم يغفروا) فأفاد المعنيين من أوجز طريق وأيسره ، بخلاف ذكر اللام فإنه لا يفيد إلاّ معنى واحدًا .

ونحوه قوله تعالى : ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد : ١٣] فإن هذا قد يحتمل الشرط ولو من وجه بعيد ، أي : إن تنظرونا نقتبس من نوركم ، ويحتمل التعليل ، أي : (انظرونا لنقتبس من نوركم) ، وربما احتمل الأمر من وجه أبعد ، والمعنى (لنقتبسْ) فيكونون قد أمروا أنفسهم بالاقتباس .

ونحوه قوله تعالى : ﴿فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة : ٦١] فإن هذا قد يحتمل الشرط ، والمعنى : إن تدع ربك يخرج لنا بخلاف ما لو دعوناه نحن ، والمعنى : أنه يستجيب لك ولا يستجيب لنا . ويحتمل التعليل ، أي : ادعه ليخرج لنا ممّا تنبت الأرض ، والمعنى : ادعه لهذا الغرض ، ويحتمل الأمر ، أي : ليخرجْ ، ولكنه حذف اللام إكبارًا وإجلالاً للذات العلية من أن يصرح معها بلام الأمر ، وهذا شأن كثير ممّا حذف فيه اللام والله أعلم .

* * *

حرفا الاستقبال

السين وسوف :

من المناسب بحث حرفي الاستقبال سوف والسين هنا ، لاختصاصهما بالفعل المضارع .

إنّ سوف والسين حرفا استقبال[١] ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا سَوۡفَ نُصۡلِيهِمۡ نَارًا ﴾ [النساء : ٥٦] ، وقال : ﴿ سَأُصۡلِيهِ سَقَرَ ﴾ [المدثر : ٢٦] .

ولفظ (السّوف) يدل على البعد عمومًا ، فمن معانيه : الموت ، ومثله : السواف ، ومنه قولهم: ساف المال يسوف ، إذا هلك ، ويقال : رماه الله بالسواف ، أي الموت ، والسوف : الصبر . ومنه : المسافة ، والسيفة ، وهو بعد المفازة والطريق[٢] .

والسوف : الشم ، وقيل : بل هو لشم رائحة ما ليس حاضرًا .

جاء في (**بدائع الفوائد**) : «وأما (سوف) فحرف ، ولكنه على لفظ السوف الذي هو الشم لرائحة ما ليس بحاضر وقد وجدت رائحته ، كما أنّ (سوف) هذه تدل على أن ما بعدها ليس بحاضر وقد علم وقوعه وانتظر إيابه ، ولا غرو أن يتقارب معنى الحرف من معنى الاسم المشتق المتمكن في الكلام» [٣] .

فلفظ السوف عمومًا يفيد البعد .

---

(١) انظر «المغني» (١/١٣٨) ، «كتاب سيبويه» (٢/٣١١) ، «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٤٨) .

(٢) انظر «لسان العرب ـ سوف» (١١/ ٦٥) ، «تاج العروس» (سوف) (٦/ ١٤٧) .

(٣) «بدائع الفوائد» (١/ ٩١ـ٩٢) .

وحرف الاستقبال (سوف) موافق للفظ السوف ومعناه ، فإنّ الاستقبال بـ(سوف) فيه بعد وتراخ ، وربّما أخذ منه وجرّد لمعنى الاستقبال ، كما أخذ حرف (على) من العلوّ ، وحرف (خلا) من الخلوّ .

قالوا : (وسوف) أكثر تنفيسًا من السين ، فإن لفظها أكثر ، فهو يؤذن بالبعد .

جاء في (شرح الرضي على الكافية) : «و(سوف) أكثر تنفيسًا من السين . . . وقيل : إن السين منقوص من (سوف) دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل» (١) .

وقال ابن إياز في (شرح الفصول) إن «التراخي في (سوف) أشدّ منه في السين ، بدليل استقراء كلامهم ، قال تعالى : ﴿وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف : ٤٤] وطال الأمد والزمان ، وقال تعالى : ﴿۞ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ [البقرة : ١٤٢] فتعجل القول» (٢) .

وقال : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا﴾ [النساء : ٥٦] .

وقال : ﴿وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة : ١٤] .

وقال : ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ﴾ [النساء : ٩١] .

وقال : ﴿سَنُرَٰوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ﴾ [يوسف : ٦١] .

وقال : ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف : ٧٨] .

فاستعمل (سوف) للبعيد ، والسين للقريب .

ومما يدل على ذلك قوله تعالى على لسان يعقوب عليه السلام لأبنائه : ﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّىٓ﴾ [يوسف : ٩٨] ، وقوله على لسان إبراهيم عليه

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٤٨) ، وانظر «الكليات» (٢٠٤) .

(٢) «الأشباه والنظائر» (٢/ ٢٧٤) .

السلام لأبيه: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا﴾ [مريم: ٤٧] فجاء بوعد يعقوب بسوف، ووعد إبراهيم بالسين؛ لأن وعد يعقوب أطول من وعد إبراهيم، وذلك لما فعلوه به وبأخيهم يوسف، فهو وعدهم بالاستغفار في المستقبل حين طلبوا ذلك منه، قال تعالى: ﴿قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَـٰطِـِٔينَ ۝٩٧ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يوسف: ٩٧-٩٨]. بخلاف آية إبراهيم، فإنّه دعا أباه إلى الإسلام فلم يستجب، وفي نهاية الحديث قال له: ﴿سَلَـٰمٌ عَلَيْكَ ۖ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ﴾ [مريم: ٤٧] فجاء بالسين الدالة على القرب، ويدل على ذلك بدؤه بقوله: ﴿سَلَـٰمٌ عَلَيْكَ﴾ فالفرق واضح.

ومما يدل على إفادة (سوف) للبعد والتراخي أنه يؤتى بها للتبعيد، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَـٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وهذا في طلب موسى عليه السلام من ربه أن يريه ذاته: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَـٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ فجاء بـ(سوف) ولم يأت بالسين الدالة على القرب، للدلالة على بعد هذا الأمر، وأنّ وقوعه بعيد المنال مستحيل الحصول.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦] وهذا للتبعيد، وذلك أن هذا القائل يعتقد أن الحياة بعد الموت أمر بعيد الوقوع لا يكون، فجاء بـ(سوف) الدالة على البعد ولم يأت بالسين.

وقالوا: هما حرفان مؤكدان إذا دخلا على فعل أفادا أنه واقع لا محالة.

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢]: «معناه: أنّ إيتاءها كائن لا محالة وإن تأخر، فالغرض به توكيد الوعد وتثبيته لا كونه متأخرًا»[١].

---

(١) «الكشاف» (١/ ٤٣٤).

وجاء فيه في قوله: ﴿أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٧١]: «السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعد، كما تؤكد الوعيد في قولك: (سأنتقم منك يومًا)، تعني أنك لا تفوتني وإن تباطأ ذلك»(١).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] «ضمان من الله لإظهار رسول الله ﷺ . . . ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين»(٢).

والذي يبدو أن (سوف) أكثر توكيدًا من السين لزيادة حروفها عليها، ويدل على ذلك الاستعمال القرآني لها، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].

وقال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا (٢٩) وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ۚ﴾ [النساء: ٢٩-٣٠] فجاء بـ(سوف) هنا بخلاف آية الأيتام، وذلك أن المقام يقتضي الزيادة في التهديد؛ لأنه في عقوبة قتل النفس عدوانًا وظلمًا، بخلاف الآية السابقة فإنّها في أكل أموال اليتامى، والقتل أشدّ ولا شك، فزاد لهم في التهديد والتوكيد لما زاد الفعل سوءًا ونكرًا. ثم إنّه لما قال: ﴿عُدْوَانًا وَظُلْمًا﴾ فزاد العدوان على الظلم، زاد لهم التهديد، فجاء بـ(سوف) التي هي آكد من السين، ونسب الإصلاء إلى نفسه فقال: ﴿فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ۚ﴾، بخلاف الآية السابقة فإنه قال: ﴿وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ فنسبه إليهم.

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٤٨).

(٢) «الكشاف» (١/ ٢٤١)، وانظر «المغني» (١/ ١٣٨-١٣٩)، «التفسير الكبير» للرازي (١٦/ ١٣١).

ومن الطريف أن يؤتى بلفظ (السوف) الذي يفيد الهلاك والموت مع فعلة القتل، بخلاف آية الأيتام.

ونحو ما مرّ قوله تعالى: ﴿ فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْ وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [غافر: ٤٤].

وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ۝٧١ فِي ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِي ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ ﴾ [غافر: ٧٠-٧٢].

وذلك أنه في الآية الأولى لم يزد التهديد على ما ذكر، وهو قوله: ﴿ فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْ ﴾، أما في الآيات التالية فإن التهديد يطول ويستمر إلى الآية ٧٦، فلمّا طال التهديد وازداد جاء بـ (سوف) التي هي أطول من السين وأكثر توكيدًا.

وقد يكون المقام مقام إطالة فيؤتى بـ (سوف)، أو مقام إيجاز فيؤتى بالسين، وذلك لزيادة حروف الأولى على الثانية، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا ﴾ [النساء: ٥٦]، وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [النساء: ٥٧].

فجاء في الأولى بـ(سوف)، وفي الثانية بالسين؛ وذلك أن المقام يقتضي أن يكون كل في موضعه، فإن الآيات التي قيلت في الكافرين تسع آيات، تبدأ بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ [النساء: ٤٨-٥٦]، بخلاف آية المؤمنين فإنها آية واحدة وهي الآية المذكورة، فجاء في مقام الإطالة بـ(سوف)، وفي مقام الإيجاز بالسين.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُقَٰتِلْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٧٤].

وقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾ [النساء: ١٧٥].

فأنت ترى أنه في الآية الأولى قال: ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾، وفي الثانية: ﴿فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ﴾ وذلك للسبب نفسه، فإن الأولى في سياق القتل والشهادة الذي يبدأ بالإيماء إلى الشهادة في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ... وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

ويستمر بالتحريض على القتال ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١] وتستمر آيات القتال، ومقدارها عشر آيات، بخلاف آية المؤمنين فإنها آية واحدة وهي الآية المذكورة، وتأتي بعدها آية المواريث.

فاقتضى المقام أن يؤتى بـ (سوف) الكثيرة الحروف في مقام الإطالة، والسين في مقام الإيجاز.

وقد يكون القصد إظهار أن ما يوعدون به قريب فيؤتى لذلك بالسين وذلك نحو قوله تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦]، وقوله: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]، وقوله: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١] فجاء بالسين للدلالة على أن ذلك قريب الوقوع. وهو نظير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [النبأ: ٤٠]، وقوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُۚ﴾ [النحل: ١].

فأنت ترى أنه يستعمل كلاً منهما حسبما يقتضيه المقام.

* * *



فعـل الأمـر

وهو طلب الفعل بصيغة مخصوصة[1] ، وصيغته (افعلْ) نحو (اذهبْ) ، ويكون بحذف حرف المضارعة من الفعل المضارع ، ولا يكون بصيغته المعلومة إلاّ للمخاطب ، وأما غير المخاطب فيؤمر باللام نحو ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف: ٧٧] ، و(لأذهب معكم).

وقد يخرج الأمر عن معناه الحقيقي إلى المجاز ، ومن أشهر معانيه المجازية:

١ ـ الإباحة ، نحو ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ [المائدة: ٢] .

٢ ـ الدعاء ، نحو ﴿ رَّبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾ [نوح: ٢٨] .

٣ ـ التهديد ، نحو ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ [فصلت: ٤٠] وكأن تقول لابنك مهددًا: (العب ولا تدرس).

٤ ـ التوجيه والإرشاد ، نحو ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ﴾ [البقرة: ٤٥] ، و(احفظ الله يحفظك).

٥ ـ الإكرام ، نحو ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ ﴾ [الحجر: ٤٦] .

٦ ـ الإهانة ، نحو ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ [الدخان: ٤٩] .

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٧/ ٥٨).

٧ ـ الاحتقار ، نحو ﴿ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ ﴾ [طه : ٧٢] .

٨ ـ التسوية ، نحو (افعل أو لا تفعل) ، ونحو قوله: ﴿ فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ ﴾ [الطور : ١٦] .

٩ ـ الامتنان ، نحو (كل مما أنفق عليك) ، ونحو ﴿ فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ ﴾ [الملك : ١٥] .

١٠ ـ العجب ، نحو (انظر ماذا يصنع) و﴿ ٱنظُرۡ كَيۡفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴾ [الإسراء : ٤٨] .

١١ ـ التكذيب ، نحو ﴿ قُلۡ فَأۡتُواْ بِٱلتَّوۡرَىٰةِ فَٱتۡلُوهَآ ﴾ [آل عمران : ٩٣] . إذ القصد إظهار كذب ادعائهم .

١٢ ـ التعجيز ، نحو ﴿ فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ ﴾ [البقرة : ٢٣] ، إذ ليس المراد طلب ذلك منهم ، بل إظهار عجزهم . ونحو قوله : ﴿ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة : ٣١] .

١٣ ـ الإذلال ، نحو ﴿ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾ [البقرة : ٦٥] فليس المخاطب مكلفًا أن يفعل شيئًا .

١٤ ـ إظهار القدرة ، وفي هذا يكون المخاطب غير مأمور بأن يحدث فعلاً ، نحو ﴿ ۞ قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ﴾ [الإسراء : ٥٠] : «يعني لو كنتم حجارة أو حديدًا لأعدناكم ، ألم تسمع إلى قوله حاكيًا عنهم ومجيبًا لهم : ﴿ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَاۖ قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖۚ ﴾ [الإسراء : ٥١] فهذا يبين لك أن لفظ الأمر في هذا الموضع تنبيه على قدرته سبحانه» (١) .

إلى غير ذلك من المعاني؟

---

(١) «أمالي ابن الشجري» (١/ ٢٧٠) ، وانظر «الإتقان» (٢/ ٨١) .

زمنه:

يقول النحاة: «والأمر مستقبل أبدًا ؛ لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١] .

قال ابن هشام: إلاّ أن يراد به الخبر نحو (ارم ولا حرج) ، فإنّه بمعنى رميت والحالة هذه ، وإلاّ لكان أمرًا بتجديد الرمي ، وليس كذلك» (١).

من هذا القول يتبين أنّ زمن فعل الأمر - كما يرى النحاة - هو الاستقبال ، وقد يراد به دوام ما حصل.

والحق أن تحديد زمن فعل الأمر بما هو مذكور في هذا القول فيه نظر ، إذ هو أوسع من ذلك:

١ - فقد يكون فعل الأمر دالاً على الاستقبال المطلق ، سواء كان الاستقبال قريبًا أم بعيدًا. فمن المستقبل القريب أن تقول مثلاً: (أغلق النافذة) و(افتح الباب) ، وكقوله تعالى: ﴿فَٱفۡعَلُواْ مَا تُؤۡمَرُونَ﴾ [البقرة:٦٨] ، وقوله: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [الحجر: ٩٤] .

ومن البعيد قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱصۡرِفۡ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَۖ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥] ، وقوله: ﴿وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] ، وكقولك: (رب أدخلني الجنة).

٢ - وقد يكون دالاً على الحال ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ صُبُّواْ فَوۡقَ رَأۡسِهِۦ مِنۡ عَذَابِ ٱلۡحَمِيمِ ﴿٤٨﴾ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٨-٤٩] فزمن الذوق مصاحب لصب الحميم. ومثله قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ ﴿١٣﴾ ذُوقُواْ فِتۡنَتَكُمۡ هَٰذَا ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تَسۡتَعۡجِلُونَ﴾ [الذاريات ١٣-١٤] فزمن الذوق هو

---

(١) «الهمع» (١/ ٧).

زمن تعذيبهم في النار. ومثله قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨].

وهذا كله واضح في أنه للحال.

ونحو ذلك أن تقول لمن لا يعلم ماذا خبئ له وماذا يراد به وهو يضحك ويصخب: (اضحك قبل أن تبكي)، ونحوه قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢] فالضحك للحال، والبكاء في الاستقبال.

٣ ـ الأمر الحاصل في الماضي، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ آوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩] فقوله: ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ﴾ كان بعد دخولهم إياها، فهو أمر يفيد المضي.

ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ﴾ [الحجر: ٤٥ـ٤٦] فقوله: (ادخلوها) كان بعد دخولهم الجنة، يدل على ذلك قوله: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ ﴿٣٨﴾ فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [القمر: ٣٨ـ٣٩]، فقوله: ﴿فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ كان بعد تصبيحهم العذاب وذوقه.

وهذا له نظائر في الكلام، فقد تقول لشخص قُتل بسبب فعلة سوء فعلها: (ذق عاقبة ما فعلت)، وتقول: (اشربْ من الكأس التي جرّعتها لغيرك).

وهذا كله أمر واقع في الزمن الماضي.

ومن ذلك قول المنصور بعد ما قتل أبا مسلم:

اشربْ بكأسٍ كنتَ تسقي بها ... أمرّ في الحلقِ من العلقمِ
زعمتَ أن الدَّين لا يُقتضَى ... كذبتَ فاستوفِ أبا مجرمِ

ومن دلالة فعل الأمر على المضيّ قوله ﷺ لشخص رمى في الحج بعد الذبح: (ارم ولا حرج)، فليس القصد أمره بالرمي في المستقبل؛ لأن الرمي قد حصل في الماضي، وإنما المعنى الموافقة على ما فعل. ونحوه قوله ﷺ لرجل قال له: رميت بعدما أمسيت: (افعلْ ولا حرج)، فهذا من باب الإقرار على ما حصل والموافقة عليه، وليس من باب طلب القيام بالفعل مرّة أخرى. فقد دلّ فعل الأمر على المضيّ كما هو ظاهر.

ونحو هذا أن يقول لك شخص: إني هجوت فلانًا وسببته. فتقول له: اهجه وسبه، موافقًا على ما فعل. ولا يلزم أن يكون القصد تكرار الهجاء والسب.

ومثله قولك لمن شرب دواء أو شرابًا: (اشرب بالهناء والشفاء) وهو قد شربه، فالفعل دل ههنا على المضيّ وليس القصد الأمر بالشرب.

ومن دلالة فعل الأمر على المضيّ أن تقول: (كن قد أطعت وسمعت لفلان)، و(كن قد نفذت وصيتي) و(لتكن قد فعلت الخير) فهذا كله من باب الأمر الواقع في الزمن الماضي، وهو مقابل النهي عن أمر حدث في الزمن الماضي في نحو قولك: (لا تكن قد أسأت إليه)، و(لا تكن قد غششت أحدًا).

والحق أنه ليس في يدي شاهد على نحو قولنا: (كن قد أطعت له) ولكن مؤدى قول النحاة جواز ذلك، فإنهم جوزوا وقوع الفعل الماضي خبرًا لكان، وشواهده كثيرة من القرآن وغيره، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ١٥]، وقوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: ٧٢]، وقوله: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقوله: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وقوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

وقال امرؤ القيس:

وإن تكُ قد ساءتكِ منّي خليقةٌ فسُلّي ثيابي من ثيابكِ تنسُلِ

ولم يستثنوا وقوعه خبرًا لأمر «كان» ، مع أنهم ذكروا ما لا يصح وقوعه خبرًا للأفعال الناقصة ، فقد ذكروا أنّ خبر الأفعال الناقصة لا يكون جملة طلبية ، ولا يكون خبر (صار) وما بمعناها ماضيًا(١) .

وعلى أية حال فالشواهد كثيرة على دلالة الأمر على الماضي ، وقد ذكرنا ما فيه الكفاية .

٤ ـ الأمر المستمر: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣] ، وقوله: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥] ، وقوله في معاملة الأبوين: ﴿وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥] ، وقوله: ﴿فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ﴾ [الملك: ١٥] ، وقوله: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ [النحل: ٦٨] ، وقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾ كُلُواْ وَٱرْعَوْاْ أَنْعَٰمَكُمْ﴾ [طه: ٥٣-٥٤] . فهذا الأمر كله مطلوب استمراره والعمل به على وجه الدوام.

وقد يكون الأمر مستمرًّا إلى أجل أو مشروطًا بشرط ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ﴾ [التوبة: ٤] ، وقوله: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧] فالاستقامة لهم مشروطة باستقامتهم هم. ونحو قوله ﷺ: «اسمعوا وأطيعوا ولو استعمل عليكم عبد حبشي كأنّ رأسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله» ، فالسمع والطاعة مشروطان بإقامة كتاب الله.

---

(١) انظر «الهمع» (١/ ١٣).

والأمر المستمر له حالتان:

أ ـ الأمر باستمرار ما هو حاصل ، وذاك نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١] ، فالمطلوب هو الاستمرار على التقوى ؛ لأن الرسول ﷺ متقٍ الله قبل نزول الآية ، ونحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦] فقد طلب منهم الاستمرار والثبات على الإيمان لا أن يحدثوا إيمانًا جديدًا لم يكن في قلوبهم ، فإنهم مؤمنون قبل نزول هذه الآية ، ألا ترى أنه خاطبهم بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾؟. ونحوه قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فإنهم مقيمون للصلاة محافظون عليها قبل نزول هذه الآية. ومثله قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ [هود: ١١٢] ، وقوله: ﴿فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الزخرف: ٤٣] ، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] فقد طلب منهم الاستمرار على اختيار الطيبات من الرزق ، فإنهم ولا شك كانوا يأكلون ممّا رزقهم الله قبل نزول هذه الآية ، وإلّا فمن أي شيء كانوا يأكلون؟

فهذا كله من باب الأمر بالاستمرار على ما هو حاصل وطلب الثبات والمداومة عليه.

وقد يكون الأمر تهديدًا لمن كان على حالة غير مرضية ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الحجر: ٣] ، وقوله: ﴿فَذَرْهُمْ فِى غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥٤] فيقول له: اترك هؤلاء مستمرين على ما هم عليه فسوف يرون جزاءهم.

ب ـ الأمر بفعل لم يكن حاصلاً وطلب الاستمرار عليه ، وذلك نحو قولك: (حافظ على ما سأعطيك ولا تفرّط فيه أبدًا) ، ونحو قولك: (اكتم

ما سأخبرك به ولا تخبر به أحدًا). قال تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] فقد طلب الله من المسلمين أن يتخذوا من مقام إبراهيم مصلى، وليس ذلك موقوتًا بزمن، بل الأمر مستمر لا ينقطع. ونحوه قوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤] وهذا الأمر مستمر من حين الأمر به إلى قيام الساعة. ونحو قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، فقوله: ﴿وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ أمر بالانتهاء عن الربا بصورة دائمة. ونحوه قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَـٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَـٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠]، وقوله: ﴿قَالَ أَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ١٤]، وقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنذِرْ ﴿٢﴾ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ١ـ٥]. فقد أمره بالإنذار على وجه الدوام.

فكل ذلك مما يفيد طلب الفعل في المستقبل ثم الاستمرار والمداومة عليه.

ثم إنّ الأمر المستمر له صورتان تعبيريتان شائعتان:

أحدهما: أن يؤمر بالفعل نفسه، نحو ما مر من قوله تعالى: ﴿وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾، وقوله: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾.

والأخرى: أن يؤتى بأمر (كان) ويؤتى بالخبر اسمًا للدلالة على طلبه الاتصاف بالحدث على وجه الثبوت، وذلك نحو قولنا: (كن حافظًا للعهد)، ونحو قوله تعالى: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾، فالفرق بين قولك: (احفظ العهد) و(كن حافظاً للعهد) هو ما مرّ من الفرق بين الاسم والفعل من أنّ الفعل يفيد الحدوث والتجدد، والاسم يفيد الثبوت، فمعنى (كنْ حافظًا للعهد) لتكن هذه صفتك الثابتة. وأظنك ترى الفرق واضحًا بين قولنا: (اطّلعْ)

و(كن مطّلعًا) ، و(تعلّمْ) و(كن متعلمًا) وقد مرّ في مثل هذا ما فيه الكفاية.

والقياس يجيز أن يكون خبر أمر (كان) فعلاً مضارعًا نحو (كونوا تحافظون على العهد) و(كونوا تقولون الحق) وهو نوع من أنواع الأمر المستمر ، غير أنّي لم أحفظ شاهدًا عليه.

وقد ورد خبر النهي فعلاً مضارعًا ، والنهي مقابل للأمر ، وذلك نحو قول المغيرة بن حبناء :

خـذْ مـن أخيك العفـوَ واغفـرْ ذنوبَـه ولا تـكُ فـي كـلِّ الأمـورِ تعـاتبُـهْ

فإذا جاز وقوع خبر النهي فعلاً مضارعًا جاز وقوع خبر الأمر مضارعًا أيضًا.

وأما الإخبار عن أمر (كان) بأمر فقد منعه النحاة ، وشذّذوا ما ورد من نحو قوله :

وكوني بالمكارمِ ذكّريني

فقد ذكروا أنّ خبر الأفعال الناقصة لا يكون جملة طلبية كما أسلفنا.

٥ ـ وربّما كان فعل الأمر مطلقًا غير مقيّد بزمن ، لكونه دالاًّ على الحقيقة أو لكونه دالاًّ على التوجيه والحكم أو لغير ذاك ، وذلك كقوله :

كـنْ ابـنَ مـن شئتَ واكتسبْ أدبًا يُغـنيـكَ مـحمـودُه عـن النسـبِ

فهو لا يأمر بأن تكون ابن من شئت على وجه الحقيقة ، فليس بمقدورك ذاك ، وإنما القصد أن يأمرك باكتساب الأدب ولا يهم بعد ذلك أن تكون ابن من ممن خلق الله. فقوله : (كن ابن من شئت) لا يدل على زمن ما ، وإنما هو ذكر لحقيقة من حقائق الحياة ، وهي أن الأدب يغني عن النسب.

ونحوه قوله : (تعرّفْ إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدّة) ، فهذا لا يقصد

به التعرف إلى الله والالتجاء إليه في وقت دون وقت ، وإنما هو من باب التوجيه للالتجاء إليه في كل وقت ، إذ من المعلوم أنّ أغلب الناس تبطرهم الراحة وينسيهم الرخاء ، فهم لا يلتجئون إلى الله إلاّ في وقت الشدة والضيق ونزول المكروه ، فيقولون لهم : إذا أردتم أن يعينكم الله ويخلصكم مما تقعون فيه من محن وكروب ، فالتجئوا إليه واعرفوا له حقّه في كل وقت.

ومن باب الحقائق أن تقول مثلاً : (احترم الناس يحترموك ، وتواضع لهم يرفعوك) ، فهذه قاعدة عامة وحقيقة مطلقة غير مقيّدة بزمن ، فمن احترم الناس احترموه ، ومن تواضع لهم رفعوه.

وقد يكون فعل الأمر غير مطلوب حصوله ، بل إنّما يذكر للتحذير منه ، وذلك كأن تقول : (تواضع للناس يحبوك ، واستعل عليهم يبغضوك) فأنت لا تأمره بالاستعلاء على الناس ، وإنما تحذره منه فتقول له : إذا استعليت على الناس أبغضوك.

ونحوه أن تقول : (اكذب مرة تفقد ثقة الناس ولو صدقت بعدها ألف مرّة) ، فأنت لا تأمره بالكذب ، وإنما تحذّره منه.

ونحوه أن تقول : (اعمل خيرًا تلق خيرًا ، واعمل شرًّا تلق شرًّا) ، وأن تقول : (ازرع شوكًا تجن شوكًا) ، ومنه المثل المشهور (سمّن كلبك يأكلك).

فأنت لا تأمره بعمل الشر ولا بزرع الشوك ، وإنما أنت تحذره من مغبة السوء ، وهذا كله من باب الحقائق المطلقة غير المقيدة بزمن.

وقد يكون استعمال فعل الأمر في الدلالة على الحقيقة على نحو آخر ، وذلك نحو ما روي في الحديث أنّ رسول الله ﷺ رأى رجلاً مبيضًا[1] يزول به

---

(١) أي : لابس البياض.

السراب ، فقال رسول الله ﷺ: «كن أبا خيثمة» فإذا هو أبو خيثمة الأنصاري.

فقوله ﷺ: (كن أبا خيثمة) ليس أمرًا بأن يكون الشخص على غير حقيقته ، بل أراد أن يكون هذا الشخص القادم هو من ذكر ، أو وقع في روعه ذاك.

ونظير هذا أن تقول على جهة الحدس أو التمني أو نحوهما: (كن فلانًا) أو (كن كذا وكذا) فتطلب أن يصدق حدسك أو متمناك ، وذلك كأن تسمع خشخشة شخص أو حركة ويقع في نفسك أنه (محمود) مثلاً ، فتقول: (كن محمودًا) فأنت لا تأمر الشخص أن يكون على غير حقيقته ، وإنّما تطلب أن يصدق حدسك وما وقر في نفسك.

وقد تقوله على جهة التمني ، فقد تسمع حركة أو نأمة ، وتتمنى أن يكون صاحب هذه الحركة خالدًا فتقول: (كن خالدًا). ونحوه أن ترى شخصًا قادمًا من بعيد ، وأنت جائع عطشان ، فتقول: (كن شخصًا يحمل الماء والطعام). وقد يأتي أحد أقاربك بظرف مليء فتتمنى أن يكون ما فيه عسلاً مثلاً ، فتقول: (كنْ عسلاً) أو ليكن ما فيه عسلاً ، تقول ذلك متمنيًا.

فهذا ونحوه ليس أمرًا بشيء ، وإنما تطلب أن تكون الحقيقة على ما تذكر.

وقد نستعمل فعل الأمر بطريقة أخرى ، فقد تقول مثلاً: (أخفق ثم أخفق ، ولكن لا تيأس) فأنت ههنا لا تأمره بالإخفاق ولا تحذره منه ، ولكنك تقول: إذا أخفقت فلا تيأس ، فأنت توجهه إلى عدم اليأس عند الإخفاق.

وهو كما ترى أيضًا خالٍ من الدلالة على زمن معيّن.

فقد تبين أنّ زمن فعل الأمر لا ينحصر فيما ذكره النحاة.

❊ ❊ ❊



أســماء الأفعــال

وهي ألفاظ تؤدي معاني الأفعال ولا تقبل علاماتها وليست هي على صيغتها ، فسماها النحاة أسماء الأفعال .

وهي عند جمهور النحاة أسماء ؛ لأن قسمًا منها يقبل بعض علاماته كالتنوين وذلك نحو صهٍ وأفٍّ ، والألف واللام نحو (النجاءك) ، وليست هي عند النحاة «بمنزلة بين الأسماء والأفعال» أي قسمًا رابعًا من أقسام الكلام ولذلك سموها بأسماء الأفعال كما ذهب إليه بعضهم(١) ، بل هي أسماء حقيقية(٢) عندهم .

قال سيبويه : «واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ؛ وذلك لأنها أسماء» (٣) . وقال ابن مالك :

والأمـرُ إن لـم يـكُ للنـونِ محـلّ   فيـه هـو اسـمٌ نحـو صـهْ وحَيَّهَـلْ

وسميت (أسماء الأفعال) بهذا الاسم ؛ لأنها أسماء تؤدي معاني الأفعال ، كما تؤدي المصادر أحيانًا معاني الأفعال في نحو قولك : (سكوتًا) بمعنى (اسكتْ) ، و(انكفافًا) بمعنى (انكفّ) ، و(صبرًا) بمعنى (اصبرْ) ، غير أن هذه

---

(١) «في النحو العربي» (١٤٠) .

(٢) «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» (٢/ ٨٩) .

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ١٢٣) ، وانظر : «المقتضب» (٣/ ٢٠٢) .

مصادر معربة ، وأسماء الأفعال مبنية غير متصرفة ، وذلك نحو (صه) اسم للفعل (اسكت) ؛ فهو بمعنى (سكوتًا) ، و(مه) اسم للفعل (انكفف) ، بمعنى (انكفافًا).

وهكذا بقية أسماء الأفعال ، «والذي حملهم على أن قالوا: إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي ، وهو أن صيغتها مخالفة لصيغ الأفعال ، وأنها لا تتصرف تصرفها ، ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض ، وظاهر كون بعضها ظرفًا وبعضها جارًّا ومجرورًا»[(١)].

وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال ، لدلالتها على الحدث والزمان. وذهب ابن صابر إلى أنها قسم رابع زائد على أقسام الكلام الثلاثة سماه الخالفة[(٢)].

ومذهب الكوفيين بعيد في نحو (رويد خالدًا) ، و(بله زيدًا) ، و(النجاءك) ، ومكانك ، وعليك ، فإن رويد وبله مصدران معلومان يستعملان مصدرين ، نحو (رويد خالدٍ) و(بله محمدٍ) بجر ما بعدهما.

ويستعملان اسمي فعل ، نحو (رويد خالدًا) ، و(بله محمدًا) بنصب ما بعدهما[(٣)].

و(النجاءك) مصدر محلى بأل ، ومكانك: ظرف ، وعليك: جار ومجرور ، فجعلُ أسماء الأفعال أفعالاً فيه نظر.

وعلى أي حال لا خلاف بين النحاة في أنها تؤدي معاني الأفعال سواء قلنا باسميتها أم بفعليتها.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٧٣).
(٢) «همع الهوامع» (٢/ ١٠٥).
(٣) «شرح ابن الناظم» (٢٥٠).

التنوين الداخل عليها:

يدخل التنوين على قسم من هذه الألفاظ ، وذلك نحو صهٍ وإيهٍ وأفٍّ ، وهذا التنوين عند الجمهور يفيد التنكير ، فإذا قلت : (صهْ) بالتسكين كان أمرًا له بالسكوت عن حديث معيّن ، وإذا قلت : (صهٍ) بالتنوين كان أمرًا له بالسكوت عن كل حديث ، فيكون معنى (صهْ): السكوت ، و(صهٍ): سكوتًا ، وهكذا (إيهِ) و(إيهٍ) ، فإنّ (إيهِ) بلا تنوين طلب الاستزادة من حديث معين ، و(إيهٍ) طلب الاستزادة من أي حديث يشاء المتكلم ، ومعنى (مهٍ) بالتنوين : انكفافًا ، ومعنى (مهْ) بالتسكين : الانكفاف .

قال سيبويه : «وزعم ـ أي الخليل ـ أنّ بعضهم قال : (صهٍ) ذلك أرادوا النكرة ، كأنهم قالوا : سكوتًا» [١] .

وجاء في (**الأمالي الشجرية**) : «ومَن نوّنه أراد به التنكير ؛ لأن تنوين هذا الضرب علم للتنكير ، كقولهم في الاستزادة من الحديث : (إيهٍ) إذا أرادوا حدثني حديثًا ما ، و(إيهِ) من حديث يعرفه المحدِّث والمحدَّث ، ومثله : صهٍ وصَهْ ، ومهٍ ومَهْ ، فمن نوّن فكأن قال : افعل سكوتًا وكفًّا ، ومن لم ينوّن فكأنه قال : افعل السكوت ، وكذلك من قال : (أفٍّ) فنوّن أراد : أتضجر تضجرًا ، ومن لم ينوّن فهو بمنزلة : أتضجر التضجر المعروف» [٢] .

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**) : «وأما التنوين اللاحق لبعض هذه الأسماء فعند الجمهور للتنكير . . . فصهٍ بمعنى سكوتًا ، وإيهٍ بمعنى زيادة ، فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف ، فمعنى (صهْ): اسكت السكوت المعهود المعيّن ، وتعيين المصدر بتعيين متعلقه ، أي

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٥٣) .

(٢) «الأمالي الشجرية» (١/ ٣٩١) .

المسكوت عنه ، أي: افعل السكوت عن هذا الحديث المعيّن ، فجاز على هذا أن لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار إليه ، وكذا (مه) ، أي كف عن هذا الشيء ، و(إيه) أي ، هات الحديث المعهود ، فالتعريف في المصدر راجع إلى تعريف متعلقه.

وأما التنكير فكأنه للإبهام والتفخيم ، كما في قوله:

ألا أيُّهـا الطيرُ الْمُـربَّـةُ بالضـحى على خـالـدٍ لقـد وقعـت على لحـم

أي لحم وأيّ لحم ، فكان معنى(صهٍ): اسكت سكوتًا وأيّ سكوت ، أي سكوتًا بليغًا ، أي اسكت عن كل كلام»[١].

وذهب ابن السكيت والجوهري إلى أن التنوين فيما يدخل عليه منها دليل الوصل ، وحذفه دليل القطع ، فإذا وصلت في الكلام نوّنت ، وإذا وقفت حذفت ، فتقول: صهٍ صهْ ، بتنوين الأول وسكون الثاني[٢].

وذهب الرضي إلى أنّ التنوين الداخل عليها تنوين إلحاق ، وتنوين مقابلة ، كما قيل في تنوين (مسلمات) ، قال: ونستريح إذن بما تكلفناه لتوجيه التنوين[٣].

وقال الدكتور سليم النعيمي: «ولا نعتقد أنّ لديهم دليلاً يؤيد ما يقولون من أنّ (صه) بلا تنوين تدل على طلب السكوت عن حديث معيّن ، وأنّ (صهٍ) بالتنوين تدل على طلب السكوت عن كل حديث ، وأن الذي يقول: (أف) بغير تنوين يريد التضجر المعروف ، ومن يقول: (أفٍّ) بالتنوين يريد تضجرًا غير معروف.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٧٧).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٧٧).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٩٠ـ٩١).

بل الذي نراه أن (صهٍ) بالتنوين أبلغ في الزجر وطلب السكوت من التي لم تنون لزيادة لفظها. وكذلك الذي يقول (أفٍّ) بالتنوين ، فإنه يعبّر عن ضجر بلغ في نفسه درجة يحتاج للترفيه عنها صوتًا أطول من صوت (أف) غير منوّنة»(١).

وما ذهب إليه النحاة في التفريق بينهما مقبول من ناحية ، مردود من ناحية ، وذلك أن التنوين هنا يفيد العموم والشمول ، فما نوّن يكون أعمّ وأشمل مما لم ينوّن ، فإذا قلت: (صهٍ) أردت السكوت التام المطبق ، وكذلك (إيهٍ) فإنه يراد به الحديث العام الشامل ؛ لأن التنكير قد يفيد العموم نحو (عنده مال) و(هو ذو علم ومعرفة ونشاط وقوة).

أما قولهم: إن (صهٍ) معناه: سكوتًا ، و(صه) معناه السكوت ، وكذلك الباقي ، فهذا مردود ومغاير لتفسيرهم ، فإنّ (السكوت) ليس معناه: اسكت عن حديث معيّن، وإنما هو تعريف للسكوت لا للمسكوت عنه، أي اسكت السكوت المعهود، فقولك: (افعل سكوتًا) لا يفيد نصًّا أن المسكوت عنه عام ، ولا (افعل السكوت) يدل على أن المسكوت عنه خاص ، بل يصح أن يقال: (سكوتًا عن هذه المسألة) فيكون خاصًّا ، كما يصح أن يقال: (السكوت عن كل حديث) فيكون عامًّا.

ثم إننا نقول ـ كما يقولون ـ إنّ كل ما لم يدخله التنوين يكون معرفة ، فيكون (نزال) معرفة ، و(هيهات) معرفة ، إذ لا معنى لتعريف (نزال) و(هيهات) وأشباههما ، وإنما نقول فقط: إنّ ما دخله التنوين منها يفيد العموم والشمول ، بخلاف ما لم يدخله والله أعلم.

---

(١) «اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير» ـ بحث في مجلة المجمع العلمي ـ المجلد السادس عشر ـ ص (٦٨).

فائدتها:

إن فائدة أسماء الأفعال الدالة على الطلب هي المبالغة والتوكيد ، فـ (صه) مثلاً آكد وأبلغ في الزجر من (اسكت) ، و(مه) آكد وأبلغ من انكفف ، و(حيّ) آكد وأبلغ من (أقبل) ؛ وذلك لأنه يراد بها الحدث المجرد ، ألا ترى أنّها لا تتصل بالضمائر صاحبة الحدث ، فلا يقال: صها ولا صهوا ، كما يقال: اسكتا واسكتوا ، بل يقال بلفظ الإفراد دومًا وذلك اكتفاء بالحدث.

ويدل استعمالنا لها في اللغة الدارجة على ذلك ، فـ (اص) أو (هص) مقلوب (صه) أبلغ في الزجر من (اسكت) وأشد ، وقد نستعملها في المواقف التي تستوجب الصمت المطبق ، كأن يكون موقف رعب ، أو موقف يستدعي الصمت لسماع شيء مهم.

وكذلك (مكانك) أبلغ من (اثبت مكانك) ، و(عليك نفسك) أبلغ من (الزم عليك نفسك) لما فيه من الاختصار والسرعة.

وما كان بمعنى الخبر يفيد التعجب إضافة إلى المبالغة والتوكيد ، وذلك نحو (هيهات الأمل) أي ما أبعده ، قال تعالى: ﴿ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦] ، و(شتان زيد وخالد) أي ما أشد الافتراق بينهما ، و(وي لخالد) أي ما أعجب أمره.

واستعمالنا في الدارجة يؤكد هذا المعنى ، فنحن نقول: (هيهات) لما كان بعيدًا جدًّا ، ونستعمل (وي) مكررة ومفردة للتعجب ، فنقول: (وي وي) إذا كان ثمة أمر يدعو إلى العجب ، ونستعمل (أف) للتضجر الشديد.

قال ابن يعيش: «والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة... ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة ، ألا ترى أنك تقول في الأمر للواحد: صه يا زيد ، وفي

الاثنين: صه يا زيدان، وفي الجماعة: صه يا زيدون، وفي الواحدة: صه يا هند، وصه يا هندان، وصه يا هندات. ولو جئت بمسمى هذه اللفظة وهو: اسكت، واسكتا للاثنين، واسكتوا للجماعة، واسكتي للواحدة المخاطبة، واسكتن لجماعة المؤنث، فتركهم إظهار علامة التأنيث والتثنية والجمع... دليل على ما قلناه من قصد الإيجاز والاختصار.

وأما المبالغة فإن قولنا: (صه) أبلغ في المعنى من (اسكت) وكذلك البواقي»[١].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «ومعاني أسماء الأفعال، أمرًا كانت أو غيره، أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي يقال إن هذه الأسماء بمعناها.

أما ما كان مصدرًا في الأصل، والأصوات الصائرة مصادر ثم أسماء الأفعال فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسًا.

وأما الظروف والجار والمجرور، فلأنَّ نحو (أمامك)، و(دونك زيدًا) بنصب (زيدًا) كان في الأصل: أمامك زيد، ودونك زيد فخذه فقد أمكنك، فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بسرعة، ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه زيد.

وكذا كان أصل (عليك زيدًا): وجب عليك أخذ زيد، و(إليك عنّي) أي ضُمّ رحلك وثقلك إليك واذهب عني، و(وراءك) أي تأخر وراءك، فجرى في كلها الاختصار لغرض التأكيد.

وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب، فمعنى (هيهات) أي

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٤/ ٢٥).

ما أبعده ، و(شتان) ، أي ما أشد الافتراق ، وسرعان ووشكان ، أي: ما أسرعه ، وبطآن ، أي: ما أبطأه ، والتعجب هو التأكيد المذكور»[(١)].

أقسامها:

يقسم النحاة أسماء الأفعال إلى مرتجلة ومنقولة.

فالمرتجلة: ما وضع من أول الأمر كذلك ، نحو (صه ، ومه ، ووي ، وزه ، وحيّ).

والمنقولة: ما نقل عن ظرف، أو جار ومجرور، أو مصدر، نحو (مكانك) بمعنى: اثبت، و(إليك) بمعنى: ابتعد، و(رويدك) بمعنى: أمهل[(٢)].

وأسماء الأفعال على أقسام ، منها ما هو أصوات تشير إلى أحداث ، وذلك نحو (صه ، ومه ، وأف[(٣)] ووي ، وآه ، وإيه ، وبس). فهذه في الحقيقة أصوات تشير إلى أحداث معينة ، فالمتكلم يصدر هذه الأصوات يرمز بها إلى حدث متعارف عليه.

ومنها ما هو ظرف ، وجار ومجرور ، كان في الأصل يستعمل مع متعلقه، أو جزءًا من جملة ، وبكثرة الاستعمال حذف متعلقه أو الجزء الآخر، وأصبح الاكتفاء به يدل على معنى معين ، وذلك المعنى هو معنى الفعل.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وأما الظروف والجار فلأن نحو

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٧٦ ، ٨٢ ، ٨٣) ، وانظر «الصحاح» للجوهري (١/ ٣٦ ـ ٣٧) (بطآن).

(٢) انظر «التصريح» (٢/ ١٩٧).

(٣) جاء في (مفردات الراغب الأصفهاني) ص ١٩ أن «أصل (الأف) كل مستقذر من وسخ وقلامة ظفر وما يجري مجراهما. ويقال ذلك لكل مستخف استقذارًا له نحو ﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ ، و(قد أففت لكذا) إذا قلت ذلك استقذارًا له ، ومنه قيل للضجر من استقذار شيء: أفّف فلان».

(أمامك ودونك زيدًا) بنصب (زيدًا) ، كان في الأصل: أمامك زيد ، ودونك زيد فخذه فقد أمكنك ، فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بسرعة ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه زيد.

وكذا كان أصل (عليك زيدًا): وجب عليك أخذ زيد ، و(إليك عني) ، أي ضم رحلك وثقلك إليك واذهب عني ، و(وراءك) أي تأخر وراءك ، فجرى في كلها الاختصار لغرض التأكيد» [١].

ومنه ما له مادة لغوية معلومة ، سواء كانت مصدرًا أم غيره ، فالمصدر نحو (رويد) تصغير (إرواد) تصغير ترخيم ، ومعناه الإمهال ، ونحو (حذرك) بمعنى: احذر ، و(بله) بمعنى: دع ، و(النجاءك) بمعنى: انج ، و(فرطك) بمعنى: تقدم.

وغير المصدر نحو (بطآن) من البطء ، و(سرعان) من السرعة ، و(شتان) من الشتّ ، وهو التفرق والتباعد.

وقسم منها مختلف في أصله ومادته ، أو مجهول ، وذلك نحو (هيت ، وهلم ، وآمين ، وهيهات) [٢] ، وأيًّا كان الأصل فهي تؤدي معاني معلومة.

فَعالِ:

يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن (فَعالِ) ، بفتح الفاء وكسر اللام ، قياسًا عند بعضهم ، وسماعًا عند بعضهم [٣] لقصد الأمر نحو (سَماعِ)، بمعنى: اسمع، و(كَتابِ) بمعنى: اكتب ، و(حَفاظِ) بمعنى: احفظ ، و(حذار) بمعنى: احذر.

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٧٦).
(٢) جاء في رسالة (أسماء الأفعال والأصوات ـ دراسة ونقد) لعبد الهادي الفضلي أن أصل (آمين) و(هيت) سريانية وعبرانية ، و(هيت) قبطية ص ١٩٨.
(٣) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٨٥) ، «التصريح» (٢/ ١٩٦).

وهذه الصيغة يراد بها التوكيد والمبالغة[١] ، فـ (سماع) آكد من اسمع ، و(حذار) آكد وأبلغ في الأمر من احذر ، يدلك على ذلك أنّ هذه الصيغة تدل على المبالغة عمومًا في اسم الفعل أو في غيره ، نحو (يا خباثِ) ، و(يا فَساقِ) ، ونحو (حَلاقِ) للمنية ، و(أَزامِ) للسنة ، و(صَرامِ) للحرب ، وغيرها .

والخلاف في هذه الصيغة في كونها فعلاً أو اسمًا هو الخلاف في عموم أسماء الأفعال ، وعلى أية حال فدلالتها معلومة سواء قلنا : هي اسم أم فعل .

وعلى هذا يكون للأمر أربع صيغ :

١ ـ فعل الأمر ، نحو : اذهب وقم .

٢ ـ الفعل المضارع المتصل بلام الأمر ، نحو : ليقم وليذهب .

٣ ـ أسماء الأفعال ، سواء ما كان منها قياسيًا ، وهو ما كان على وزن (فَعالِ) بفتح الفاء وكسر اللام ، أم ما كان مسموعًا ، نحو صه ، ومه ، وحيّ ، وهي كلها تفيد المبالغة والتأكيد[٢] .

٤ ـ المصدر النائب عن فعل الأمر ، نحو صبرًا وإقدامًا ، وهو يفيد المبالغة أيضًا .

وقد يفيد الخبر الدلالة على الأمر ، كما مرّ في قوله تعالى : ﴿ ۞وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أي : ليرضعن أولادهن .

* * *

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٨٥) ، «شرح ابن يعيش» (٤/ ٥٠) ، «المخصص» (١٧/ ٦٥ـ٦٦) .

(٢) انظر بحث (اسم الفعل ـ دراسة وطريقة تيسير) للدكتور سليم النعيمي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ٨٩ .



أسـماء الأصـوات

أسماء الأصوات هي كل لفظ حُكي به صوت ، أو صُوِّت به للبهائم ، ولما لا يعقل عمومًا ، فالأول نحو (قب) حكاية وقع السيف ، و(طق) لوقع الحجارة ، والثاني كـ(عدس) لزجر البغل ، و(هيد) لزجر الإبل(1).

وهي كما نرى ممّا مرّ على قسمين:

الأول: حكاية صوت صادر عن الحيوانات أو عن الإنسان أو عن الجمادات ، وشرطها أن تكون مشابهة للمحكي ، فمن ذلك (غاق) حكاية صوت الغراب ، (وماء) صوت الظبية إذا دعت ولدها ، و(طيخ) حكاية صوت الضاحك ، و(عيط) حكاية صوت الفتيان إذا تصايحوا في اللعب ، و(طق) حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض ، و(قب) لوقع السيف ، و(قاش ماش) للقماش كأنه سمي باسم صوته(2) ، ونحوه (طب) حكاية لوقع الكرة على الأرض ، و(دُم) حكاية الطبل ، و(قيق) حكاية صوت الدجاجة.

الثاني: أصوات يصوّت بها للحيوانات عند طلب شيء منها ، إما المجيء وإما الزجر ، نحو (عاه) و(هاب) لزجر الإبل ، و(عوه) و(عه) للضأن

---

(1) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٨٩) ، «شرح الألفية» لابن الناظم (٢٥١).

(2) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٨٩ ، ٩١) ، «شرح الألفية» لابن الناظم (٢٥١) ، «كتاب سيبويه» (٢/ ٦٣).

والجحش ، أو لأمر آخر كالشرب والتسكين والأمر بالسير ، وذلك كـ(سأ) للشرب ، و(هدع) للتسكين[١]. وعندنا في عامية أهل العراق (هوش) لتسكين الحمار ، و(ده) لأمره بالسير.

وأصلها «أنّ الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الأفعال ، فيصوّت لها إما بصوت غير مركب من الحروف ، كالصفير للدابة عند إيرادها الماء وغير ذلك ، وإما بصوت معيّن مركّب من حروف معينة لا معنى تحته ، ثم يحرضه مقارنًا لذلك التصويت على ذلك الأمر إمّا بضربه وتأديبه وإمّا بإيناسه وإطعامه... فلما كان الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها»[٢].

وذكر الرضي من أسماء الأصوات قسمًا ثالثًا ، وهي الأصوات الخارجة عن فم الإنسان «غير موضوعة وضعًا ، بل دالة طبعًا على معان في أنفسهم ، كـ(أف) و(تف) فإن المتكرّه لشيء يُخرج من صدره صوتًا شبيهًا بلفظ (أف) ، ومن يبزق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بـ(تف).

وكذلك (آه) للمتوجع أو المتعجب ، فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعًا ، كـ(أح) لذي السعال ، إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه ، وجعلوها لغات مختلفة ، كما مرّ من لغات (أف) و(أوه)»[٣].

التنوين الداخل عليها:

ذهب الجمهور إلى أن التنوين الداخل عليها تنوين تنكير ، فما نوّن منها

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٨٩ ، ٩٢) ، «شرح ابن الناظم» (٢٥١).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٨٩-٩٠).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٨٩).

نكرة ، وما لم ينوّن معرفة .

جاء في (الكتاب): «وزعم الخليل أن الذين يقولون: غاقٍ غاقٍ ، وعاءٍ وحاءٍ ، فلا ينونون فيها ولا في أشباهها ، أنها معرفة ، وكأنك قلت في عاءٍ حاءٍ الإتباع ، وكأنه قال: قال الغراب هذا النحو ، وأن الذين قالوا: عاءٍ وحاءٍ وغاقٍ جعلوها نكرة» (١) .

وجاء في (شرح ابن يعيش): «وكذلك إذا قلت في حكاية صوت الغراب: (غاق غاق) إذا نونت كان نكرة ، ومعناه: بعدًا بعدًا ، أو فراقًا فراقًا ، لأنّ صوت الغراب يؤذن بالفراق عندهم ، ولذلك سموه غراب البين ، وكأنهم فهموا ذلك من لفظه ، إذ كان الغراب من الغربة والاغتراب ، وإذا أريد به المعرفة ترك منه التنوين نحو غاق غاق» (٢) .

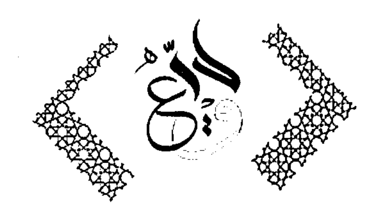
وقال الرضي إن التنوين الداخل عليها تنوين إلحاق ومقابلة ، قال في شرحه على الكافية: «والتنوين فيما دخلته تنوين إلحاق ومقابلة ، كما قيل في تنوين (مسلمات). وليس ما قاله بعضهم من أن تنوين (غاق) للتنكير بشيء ، إذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه» (٣) .

ولعل التنوين الداخل عليها للوصل ، فإذا وقف قطع نحو قولك: غاقٍ غاق ، وعاءٍ حاء والله أعلم .

* * *

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٥٣) ، وانظر: «المقتضب» (٣/ ١٨٠) .
(٢) «شرح ابن يعيش» (٤/ ٧١) .
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٩٠) .



الأساليب



الشــرط

معنى الشرط أن يقع الشيء لوقوع غيره[1] ، أي أن يتوقف الثاني على الأول[2] ، فإذا وقع الأول وقع الثاني ، وذلك نحو (إن زرتني أكرمتك) فالإكرام متوقف على الزيارة ، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَإِن قَـٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ ﴾ [البقرة: ١٩١] ، وقوله: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] ، وقوله: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠] .

هذا هو الأصل ، وقد يخرج الشرط عن ذلك فلا يكون مسببًا عن الأول ولا متوقفًا عليه ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ﴾ [الأعراف: ١٧٦] فلهث الكلب ليس متوقفًا على الحمل عليه أو تركه، فهو يلهث على كل حال ، وإنما ذكر صفته فقط ، ونحو قوله: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٢] ، والله لا يحب الكافرين سواء تولى هؤلاء أم آمنوا ، فليس الثاني مشروطًا بالأول ولا مسببًا عنه ، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ١٩] ، وقوله: ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ١٠٤] فهو لا يعبد غير الله سواء شكّوا أم آمنوا ، وقوله: ﴿ إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ ﴾ [النحل: ٣٧] ، وقوله:

---

(١) «المقتضب» (٢/ ٤٦).

(٢) «البرهان» (٢/ ٣٥٤).

﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] فهم لا يسمعون الدعاء سواء دعوهم أم لم يدعوهم، وقوله: ﴿فَإِن يَصْبِرُوا فَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ وَإِن يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُم مِّنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: ٢٤] والنار مثواهم صبروا أم لم يصبروا، وقوله: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [البقرة: ٩٧] وهو قد أنزله على قلبه سواء عادوه أم والوه، وقوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٢٧] وهو عليم بالأفعال فعلوا خيرًا أو شرًا.

فليس الشرط على هذا من باب السبب والمسبب دومًا، وإنما الأصل فيه أن يكون ذلك.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبًا لمضمون الشرط، بل يكون مقارنًا له في الزمان نحو: (إن كان هناك نار كان احتراق)، و(إن كان هناك احتراق فهناك نار)، و(إن كان الإنسان ناطقًا فالحمار ناهق) لكن التعقب المذكور هو الأغلب» (١).

وجاء في (حاشية الصبان): «الجزاء قسمان:

أحدهما: أن يكون مضمونه مسببًا عن مضمون الشرط نحو (إن جئتني أكرمتك).

والثاني: أن لا يكون مضمون الجزاء مسببًا عن مضمون الشرط، وإنما يكون الإخبار به مسببًا نحو (إن تكرمني فقد أكرمتك أمس) والمعنى: إن اعتددت عليَّ بإكرامك إيّاي فأنا أيضًا أعتدّ عليك بإكرامي إيّاك» (٢).

وجاء في (البرهان): «وقال صاحب المستوفي: اعلم أن المجازاة لا يجب

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٢٧٢).
(٢) «حاشية الصبان» (٤/ ٢٢).

فيها أن يكون الجزاء موقوفًا على الشرط أبدًا ، ولا أن يكون الشرط موقوفًا على الجزاء أبدًا بحيث يمكن وجوده ، ولا أن تكون نسبة الشرط دائمًا إلى الجزاء نسبة السبب إلى المسبّب ، بل الواجب فيها أن يكون الشرط بحيث إذا فرض حاصلاً لزم مع حصوله حصول الجزاء ، سواء كان الجزاء قد يقع لا من جهة وقوع الشرط كقول الطبيب (من استحم بالماء البارد احتقنت الحرارة باطن جسده) لأنّ احتقان الحرارة قد يكون لا عن ذلك ، أو لم يكن كذلك كقولك : (إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا) .

وسواء كان الشرط ممكنًا في نفسه كالأمثلة السابقة ، أو مستحيلاً كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾ [الزخرف : ٨١] .

وسواء كان الشرط سببًا في الجزاء ووصلته إليه كقوله تعالى : ﴿ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ﴾ [محمد : ٣٦] ، أو كان الأمر بالعكس كقوله تعالى : ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النساء : ٧٩] ، أو كان لا هذا ولا ذاك ؛ فلا يقع إلاّ مجرد الدلالة على اقتران أحدهما بالآخر ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا ﴾ [الكهف : ٥٧] إذ لا يجوز أن تكون الدعوة سبباً للضلال ومفضية إليه ، ولا أن يكون الضلال مفضيًا إلى الدعوة»[1] .

فاتضح بهذا أنّ الشرط والجواب ليسا دائمًا بمنزلة السبب والمسبب ، ولا ارتباطهما بهذه المنزلة دومًا .

* * *

---

(١) «البرهان» (٢/ ٣٥٥_٣٥٦) .

فعل الشرط

يقع فعل الشرط ماضيًا ومضارعًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم: ١٩] ، وقوله : ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾ [الإسراء: ٨] .

وقالوا: والماضي يفيد الاستقبال في الشرط نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ ﴾ [البقرة: ١٩١] ، ونحو (إنْ زرتني أكرمتك) والمقصود: إن تزرني.

ومن المعلوم أنّ الفعل الماضي يخرج إلى الاستقبال في غير باب الشرط ، كما أسلفنا في باب الفعل ، كما يخرج المضارع إلى المضي ، فإنه قد يؤتى بالماضي مرادًا به الاستقبال وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الزمر: ٦٨] ، وقوله : ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾ [الزمر: ٧٣] .

وقد يؤتى بالفعل المضارع مرادًا به المضي نحو ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ ﴾ [فاطر: ٩] ، وقوله : ﴿ وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي: ما تلت.

ومن المعلوم أن الفعل المضارع المسبوق بـ (لم) و(لمّا) يفيد المضي ، فخروج الفعل من باب إلى باب آخر غير منكور في اللغة.

وهو في الشرط كذلك ، فإن الماضي في الشرط يفيد الاستقبال كثيرًا.

واستعمال الفعل الماضي للدلالة على المستقبل ليس مختصًا بالعربية وحدها ، بل هو كثير في اللغات السامية أيضًا ، كالأكدية والعبرية والحبشية ، وأكثر اللغات السامية تستعمل الماضي في الشرط والحاضر أو المستقبل في

الجزاء[١] ، غير أن العربية تستعمل الماضي والمضارع للشرط والجواب .

وقد ذهب النحاة إلى أن القصد من مجيء الشرط ماضيًا ، وإن كان معناه الاستقبال ، هو إنزال غير المتيقن منزلة المتيقن ، وغير الواقع منزلة الواقع ، وهذا ما فسروا به التعبير عن الأحداث المستقبلة بأفعال ماضية في غير الشرط أيضًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف : ٤٧] قالوا : جيء بهذه الأفعال على صيغة الماضي وإن كانت مستقبلة للدلالة على أنها متيقنة الحصول وأنها بمنزلة الفعل الماضي في التحقق .

فهو تفسير عام للتعبير عن الأحداث المستقبلة بأفعال ماضية .

جاء في (الخصائص) : «وكذلك قولهم : (إن قمت قمت) فيجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع ، وذلك أنه أراد الاحتياط للمعنى ، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه ، حتى كأن هذا قد وقع واستقر ، لا أنه متوقع مترقب ، وهذا تفسير أبي علي عن أبي بكر وما أحسنه» [٢] .

قالوا : وقد يكون ذلك لأسباب أخرى ، كالتفاؤل أو «لإظهار الرغبة في وقوعه نحو (إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام) فإنّ الطالب إذا تبالغت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره إيّاه فربّما يخيل إليه حاصلاً» [٣] .

أو يكون للتعريض «بأن يخاطب واحدًا ومراده غيره ، كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ

---

(١) انظر «التطور النحوي» (١٣٣) .
(٢) «الخصائص» (٣/ ١٠٥) ، وانظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٩٣) .
(٣) «الإيضاح» للقزويني (٩٣) ، وانظر «البرهان» (٢/ ٢٥٨) ، «مختصر المعاني» للتفتازاني . (٦٣) .

أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]» (١).

وذهب الدكتور مصطفى جواد إلى أن الفعل إذا كثر عبّر عنه بالمضي، بخلاف ما لم يكثر، وقال: «إنّ الفعل المعبّر عنه بلفظ الشرط إذا كثر حدوثه استعمل الماضي، وإذا قلّ حدوثه استعمل المضارع، فالماضي أولى بالكثير لأنه كالحادث، والمضارع أولى بالقليل لأنه لم يحدث، فهما متشابهان، تقول: (مَنْ صبر ظفر)، و(مَنْ سار وصل)، و(مَنْ جدّ وجد)، و(مَنْ يكذب منكم يعاقب)، و(مَنْ يفعل كذا وكذا أكافئه مكافأة حسنة)، و(مَنْ يخالف منهم يطرد)، و(إنْ تكن وزيرًا تكن كبيرًا) ورغبة القائل كالكثرة» (٢).

ويبدو أن استعمال الشرط بصيغة الماضي أو المضارع قد يكون لغير ذلك:

١ ـ فإنّ التعبير بالفعل الماضي قد يفيد افتراض حصول الحدث مرة، في حين أن المضارع قد يفيد افتراض تكرر الحدث وتجدده، قال تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]. فجاء بالفعل المضارع؛ وذلك لأن هذه الأحداث تتكرر وتتجدد.

وقال: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

فجاء بالفعل الماضي، وذلك لأن الطلاق لا يتكرر تكرر الصدقات. وقال: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧] لما ذكرت.

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [لقمان: ١٢] فجاء بـ(يشكر) بصيغة المضارع، و(كفر) بصيغة المضي؛ وذلك

---

(١) «البرهان» (٢/٣٥٨)، وانظر «الإيضاح» (٩٣).
(٢) «المباحث اللغوية في العراق» (٤٨).

لأن الشكر يتجدد ويكثر ، وليس كذلك الكفر ، فإن الكفر يحصل ابتداء ويبقى صاحبه عليه إلاّ إذا شاء الله ، فالشكر عمل يومي متجدد ، بخلاف الكفر الذي هو الاعتقاد.

جاء في (تفسير الرازي) في هذه الآية: «قال في الشكر: ﴿وَمَن يَشْكُرْ﴾ بصيغة المستقبل ، وفي الكفران: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ ، وإن كان الشرط يجعل الماضي والمستقبل في معنى واحد كقول القائل: (من دخل داري فهو حر) ، و(من يدخل داري فهو حر) ، فنقول: فيه إشارة إلى معنى وإرشاد إلى أمر ، وهو أنّ الشكر ينبغي أن يتكرر في كل وقت لتكرر النعمة ، فمن شكر ينبغي أن يكرر ، والكفر ينبغي أن ينقطع ، فمن كفر ينبغي أن يترك الكفران ، ولأن الشكر من الشاكر لا يقع بكماله ، بل أبدًا يكون منه شيء في العدم يريد الشاكر إدخاله في الوجود ، كما قال: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [النمل: ١٩] ، وكما قال: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨] فأشار إليه بصيغة المستقبل تنبيهًا على أن الشكر بكماله لا يوجد ، وأما الكفران فكل جزء يقع منه تام ، فقال بصيغة الماضي»[(١)].

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

وقال: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

وقال: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

وقال: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

فإنّه جاء في الآية الأولى بالفعل الماضي (وما أنفقتم. . .).

---

(١) «التفسير الكبير» (٢٥/ ١٤٥).

والآيات الأخرى بالمضارع ؛ وذلك لأنّ الآية إخبار بأنّ ما فعلته أو نذرته فقد علمه الله ، أي ما حصل منك فقد علمه الله.

وقال: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ١١٢].

وقال: ﴿ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا ﴾ [الجن: ١٤].

وقال: ﴿ ۞ وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ﴾ [لقمان: ٢٢].

فقد جاء في الآيتين الأوليين بالفعل الماضي (أسلم)، والأخيرة بالمضارع (يسلم) ؛ وذلك لأن (أسلم) في الآيتين الأوليين معناه: الدخول في الإسلام ، يدلك على ذلك في الآية الأولى موازنته باليهودية والنصرانية ، قال تعالى قبل هذه الآية: ﴿ وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ ﴾ [البقرة: ١١١] ، فردّ عليهم الله بقوله: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ ... ﴾ أي: بلى يدخل الجنة المسلم ، وكذلك الآية الثانية.

في حين أن قوله: ﴿ ۞ وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ... ﴾ معناه الخضوع والانقياد لله ، وهو عمل يومي يفيد الاستمرار والتجدد ، بخلاف الآيتين الأوليين اللتين معناهما الدخول في الإسلام.

وقال تعالى: ﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء: ٩٢] ، وقال: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾ [النساء: ٩٣].

فجاء في القتل الخطأ بالفعل الماضي ؛ لأنه خطأ لا يتكرر وهو قليل. بخلاف القتل العمد ، وهو الإصرار على قتل المؤمن ، فقد جاء به بصيغة المضارع الدالة على الاستمرار والتجدد لأنه يتكرر وقوعه.

وقال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٩] .

وقال: ﴿ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْآخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ﴾ [آل عمران: ١٤٥] .

وذلك لأن إرادة الآخرة أمر واحد ، فجاء بالفعل الماضي. بخلاف (إرادة الثواب) ، فإن إرادة الثواب تتجدد ؛ لأنّ الثواب يتجدد ، بخلاف الآخرة فإنها واحدة ، وهذا السر في أنه قال: ﴿ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ ﴾ بالفعل الماضي ، لكنه قال: ﴿ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْآخِرَةِ ﴾ بالمضارع.

وكذلك بالنسبة إلى الدنيا ، فإرادة الثواب مستمرة متجددة ، فكل عمل له ثواب.

وقال: ﴿ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ﴾ [التوبة: ١١] .

وقال فيمن يفعل الزنى: ﴿ فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا۟ عَنْهُمَآ ﴾ [النساء: ١٦] .

فجاء بالآيتين بالفعل الماضي ؛ لأن المقصود بالتوبة هي التوبة العامة ، فالتوبة الأولى معناها الدخول في الإسلام ، والثانية معناها الانخلاع عن الفاحشة.

في حين قال: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم: ٤] ، والكلام موجّه إلى زوجَي النبي ﷺ ، والمقصود بالتوبة هنا التوبة الجزئية العارضة التي يتكرر أمثالها من الوقوع في اللمم والصغائر.

وقال: ﴿ وَإِن تَعُودُوا۟ نَعُدْ ﴾ [الأنفال: ١٩] .

وقال: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨].

فجاء في الآية الأولى بالمضارع (تعودوا)، وفي الآية الثانية بالماضي (عدتم) وذلك أن الآية الأولى نزلت بعد معركة بدر في كفار قريش، وهو تهديد للمشركين وإشعار للمؤمنين بأن المشركين سيكررون العودة إلى القتال وهو ما حصل، وأخبرهم بأن الله سيعود إلى نصر المؤمنين ومحق باطل الكافرين.

وأما الآية الثانية ففي بني إسرائيل، وقد ذكر أنهم يفسدون في الأرض مرتين، فأخبر بأن لهم عودة بعد تلك المرة.

فجاء بالمضارع للدلالة على الاستمرار والتجدد، بخلاف الثانية.

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٨-٢٧٩].

فجاء بالشرط ماضيًا ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾، و﴿وَإِن تُبْتُمْ﴾ وذلك لأنه خروج عن الربا، والخروج عنه يكون دفعة واحدة.

في حين قال:

﴿إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٩] فجاء الشرط مضارعًا ﴿إِلَّا تَنفِرُواْ﴾ وذلك لأنه في الجهاد وهو ماض إلى يوم القيامة، يتكرر حصوله، فجاء في الربا بالفعل الماضي ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ وذلك لأن (لم) والمضارع يفيدان المضي، وجاء في الجهاد بالفعل المضارع.

ونحوه قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣]. وذلك لأن الانتهاء هنا دفعة واحدة.

ولكنه قال في الجهاد والتناصر بين المؤمنين: ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴾ [الأنفال: ٧٣].

فلما كان التناصر مستمرًا متجددًا جعله بصيغة المضارع، بخلاف ما قبله.

وقال: ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ۚ فَإِنِ انتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الأنفال: ٣٩].

وقال: ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ۖ فَإِنِ انتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٣].

فجاء بالفعل الماضي في الآيتين ﴿ فَإِنِ انتَهَوْا ﴾؛ وذلك لأن القصد هنا الانتهاء الكامل عن الحرب والدخول في الإسلام، بدليل قوله: ﴿ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ وذلك يكون بالانتهاء الكامل والكفّ التام عن القتال.

لكنه قال: ﴿ إِن تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمُ الْفَتْحُ ۖ وَإِن تَنتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ ﴾ [الأنفال: ١٩].

فقال: ﴿ وَإِن تَنتَهُوا ﴾ بخلاف الآيتين السابقتين؛ وذلك لأن الانتهاء هنا ليس انتهاء عامًّا، بل قد تتكرر الحروب بينهما بعد، كما حصل فعلاً، فجاء بالمضارع للدلالة على التجدد، وهذه الآية نزلت بعد وقعة بدر.

وقال: ﴿ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي ﴾ [الكهف: ٧٦] لأنه سيحصل الفراق بعد سؤال واحد.

وقال: ﴿ إِن يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٧].

وهذا في سؤال الأموال، وهو يتجدد بتجددها، فجاء في المتجدد بالفعل المضارع، وفي غيره بالفعل الماضي، والله أعلم.

٢ ـ وقد يؤتى بالفعل الماضي مع الشرط للدلالة على وقوع الحدث جملة

واحدة وإن كان مستقبلاً ، ويؤتى بالمضارع لما كان يتقضى ويتصرّم شيئًا فشيئًا ، أي مستمرًا ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] أي إذا حصل هذا ، ولذا عبر عنه بالماضي .

بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٢٠] وذلك أن المخالطة مستمرة متطاولة ليست كالإحصار فعبّر عنها بالمضارع .

ونحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] أي لا تؤاخذنا إذا حصل منا نسيان أو خطأ ، أي وقع .

وقوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَآ أَمِنتُمْ ﴾ [البقرة : ٢٣٩] فإنّ معناه إذا وقع الخوف أو إذا حصل الأمن . بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ [الأنفال : ٥٨] فإن فيه معنى الاستمرار والتحسب ، بخلاف ما قبلها . ونحو قوله تعالى : ﴿ ۞ وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ ﴾ [الكهف : ١٧] .

فالطلوع والغروب يقعان جملة واحدة فعبر عنهما بالماضي . بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ [الفجر : ٤] فإنّه يفيد الاستمرار والتطاول .

ونحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ ﴾ [الأنبياء : ٤٥] أي وإن تطاول عليهم الإنذار وتكرر واستمر . بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْاْ مُدْبِرِينَ ﴾ [النمل : ٨٠] أي إذا أدبروا عنك .

وقال : ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [النحل : ١٨] ولا يحسن في هذا (إنْ عددتم) وذلك لأن هذا الفعل لا يفرغ منه ؛ لأن نعم الله كثيرة ، فجاء فيه بالفعل المضارع لأنه متطاول .

وقال : ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ ﴾ [آل عمران : ١٣٥]

أي إذا صدر منهم هذا الأمر. ولا يحسن (إذا يفعلون فاحشة) لأن فيه معنى الاستمرار وعدم الانتهاء بعد من الفاحشة، فيكون المعنى أنهم يذكرون الله حين يفعلون ذلك.

فإذا أردت انقضاء الحدث وتمامه جئت بالفعل الماضي وإن كان الحدث مستقبلاً، وإن لم تقصد ذلك جئت بالمضارع.

٣ - ويكثر التعبير بالفعل الماضي عن الحكم الثابت القائم على المشاهدة والتجربة الماضية، وهو ما يكون في الحِكَم ونحوها، نحو (من تهوّر ندم ومن حذر سلم)، ونحو (من صبر ظفر)، و(من رام العلا سهر الليالي)، و(من خاف أدلج). بخلاف ما لم يكن كذلك نحو (مَنْ يعمل يأكل) فهذه قاعدة تضعها للمستقبل، فلا يحسن فيها (من عمل أكل).

ويمكن رجع هذه إلى النقطة السابقة.

٤ - وقد يؤتى بالشرط ماضيًا للدلالة على الزمن الماضي نحو (إنْ كنت ضربته فأخبرني) و(إن كنت عصيت ربك فتب) و(إنْ كنت رأيته قبل هذه المرة فلا شك في أنك ستعرفه الآن)، وهو أمر ينكره جمهور النحاة.

هل يأتي الشرط للمضي:

ذهب النحاة إلى أن الشرط يفيد الاستقبال وإن كان فعله ماضيًا، فإن هذه الأدوات تقلب الماضي إلى الاستقبال[1]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ ﴾ [البقرة: ١٩١]، وقوله: ﴿ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٤٤] ولا يفيد الشرط المضي، وما ورد من ذلك مؤول.

---

(١) انظر «التصريح» (٢/ ٢٤٩)، «حاشية الخضري» (٢/ ١٢٢)، «حاشية الصبان» (٤/ ١٦).

والصواب أنّ الشرط قد يأتي للمضي ، يدلّ على ذلك الاستعمال الفصيح بما لا يقبل التأويل.

فقد يأتي الشرط للدلالة على المضي ، وذلك إذا كان بلفظ (كان) بعدها فعل ماض نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦] .

والمعنى أنك تعلم ذلك إذا كان قد صدر مني. والنحاة يؤولون ذلك على أنه: إن ثبت أني كنت قلته ، أو إن يثبت في المستقبل أني كنت قلته في الماضي ، فأنا أعلم أنك علمته(١).

وهو تأول بعيد ، فكيف يقول لربه إن يثبت في المستقبل وهو في خطاب الله عزّ وجل ، وهل الله جاهل ذلك وقت الخطاب حتى يثبت له في المستقبل؟

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧] والنحاة يتأولون ذلك كما أسلفنا.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «ثم اعلم أن (إنْ) يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى ، فإن أردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ (كان) ، كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ﴾ ، و﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ﴾ . . .

ثم إنّ (كان) إذا كان شرطاً ، قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي ، نحو ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ﴾ ، ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ﴾ ، وقد يكون متحقق الوقوع فيه نحو (زيد وإن كان غنيًا إلاّ أنه بخيل)»(٢).

---

(١) انظر «التصريح» (٢/ ٢٤٩) ، «حاشية الخضري» (٢/ ١٢٢) ، «حاشية الصبان» (٤/ ١٦).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٩٣) وانظر «الكليات» (٧٨).

وجاء في (بدائع الفوائد): «قال تعالى عن عيسى عليه الصلاة والسلام: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ فهذا شرط دخل على ماضي اللفظ وهو ماضي المعنى قطعًا ؛ لأنّ المسيح إما أن يكون هذا الكلام صدر منه بعد رفعه إلى السماء ، أو يكون حكاية ما يقوله يوم القيامة. وعلى التقديرين فإنما تعلّق الشرط وجزاؤه بالماضي. . .

وليت شعري ما يصنعون بقول النبي ﷺ: (إنْ كنتِ ألممتِ بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه) هل يقول عاقل: إن الشرط هنا مستقبل؟ . . .

وإنه لم يقصد أنه إن يثبت في المستقبل أنك أذنبت في الماضي فتوبي ، ولا قصد هذا المعنى ، وإنما المقصود المراد ما دل عليه الكلام: إن كان صدر منك ذنب فيما مضى فاستقبليه بالتوبة»[1] .

وهذا هو الحق ، قال تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥] .

فهل المعنى: إن يثبت أنه كبر عليك إعراضهم؟

ونحوه قوله: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾ [يونس: ٧١] .

فهل المعنى: إن يثبت في المستقبل أنه كان كبر عليكم مقامي؟ .

ونحوه قوله: ﴿وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ فَٱصْبِرُوا۟ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ بَيْنَنَا﴾ [الأعراف: ٨٧] .

ونحوه أن تقول لصاحبك: (إن كنت عاهدته على ذلك فافعل) ، وليس المقصود: إن يثبت أنك عاهدته فافعل ، بل هو ماضي المعنى قطعًا.

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ٤٥).

وربّما دل الشرط على المضي بغير (كان).

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وإن كان بغير لفظ (كان)، لكنه قليل بالنسبة إلى (كان) كقوله:

أتغضب إنْ أذنا أذينة حُزّتا

ونحو قولك: (أنت وإن أعطيت مالاً بخيل) و(أنت وإن صرت أميرًا لا أهابك)» (١).

وهذا هو الحق، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى﴾ [هود: ٣٥] وهو ماض في المعنى، وقال: ﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الأحقاف: ٨].

وقال: ﴿قَالُوا۟ طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ ۚ أَئِن ذُكِّرْتُم ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس: ١٩]، وهذا رد على قول أصحاب القرية ﴿إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾ بعد أن ذكروهم بالله، فهو ماضي المعنى.

وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَـٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ١٥٢] وهذا في معركة أحد، وهو ماضي المعنى.

وقال: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢]، وهذه الآية نزلت بعد وقوع الحادثة.

وقال في فرعون: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠].

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٩٣).

وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ [الكهف: ٧١].

وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [الكهف: ٨٦].

وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا۟ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨].

وقال: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]، والآية نزلت بعد وقوع الحادثة.

وقد أخرج بعض النحاة (إذا) المسبوقة بـ (حتى) من الشرطية[1]، والصواب أنها شرطية بدليل اقتران جوابها بالفاء، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ﴾ [محمد: ٤].

وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ [مريم: ٧٥].

وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٦].

ومما يدل على المضي مع غير (إنْ) و(إذا) من أدوات الشرط، قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٦].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ﴾ [سبأ: ٤٧].

وقوله: ﴿رَبَّنَا مَن قَدَّمَ لَنَا هَٰذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِى ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٦١].

وقوله: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥].

بل قد يرد فعل الشرط دالاً على المضي وإن لم يكن فعلاً ماضيًا مع فعل

---

(١) «البرهان» (٤/١٩٧).

الكون وغيره. فمن ذلك أن يرد خبر (يكون) فعلاً ماضيًا وذلك نحو قوله:

فإن تكنِ الأيامُ أحسنَّ مرّةً ... إليّ فقد عادت لهنَّ ذنوب

وقول الأبيرد بن المعذّر الرياحي يرثي أخاه بُريدًا:

فإن تكن الأيام فرّقنَ بيننا ... فقد عذرتنا في صحابته العذر

وقول حريث بن سلمة:

إن تكُ درعي يوم صحراءَ كُلية ... أصيبت فما ذاكم عليّ بعارِ

وقول امرئ القيس:

وإن تكُ قد ساءتكِ مني خليقةٌ ... فسلّي ثيابي من ثيابك تنسلِ

فهذا كله يفيد المضي ولا شك.

ومن وروده دالاً على المضي مع غير فعل الكون قول عمارة بن عقيل:

فإن تصبحِ الأيام شيَّبن مفرقي ... وأذهبْنَ أشجاني وفلّلْنَ من غربي

فيا رُبّ يومٍ قد شربتُ بمشربٍ ... شفيتُ به غيمَ الصَّدى باردٍ عذبِ

وقول العتبي يرثي بنيه:

فإن يهلكْ بَنيّ فليس شيءٌ ... على شيءٍ من الدنيا يدومُ

وقول ثابت بن قطنة يرثي يزيد بن المهلب:

إنْ يقتلوك فإنّ قتلَك لم يكن ... عارًا عليك ورُبّ قتلٍ عارُ

وهذا كله يفيد المضي.

فهل هناك دليل أوضح من ذلك على أن الشرط قد يأتي للمضي بـ(كان) وبغيرها، بلفظ الماضي وغيره؟.

دلالته على الحال:

وقد يدل الشرط على الحال، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ

﴿مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣] ، وهذا افتراض لحالتهم آنذاك .

ونحو قوله تعالى : ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٠٤] .

وقوله : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ﴾ [الحج: ٥] .

وقوله : ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۝١٠ أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [العلق: ٩ـ١١] .

ومما يفيد الحال كثيرًا أسلوب الإلهاب والتهييج ، نحو قوله تعالى : ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٣] .

وقوله : ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١] .

وقوله : ﴿وَٱشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢] .

وقوله : ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٨] .

* * *

معاني أدوات الشرط

إنْ:

تستعمل (إنْ) في المعاني المحتملة الوقوع، والمشكوك في حصولها، والموهومة، والنادرة[1]، والمستحيلة، وسائر الافتراضات الأخرى، فهي لتعليق أمر بغيره عمومًا.

فمن المعاني المحتملة الوقوع قوله تعالى: ﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]، وقوله: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وقوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟﴾ [المائدة: ٦].

ومن المعاني المشكوك في حصولها نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣].

ومن المعاني المفترضة التي لا وقوع لها في المشاهدة قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ﴾ [القصص: ٧١]، وقوله: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطًا يَقُولُوا۟ سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾ [الطور: ٤٤].

ومن المعاني المستحيلة قوله: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]، وقوله: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟﴾ [الرحمن: ٣٣]، ونحو قولنا: (إن استطعت فاخرج من ملك الله).

---

(١) انظر «شرح ابن يعيش» (٩/ ٤)، «الإتقان» (١/ ١٤٩).

جاء في (الكليات): «(إنْ) الشرطية تقتضي تعليق شيء ولا تستلزم تحقق وقوعه ولا إمكانه، بل قد يكون ذلك في المستحيل عقلاً، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١] وعادة كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣٥]» (١).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «ولا تستعمل (إنْ) إلاّ في المعاني المحتملة المشكوك كونها، ولذلك قبح (إن احمرّ البسر كان كذا) و(إن طلعت الشمس آتك) إلاّ اليوم المغيم» (٢).

وربما ورد بعدها المتيقن قليلاً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، وقوله: ﴿أَفَإِين مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وهو ميت لا محالة.

جاء في (شرح ابن يعيش): «وتقول من ذلك: (إنْ مت فاقضوا ديني) وإن كان موته كائنًا لا محالة، فهو من مواضع (إذا)، إلاّ أن زمانه لما لم يكن متعينًا جاء استعمال (إن) فيه، قال الله تعالى: ﴿أَفَإِين مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]» (٣).

وجاء في (الطراز) في (إنْ) «لا تقع إلاّ في المواضع المحتملة المشكوك فيها، قال الله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]، وقال تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]...

فإن استعملت في مقام القطع فإما أن يكون على جهة التجاهل وأنت قاطع

---

(١) «الكليات» (٤٠٧).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٤)، وانظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٨٢)، «المقتضب» (٢/ ٥٦).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٤).

بذلك الأمر ولكنك تُري أنك جاهل به ، وإما على أن المخاطب ليس قاطعًا بالأمر وإنْ كنت قاطعاً به ، كقولك لمن يكذبك فيما تقوله وتخبر به: (إنْ صدقتُ فقل لي ماذا تفعل؟) ، وإما لتنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم ، وهذا كما يقول الأب لابن لا يقوم بحقه: (إن كنت أباك فاحفظ لي صنيعي فيك)» (١).

وجاء في (مختصر المعاني) للتفتازاني: «وقد تستعمل (إن) في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلاً ، كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار ، وهو يعلم أنّه فيها فيقول: (إنْ كان فيها أخبرك) يتجاهل خوفًا من السيد ، أو لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط ، فيجري الكلام على سنن اعتقاده ، كقولك لمن يكذبك: (إنْ صدقتُ فماذا تفعل؟) مع علمك بأنك صادق.

أو تنزيله ، أي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل ، لمخالفة مقتضى العلم ، كقولك لمن يؤذي أباه: إنْ كان أباك فلا تؤذه.

أو التوبيخ. . . أو تغليب غير المتصف به ، أي بالشرط ،على المتصف به ، كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد ، غير قطعي لعمرو ، فتقول: إن قمتما كان كذا» (٢).

وجاء في (الإيضاح) للقزويني: «ومجيء قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣] بـ (إنْ) يحتمل أن يكون للتوبيخ على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها عن أصلها ، ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين منهم ، فإنه كان فيهم من يعرف الحق وإنما ينكر عنادًا» (٣).

---

(١) «الطراز» (٣/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩).

(٢) «مختصر المعاني» (٦٠ـ٦١).

(٣) «الإيضاح» (٩١).

إذا:

الأصل في (إذا) أن تكون للمقطوع بحصوله، وللكثير الوقع، فمن المقطوع بحصوله قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [البقرة: ١٨٠] فإنّ كل واحد منا سيحضره الموت، وقوله: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَٰهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٢٥]، وقوله: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦]، وقوله: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُواْ﴾ [المائدة: ٢] فإنّ المحرم لا بدّ أن يتحلل، وقوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٤]، وقوله: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] فإنه لابد أن تنسلخ الأشهر الحرم، وقوله: ﴿ وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ [الإسراء: ٤٩]، وقوله: ﴿ ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ ﴾ [الكهف: ١٧]، وقوله: ﴿ وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُواْ ﴾ [النور: ٥٩]، وقوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠] فإنّ الصلاة لا بدّ أن تنقضي.

وأما ما يقع كثيرًا، فنحو قوله تعالى: ﴿ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ ﴾ [النساء: ٨٦]، وقوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، وقوله: ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا﴾ [يونس: ١٢].

والنحاة يفرقون بين (إنْ) و(إذا) بما ذكرنا، فيقولون: إنّ الأصل في (إنْ) أن تستعمل للمشكوك فيه، و(إذا) للمقطوع بوجوده.

وذكر سيبويه أنّ (إذا) تجيء وقتًا معلومًا، ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمرّ البسر كان حسنًا، ولو قلت: (آتيك إن احمرّ البسر) كان قبيحًا، فـ (إنْ)

أبدًا مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء[١].

وجاء في (المقتضب): «وإنما منع (إذا) من أن يجازى بها[٢] لأنها مؤقتة وحروف الجزاء مبهمة ، ألا ترى أنك إذا قلت: (إن تأتني آتك) فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا؟ وكذلك: مَن أتاني آتيه ، إنما معناه: إنْ يأتني واحد من الناس آته.

فإذا قلت: (إذا أتيتني . . .) وجب أن يكون الإتيان معلومًا ، ألا ترى إلى قول الله عز وجل: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١] ، و﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١] ، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] أن هذا واقع لا محالة؟.

ولا يجوز أن يكون في موضع هذا (إنْ) ؛ لأن الله عز وجل يعلم ، و(إنْ) إنما مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر ، وليس هذا مثل قوله: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] لأن هذا راجع إليهم.

وتقول: (آتيك إذا احمرّ البسر) ، ولو قلت: (آتيك إنْ احمرّ البسر) كان محالاً ، لأنه واقع لا محالة»[٣].

وجاء في (الإتقان): «تختص (إذا) بدخولها على المتيقن والمظنون والكثير الوقوع ، بخلاف (إنْ) فإنها تستعمل في المشكوك والموهوم والنادر ، ولهذا قال تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ﴾ [المائدة: ٦] ، ثم قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾ [المائدة: ٦] فأتى بـ (إذا) في الوضوء ، لتكرره وكثرة أسبابه ، وبـ (إنْ) في الجنابة لندرة وقوعها بالنسبة إلى الحدث.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٣).
(٢) يجازى بها ، أي: يجزم بها.
(٣) «المقتضب» (٢/ ٥٥-٥٦).

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا﴾ [الأعراف: ١٣١]، ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] أتى في جانب الحسنة بـ(إذا)؛ لأنّ نعم الله على العباد كثيرة ومقطوع بها، و(إنْ) في جانب السيئة لأنها نادرة الوقوع ومشكوك فيها»[١].

وجاء في (شرح ابن يعيش): «وحق ما يجازى به أن لا تدري أيكون أم لا يكون، فعلى هذا تقول: (إذا احمرّ البسر فائتني).

وقبح: (إنْ احمرّ البسر)؛ لأنّ احمرار البسر كائن. وتقول: (إذا أقام الله القيامة عذب الكفار)، ولا يحسن (إن أقام الله القيامة)؛ لأنه يجعل ما أخبر الله تعالى بوجوده مشكوكًا فيه»[٢].

وجاء في (الإيضاح) للقزويني: «أما (إنْ) و(إذا) فهما للشرط في الاستقبال، لكنهما يفترقان في شيء وهو أن الأصل في (إنْ) أن لا يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه، كما تقول لصاحبك: (إنْ تكرمني أكرمك)، وأنت لا تقطع بأنّه يكرمك.

والأصل في (إذا) أنْ يكون الشرط فيها مقطوعًا بوقوعه، كما تقول: (إذا زالت الشمس آتيك).

ولذلك كان الحكم النادر موقعًا لـ(إنْ)؛ لأن النادر غير مقطوع به في غالب الأمر»[٣].

---

(١) «الإتقان» (١/ ١٤٩).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٤).

(٣) «الإيضاح» (١/ ٨٨ ـ ٨٩)، وانظر «مختصر المعاني» (٦٠ـ٦١).

وجاء في (التفسير الكبير) للرازي في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ١]: «قالوا كلمة (إنْ) في المجوز، و(إذا) في المقطوع به، تقول: (إنْ دخلت الدار فأنت طالق)؛ لأن الدخول يجوز، أما إذا أردت التعليق بما يوجد قطعًا لا تقول: (إن)، بل تقول: (إذا) نحو (إذا جاء غد فأنت طالق)؛ لأنه يوجد لا محالة، هذا هو الأصل، فإن استعمل على خلافه فمجاز، فلمّا كان الزلزال مقطوعًا به قال: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾»[1].

وجاء في (الطراز) أنّ «(إنْ): إنما يكون ورودها في الأمور المحتملة المشكوك في وقوعها، كقوله تعالى: ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢] . . .

وأما (إذا) فإنما تستعمل في الأمور المحققة، كقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾، وقوله: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ . . . فهذه الأمور كلها محققة، فلهذا حسن دخول (إذا) فيها»[2].

وقال الدكتور علي فودة: «إن (إذا) تستعمل في معظم الحالات لمعنى غير المعنى الذي تستعمل له (إنْ). إنها تستعمل في الأمور المتيقنة، أو التي يكثر وقوعها. على حين تستعمل (إنْ) فيما يحتمل الوقوع وعدمه، أو في الذي يحدث قليلاً، وخير ما يؤيد ذلك هو الآيات التي اجتمعت فيها (إنْ) و(إذا) معًا، فقد اجتمعتا في آيات يدرك القارئ لها بحسه وضوح هذه الحقيقة في أكثرها»[3].

---

(١) «التفسير الكبير» (٣٢/ ٥٧)، وانظر «الصبان» (٤/ ١٣)، «الأشباه والنظائر» (٢/ ٢٣٠).

(٢) «الطراز» (٣/ ٢٧٧ـ٢٧٨).

(٣) «الشرط بإنْ وإذا في القرآن الكريم» (ص٦٠) ـ بحث في مجلة كلية الآداب بجامعة =

وما ذكره النحاة صحيح على وجه العموم ، فإنّ (إذا) تستعمل للمقطوع بحصوله والكثير الوقوع ، بخلاف (إنْ) التي أصلها الشك والإبهام ، أو ما هو أقل مما يستعمل بـ(إذا) ، ويبدو ذلك واضحًا في استعمال القرآن الكريم ، ولاسيما الآيات التي اجتمعت فيها (إنْ) و(إذا) معًا ، كما ذكر الدكتور علي ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ . . . فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] ، وذلك لأن الإحصار طارئ عارض ، والأمن هو الأصل ، فجاء فيما هو الأصل بـ(إذا) ، بخلاف ما هو عارض طارئ.

وقال في الحفاظ على الصلاة: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم﴾ [البقرة: ٢٣٩] فجاء في حالة الخوف بـ(إنْ) وهي حالة طارئة ، بخلاف حالة الأمن فإنه جاء فيها بـ(إذا) ، وهي نظيرة الآية السابقة.

وقال: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [النساء: ١٠١] فجاء بـ(إذا) في الضرب في الأرض ، وهو السفر ؛ لأنه كثير ، بخلاف الفتنة فإنها قليلة.

وقال: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [التوبة: ٥] فإنّ انسلاخ الأشهر الحرم محتوم فجاء فيه بـ(إذا) ، بخلاف التوبة فإنها مشكوك فيها فجاء فيها بـ(إنْ).

وقال: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ

= الرياض ـ المجلد الرابع ـ السنة السابعة.

عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ ۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٢٩﴾ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ ﴾ [البقرة: ٢٢٩ـ٢٣٠] فجاء في ذلك بـ (إنْ) لأنه أندر حالات الطلاق ، وهو الطلاق الثالث، ثم زواج المطلقة من شخص آخر ثم طلاقها منه. وقال بعد هذه الآية: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣١] .

وقال: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٢] فإنّ هاتين الحالتين هما حالتا الطلاق العادي ، بخلاف الحالتين الأوليين.

وقال: ﴿ ۞ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [الرعد: ٥] فإنّ صيرورتهم ترابًا أمر محتوم ، بخلاف العجب ، فإنّ الأمور التي تستدعي العجب نادرة على العموم.

وقال: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ١٨٠] فجاء في حضور الموت بـ (إذا) لأنه واقع ولا بد ، وأما ترك الخير ـ وهو المال ـ فهو أقل ، فجاء معه بـ (إنْ).

وقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ . . . وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ . . . فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فإنّ حالات الاستدانة أكثر من الحالة التي بعدها ، وهي أن يكون المدين سفيهًا أو ضعيف العقل.

وقال: ﴿ فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [النساء: ٢٥] وهذا في الإماء ، فإنّ كل أمة أو غير أمة تبلغ الإحصان ، أي البلوغ. فجاء فيه بـ(إذا) لأنه مقطوع بحصوله ، أما إتيان الفاحشة فهو قليل ، فجاء بـ (إنْ).

يدلك على ذلك أيضًا أنّ (إذا) على كثرة استعمالها في القرآن الكريم ـ فقد

وردت في أكثر من ثلاثمائة وستين موضعًا ـ لم ترد في موضع واحد غير محتمل الوقوع ، بل هي كلها إما مقطوع بوقوعها ، أو كثير الوقوع ، بخلاف (إنْ) .

قالوا: ولمّا كانت (إذا) تفيد الجزم بالوقوع ، غلب معها لفظ الماضي ، لكونه أدلّ على الوقوع ، باعتبار لفظه. بخلاف (إنْ) التي تستعمل في المعاني المحتملة ، والمشكوك فيها ، فإنّه غلب معها الفعل المضارع[(١)] .

والملاحظ في الاستعمال أنّ (إذا) يكثر معها الفعل الماضي حقًّا إذا ما قيست بـ (إنْ) .

وقد عمل الدكتور علي فودة إحصاء[(٢)] لاستعمال الفعل الماضي والمضارع مع (إنْ) الشرطية في القرآن الكريم ، وقد كانت نتيجة الإحصاء أنّ استعمال (إنْ) الشرطية مع الفعل الماضي أكثر من استعمالها مع المضارع ، فقد ذكر أنها وردت في القرآن الكريم في (٥٥٤) أربعة وخمسين وخمسمائة موضع ، جاء فيها بصيغة الماضي في نحو (٣٧٠) سبعين وثلاثمائة موضع ، ومعنى ذلك أنه استعمل الماضي معها أكثر من المضارع .

وعندنا على إحصاء الدكتور ملاحظتان:

الأولى: أنّ الشرط بـ(إنْ) ورد في القرآن الكريم محذوف الجواب في زهاء مائتي موضع ، لقسم أو لغيره ، ويتحتم في هذه الحالة أن يكون الشرط ماضيًا ، نحو قوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٩١] ، ﴿ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣] ، ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ [الحشر: ١٢] فهذا ينبغي أن

---

(١) انظر: «البرهان» (٢/ ٣٦٢) ، «مختصر المعاني» (٦٠ـ ٦١) ، «الإيضاح» (١/ ٨٨).

(٢) الشرط بـ(إن) و(إذا) في القرآن الكريم ٦٠ وما بعدها.

يسقط من الإحصاء ؛ لأنه لا اختيار فيه ، فتكون نتيجة الإحصاء ما يأتي :

١٨٤ موضع ، استعمل معها المضارع .

١٧٠ موضع ، استعمل معها الماضي .

فيكون استعمال المضارع أكثر من الماضي .

أما الملاحظة الثانية فإنّه لم يحص مواضع ورود الفعل الماضي والمضارع مع (إذا) حتى يتبين صدق قول النحاة أو عدمه ، فإنهم قالوا : إنّ (إذا) يستعمل معها الماضي أكثر من (إنْ) .

وملاحظة النحاة هذه صحيحة ، فقد وردت (إذا) في القرآن الكريم ـ شرطية وظرفية ـ في (٣٦٢) اثنين وستين وثلاثمائة موضع ، منها ثمانية عشر موضعاً فقط وردت بالفعل المضارع ، والبقية وردت بالفعل الماضي ، مما يؤيد ملاحظة النحاة .

ولعله يدور في خلدك أنّ هذا يخالف ما ذكرناه في بحث (فعل الشرط) ، وهو أنّه إذا كان الشرط وقع فعلاً ماضيًا ، فإنه قد يفيد افتراض حصول الحدث مرة ، أو وقوعه جملة ، في حين أنّ المضارع قد يفيد افتراض تكرر الحدث ، أو يفيد تطاول الحدث .

والحق أنه لا تناقض فيما ذهبنا إليه هنا وهناك ، فإن الأمر الذي ذكرناه هناك ينطبق هنا .

فمثلاً قوله تعالى : ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ ﴾ [البقرة : ٢٣٠] فقد ذكرنا فيه أنه جاء بالفعل الماضي ؛ لأنّ الطلاق لا يتكرر كثيرًا كسائر الأعمال اليومية ، أو لأن معناه : إذا حصل الطلاق ، أي تم .

وعندما جاء بـ (إذا) فقال : ﴿ وَإِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ ﴾ [البقرة : ٢٣١] فقد

جاء بها ؛ لأن حالات الطلاق الأخيرة أكثر ، والفعلان ماضيان.

وعندما قال: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ ﴾ [البقرة: ١٨٠] فإن الحدثين لا يتكرران ، لا حضور الموت ولا ترك الميراث ، ولكن حضور الموت أمر واقع ولا بدّ ، فجاء فيه بـ(إذا). بخلاف ترك المال فإنه أقل وقوعًا ، فجاء فيه بـ(إنْ) ، والفعلان ماضيان.

وقوله: ﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا ﴾ [الرعد: ٥] فجاء بـ (إنْ) مع الفعل المضارع (تعجب) ؛ لأن العجب يتكرر في الحياة ، أو لأنه حدث لم ينقطع بعد. وجاء بـ(إذا) مع الفعل الماضي ﴿ كُنَّا تُرَٰبًا ﴾ لأنه يكون مرة واحدة ، وهو واقع ولا بد.

أو قد يفيد المضارع مع (إذا) تكرر الحدث أو استمراره وتطاوله ، كما ذكرنا ذلك في موضعه ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ﴾ [يونس: ١٥] فالتلاوة تتطاول ، وهي تنقضي شيئًا فشيئًا. بخلاف قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ رَسُولُهُمْ ﴾ [يونس: ٤٧] ، وقوله: ﴿ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ ﴾ [يونس: ٤٩] ، وقوله: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا﴾ [الرعد: ١١] .

فجاء بالفعل المضارع لما يحدث تدريجيًا ويقع جزءًا جزءًا. بخلاف ما جاء بالفعل الماضي.

وقد تقول ألم يرد في القرآن الكريم ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ ﴾ [الأنفال: ٢] بالماضي؟ والجواب أنه ورد ، ولكن القصد مختلف ، فإذا أردت وقوع الحدث جملة جئت بالماضي ، وإذا أردت أن الحدث مستمر لم ينقطع جئت بالمضارع ، فقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ [الأنفال: ٢] معناه: إذا قرئت عليهم ، فهو يشير إلى انقضاء الحدث وتمامه. بخلاف

الآيات التي وردت بالمضارع ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: ١٥] فإنّ معناها أنهم في أثناء القراءة يقولون: ائتِ بقرآن غير هذا ، يقولون ذلك والقراءة لم تكتمل بعد ، لضيق ذرعهم بسماعه ، والله أعلم.

إذ ما:

هي (إذ) و(ما) ركبتا ، فأصبحتا أداة شرط ، تقول: (إذما تقم أقم) ، و(إذ) وحدها ظرف زمان يفيد المضي غالبًا ، قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦]. وأما (إذما) فهي حرف عند الأكثرين يفيد الشرط وغيّرته (ما) من المضي إلى الاستقبال(١). تقول: (إذما تأتني آتك) ، واستدل النحاة بتغير زمانها على حرفيتها(٢).

وذهب قسم من النحاة إلى أنها باقية على ظرفيتها ، غير أنّ (ما) كفّتها عن الإضافة(٣).

فإذا لم تنضم إليها (ما) لم تكن حرف جزاء(٤).

وأنا لا أرى حرفيتها ، بل لا تزال ظرفًا وأن زمانها لم يتغير ، بل تخصص بـ(ما) ، وذلك أنّ (إذ) للمضي كثيرًا ، وقد تكون للاستقبال كما سبق ذكره في باب أزمنة الفعل ، كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠-٧١] ، وقوله: ﴿وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ ۚ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الفجر: ٢٣] ، بل هي قد تكون للاستقبال مع دخولها على الفعل

---

(١) «التصريح» (٢/ ٢٤٨).
(٢) «التصريح» (٢/ ٢٤٨).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٨١).
(٤) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٢).

الماضي ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ﴾ [مريم: ٣٩] وهذا يكون يوم القيامة ، فعند دخول (ما) عليها جعلتها شرطية وخصتها بالاستقبال. وأما كفها عن الإضافة فهذا أمر قاله النحاة بسبب أنهم يرون أنّ أداة الشرط لا بدّ أن تكون مبهمة(١) ، فإذا كانت موقتة أي معلومة لم تجزم ، وهذا هو سبب عدم الجزم بـ(إذا) ؛ وذلك لأنها مضافة إلى ما بعدها ، فتعرفت ، أو تخصصت به ، فليس فيها إبهام ، فلم تجزم.

جاء في (الكتاب): «وسألته عن (إذا) ما منعهم أن يجازوا بها؟

فقال: الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذ) ، إذا قلت: (أتذكر إذ تقول) فـ(إذا) فيما يستقبل بمنزلة (إذ) فيما مضى ، ويبين هذا أن (إذا) تجيء وقتًا معلومًا ، ألا ترى أنك لو قلت: (آتيك إذا احمر البسر) كان حسنًا ، ولو قلت: (آتيك إن احمر البسر) كان قبيحًا. فـ(إنْ) أبدًا مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء ، و(إذا) توصل بالفعل ، فالفعل في (إذا) بمنزلته في (حين)»(٢).

وعلى أية حالة فالذي نراه أنّ (إذما) أداة شرط ، وهي ظرف ، و(ما) خصصتها بالاستقبال بعد أن كانت تستعمل للمضي كثيرًا ، وللاستقبال قليلاً.

وقد تعامل (إذ) من دون (ما) معاملة أداوت الشرط فتقترن بجوابها الفاء ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١] ، وقوله: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا۟ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [المجادلة: ١٣] ، وقوله: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النور: ١٣].

---

(١) انظر «الأشباه والنظائر» (١/ ٩٧).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٣).

أنّى:

وهي ظرف للمكان[١] يفيد العموم، نحو (أنّى تذهب أذهب)، يبدو أنها أكثر عمومًا من (أين) لمكان المدّة فيها، فإن إطلاق الألف قد يدل على سعة المكان فيها، والملاحظ في العربية أنّ الكلمة يتقارب معناها ومبناها، فـ(لا) مثلاً أوسع في النفي من (لن)، أي أنّ زمنها أطول؛ لأنها تكون للحال والاستقبال والمضي، نحو ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]، و(لن) مختصة بنفي المستقبل، و(لا) مطلقة، أي إنّ صوتها غير محدود، و(لن) مقيدة بالسكون.

و(إذا) أوسع زمنًا من (إذ)، فإنها تكون ظرفًا للاستقبال، وزمنه أطول من المضي؛ لأن المستقبل دائمًا أطول وأفسح من الماضي الذي انتهى. وتكون للاستمرار والمضي أيضًا نحو ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ﴾ [يونس: ٩٠]. و(إذ) مقيدة بالسكون، و(إذا) مطلقة.

و(مَنْ) مخصصة بالعقلاء، استفهامية أو شرطية أو موصولة أو غيرها، و(ما) لغير العقلاء من ذوات ومعان، وهم أكثر من العقلاء، وتكون لصفة من يعقل أيضًا نحو ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣]، و(من) مقيدة، و(ما) مطلقة.

فمدة الألف في (أنّى) تطلق المكان إطلاقًا بعيدًا، بخلاف (أين) التي لا يمتد الصوت بها امتدادًا بعيدًا.

أيّان:

ظرف زمان يستعمل فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه[٢]، قال الرضي: «وأيان مختص بالأمور العظام نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٢]،

---

(١) «الهمع» (٢/ ٥٧)، «الأشموني» (٤/ ١٢).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٤/ ١٠٦)

و﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [الذاريات: ١٢] ولا يقال: أيّان نمت»[١].

وقد يستعمل للاستبعاد نحو قوله تعالى: ﴿ يَسْئَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴾ [القيامة: ٦].

وهذا ـ كما هو ظاهر ـ في الاستفهام، والراجح أنّها في الشرط كذلك ولفظها يوحي بذلك، وذلك لمكان مدة الألف فيها، نحو (أيان تهرب أهرب معك).

أين:

ظرف مكان مبهم، نحو (أين تذهب أذهب)، وقد تنضم (ما) إليها فتزيدها إبهامًا[٢] وعمومًا. قال تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨]، وقال: ﴿ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾ [النحل: ٧٦]، وقال: ﴿ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٦١].

أيّ:

وهي أكثرهن إبهامًا، إذ هي بحسب ما تضاف إليه، تقول: (أيّ رجل تكرم أكرم)، و(أيّ كتاب تأخذ آخذ)، و(أيّ مذهب تقل به أقل به)، و(أيّ وقت تسافر أسافر).

وقد تضم إليها (ما) فتزيدها إبهامًا، قال تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠].

حيثما:

اسم مكان مبهم، جاء في (المقتضب): «و(حيث) اسم من أسماء المكان مبهم يفسره ما يضاف إليه... فلما وصلتها بـ(ما) امتنعت من الإضافة،

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٠).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٤/ ١٠٦)

فصارت كـ(إذ) إذا وصلتها بـ(ما)»[١].

وتلزمها (ما) إذا استعملت للشرط. جاء في (**الأشباه والنظائر**): «باب الشرط مبناه على الإبهام، وباب الإضافة مبناه على التوضيح، ولهذا لمّا أريد دخول (إذ) و(حيث) في باب الشرط لزمتهما (ما) لأنهما لازمان للإضافة، والإضافة توضحهما، فلا يصلحان للشرط حينئذ، فاشترطنا (ما) لتكفهما عن الإضافة فيبهمان، فيصلح دخولهما في الشرط حينئذ»[٢].

قال تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤].

والفرق بين (حيثما) و(أينما) ـ كما يبدو ـ أنّ (أينما) أكثر إبهامًا وعمومًا، وسبب ذلك أن (أين) أكثر إبهامًا من (حيث)، وذلك أنّ (حيث) لازمة للإضافة، فهي مخصصة أو معرفة بما بعدها، تقول: (اجلس حيث جلس أخوك) أي في مكان جلوسه، ولذا لا تكون جزاء إلاّ إذا ضمت إليها (ما) لتكون مبهمة.

قال سيبويه: «وإنما منع (حيث) أن يجازى بها أنك تقول: (حيث تكون أكون) فـ(تكون) وصلٌ لها، كأنك قلت: المكان الذي تكون فيه أكون... فإذا ضممت إليها (ما) صارت بمنزلة (إنْ) وما أشبهها، ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بـ(ما)»[٣].

وأمّا (أين) فلا تضاف أصلاً، ولذلك فهي مبهمة، فإذا دخلت عليها (ما) زادتها إبهامًا وعمومًا، وإذا دخلت على (حيث) أبهمتها، وذلك أنّ (ما) تفيد

---

(١) «المقتضب» (٢/ ٥٤).

(٢) «الأشباه والنظائر» (١/ ٩٧ـ٩٨)، وانظر «المقتضب» (٢/ ٤٧)، «شرح ابن يعيش» (٧/ ٤٦).

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٢ـ٤٣٣).

الإبهام والعموم في غير الشرط أيضًا ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ﴾ [البقرة: ٢٦] ، وتقول: (دعوتك لأمرٍ ما).

فـ (أينما) أكثر إبهامًا وعمومًا من (حيثما) ، يدلك على ذلك الاستعمال القرآني علاوة على القياس، فقد وردت (حيثما) في تعبير واحد تردد في مكانين، وهو قوله تعالى: ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ﴾ [البقرة: ١٤٤ ـ ١٥٠].

وترددت (أينما) في أربعة مواضع هي قوله تعالى: ﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا ۚ﴾ [البقرة: ١٤٨] .

وقوله: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ۗ﴾ [النساء: ٧٨] .

وقوله: ﴿ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٦١] .

وقوله: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾ [النحل: ٧٦] .

فأنت تحس بالشمول والعموم مع (أينما) أكثر من (حيثما) ، وذلك أنها استعملت لمقدار قوة الله وأنه لا يعجزه شيء ﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا ۚ ﴾ ، ولامتداد يد الموت وسطوته إلى كل مكان لا يحجزه عنه شيء ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ .

ويوضح ذلك أيضًا الآية الأخيرة ﴿ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾ فلو قال: (حيثما يوجهه لا يأت بخير) لتعين ذلك في المكان المادي المحسوس ، ولكن قوله: ﴿ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ ﴾ يوحي بالسعة والشمول ، وهو يشمل الوجهات المادية والمعنوية .

ثم إن قوله: ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ ﴾ [البقرة: ١٤٤] ليس فيه شمول للأمكنة ، فهناك أماكن لا تصح فيها الصلاة ، وأزمنة لا تصح فيها الصلاة أيضًا. وهناك حالات لا يصح فيها استقبال البيت الحرام. بخلاف

ما ورد في (أينما) فإنها تستغرق الحالات المذكورة. فدل ذلك على أن الشمول والعموم في (أينما) أوسع من (حيثما) والله أعلم.

كيفما:

وهي لبيان الحال، نحو (كيفما تصنع أصنع) و(كيف تفعل أفعل)، ولا تلزمها (ما) في الشرط، واستعمالها في الشرط قليل.

ما:

وهي نوعان:

غير زمانية: نحو ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٠]، وقوله: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٦].

وزمانية: نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧] أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم، ونحو قولنا: (ما تجلس أجلس) أي: ما تجلس من الزمان أجلس(١).

وهي أعم من (مَنْ) كما سبق أن ذكرنا، فإنها مطلقة و(مَنْ) مقيدة. إنّ (مَنْ) مختصة بالعقلاء، قال تعالى: ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [البقرة: ٢١١] ولا تكون لغيرهم إلا أن يكونوا مختلطين بالعقلاء.

وأمّا (ما) فهي لغير العاقل، نحو (ما تصنع أصنع)، قال تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، ولصفات العقلاء في الشرط، نحو قوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤]، وفي غير الشرط نحو قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٣]، وقوله: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي﴾ [آل عمران: ٣٥].

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٣٠٢)، «شرح الرضي» (٢/ ٢٨٠).

جاء في (المقتضب): «و(ما) تكون لغير الآدميين ، نحو (ما تركب أركب) و(ما تصنع أصنع) ، فإن قلت: (ما يأتني آته) تريد الناس ، لم يصلح. . . لأنّ (ما) تكون لذوات غير الآدميين ولصفات الآدميين ، تقول: مَنْ عندك؟ فيقول: زيدٌ ، فتقول: ما زيد؟ فيقول: جواد أو بخيل ، أو نحو ذلك ، فإنّما هو لسؤال عن نعت الآدميين» [١].

وجاء في (الكتاب): «و(ما) مثلها - يعني مثل مَنْ - إلاّ أن (ما) مبهمة تقع على كل شيء» [٢].

متى:

وهي ظرف زمان ، تقول: (متى تأتني آتك).

ويفرق النحاة بين (إذا) و(متى) ، فيقولون: إنّ (إذا) للوقت المحدود، و(متى) للوقت المبهم[٣].

وهذا التفريق ناتج عن قولهم: إنّ (إذا) مضافة إلى شرطها ، فهي معينة ، و(متى) غير مضافة ، فهي إذن مبهمة.

قال سيبويه: «إنّ (إذا) تجيء وقتًا معلومًا ، ألا ترى أنك إذا قلت: (آتيك إذا احمر البسر) كان حسنًا، ولو قلت: (آتيك إن احمر البسر) كان قبيحًا، فـ (إنْ) أبدًا مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء» [٤] ، و(متى) من حروف الجزاء[٥].

وقالوا أيضًا في التفريق بينهما: إنّ (إذا) تقع شرطاً في الأشياء المحققة

---

(١) «المقتضب» (٢/ ٥٢).
(٢) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٩).
(٣) «المفصل» (٢/ ٦٦).
(٤) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٣).
(٥) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٢).

الوقوع ونحوها. وأما (متى) فلما يحتمل الوجود والعدم[(١)].

وجاء في (**الأشباه والنظائر**): «قال الخوارزمي: الفرق بينهما أن (إذا) للأمور الواجبة الوجود وما جرى ذلك المجرى مما علم أنه كائن، و(متى) لما لم يترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون، تقول: (إذا طلعت الشمس خرجت) ولا يصح فيه (متى).

وتقول (متى تخرج أخرج) لمن لم يتيقن أنه خارج»[(٢)].

ويُفرَّق بينها وبين (إنْ) أنّ (إنْ) أداة تعليق لا زمن فيها، و(متى) زمان.

جاء في كتاب (**النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة**): إنّ قولنا: (إن أكرمتني أكرمتك) معناه تعليق الإكرام على الإكرام، وقولنا: (متى أكرمتني أكرمتك) تعليق الإكرام على زمان يقع فيه الإكرام، «فـ(متى) تدل على الزمان، بدليل أنه إذا قيل: (متى أجيئك؟)، صحّ أن يقال في الجواب: (متى أكرمتني)، ولا يصح أن يقال: (إنْ أكرمتني) لأنّ (إنْ) لا تدل على الزمان والسؤال عن الزمان، وإنما يصح أن يجاب بها إذا سئل عن الفعل فقيل: هل أجيئك؟»[(٣)].

وإذا لحقتها (ما) زادتها إبهامًا وعمومًا.

جاء في «**الكليات**»: «و (متى ما) أعم من ذلك وأشمل [يعني من متى] وربما يجري في (متى) من التخصيص ما لا يجري في (متى ما)»[(٤)].

مَنْ:

وتكون شرطاً للعاقل، قال تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ

---

(١) «الأشباه والنظائر» (٢/ ٦٦).

(٢) «الأشباه والنظائر» (٢/ ٢٣٠)، ضوابط الفنون الألف والذال (إذا).

(٣) «النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة» (٥٩).

(٤) «الكليات» (٣٣٧).

عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨].

قال سيبويه: «(مَنْ): وهي للمسألة عن الأناسي، ويكون بها الجزاء للأناسي، وتكون بمنزلة (الذي) للأناسي»[١].

ولو قال: للعقلاء أو لذوي العلم، لكان أجود، فإنها تستعمل لغير الأناسي من العقلاء، فقد تستعمل للملائكة، قال تعالى: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧٢].

واستعملها للجن، قال تعالى: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾ [الجن: ٩].

وجاء في (المقتضب): «تقول في (مَنْ): (مَنْ يأتني آته)، فلا يكون ذلك إلّا لما يعقل، فإن أردت بها غير ذلك لم يكن.

فإن قال قائل: فقد قال الله عزّ وجل: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النور: ٤٥] فهذا لغير الآدميين، وكذلك ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥] قيل: إنّما جاز هذا؛ لأنه قد خلط مع الآدميين غيرهم بقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾، وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه»[٢].

مهما:

قالوا: هي بمعنى (ما)، وقيل: أعم منها[٣]، وقد ذكر أنّ أصلها (ما) ألحقت بها (ما) على وزن (كيفما) و(أينما).

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٩).
(٢) «المقتضب» (٢/ ٥٠_٥١).
(٣) «الهمع» (٢/ ٥٧).

قال سيبويه: «وسألت الخليل عن (مهما) فقال: هي (ما) أدخلت معها (ما) لغوًا بمنزلتها مع (متى) إذا قلت: (متى ما تأتني آتك) وبمنزلتها مع (إنْ) إذا قلت: (إنْ ما تأتني آتك)، وبمنزلتها مع (أين) كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، وبمنزلتها مع (أيّ) إذا قلت: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظًا واحدًا فيقولوا: (ماما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى، وقد يجوز أن يكون (مه) كـ (إذ) ضم إليها (ما)» (١).

وجاء في (التطور النحوي): «وقد تضاعف (ما) لتأدية معنى الإبهام والتنكير فتصير (مهما) بدل mama وتلحق (ما) بغيرها أيضًا، مثل (أيما)، و(متى ما)، و(كيفما)، و(أينما)، و(حيثما)» (٢).

لو:

وهي من أدوات الشرط. ثم هي قد تكون:

١ ـ **امتناعية**: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المائدة: ٤٨].

وتسمّى حرف امتناع لامتناع، ومعناه: امتناع وقوع الجزاء لامتناع الشرط، نحو (لو زرتني لأكرمتك) فامتنع الإكرام لامتناع الزيارة.

٢ ـ **شرطية غير امتناعية**: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣] إذا لا يصح أن يقال: امتنع التولي لامتناع الإسماع، بل هم متولون على كل حال أسمعهم أم لم يسمعهم. وقوله:

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٣).
(٢) «التطور النحوي» (١٢٣).

﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان: ٢٧] [١] ، وقوله: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ﴾ [الإسراء: ١٠٠] ، وقوله: ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ [النساء: ٨٣] ، ونحو قولنا: (لو أتيته بالدنيا أجرّها بحذافيرها لزهد فيها).

٣ ـ وقد تأتي للتمني وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّا ﴾ [البقرة: ١٦٧] ، وقوله: ﴿ قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾ [هود: ٨٠] .

وقال بعضهم: هي قسم برأسه ، ليست شرطية ولا تحتاج إلى جواب ، وذهب آخرون إلى أنها هي (لو) الشرطية أشربت معنى التمني [٢] .

والحق أنها قد تكون شرطية مشربة معنى التمني ، فيكون لها جواب ، نحو (لو أنّ لنا رجالاً أمثال صلاح الدين إذن ما ضاعت فلسطين) تقول ذلك متمنيًا ، ونحو قوله [٣] :

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كليبٍ ... فيُخْبَرَ بالذنائبِ أيّ زيرِ
بيومِ الشَّعْثَمين لقرّ عينـًا ... وكيف لقاءُ مَن تحتَ القبورِ

وقد تكون للتمني برأسها ، نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّا ﴾ [البقرة: ١٦٧] ، وقوله: ﴿ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الزمر: ٥٨] .

٤ ـ قالوا: وقد تأتي بمعنى (إن) نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ

---

(١) انظر «مغني اللبيب» (١/ ٢٥٥ـ٢٥٦) ، «شرح الأشموني» (٤/ ٣٥).
(٢) «المغني» (١/ ٢٦٧) ، «الهمع» (٢/ ٦٦).
(٣) «المغني» (١/ ٢٦٧).

﴿كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] (١).

والحق أنها لا تطابق (إنْ)، فإنّ شرط (لو) بعيد الوقوع، وهو أبعد من (إنْ).

جاء في (الكليات): «والأصل في فرض المحالات كلمة (لو) دون (إنْ)، لأنها لما لا جزم بوقوعه ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه» (٢).

ويدل على ذلك الاستعمال، قال تعالى: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [الزمر: ٤].

وقال ﷺ: «لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري...».

وتقول: (لو كلّمه الموتى لم يؤمن) و(لو أجريتُ الأرض له ذهباً لرغب عني).

ولا تحسن (إنْ) لذلك.

ونحوه ما ذكروا أنها بمعنى (إنْ). فإن قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨] جاء فيه بـ(لو) دون (إنْ)؛ لأنّ الإنسان قصارى ما يستطيع حفظ نفسه أن يكون في برج مشيّد، فجاء بـ(لو) الدالة على البعد.

وكذلك قوله تعالى: ﴿۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥] جاء فيه بـ(لو) التي تفيد البعد؛ لأن الإنسان أبعد شيء عن أن يشهد على نفسه.

وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِىِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى قُرْبَىٰ﴾ [التوبة: ١١٣] فأولو القربى هم أولى بالاستغفار من غيرهم،

---

(١) «المغني» (١/ ٢٦٧).
(٢) «كليات أبي البقاء» (٥١).

فإذا كان منهيًا عن ذلك معهم فالنهي مع غيرهم أولى ، وهذا أبعد شيء في النهي .

وهكذا كل ما ذكر على أنه أولى من غيره .

فهي لا تطابق (إنْ) في ذلك تمامًا .

٥ ـ وذكر أنها تأتي لمعنى التقليل، نحو (تصدقوا ولو بظلف محرق) (١) .

ومعنى التقليل إنما جاء مما ذكرناه آنفًا ، وهو أنّ شرطها بعيد الوقوع ، فقوله ﷺ : (تصدقوا ولو بظلف محرق) يعلمنا ألّا نحقر من المعروف شيئًا ، فالظلف المحرق أبعد شيء عن أن يُتصدّق به لكونه قليلاً مرغوبًا عنه ، ومع ذلك علينا ألّا نحقر الصدقة به .

ونحوه (تصدق ولو بتمرة) ، فإنّ التمرة بعيدة عن أن يتصدّق بها لزهادتها .

ونحوه (التمس ولو خاتمًا من حديد) فخاتم الحديد أبعد شيء عن أن يكون مهرًا لامرأة لزهادة قيمته ، ومن هنا دخلها معنى التقليل .

ولو لم يكن كذلك لكانت للتكثير أيضًا في نحو قولنا : (يغفر الله ذنوب التائبين ولو كانت كزبد البحر) (ولو كانت كعود رمل الأرض) (ولو كانت كقطر البحر) (ولو عدد نجوم السماء) .

(وسأحمل عنك الدين ولو كانت آلافًا) .

(وأدفع لها مهرًا ولو كان قنطارًا) .

ولكن الأمر كما ذكرت .

* * *

---

(١) «المغني» (١/ ٢٧٦) ، «الهمع» (٢/ ٦٦) .

وقوع اللام في جوابها

تقع اللام في جواب (لو) ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الفتح: ٢٥] ، وقوله: ﴿وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ﴾ [محمد: ٤] .

وهذه اللام تلحق جوابها المثبت كثيرًا ، وأمّا المنفي بـ (لم) فلا تلحقه ، والمنفي بـ (ما) يجوز أن تلحقه إلّا أنّه قليل[١] ، ولم ترد في القرآن الكريم لاحقة لجوابها المنفي.

واختلف في هذه اللام على أقوال:

١ ـ فقسم ذهب إلى أنها تفيد التسويف.

جاء في (التصريح): «قال ابن عبد اللطيف في باب اللامات: هذه اللام تسمى لام التسويف ؛ لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب من الشرط وتراخيه عنه ، كما أنّ إسقاطها يدل على التعجيل ؛ لأن الجواب يقع عقيب الشرط بلا مهلة ، ولهذا دخلت في ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥] ، وحذفت في ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠] أي لوقته في المزن من غير تأخير ، والفائدة في تأخير جعله حطامًا وتقديم جعله أجاجًا تشديد العقوبة ، أي إذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الأطماع جعلناه حطامًا ، كما قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ [يونس: ٢٤] الآية. اهـ»[٢].

٢ ـ وقسم ذهب إلى أنها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى[٣].

---

(١) «شرح ابن الناظم» (٢٩٢) ، «المغني» (١/ ٢٧١ـ٢٧٢).

(٢) «التصريح» (٢/ ٢٦٠) ، «البرهان» (٤/ ٣٣٧).

(٣) «المفصل» (٢/ ٢٢٠) ، وانظر «شرح ابن يعيش» (٩/ ٢٢).

٣ ـ وقسم ذهب إلى أنها اللام الواقعة في جواب القسم ، فقولك : (لو زرتني لأكرمتك) في تقدير (والله لو زرتني لأكرمتك) [١] .

٤ ـ وقسم ذهب إلى أنها زائدة مؤكدة ، وذلك لجواز سقوطها[٢] .

أما التسويف فلا أراه صحيحًا ، بدليل عدم صحة تقديره في تعبيرات كثيرة ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ [آل عمران : ١١٠] وليس في هذا معنى التسويف .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء : ٦٤] وهو تواب رحيم في الحال والاستقبال والمضي ، ولا يراد به تسويف التوبة عليهم .

ونحوه ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ ﴾ [المائدة : ٦٥] وليس المقصود تسويف التكفير .

ونحوه ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا ﴾ [الأنعام : ٩] .

وقوله : ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ [الأنعام : ٣٥] .

وقوله : ﴿ لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ﴾ [الأنفال : ٣١] .

وقوله : ﴿ ۞ وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةً ﴾ [التوبة : ٤٦] .

وقوله : ﴿ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [الكهف : ٧] .

وقوله : ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [المؤمنون : ٧١] .

فهذا كله لا يحتمل التسويف .

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٢٢) ، «المغني» (١/ ٢٣٥) .
(٢) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٢٣) .

وكونها جوابًا للقسم ردّه ابن هشام بقوله «لو كانت اللام بعد (لو) أبدًا في جواب قسم مقدر لكثر مجيء الجواب بعد (لو) جملة اسمية ، نحو (لو جاءني لأنا أكرمه) كما يكثر ذلك في باب القسم» [(١)] .

والذي يبدو أنها مؤكدة ، ويدل على ذلك أنّ اللام التي تفيد التوكيد تقع في الإثبات ولا تقع في النفي إلاّ نادرًا ، وذلك نحو: لام الابتداء سواء كانت وحدها أم مع (إنّ) ، واللام الواقعة في جواب القسم ، وهي لا تدخل على المنفي.

وهذه كذلك تدخل في الإثبات ولا تدخل في المنفي إلاّ قليلاً .

ويدلك على ذلك أيضاً الاستعمال القرآني ، فالمنزوع اللام أقل توكيدًا من المذكورة فيه ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّٰيَ ﴾ [الأعراف: ١٥٥] بلا (لام) ، وقوله: ﴿ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٩] باللام ؛ وذلك لأن هداية الناس أجمعين أصعب وأعسر من الإهلاك ، فإهلاك الألوف، وألوف الألوف، ممكن بوسائل الفتك والتدمير والظواهر الطبيعية ، ولكن هدايتهم عسيرة ، فجاء باللام لما هو شاق عسير ، ونزعها مما هو أيسر .

ونحوه قوله تعالى: ﴿ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٠٠] وهذه نظيرة الآية السابقة .

بخلاف قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً ﴾ [الزخرف: ٦٠] .

فالفرق واضح بين الافتراضين .

وقوله تعالى: ﴿ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ ﴾ [يس: ٤٧] أيسر من قوله: ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَمَسَخْنَٰهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ فَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ مُضِيًّا وَلَا يَرْجِعُونَ ﴾ [يس: ٦٧] وهكذا .

---

(١) «المغني» (١/ ٢٣٥).

والخلاصة أنّ اللام مؤكدة ، فإذا أردت أن تؤكد شيئًا ما جئت بها ، وإلاّ لم تدخلها عليه.

وهذا القول ليس بعيدًا عن قول من قال: هي واقعة في جواب قسم ، فكلتاهما تفيد التوكيد ، فإنّ القسم توكيد ، وجوابه مؤكد.

وهي في قول الزمخشري أيضًا لا تخلو من التوكيد.

* * *

ما الزائدة

تدخل (ما) بعد أدوات الشرط ، نحو (إذا ما) و(إمّا) و(متى ما). وقد ذهب النحاة فيها إلى أنها تؤدي غرضين:

الأول: إفادة الإبهام والعموم ـ كما سبق أن ذكرنا ـ فإذا قلت مثلاً: (سأزورك إذا جن الليل) فالراجح أن يكون القصد ليل يومكم ذاك ، فإذا قلت: (سأزورك إذا ما جنّ الليل) فإنه لا يتعين ليل ذلك اليوم ، بل أصبح الكلام يحتمل الليالي الأخرى القابلة ؛ وذلك لأن (ما) أبهمتها.

جاء في (**المفصل**): «تقول: (متى كان ذاك؟) و(متى يكون؟) و(متى تأتني أكرمك) و(أين كنت؟) و(أين تجلس أجلس) ، ويتصل بهما (ما) المزيدة فتزيدهما إبهامًا»[(١)].

وجاء في (**الكليات**): «(إذا ما) فيه إبهام في الاستقبال ليس في (إذا) ، بمعنى أنك إذا قلت: (آتيك إذا طلعت الشمس) فإنه ربما يكون لطلوع الغد حتى يستحق العتاب بترك الإتيان في الغد ، بخلاف (إذا ما طلعت) فإنه يخص[(٢)] ذلك ولا يستحق العتاب»[(٣)].

وكذلك بقية أدوات الشرط ، مثل (إذ ما) و(حيثما) و(أينما) ، غير أنّ (ما) في (حيثما) و(إذ ما) ليست زائدة عند النحاة ، كالداخلة على (أين) و(متى) و(إذا) و(أيّ) وغيرها ، بل هي في (إذ ما) و(حيثما) لازمة لا يكونان للمجازاة

---

(١) «المفصل» (٢/ ٦٦) ، وانظر «الكليات» (٣٣٧).
(٢) كذا ، والراجح أن الأصل «لا يخص ذلك» كما هو ظاهر.
(٣) «الكليات» (٢٧).

إلّا بها[١] ؛ وذلك لأنهما من دون (ما) ظرفان يضافان إلى الجمل ، فهما مخصصان بسبب الإضافة ، فدخلت عليهما (ما) فكفتهما عن الإضافة ليكونا مبهمين ، فأصبحت (إذْما) حرفًا في رأي ، واسمًا مبهمًا في رأي آخر ، وأصبحت (حيثما) ظرفًا مبهمًا أبهمتها (ما) كما سبق أن ذكرنا .

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**) : «وأمّا (حيثما) فنقول : (ما) فيها كافة لـ(حيث) عن الإضافة ، لا زائدة كما في (متى ما) ، و(إمّا) ، وذلك أنّ (حيث) كانت لازمة للإضافة ، فكانت مخصصة بسبب المضاف إليه ، فكفتها (ما) عن طلب الإضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط» [٢] .

وجاء في (**الأشباه والنظائر**) : «باب الشرط مبناه على الإبهام ، وباب الإضافة مبناه على التوضيح ، ولهذا لمّا أريد دخول (إذ) و(حيث) في باب الشرط لزمتهما (ما) ؛ لأنهما لازمان للإضافة ، والإضافة توضحهما ، فلا يصلحان للشرط حينئذ ، فاشترطنا (ما) لتكفهما عن الإضافة فيبهمان فيصلح دخولهما في الشرط حينئذ» [٣] .

ثم إنّ (ما) هذه لا تختص بأسماء الشرط ، بل قد تدخل على أسماء غيرها فتعطيها إبهامًا وعمومًا أيضًا ، وذلك نحو قولك : (حدثني حديثًا ما) أي : أيًّا كان الحديث .

جاء في (**الكليات**) : «(ما) في مثل (أعطني كتابًا ما) إبهامية ، وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته إبهامًا ، وزادته شياعًا وعمومًا ، أي (أيّ كتاب كان)» [٤] .

---

(١) «المقتضب» (٢/ ٤٨) .

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٨١) ، «المقتضب» (٢/ ٤٧) .

(٣) «الأشباه والنظائر» (١/ ٩٧ـ٩٨) .

(٤) «الكليات» (٣٦٦) .

والخلاصة أنّ (ما) تدخل على أدوات الشرط فتبهم ما ليس مبهمًا وتزيد إبهام ما كان مبهمًا.

الغرض الثاني إفادة التوكيد: جاء في (الكتاب): «وتكون [يعني ما] توكيدًا لغوًا وذلك قولك: (متى ما تأتني آتك)، وقولك (غضبت من غير ما جرم)، وقال الله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥] فهي لغو... وهي توكيد للكلام»(١).

وجاء في (المقتضب): «فـ (ما) تدخل على ضربين:

أحدهما: أن تكون زائدة للتوكيد، فلا يتغير الكلام بها عن عمل ولا معنى، فالتوكيد ما ذكرته في هذه الحروف سوى (حيثما) و(إذ ما).

واللازم ما وقع فيهما. ونظيرهما قولك: (إنما زيد أخوك) منعت (ما) (إنّ) عملها»(٢).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «قد تزاد (ما) مع (إن) الشرطية مؤكدة، نحو قولك: (إمّا تأتني آتك) والأصل: إن تأتني آتك، زيدت (ما) على (إنْ) لتأكيد معنى الجزاء، ويدخل معها نون التوكيد، وإنْ لم يكن الشرط من مواضعها، لأن موضعها الأمر والنهي وما أشبههما مما كان غير موجب، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨]، وقال سبحانه: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، وقال: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ﴾ [الإسراء: ٢٨].

والعلة في دخولها أنّها لمّا لحقت أول الفعل بعد (إنْ) أشبهت اللام في (والله ليفعلنّ) فجامعتها نونا التوكيد، كما تكون مع اللام في (ليفعلنّ)،

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٥).
(٢) «المقتضب» (٢/ ٥٤).

وجهة التشبيه بينهما أنّ (ما) هنا حرف تأكيد ، كما أنّ اللام مؤكدة. . .

وقد يجوز أن لا تأتي بهذه النون مع فعل الشرط وذلك نحو قولك: (إمّا تأتني آتك)» [1].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ ﴾ [فصلت: ٢٠]: «فإن قلت: (ما) في قوله ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا ﴾ ما هي؟.

قلت: مزيدة للتأكيد ، ومعنى التأكيد فيها أنّ وقت مجيئهم النار لا محالة أن يكون وقت الشهادة عليهم ، ولا وجه لأن يخلو منها. ومثله قوله تعالى: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾ [يونس: ٥١] أي لا بدّ لوقت وقوعه من أن يكون وقت إيمانهم به» [2].

والظاهر من أقوال النحاة أنّ (ما) تؤدي معنيي الإبهام والتوكيد معًا ، وإن كان يصرّح أحيانًا بالإبهام ، وأحيانًا بالتوكيد. وقد جمع بينهما ابن يعيش فقال: «وقد تدخل (ما) (أين ومتى) للجزاء زائدة مؤكدة نحو (ما تقم أقم) ، و(أينما تجلس أجلس معك). قال الشاعر:

متى ما يــرَ النـاسُ الغَنـيّ وجـاره ... فـقيــر يـقولـوا عـاجـزٌ وجـليـدُ

وقال الله تعالى: ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾ [النساء: ٧٨]، وقال: ﴿ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ ﴾ [البقرة: ١١٥]. فإذا دخلت عليهما (ما) زادتهما إبهامًا وازدادت المجازاة بهما حسنًا» [3] ، فذكر أنها زائدة مؤكدة ، ثم قال: زادتهما إبهامًا.

ومعنى التوكيد أظهر من الإبهام في الاستعمال القرآني والاستعمال العربي ، فأنا لا أرى إبهامًا في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٥) ، وانظر «الهمع» (٢/ ٦٣).

(٢) «الكشاف» (٣/ ٦٩).

(٣) «شرح ابن يعيش» (٤/ ١٠٥ـ١٠٦).

وَأَبْصَـٰرُهُمْ﴾ [فصلت: ٢٠] ، وتخصيصًا في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١] فالكلام في الحالتين على أهل النار ومجيئهم إياها ، فَلِمَ كانت (إذا) الأولى مبهمة ، والثانية غير مبهمة؟.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢]. فهذه الآيات نزلت في جماعة مخصوصين في حادثة معينة مخصوصة ، فكيف تكون (إذا) ههنا مبهمة؟.

أما التوكيد فهو ظاهر واضح يدل عليه الاستعمال والقياس، فإنّ (ما) تزاد غير كافة وتزاد كافة ، وذلك نحو زيادتها بعد الأحرف المشبهة بالفعل، وبعد طائفة من حروف الجر ، وبعد المضاف نحو (غضبت من غير ما جرم) فهي إذا زيدت غير كافة كانت للتوكيد في كل مواطنها ، وقد مرّ بنا هذا في أكثر من موطن.

وإذا كانت كافة كان لها غرض آخر ، كما سبق أن ذكرنا في بحث الأحرف المشبّهة بالفعل وحروف الجرّ.

وهي هنا زيدت غير كافة ، ولا مغيرة من طبيعة الأداة ، فهي مؤكدة ، ويدل على ذلك أيضًا الاستعمال القرآني ، فحيثما زيدت (ما) مع (إنْ) الشرطية أكد شرطها بالنون ، ولم يتخلف من ذلك موطن واحد ، وقد وردت في أربعة عشر موضعًا ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَـٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٨].

وقوله: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨].

وقوله: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ [الرعد: ٤٠].

وهذا التوكيد كثير غالب في كلام العرب ، وهذا يدل على أنها تفيد التوكيد. ألا ترى أن (إنّ) لما كانت مؤكدة قد يؤتى معها باللام زيادة في

التوكيد ، وأن القسم لما كان مؤكدًا كان جوابه أيضًا مؤكدًا ، فهو قد يجاب بـ (إنّ) واللام ، أو يجاب باللام ونون التوكيد في الفعل المضارع ، أو يجاب باللام و(قد) في الفعل الماضي.

فهذا دليل ظاهر على أنها تفيد التوكيد ، إذ لمَ يؤكد شرطها مع (ما) ، ولا يؤكد من دونها؟

ثم إنّ مواطن الاستعمال تدلّ على التوكيد. جاء في (**درّة التنزيل وغرّة التأويل**) للخطيب الإسكافي : «قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [فصلت : ٢٠] .

وقال في سورة الزخرف : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ ﴾ [الزخرف : ٣٨] .

وقال قبله : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [الزمر : ٧١] يعني أبواب جهنم.
وقال بعدها : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [الزمر : ٧٣] يعني أبواب الجنة.

للسائل أن يسأل عن زيادة (ما) بعد (إذا) في سورة السجدة[١] ، وحذفها من الموضع الآخر.

الجواب أن يقال : إنه إذا قصد توكيد معنى الشرط الذي تضمنته (إذا) لقوة معنى الجزاء استعملت (ما) بعدها ، وإذا لم يقصد ذلك لقرب معنى الجزاء من الشرط لم يستعمل (ما) بعدها ، فقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم ﴾ شهادة السمع وسائر الجوارح من المعاني القوية التي لا يقتضيها الشرط الذي هو المجيء، ألا ترى استنكارهم لها حتى قالوا لجلودهم : ﴿ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ﴾ ، فأجابوا بأن قالوا : ﴿ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾ .

---

(١) يعني سورة فصلت.

وليس كذلك: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ ؛ لأنّ المجيء يقتضي فتح الأبواب... وكذلك ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ﴾ [الزخرف: ٣٨] أي: قال الآدمي لقرينه من الجن اللذين اشتركا في الدنيا في معصية الله ، ثم اشتركا في العذاب في الآخرة: ليتني لم أتبعك وكان بعد ما بين المشرقين بيني وبينك.

وهذا أيضًا مما يتوقع كونه منهما ثم يتبرّى بعض من بعض، فليس من الجزاء ما يوجب قوة الشرط من المعنى الذي لا يتوقع ولا يستفاد إلاّ به ومنه» (١).

ثم إنّ شهادة السمع والأبصار والجلود أمر مستغرب ، بخلاف فتح الأبواب ونحوه ، فأكده لذلك.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢] زيدت (ما) مؤكدة على الشهداء حضور الشهادة عند الدعوة إليها. بخلاف قوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، وقوله: ﴿وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وذلك لأن الشهيد قد يتباطأ ويتكاسل ، أو ينكص عن الشهادة ، لأنه ليست له مصلحة خاصة به ، أو قد تلحق به ضررًا ، فاحتاج إلى التوكيد.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَسۡمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٥] ، أي وإن تطاول الإنذار وتكرر وأكد. بخلاف قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوۡاْ مُدۡبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠] فتوليتهم مدبرين لا تحتاج إلى توكيد كالإنذار.

وقال: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓۚ﴾ [يونس: ٥١] ، أي إنهم لا يؤمنون إلاّ إذا حلّ العذاب يقينًا لا حدسًا ولا تخمينًا ولا استنتاجًا ، يدل على ذلك سياق

---

(١) «درة التنزيل وغرّة التأويل» (٤١٧ـ٤١٨).

الآية ، قال تعالى قبل هذه الآية : ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٥٠ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [يونس: ٥٠-٥١] .

وقال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟﴾ [المائدة: ٩٣] . فزاد (ما) بعد (إذا) توكيدًا للتقوى. يدلك على ذلك تكرارها ثلاث مرات في الآية: ﴿إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ . . . ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟﴾ .

وهكذا كل ما ورد واضح فيه معنى التوكيد.

وكذلك زيادتها بعد (إنْ). قال تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦] واحتمال الرؤية قوي جدًّا، فأكدها وقد وقعت.

وقال: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣] وهذا الكلام في آدم وإبليس. واحتمال إنزال الهدى ، أي الرسالات السماوية مؤكد ، فأكده وقد حصل.

وقال: ﴿قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّى مَا يُوعَدُونَ ۝٩٣ رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِى فِى ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٩٣ - ٩٤] .

واحتمال إراءته ما يوعدون احتمال قوي فأكده ، وقد أراه الله ذلك فيما بعد في بدر وغيرها.

وهكذا سائر ما ورد من الآيات ، مما يدل على أنّ (ما) إنما زيدت للتوكيد ، والله أعلم.

* * *

تقديم الاسم على فعل الشرط

تقول العرب: (إذا جاءك محمد فأكرمه)، وتقول: (إذا محمد جاءك فأكرمه)، قال تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠]، وقال: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، وقال: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ﴾ [الانفطار: ١، ٢].

وهذا عند الجمهور من باب حذف فعل الشرط الذي يفسره الفعل المذكور بعده، والتقدير: إن هلك امرؤ هلك، وإذا انفطرت السماء انفطرت، وذلك لأن أداة الشرط لا تليها إلا الأفعال[١].

وعند الكوفيين أنه مرفوع بالفعل بعده، وهو فاعل متقدم على فعله[٢]، أو مبتدأ خبره ما بعده[٣].

إن تقدير الجمهور بعيد عن المعنى، مفسد لصحة الكلام، مؤدٍّ إلى ركّة بالغة فيه، إذ ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العلم بأنّ المفسَّر والمفسِّر لفظ واحد بعينه، لا يزيده إيضاحًا ولا بيانًا ولا تفسيرًا؟ فلو كان المفسِّر يعطينا معنى زائدًا على المفسَّر، وإيضاحًا لم يكن فيه، لكان مقبولاً، ولكن الفعل المذكور هو نفس المحذوف، فما الغرض إذن من الذكر والحذف؟

إنّ «التفسير» مقبول في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٨٣)، «المقتضب» (٢/ ٧٤)، «الهمع» (٢/ ٦٦).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٨٣).

(٣) انظر «شرح ابن عقيل» (٢/ ١١)، «حاشية الصبان» (٢/ ٥٩).

إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] فإنّه فسّر النجوى ووضحها بقوله: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾، وفي قوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [الصف: ١٠، ١١] ففسر التجارة بقول: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

ولكن أين الإيضاح في قولنا: (إذا جاءك محمد جاءك فأكرمه)؟

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنه بموجب هذا التقدير لا فرق بين قولنا: (إذا جاءك محمد فأكرمه)، و(إذا محمد جاءك فأكرمه)، وقوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ و(إذا انشقت السماء) فيكون تقديم الاسم وتأخيره واحدًا، ولا غرض لذلك سوى التقدير المفسد لجمال التعبير وفصاحته.

كان ينبغي للنحاة أن يقولوا: إنّه قد يلي الفعل أداة الشرط في كلام العرب نحو ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ [المنافقون: ١]، وقد يليها الاسم ثم فعل الشرط نحو ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١] والفرق بين التعبيرين في المعنى هو كذا وكذا. وهذا أمثل من التقدير الذي يفسد المعنى ويضيعه ويذهب بجمال الكلام وفصاحته.

وعلى أيّ حال فالمعنى في التعبيرين مختلف ولا شك.

إنّ تقديم الاسم على فعل الشرط إنما هو للعناية والاهتمام الذي هو الغرض من التقديم عمومًا. وتختلف أوجه العناية هذه، فقد يكون التقديم للتخصيص، وهو أهم غرض للتقديم، وذلك نحو قولنا: (إذا محمد جاءك فأكرمه)، و(إذا جاءك محمد فأكرمه) فإنّ الجملة الأولى تفيد التخصيص، ومعناه: أنّ الإكرام مختص بمحمد دون غيره، فإذا جاءك غيره فلا تكرمه.

أما الثانية فهو طلب الإكرام لمحمد من غير تخصيص له به، والمعنى:

أكرم محمدًا عند مجيئه ، وهو ـ أي المخاطب ـ غير منهي عن إكرام غيره ، وهو كقولنا: (أكرم محمدًا) و(محمدًا أكرم) فإنّ في الثانية تخصيصًا دون الأولى.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾ [الإسراء: ١٠٠] .

جاء في (الكشاف) في هذه الآية: «أنّ (تملكون) فيه دلالة على الاختصاص ، وأنّ الناس هم المختصون بالشح المتبالغ ، ونحوه قول حاتم: (لو ذاتُ سوار لطمتني) ، وقول المتلمس:

لو غيرُ أخوالي أرادوا نقيصتي

وذلك لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر» [(١)] .

وقد يكون التقديم للتهويل ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] ، وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ ۝٣ وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ [الانفطار: ١ـ٤] .

فهذه من مواطن التهويل ، وذلك أن انفطار السماء وانتثار الكواكب وتفجير البحار وبعثرة القبور ، كل ذلك مما يؤدي إلى الهول الكبير والرعب ، فقدمها لهذا الغرض ، ألا ترى أنه قال: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١] فلم يقدم الاسم ؛ وذلك لأنّ مشهد الزلازل واقع متكرر على الأعوام والأيام ، وإن كانت هذه الزلزلة أعظم منها جميعًا. بخلاف المشاهد التي ذكرها ، فإنه لم يحدث أن انشقت السماء، أو انفطرت، أو انتثرت النجوم، أو تفجرت

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٢٤٧) ، وانظر «التفسير الكبير» (٢١/ ٦٣).

البحار ، فالهول والفزع ههنا أكبر وأكبر ، فقدّم ما قدّم للتهويل.

وقد يكون للتعظيم ، نحو (إذا الحبر أفتى بذاك فقد كفانا مؤونة البحث والتنقير) و(إذا ابن حجر صحح الخبر فكيف نرده) ونحو ذاك.

وقد يكون لتعجيل المسرة أو المساءة ، نحو (إذا الحبيب حضر وهبت لك ما تريد) ، و(إذا ولدك عاد من سفر فماذا تعطيني؟) ، أو تقول: (إذا السفاك ملك البلاد فلا خير في الحياة).

وقد يكون للتحقير ، نحو (إذا الجاهل الغبي أصبح سيدًا علينا فبطن الأرض خير لنا من ظاهرها) ، و(إذا هذا الجبان الذليل أهانك فتعسًا لك).

إلى غير ذلك من أغراض التقديم الأخرى.

* * *

اقتران جواب الشرط بالفاء وإذا الفجائية

اقترانه بالفاء:

قد يرتبط جواب الشرط بالفاء نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ﴾ [الحج: ١٨]. ويجب ذلك إذا كان الجواب لا يصلح أن يقع شرطاً. فإن صلح وقوعه شرطاً فلا يجب ربطه بالفاء.

ويذكر النحاة المواطن التي يجب فيها اقتران الجواب بالفاء، وهي على وجه الإيجاز:

١ ـ أن يكون الجواب فعلاً مقترنًا بـ(قد)، أو كان زمنه ماضيًا وإن لم يقترن بـ(قد) لفظًا نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧]، وقوله: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦].

فإذا دلّ على وعد أو وعيد جاز ارتباطه بالفاء، وذلك على تنزيل المستقبل منزلة الماضي، لأنه محقق الوقوع، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٩٠] أي كأنّ الأمر قد حصل.

٢ ـ أن يكون طلبيًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ﴾ [النور: ٦٢].

٣ ـ أن يكون جامدًا، نحو ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٣٩ـ٤٠].

٤ ـ أن يكون مقترنًا بحرف استقبال كالسين وسوف، نحو قوله: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ﴾ [المائدة: ٥٤].

٥ ـ أن يكون مقترنًا بـ (لن) أو (لما) نحو (إن جاءني فلن أفرط في حقه).

٦ ـ أن يكون جملة اسمية ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٤] ، ونحو (من جدّ فالمستقبل له) [١].

هذه أهم المواطن التي تقترن بها الفاء. وهذه المواطن لا يصح أن تقع شرطاً ، فإذا وقعت جوابًا اقترنت بالفاء.

وسبب اختيار الفاء للربط هو أنها (أي الفاء) تفيد السبب عمومًا في الشرط وغيره ، تقول: (الطفل يبكي فيضحك أخوه) ، و(يقوم خالد فيقوم محمد) ، قال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ [الكوثر: ١ ـ ٢] ، فجيء بها في الشرط للدلالة على السبب.

جاء في (التصريح): «وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية» [٢].

وقال أبو حيان: «وهذه الفاء هي فاء السبب الكائنة في الإيجاب ، في نحو قولك: (يقوم زيد فيقوم عمرو) ، وكما يربط بها عند التحقيق يربط بها عند التقدير» [٣].

وقال ابن يعيش: «فأتوا بالفاء لأنها تفيد الإتباع وتؤذن بأنّ ما بعدها مسبب عمّا قبلها» [٤].

وليست هذه مهمة الفاء فقط ، بل هي قد تفيدنا أيضًا في تعيين الجزاء وإيضاح المعنى ، وإنّ حذفها قد يؤدي إلى الإلباس أو إلى عدم اكتمال المعنى

---

(١) انظر «التصريح» (٢/ ٢٤٩) ، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٩١).
(٢) «التصريح» (٢/ ٢٥٠).
(٣) «الهمع» (٢/ ٦٠).
(٤) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٢).

في تعبيرات عديدة ، وذلك نحو قولنا : (من أحسن فلنفسه ومن أساء فعليها) ألا ترى أنا لو حذفنا الفاء وقلنا : (من أحسن لنفسه) كان (لنفسه) متعلقًا بـ (أحسن) وبقي الكلام غير تام ، فلما جئنا بالفاء اتضح القصد وتم المعنى .

ونحو قوله تعالى : ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة : ٢٧٢] فلو قلت : (وما تنفقوا من خير لأنفسكم) لم يكتمل المعنى ؛ لأن المجرور ارتبط بالشرط فأصبح في حيزه ولم يصبح في حيّز الجزاء . وكذا لو قلت : (إن تصبهم سيئة فبما قدمت أيديهم) كان الجزاء (فبما قدمت أيديهم) ، وكان المعنى : أنه إذا أصابتهم سيئة فإنه بسبب ما اكتسبته أيديهم ، ولو حذفنا الفاء لم يتم المعنى .

ومثله (إذا استعنت فبالله) أي : فاستعن بالله ، ولو حذفت الفاء لم يتم المعنى ؛ لأن المجرور يرتبط بالفعل .

ثم إنّ المعنى قد يتغير بتغير موضع الفاء في الجملة ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة : ٢٣٣] ، فإذا قلت : (فإن أرادا فصالاً فعن تراض منهما) كان المعنى : أنهما إذا أرادا الطلاق فإنما أراداه عن تراض ، أي أن التراضي على الطلاق وقع وحصل .

وانظر إلى قولنا : (إن تركه لك عن طيب نفس تأخذه) فإنّ الجواب هو : (تأخذه) . والمعنى : إذا تركه طيبة نفسه أخذته ، ولكن لو قلنا : (إن تركه لك فعن طيب نفس تأخذه) كان المعنى : أنه إذا تركه فأخذك له عن طيب نفس ، أو يكون : إن تركه لك فقد تركه عن طيب نفس ، و(تأخذه) استئناف ، أي أنت تأخذه . ولو قلنا : (إن تركه فلك عن طيب نفس تأخذه) كان المعنى : إذا تركه فهو لك تأخذه عن طيب نفس .

ونحو ذلك أن تقول : (إنْ أكرمت كريمًا أعاده عليك بخير مما فعلت)

فالجواب هنا (أعاده). ولكن إذا قلت: (إن أكرمت فكريمًا أعاده عليك بخير مما فعلت) كان المعنى: إنْ أكرمت فقد أكرمت كريماً، وجملة (أعاده عليك) صفة. ولو قلت: (إنْ أكرمت كريمًا أعاده عليك بخير فمما فعلت) كان المعنى: إذا أكرمت كريمًا هذه صفته فهذا من فعلك.

ونحوه (إذا مشيت إلى مكرمة فلي أجرها)، و(إذا مشيت فإلى مكرمة لي أجرها) فالجواب في الثانية (إلى مكرمة)، و(لي أجرها) نعت لها، والجواب في الأولى (فلي أجرها).

وانظر إلى قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾ [يوسف: ٢٦]، فلو قلت: (إن كان قميصه قد فمن قُبل) كان المعنى أنّ قميصه قُدّ من قُبل.

وكذا قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾ [هود: ٨٨] والجواب في الآية محذوف. ولو قلت: (إنْ كنت على بينة فمن ربي) كان المعنى أني إذا كنت على بينة فذاك من ربي، وكان (فمن ربي) هو الجواب.

وتقول: (إذا أرسلنا لهم قاضيًا قضى بينهم بالعدل) فالجواب: (قضى)، فإذا جئت بالفاء كان الجزاء حيثما وضعتها فيه، فإن قلت: (إذا أرسلنا لهم قاضيًا قضى بينهم فبالعدل) كان الجواب (بالعدل) أي: بالعدل كان حكمه، أو فبالعدل فعلنا، وتقول: (إذا أرسلنا لهم فقاضيًا قضى بينهم بالعدل) أي إذا أرسلنا أحدًا فإنا أرسلنا قاضيًا، وكان (قاضيًا) هو الجزاء، وجملة (قضى بينهم) نعت له.

ونحوه أن تقول: (إذا قضيت أمرًا فلا رادّ له)، والجواب (فلا رادّ له). ولو قلت: (إذا قضيت فأمر لا رادّ له) كان المعنى: فقضاؤك أمر لا رادّ له، وكانت (لا رادّ له) صفة، أو تقول: (فأمرًا)، أي: فقد قضيت أمرًا.

وانظر إلى هذه الجملة كيف يتغير المعنى بتغير موضع الفاء:

إذا رأيت إبراهيم حاد عنّي.

إذا رأيت إبراهيم حاد فعني.

إذا رأيت فإبراهيم حاد عنّي.

فالفاء ليست لمجرد الربط، بل لها غرض آخر لا يتضح المعنى إلاّ بها أحيانًا.

دخول الفاء جوازًا على الجواب:

قد يقترن جواب الشرط بالفاء جوازًا، وذلك إذا كان الفعل ماضيًا وقصد به وعد أو وعيد، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٩٠]، أو كان مضارعًا مجردًا، أو منفيًا بـ(لا)، وقيل بـ(لم) أيضًا[١]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، وقوله: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

أما الماضي الذي قصد به وعد أو وعيد فاقترانه بالفاء يدل على أنه نزل منزلة ماضي المعنى مبالغة في تحقق وقوعه[٢]، أي: كأن الأمر حصل وتم.

وأما المضارع المجرد أو المنفي بلا فهو عند الأكثرين على تقدير مبتدأ بعد الفاء، قالوا: ولذا يرتفع الفعل بعدها.

جاء في (**الهمع**): «ويرفع الجواب وجوبًا إن قرن بالفاء، سواء كان فعل الشرط ماضيًا نحو ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، أم مضارعًا نحو ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ [الجن: ١٣] رفع لأنه حينئذٍ من جملة اسمية، وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره: فهو ينتقم الله منه، فهو لا يخاف»[٣].

---

(١) انظر «شرح ابن الناظم» (٢٨٨)، «التصريح» (٢/ ٢٤٩).

(٢) «شرح الأشموني» (٤/ ٢٣)، «حاشية الصبان» (٤/ ٢٣).

(٣) «همع الهوامع» (٢/ ٦٠)، وانظر «التصريح» (٢/ ٢٤٩-٢٥٠)، «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٧-٤٣٨).

وقال الرضي: «مذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الأخير ليكون جملة اسمية في التقدير، وقال المبرد لا حاجة إليه... وإن ثبت نحو قولك: (إن غبت فيموت زيد) لم يكن لمذهب سيبويه وجه، إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ إلاّ ضمير الشأن، ولا يجوز إلاّ بعد المخففة قياسًا، وبعد (إنّ) وأخواتها ضرورة»[1].

وهذا الافتراض الذي ذكره الرضي ثابت في فصيح الكلام، ولا داعي للتوقف فيه، قال تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤] فلا يصح تقدير مبتدأ ههنا.

والذي يبدو لي أن هذه الفاء لها غرض في الكلام، وليس دخولها كخروجها.

أما دخولها على الفعل الماضي فقد ذكر النحاة الغرض منه، وهو الإشعار بأنّ الحدث وقع فعلاً، أو بمنزلة الواقع تحقيقًا وتأكيدًا له.

وأما في المضارع فالذي يبدو أنها تفيد التوكيد، فقوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠] آكد من قولنا: (فإن طلقها لا تحل) بلا (فاء). وقوله: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢] آكد من قولنا: (لا يخاف ظلمًا ولا هضمًا).

ويدل على ذلك أمور منها:

إن الفاء قد تكون زائدة للتوكيد.

جاء في (المغني) في معاني الفاء: «الثالث أن تكون زائدة، دخولها في الكلام كخروجها»[2].

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٩٢).
(٢) «المغني» (١/ ١٧٧).

وجاء في (حاشية الدسوقي على المغني) تعليقًا على هذا القول: «فلا ينافي أنها تفيد توكيد المعنى وتقويته لقولهم: إن زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى، وقد ينضم لذلك تزيين اللفظ وتحسينه، وإلّا كان ذلك عبثًا» (١).

ويدل على ذلك استعمالها في غير الشرط، فهي قد تفيد التوكيد، قال تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ٣-٥].

يذكر النحاة أنّ الفاء دخلت هنا لمعنى الشرط «كأنه قيل: وما كان فلا تدع تكبيره» (٢).

والحق أنّا لا نشم رائحة للشرط هنا، بل هو زيادة في التأكيد والتخصيص، فقدم المفعول للتخصيص، وجاء بالفاء زيادة في التوكيد. ونحوه قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٦]، وقوله: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] فجاء بالفاء زيادة في التوكيد.

وقد ذهب أبو الفتح إلى أنها زائدة في نحو ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾. ونحوه أن يقال: زيدًا فاضرب، وعمرًا فاشكر(٣).

والفاء لا تزال تستعمل عندنا في لغتنا الدارجة في العراق لتوكيد الكلام، تقول: (والله ما أروح) فإذا أكدناه قلنا: (والله فلا أروح).

وإذا كانت تستعمل في الفعل الماضي للدلالة على تأكيد وقوع الفعل فما المانع من أن تكون كذلك في المضارع؟

ويدلك على ذلك الاستعمال القرآني، فقد جاءت الفاء في المواطن التي

---

(١) «حاشية الدسوقي» (١/ ١٧٧).
(٢) «الكشاف» (٣/ ٢٨٥).
(٣) انظر «التفسير الكبير» (٣٠/ ١٩١) في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾.

فيها زيادة التوكيد ، قال تعالى : ﴿ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [يونس : ٤٩].

وقال : ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [النحل : ٦١] .

وقال في سورة الأعراف أيضًا : ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٤] .

فأنت ترى أنه أتى بالفاء في آية يونس ، ولم يأت بها في الآيتين الأخريين. وسبب ذلك ـ والله أعلم ـ أنّ الموطن في سورة يونس آكد ، يدل على ذلك سياق الآيات :

قال تعالى في سورة يونس قبل هذه الآية : ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ فَإِذَا جَآءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٤٧﴾ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٨﴾ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَآءَ اللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [يونس : ٤٧ـ٤٩] .

وقال في سورة الأعراف : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٣ـ٣٤] .

وقال في سورة النحل : ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [النحل : ٦٠ـ٦١] .

فالكلام في سورة يونس هو في آجال الأمم وحسابها يوم القيامة ، فقد ذكر أنّ كل أمة إنما تدعى وتحاسب بأجلها المحدد لها. والمشركون ينكرون هذا ويسخرون منه قائلين : ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ﴾ [ق : ٣] ، ويقول بعضهم لبعض : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ

جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧] وفي هذا الموطن أيضًا يسخرون قائلين: ﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [يونس: ٤٨] فإنكارهم هذا يستدعي التوكيد، ولذا قال بعد هذه الآيات: ﴿۞ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [يونس: ٥٣] فيأمر الرسول أن يقسم لهم على ذلك، فموطن التوكيد واضح في آية يونس، بخلاف الموطنين الآخرين.

أما آية الأعراف فإنّ ذكر الأجل يأتي فيها عرضًا كما هو ظاهر من السياق.

وآية النحل كذلك، فإنها جاءت تعليقًا على معتقدهم بأنّ الملائكة بنات الله مع أنهم يكرهونهن لأنفسهم، قال: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [النحل: ٥٧-٥٩]، فردّ الله عليهم بقوله: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠].

ثم قال: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم... الآية﴾ [النحل: ٦١] أي أن هؤلاء ظلموا وجاروا في قولهم، فنسبوا إلى الله ما لا يليق به، فلو يؤاخذهم بذلك لعجل لهم العذاب ولكنه يؤخرهم إلى أجل مسمى لا يتعدونه، ثم يعود بعد هذه الآية إلى حكاية معتقدهم الباطل فيقول: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾ أي البنات لأنهم يكرهونهن، كما حكى عنهم ذلك.

فأنت ترى أن ذكر الأجل جاء عرضًا أثناء الكلام على الاعتقادات الباطلة. وليس كذلك الأمر في سورة يونس، فإنّ السياق فيها إنما هو في آجال الأمم وحسابها في اليوم الآخر الذي ينكره المتحدث عنهم من الكفرة، فاحتاج الكلام إلى زيادة توكيد، بخلاف الموطنين الآخرين.

جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا

رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣]: «﴿فَلَا يَخَافُ﴾ فهو لا يخاف - أي فهو غير خائف ، ولأن الكلام في تقدير مبتدأ وخبر دخلت الفاء ، ولولا ذاك لقيل (لا يخف).

فإن قلت: أيّ فائدة في رفع الفعل وتقدير مبتدأ قبله حتى يقع خبرًا له ووجوب إدخال الفاء ، وكان ذلك كله مستغنى عنه بأن يقال: لا يخف؟

قلت: الفائدة فيه أنه إذا فعل ذلك فكأنه قيل: فهو لا يخاف ، فكان دالاًّ على تحقيق أن المؤمن ناج لا محالة، وأنه هو المختص بذلك دون غيره»(١).

فقد ذكر أنّ الفاء دلّت على تحقيق أنّ المؤمن ناجٍ لا محالة ، ولكنه لم يخرج من دائرة النحاة في تقدير مبتدأ ليكون من باب التخصيص ، وهذا ما لا داعي له ، ولا يصدق على كثير من التعبيرات ، فأين التخصيص في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الأحقاف: ٨] ؟

فإنّ تقديره كما يذهب النحاة (فأنتم لا تملكون لي من الله شيئًا) ، وعلى هذا التقدير يفيد الكلام تخصيصًا ، ولكن المعنى يأباه ، فهم لا يملكون له من الله شيئًا ، كما لا يملك غيرهم له من الله شيئًا ، فليسوا هم مختصين بهذا الأمر.

ويرد هذا أيضًا أنه لا يصح تقدير مبتدأ أحيانًا بعد الفاء كما ذكرنا ، فينتفي هذا المعنى.

وإن صاحب الكشاف لو اقتصر على معنى التحقيق لكان كلامه أسلم ، ومذهبه أسدّ ، والله أعلم.

وجاء في (أنوار التنزيل) في قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٥﴾ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٥-٣٦] .

---

(١) «الكشاف» (٣/ ٢٧٠).

قوله: «وإدخال الفاء في الخبر الأول دون الثاني للمبالغة في الوعد والمسامحة في الوعيد»(١). فقد ذكر أنّ إدخال الفاء أفاد المبالغة في الوعد، ومعنى المبالغة ههنا التوكيد، بخلاف عدم ذكرها، فدّل ذلك على صحة ما ذكرناه، والله أعلم.

اقترانه بـ (إذا) الفجائية:

قد يقترن جواب (إنْ) و(إذا) من بين أدوات الشرط بـ (إذا) الفجائية، وذلك إذا كان الجواب فيه شروط معينة يذكرها النحاة.

جاء في (التصريح): «ويجوز أن تغني (إذا) الفجائية عن الفاء في الربط؛ لأنها أشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها، ولا تقع إلاّ بعد ما هو معقب بما بعدها؛ فقامت مقامها إن كانت الأداة الجازمة (إن)... أو كانت الأداة غير الجازمة (إذا) الشرطية، لأنها تشبه (إنْ) في كونها أم باب الشروط غير الجوازم، والجواب فيهما جملة اسمية موجبة غير طلبية، وغير مقرونة بـ (إنّ) التوكيدية»(٢).

وعلى هذا فإنّ الجواب ليصلح اقترانه بـ (إذا) الفجائية يجب أن تكون فيه الشروط الآتية:

١ ـ **أن يكون جملة اسمية**: فإن كان فعلية لم يجز اقترانها به، فلا يجوز اقترانها في نحو ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ... فَصَدَقَتْ﴾.

٢ ـ **أن تكون الجملة مثبتة**: فإن كانت منفية لم يصح اقترانه بها، فلا يجوز (إنْ يسافر إذا ما أنا مسافر).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢٠٤).

(٢) «التصريح» (٢/ ٢٥١)، وانظر «الأشموني» (٤/ ٢٣)، «الهمع» (٢/ ٦٠).

٣ ـ أن تكون الجملة خبرية: فإذا كانت غير خبرية لم يصح اقترانه بها، فلا يجوز (إن عصيت إذا ويل لك).

٤ ـ أن تكون غير مقرونة بـ (إنّ) المؤكدة: فلا يصح أن تقول: (إن تذهب إذا إني معك).

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥]، وقوله: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥].

وهناك شرط أغفله النحاة، وهو أن يحتمل الكلام معنى المفاجأة، وإلا لم يحسن دخولها وإن وجدت الشروط، فلا يحسن مثلاً أن يقال في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]: (إذا هو خير لكم) فإنه ليس فيها معنى المفاجأة.

ولا يحسن في نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أن يقال: (إذا رجل وامرأتان) أو (إذا هما رجل وامرأتان)، ولا في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾ [النساء: ١١] أن يقال: (إذا لها النصف)، ولا في نحو قوله: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥] أن يقال: (إذا الله أولى بهما)، ولا في قوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧] أن يقال: (إذا هو على كل شيء قدير).

بل لا بدّ من توفر عنصر المفاجأة ليصح الكلام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُوا۟ مِنْهَا رَضُوا۟ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا۟ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ [التوبة: ٥٨] أي يسخطون فجأة، وقوله: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] أي تخرجون فجأة استجابة لأمر الله.

فلا يحسن وضع (إذا) في المواطن التي يذكرها النحاة إذا لم يكن

الموطن صالحًا للمفاجأة.

إن الفاء تفيد السبب ولا تفيد المفاجأة، وهناك فرق بين السبب والمفاجأة، ألا تحسّ فرقًا في المعنى بين قوله: ﴿وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ والقول: (فهم يسخطون)؟ ألا ترى أن في الأول سرعة تغير ومفاجأة في الموقف، وأمّا الثاني فسبب محض وليس فيه معنى المفاجأة؟

تقول: (من أسلم فله الجنة) و(من فتن المؤمنين في دينهم فله عذاب شديد) فالفاء أفادت السبب ولم تفد المفاجأة والسرعة، فالعذاب قد يكون في الآخرة.

وعلى هذا فإنّ (إذا) لا تغني عن الفاء، ولا الفاء تغني عن (إذا)، بل لكل منهما غرض ومعنى.

قالوا: «وقد يجمع بين الفاء وإذا الفجائية تأكيدًا، خلافًا لمن منع ذلك، قال تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧].

قال الزمخشري: (إذا) هذه هي الفجائية، وقد تقع في المجازاة سادّة مسدّ الفاء، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد، ولو قيل: (إذا هي شاخصة)، أو (فهي شاخصة) كان سديدًا. أ. هـ» (١).

ولا شك أنه قد يجمع بينهما كما ورد في القرآن الكريم، ولكن ليس توكيدًا، إذ ليسا هما بمعنى واحد حتى يفيد اجتماعهما التوكيد، بل لجمع معنيي الفاء و(إذا) فيراد باجتماعهما السببية والمفاجأة، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا

(١) «التصريح» (٢/ ٢٥١).

ظَٰلِمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٩٦_٩٧] فجمع بين الفاء و(إذا) لإرادة معنيي السبب والمفاجأة ، وليس حذف أحدهما يغني الآخر عن ذكره ، كما هو ظاهر كلام الزمخشري ، بل إذا حذف أحدهما لم يؤد الآخر معناه ، والله أعلم.

رفع جواب الشرط بغير الفاء:

إذا وقع جواب الشرط مضارعًا ، والشرط ماضيًا ، جاز في جواب الشرط وجهان: الرفع والجزم ، نحو (إنْ جئتني أزرك) و(إنْ جئتني أزورك) (١) ، قال تعالى: ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ﴾ [آل عمران: ٣٠] . فما الفرق بين التعبيرين في المعنى؟

الذي يبدو أن رفع الفعل أقوى وأدل على الإمضاء من جزمه ، وذلك لأنّ أصل الكلام في الرفع تقديم المتأخر ، والتقدير في الجملة السابقة: (أزورك إنْ جئتني) فيكون الكلام في الرفع قد بني على إمضاء الحدث ثم أدرك المتكلم الشرط مؤخراً(٢).

وأما في الجزم فقد بني الكلام على الشرط ابتداء ، ولذلك جزم الجواب.

قال سيبويه: «وقد تقول: (إنْ أتيتني آتيك) أي: آتيك إن أتيتني... ولا يحسن (إن تأتني آتيك) من قبل أنّ (إنْ) هي العاملة» (٣).

فبالجزم يكون الكلام مبنيًا على الشرط ، وبالرفع يكون الكلام مبنيًا على الإمضاء ، ولو كان مبنيًا على الشرط لجُزم.

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٩٠) ، «شرح ابن الناظم» (٢٨٧) ، «شرح الأشموني» (٤/ ١٧).
(٢) انظر «الأصول» لابن السراج (٢/ ١٩٦).
(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٦).

العطف على الشرط والجواب:

إذا جئت بفعل مضارع مقرون بالواو أو الفاء بعد فعل الشرط جاز فيه وجهان:

الجزم على الإتباع ، والنصب. تقول: (إن تضرب خالدًا وتهنه أغضب عليك) ، وتقول: (إنْ تضرب خالدًا وتهينَه أغضب عليك). فالجزم على العطف ، والنصب على المعية.

وتقول: (إن تعنّف أخاك فتغضبْه لا أكلمك) بالجزم ، وتقول: (إن تعنف أخاك فتغضبَه لا أكلمك) بالنصب على السببية.

فإن جئت بالفعل بعد الجواب جاز فيه الرفع على الاستئناف زيادة على الوجهين السابقين[1] ، نحو (إنْ تكرم سالمًا أكرمك وأساعدك) فالجزم على العطف ، والنصب على المعية ، والرفع على الاستئناف. ومعنى الاستئناف أنك تساعده سواء فعل ذلك أم لا.

فمعنى الجزم: أنك تساعده إنْ أكرم سالمًا ، ومعنى الرفع: أنك تساعده على كل حال وليست مساعدتك له مرتبطة بالشرط ، ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١] ، فجاء بالفعل مرفوعًا ، والمعنى: أنهم لا ينصرون ، وليس ذلك مشروطاً بالقتال ، وإنما هو إخبار مستأنف ، ولو جزم لكان مشروطًا بالقتال.

اجتماع الشرط والقسم:

إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق منهما ، فإن تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب لأيّ منهما[2].

---

(١) انظر «الأشموني» (٤/ ٢٤ـ٢٥) ، «التصريح» (٢/ ٢٥١).
(٢) «التصريح» (٢/ ٢٥٣) ، «شرح ابن الناظم» (٢٩٠) ، «شرح ابن عقيل» (٢/ ١٢٦).

وذلك لأنّ المتقدم يكون الكلام مبنيًا عليه ، فإذا قلت : (والله إنْ زرتني لأكرمنّك) فقد بنيت الكلام على القسم وكان الشرط مقيدًا له ، وإن قلت : (إنْ زرتني والله أكرمك) كنت بنيت الكلام على الشرط وجعلت القسم معترضًا .

جاء في (**أمالي ابن الشجري**) : «(والله إنْ قمت لأقومن) ، لأقومن جواب القسم والشرط معترض. . . وإنْ تقدم الشرط كان القسم معترضًا ، والجواب للشرط ، مثل : إنْ قمت والله قمت» [(١)].

فإن تقدمهما ذو خبر نحو (أنا والله إن أتيتني أكرمك) جاز جعل الجواب للقسم أو للشرط ، باعتبار أنّ الكلام بني على اسم متقدم غير الشرط والقسم ، وهو يحتاج إلى خبر ، فيمكن جعل كل من القسم أو الشرط معترضًا ، فإذا قلت : (أنا والله إن تأتني آتك) جعلت القسم اعتراضًا بين المبتدأ والخبر ، وإن قلت : (أنا والله إن أتيتني لآتينّك) جعلت الشرط قيدًا للقسم .

هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية يبدو أنّ إطلاق لفظ (معترض) أو (اعتراض) على الشرط غير موفق أحيانًا ، لأنه قد يفهم أنّ أهميته ثانوية في الكلام. في حين أنه قد يكون الكلام قسمًا على الشرط ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة : ١٤٥] فإنه ليس من السداد أن تقول : إن أصل الكلام : والله إنك لمن الظالمين ثم اعترض بالشرط ، كيف وقد أقسم الله على الشرط؟؟

ونحوه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام : ١٢١] فإنّ القسم مضمر عند النحاة ، وتقدير الكلام : (ولئن أطعتموهم) ، بدليل أنّ الجواب

---

(١) «أمالي ابن الشجري» (١/ ٢٤٠) ، وانظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٨٤) ، «كتاب سيبويه» (١/ ٤٤٤).

للقسم ولم يقترن بالفاء.

جاء في (الكتاب): «فلو قلت: (إن أتيتني لأكرمنّك)، و(إن لم تأتني لأغمنّك) جاز؛ لأنه في معنى: لئن أتيتني لأكرمنّك، ولئن لم تأتني لأغمنّك، ولا بدّ من هذه اللام مضمرة أو مظهرة؛ لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن أتيتني لأكرمنّك» (١).

وهو ـ كما ترى ـ قسم على الشرط، فالشرط هو المقصود بالكلام، وقد أقسم الله عليه، فتسمية الشرط معترضًا في نحو هذا تسمية غير موفقة، لا تناسب أهميته في الكلام ولا في أداء المعنى. وعلى أي حال فهو مصطلح نحوي، وهو نظير التسمية بالفضلة، مع أن المعنى يتوقف عليها أحيانًا، فإذا حذفت ذهب معنى الكلام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [لقمان: ١٨]، وقوله: ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]، وقول الشاعر:

إنما الميتُ من يعيشُ كئيبًا ... كاسفًا بالُه قليلَ الرجاءِ

ونحو (ضربي العبد مسيئًا)، فإذا حذفت الفضلة في نحو هذا اختل الكلام وفسد المعنى، ومع ذلك فالمنصوبات ههنا تسمى فضلة في الاصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح.

حذف جواب الشرط:

أ ـ حذفه وجوبًا:

يحذف جواب الشرط وجوبًا وذلك إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل عليه وكان فعل الشرط ماضيًا، نحو (أزورك إنْ زرتني)، ونحو (أنت مفلح إنْ

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٦)، وانظر «المغني» (٢/ ٦٤٠).

صدقت) ، و(أنت إنْ صدقت مفلح). قال تعالى: ﴿ وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠] [١].

وعند الكوفيين أنّ جواب الشرط هو المتقدم، ففي نحو (أزورك إن زرتني) (أزورك) هو الجواب عندهم[٢].

وقد ردّ البصريون ذاك بأنه لو كان الجواب هو المتقدم لجزم إذا كان فعلاً، وللزمته الفاء إذا كان جملة اسمية[٣]، فكان يصح أن يقال: (أزرك إنْ زرتني) و(فأنت مفلح إنْ صدقت).

ويرده أيضًا أننا نقول: (إذا أمطرت السماء نبت الزرع) ولا نقول: (نبت الزرع إذا أمطرت السماء)، بل نقول: (ينبت الزرع). ونقول: (إذا فارقته الحمّى خرج)، ولا نقول: (خرج إذا فارقته الحمى). ونقول: (إن زرتني زرتك)، ولا نقول: (زرتك إن زرتني)، بل نقول: (أزورك)، فدّل على أنّ المتقدم ليس جوابًا للشرط.

وذهب جماعة من البصريين إلى أنّ ثمة فرقًا في المعنى بين التقديم والتأخير، فإن قولنا: (أزورك إن زرتني) الكلام فيه مبني على الوعد غير المشروط ثم بدا للمتكلم أن يشترط. بخلاف ما إذا بدأ بالشرط فقال: (إن زرتني زرتك) فإنّه بناه ابتداء على الشرط.

قال ابن السراج: «فأما قولهم: (أجيئك إنْ جئتني) و(آتيك إن تأتني) فالذي عندنا أنّ هذا الجواب محذوف كفى عنه الفعل المقدم، وإنما يستعمل هذا على جهتين:

---

(١) انظر «المغني» (٢/ ٦٤٧).
(٢) انظر «شرح الأشموني» (٤/ ١٥).
(٣) انظر «شرح ابن يعيش» (٩/ ٧).

إما أن يضطر إليه شاعر فيقدم الجزاء للضرورة وحقه التأخير .

وإما أن تذكر الجزاء بغير شرط ولا نية فيه فتقول : (أجيئك) فيعدك بذلك على كل حال ، ثم يبدو له ألا يجيئك بسبب ، فتقول : إنْ جئتني ، ويستغني عن الجواب بما قدم» [١] .

وقيل : ليس كذلك ، بل الكلام مبني على الشرط وإن تأخر .

جاء في (البرهان) : «ففي التقدم بني الكلام على الخبر ثم طرأ التوقف ، وفي التأخير بني الكلام من أوله على الشرط ، كذا قاله ابن السراج وتابعه ابن مالك وغيره .

ونوزعا في ذلك ، بل مع التقديم الكلام مبني على الشرط ، كما لو قال : (له عليّ عشرة إلاّ درهمًا) فإنه لم يقر بالعشرة ثم أنكر درهمًا ، ولو كان كذلك لم ينفعه الاستثناء .

ثم زعم ابن السراج أنّ ذلك لا يقع إلاّ في الضرورة ، وهو مردود بوقوعه في القرآن كقوله : ﴿وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة : ١٧٢]» [٢] .

أما قوله : إنّ ابن السراج زعم أن ذلك لا يقع إلاّ في الضرورة ، فهو وهم على ابن السراج ، فإنه لم يقل ذاك ، وإنما قال : إن هذا التعبير إما أن يقع في ضرورة شعر ، وإنّ الشاعر لم يقصد منه ما يقصد في اختيار الكلام ، وإما أن يكون على نيّة ذكر الجزاء بغير شرط ، ثم بدا له أن يذكر الشرط فيما بعد ، وهذا حق .

وأما ما ذكره صاحب البرهان فلا أراه ينهض دليلاً على ردّ ابن السراج ، فهناك فرق بين القولين ، فقولهم : (له عليّ عشرة إلا درهمًا) جملة واحدة ،

---

(١) «الأصول» (٢/١٩٦) .

(٢) «البرهان» (٢/٣٦٦-٣٦٧) .

والجملة الواحدة تؤخذ بكل قيودها ، وأما (أجيئك إن جئتني) فجملتان.

وأيًّا كان الأمر ، فإنّه يبدو على كل حال أنّ الحدث المتقدم آكد وأكثر تحقيقًا من المتأخر ، فعلى ما ذكره ابن السراج أنّ الكلام مبني على الوعد واليقين ، ولم يبن على الشرط ، ولو بناه على الشرط لجزمه.

وعلى مذهب الكوفيين أنّ هذا مقدم من تأخير ، فقدم للاهتمام والعناية ، ومعنى ذلك أنّ حدوثه آكد وأقوى.

وأما إذا اكتنفه ما يدل عليه ، نحو قولنا: (أنت إنْ درست ناجح) فالشرط في نحوه اعتراض من غير شك ، فأنت بنيت كلامك على اليقين ، ثم اعترضك الشرط قبل أن تتم الكلام. ونحوه (محمد ظننت مسافر) فإنك أردت أن تخبر عن سفر محمد باليقين ثم اعترضك الظن.

وعلى هذا نحن نقول:

إنْ درست فأنت ناجح

أنت إنْ درست ناجح

أنت ناجح إنْ درست.

فالجملة الأولى مبنية على الشرط ابتداء ، والثانية مبنية على اليقين والشرط معترض ، والثالثة مبنية على اليقين ، حتى إذا مضى الكلام على اليقين أدركك الشرط فاستأنفته في الكلام ، فالنجاح في الجملة الأخيرة آكد ؛ لأن الإخبار مضى على اليقين ، أما الشرط فمتأخر. ثم الثانية ؛ لأن الشرط اعترض الخبر. ثم الأولى ؛ لأن الكلام فيها مبني على الشرط ابتداء.

أما الاشتراط للحذف أن يكون فعل الشرط ماضيًا في كل ما مرّ مع القسم أو مع غيره ، فإنه يبدو أن العرب لا تجزم بعد أداة الشرط إلاّ إذا أرادت بناء الكلام

على الشرط، فإنّ الجزم بها يعني أنّ الكلام مبني على الشرط فلا تحذف؛ لأنّ الكلام سيتناقض، إذ كيف يكون الكلام مبنيًا على الشرط واليقين في وقت واحد؟ فإنك إذا قلت: (أزورك إنْ تزرني) كان الكلام مبنيًا على الشرط بدلالة الجزم، وكان مبنيًا على اليقين بدلالة ما تقدم عليه وارتفاعه، إذ لو كان جوابًا لجزم، فيكون الكلام مبنيًا على الشرط واليقين في آن واحد، وهو باطل.

قال سيبويه: «وقبح في الكلام أن تعمل (إنْ) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله.

ألا ترى أنك تقول: (آتيك إنْ أتيتني)، ولا تقول: (آتيك إن تأتني) إلا في شعر» [١].

وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج.

ب ـ حذفه جوازًا:

وهو على ضربين:

الأول: أن يحذف اختصارًا، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡۚ أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ مُّسۡرِفُونَ﴾ [يس: ١٩] أي (تطيرتم)، بدليل قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا تَطَيَّرۡنَا﴾. ونحو قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيكُمۡ وَمَا خَلۡفَكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾ [يس: ٤٥] أي (أعرضوا) [٢].

جاء في (**المقتضب**): «فأما حذف الخبر فمعروف جيد، من ذلك قوله: ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ أَوۡ قُطِّعَتۡ بِهِ ٱلۡأَرۡضُ أَوۡ كُلِّمَ بِهِ ٱلۡمَوۡتَىٰۗ بَل لِّلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ جَمِيعًاۗ﴾ [الرعد: ٣١]، قال الراجز:

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٦).

(٢) انظر «الإيضاح» للقزويني (١/ ١٨٧)، «البرهان» (٣/ ١٨٣)، «الهمع» (٢/ ٦٢)، «الإتقان» (٢/ ٥٧).

لـــــو قـــد حداهــنّ أبـــو الجـــوديّ
بـــرجَـــــزٍ مُسْحَـنفرِ الـــــرويّ
مســـتـــويـــاتٍ كـنـــوى البـــرْنـيّ

لم يأت بخبر لعلم المخاطب. ومثل هذا الكلام كثير، ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلومًا بما يدل عليه من متقدم خبر أو مشاهدة حال» (١).

الثاني: للدلالة على التفخيم والتعظيم.

جاء في (**البرهان**): «قالوا: وحذف الجواب يقع في مواقع التفخيم والتعظيم، ويجوز حذفه لعلم المخاطب به، وإنما يحذف لقصد المبالغة؛ لأن السامع مع أقصى تخيله يذهب منه الذهن كل مذهب، ولو صرّح بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به فلا يكون له ذلك الوقع، ومن ثم لا يحسن تقدير الجواب مخصوصًا إلاّ بعد العلم بالسياق» (٢).

وجاء في (**الإيضاح**) للقزويني: «أن يحذف للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن، فلا يتصور مطلوبًا أو مكروهًا إلاّ يجوز أن يكون الأمر أعظم منه. ولو عين شيء اقتصر عليه، وربما خف أمره عنده، كقوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، وكقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]» (٣).

---

(١) «المقتضب» (٢/ ٨١)، وانظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٣).
(٢) «البرهان» (٣/ ١٨٣).
(٣) «الإيضاح» (١/ ١٨٧-١٨٨).

وقال ابن يعيش: «وقال أصحابنا: إنّ حذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره، ألا ترى أنك إذا قلت لعبدك: (والله لئن قمت إليك) وسكتّ عن الجواب ذهب فكره إلى أشياء من أنواع المكروه، فلم يدر أيها يبقي، ولو قلت: (لأضربنك) فأتيت بالجواب، لم تبق شيئًا غير الضرب»[1].

وجاء في (الإتقان): «إنما يحسن الحذف لقوة الدلالة عليه، أو يقصد به تعديد أشياء فيكون في تعدادها طول وسآمة، فيحذف ويكتفى بدلالة الحال، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها، قال: ولهذا القصد يؤثر في المواضع التي يراد بها التعجب والتهويل على النفوس. ومنه قوله في وصف أهل الجنة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] فحذف الجواب، إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وتركت النفوس تقدر ما شاءته، ولا تبلغ مع ذلك كنه ما هنالك، وكذا قوله: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] أي: لرأيت أمرًا فظيعًا لا تكاد تحيط به العبارة»[2].

قال تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ﴾ [الزمر: ٧١].

وقال: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣].

فقال في أهل جهنم: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ فجعل جواب الشرط (فتحت أبوابها)، وقال في أهل الجنة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ فجاء

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٩).

(٢) «الإتقان» (٢/ ٥٧).

بالواو (وفتحت) وحذف الجواب.

قالوا: لأن جهنم سجن لأصحابها، والسجون مغلقة الأبواب، لا تفتح إلاّ لداخل فيها أو خارج منها، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ﴾ [الهمزة: ٨].

في حين قال في أهل الجنة: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾؛ لأن أبوابها مفتحة؛ لأنها دار الكرامة، قال تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]، وحذف الجواب؛ لأن الكلام يضيق عن وصف الكرامة التي أعدت لهم.

جاء في (**الكشاف**) في هذه الآية: «وإنما حذف [يعني الجزاء] لأنه في صفة ثواب أهل الجنة، فدل بحذفه على أنه شيء لا يحيط به الوصف... وقيل أبواب جهنم لا تفتح إلاّ عند دخول أهلها فيها، وأما أبواب الجنة فمتقدم فتحها، بدليل قوله: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ فلذلك جيء بالواو، وكأنه قيل: حتى إذا جاؤها وقد فتحت أبوابها»[1].

وجاء في (**البرهان**) في هذه الآية أن أبا علي قال: «إنما تركت الواو في النار لأنها مغلقة، وكان مجيئهم شرطاً في فتحها، فقوله: (فتحت) فيه معنى الشرط، وأما قوله: (وفتحت) في الجنة فهذه واو الحال، كأنه قال: جاؤوها وهي مفتحة الأبواب، أو هذه حالها.

وهذا الذي قاله أبو علي هو الصواب، ويشهد له أمران:

أحدهما: إن العادة مطردة شاهدة في إهانة المعذبين بالسجون، من إغلاقها حتى يردُوا عليها، وإكرام المنعمين بإعداد فتح الأبواب لهم مبادرة واهتمامًا.

والثاني: النظير في قوله: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾»[2].

---

(١) «الكشاف» (٣/ ٤١)، وانظر «التفسير الكبير» (٢٧/ ٢٣).

(٢) «البرهان» (٣/ ١٨٩_١٩٠)، وانظر «بدائع الفوائد» (٢/ ١٧٤_١٧٥).

ومن الحذف للدلالة على التهويل والتعظيم قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] ، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٣] «ويقولون: (لو رأيت فلانًا والسياط تأخذ منه) قالوا: وهذا الحذف أفخم وأعظم ؛ لأن على هذا التقدير يذهب خاطر المخاطب إلى كل ضرب من الوعيد ، فيكون الخوف على هذا التقدير أشدّ ممّا إذا كان عُين له ذلك الوعيد» [١].

* * *

(١) «التفسير الكبير» للرازي (٤/ ٢٣٥-٢٣٦) ، وانظر «الكشاف» (١/ ٢٤٩) قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾ .

تشبيه الاسم الموصول بالشرط

قد يشبه الاسم الموصول بالشرط فتدخل في جوابه الفاء ، نحو (الذي يدخل الدار فله مكافأة) فإن دخول الفاء معناه أن المكافأة تترتب على دخول الدار ترتب الجزاء على الشرط ، فيكون دخول الدار سببًا للحصول على المكافأة. وأما حذفها فيحتمل السببية وغيرها ، أي يحتمل أن المكافأة مترتبة على الدخول كالجملة السابقة ، ويحتمل أن المكافأة ليست مترتبة على الدخول ، بل هي له قبل أن يدخل ، كأنك تقول: انظر إلى ذلك الذي يدخل الدار فإن له مكافأة ، فليس دخول الدار سببًا للحصول عليها.

وعلى هذا فدخول الفاء يفيد التنصيص على السبب ، وحذفها لا يفيد التنصيص على شيء ، بل يحتمل السبب وغيره.

جاء في (الكامل) في قوله: (الذي يأتني فله درهم): «فدخلت الفاء ، لأنه استحق الدرهم بالإتيان ، فإن لم ترد هذا المعنى قلت: الذي يأتيني له درهم»[١].

وقال سيبويه: «وسألته عن قوله: (الذي يأتيني فله درهمان) لم جاز دخول الفاء ههنا ، و(الذي يأتيني) بمنزلة (عبد الله) ، وأنت لا يجوز لك أن تقول: (عبد الله فله درهمان)؟

فقال: إنما يحسن في (الذي) لأنه جعل الآخر جوابًا للأول ، جعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء ههنا كما دخلت في الجزاء إذا قال: (إن

---

(١) «الكامل» (٢/ ٦٤٢).

يأتني فله درهمان) ، وإن شاء قال: (الذي يأتيني له درهمان) ، كما تقول: (عبد الله له درهمان) ، غير أنّه إنّما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان ، فإذا قال: (له درهمان) ، فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان ، فإذا أدخل الفاء فإنّما يجعل الإتيان سبب ذلك ، فهذا جزاء وإن لم يجزم لأنه صلة» (١).

ولا يفيد حذف الفاء تنصيصًا على عدم السبب ، كما ذهب إليه المبرد وجماعة من النحاة.

جاء في (المقتضب): «ألا ترى أنك تقول: (الذي يأتيك فله درهم) فلولا أن الدرهم يجب بالإتيان لم يجز دخول الفاء ، كما لا يجوز (زيد فله درهم) ، و(عبد الله فمنطلق). . .

فإذا قلت: (الذي يأتيك له درهم) لم تجعل الدرهم له بالإتيان» (٢).

بل إن الفاء تفيد التنصيص على السبب ، وتجريد الجواب منها يفيد احتمال السببية وغيرها ، فإذا قلت: (الذي يفتح الصندوق له خمسة دراهم) - بلا فاء - فإنّ قولك هذا يحتمل السببية وغيرها ، أي: يحتمل أنّ الحصول على الدراهم يكون بسبب فتح الصندوق ، ويحتمل أن الشخص الذي يفتح الصندوق له مبلغ خمسة دراهم ، وليست هذه الدراهم يستحقها بسبب فتح الصندوق ، بل هي له قبل أن يباشر فتح الصندوق ، فكأنك قلت: انظر إلى هذا الشخص الذي يفتح الصندوق فإنّ له خمسة دراهم.

ولكن إذا قلت: (الذي يفتح فله خمسة دراهم) فقد جعلت استحقاق الدراهم بسبب فتح الصندوق.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٣) ، وانظر «الخصائص» (٣/ ٣٢٤) ، «شرح ابن يعيش» (١/ ١٠٠-١٠١).
(٢) «المقتضب» (٣/ ١٩٥-١٩٦).

قال ابن هشام: «كما تربط الفاء الجواب بشرطه ، كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط ، وذلك في نحو (الذي يأتيني فله درهم) وبدخولها فُهم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان ، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره» (١).

وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله الذي ذكرناه «غير أنّه إنّما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان ، فإذا قال: (له درهمان) فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان» أي يحتمل ذلك وغيره.

قال تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡۖ﴾ [النساء: ١٥] فالاستشهاد مترتب على إتيان الفاحشة.

وقال: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ﴾ [النساء: ١٦] فالإيذاء مترتب على إتيان الفاحشة ترتب الجزاء على الشرط.

ويبدو لي أن الفاء ليست لمجرد السبب ، بل تفيد التوكيد أيضًا ، كما ذكرنا ذلك سابقًا ، يدلك على ذلك الاستعمال القرآني:

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتۡبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنّٗا وَلَآ أَذٗى لَّهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٢].

وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٤].

فجاء في الثانية بالفاء دون الأولى ، وذلك لأن الحالة الثانية أمثل وأكمل من الأولى، يدلك على ذلك كثرة الإنفاق وعمومه، والإخلاص فيه في الثانية، فقد قال: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ﴾ ولم يقل

---

(١) «المغني» (١/ ١٦٥) ، وانظر «شرح الرضي» (١/ ١٠٩) ، «التصريح» (١/ ١٧٤).

مثل ذلك في الأولى، فهؤلاء أمثل ممن قبلهم ، فأكد لهم الجزاء وربطه بالفاء .

وقال : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [آل عمران : ٩٠] .

وقال : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾ [آل عمران : ٩١] .

فجاء في الثانية بالفاء دون الأولى ، وذلك لما في الثانية من توكيد ، وذلك أنهم ماتوا وهم كفار ، بخلاف الأولى.

ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَشَآقُّواْ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَىٰ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيُحْبِطُ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [محمد : ٣٢] .

وقوله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ مَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾ [محمد : ٣٤] .

وهو نظير ما مرّ ، فقد جرّد الأولى من الفاء ، وجاء في الثانية بالفاء توكيدًا ، وذلك لأنّهم ماتوا وهم كفّار .

وقال : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴾ [البروج : ١٠] .

وقال : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [البروج : ١١] .

فجاء في الأولى بالفاء دون الثانية ؛ وذلك لأنّ المقام والسياق يقتضيان توكيد الأولى ، وذلك أنها جاءت تعقيبًا على الذين فتنوا المؤمنين عن دينهم وجعلوهم في الأخاديد وأضرموا عليهم النار ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ

ٱلْوَقُودِ ۝٥ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ﴾ [البروج: ٤-٦] فأكد لهم العذاب بسبب فتنتهم المؤمنين عن دينهم.

ويحتمل أن يكون حذف الفاء من أصحاب الجنة إشارة إلى أن دخول الجنة ليس بالعمل وحده، بل هو برحمة من الله وفضل كما ذكر الرسول ﷺ؛ لأنّ العمل الصالح لا يبلغ أن يكون مقابلاً للجنة، فيكون دخولها برحمة الله واقتسامها بالعمل، قال ﷺ: «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلاّ أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل» فحذف الفاء في أهل الجنة؛ لأنها ليست السبب للدخول، وجاء بها في أهل النار لأن أعمالهم هي السبب في دخولها والله أعلم.

وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦] فإنّه ورد بالفاء؛ لأنّ الإيمان والعمل الصالح هما سبب الأجر، فالفرق بين هذه الآية والتي قبلها، أنّ تلك في الجنة والعمل ليس مقابلاً للجنة، وهذه في الأجر وهو سبب له، والله أعلم.

ولا يقتصر التشبيه بالشرط على الاسم الموصول، بل النكرة الموصوفة إذا كانت صفتها جملة فعلية أو ظرفًا بشرط قصد العموم؛ فقد تتضمن معنى الشرط ويكون في جوابها الفاء نحو (كل رجل يأتيني فله دينار)، و(كل رجل في الدار فله درهم) [١]، و(رجل يسألني فله أجر)، و(رجل في المسجد فله بر) [٢].

وكذلك المبتدأ أو اسم (إنّ) إذا كان معرفة موصوفًا بالاسم الموصول نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ

---

(١) «المفصل» (١/ ٨٠)، وانظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٣).
(٢) انظر «شرح الأشموني» (١/ ٢٢٤-٢٢٥).

﴿جُنَاحٌ﴾ [النور: ٦٠]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]، و(السعي الذي تسعاه فستلقاه)[١].

وغير ذلك[٢].

* * *

(١) انظر «الهمع» (١/ ١٠٩)، «شرح الأشموني» (١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥).

(٢) انظر «الهمع» (١/ ١٠٩).



التوكيد

التوكيد يفيد تقوية المؤكد وتمكينه في ذهن السامع وقلبه ، جاء في (المفصل) : «وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع ، ومكّنته في قلبه ، وأمطت شبهة ربما خالجته ، أو توهمت غفلة وذهابًا عما أنت بصدده فأزلته» (١) .

والعرب تؤكد كل شيء ترى فيه حاجة إلى التوكيد ، فهي قد تؤكد الحكم كله أو تؤكد جزءًا منه ، وقد تؤكد لفظة بعينها ، أو تؤكد مضمون الحكم ، أو مضمون اللفظة ، أو غير ذلك ، فتقول : (إن محمدًا مريض) ، و(محمد مريض محمد مريض) فهذا تأكيد للحكم .

وتقول : (محمد نفسه مريض) فهذا تأكيد لكلمة واحدة .

وتقول : (محمد ساع إلى الخير سعيًا) فهذا تأكيد للحدث الذي تضمنه اسم الفاعل .

وتقول (أدلجت ليلاً) فهذا للزمن الذي تضمنه الدلج ؛ لأنّ الدلج هو السير في الليل خاصة ، قال تعالى : ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء : ١] فـ (ليلاً) تأكيد للزمن الذي تضمنه الإسراء .

وتقول : (لك عليّ مائة دينار اعترافًا) فهذا تأكيد لمضمون الجملة ، لأنّه

---

(١) «المفصل» (٢/ ٤) ، وانظر «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٠) .

اعتراف بالدَّين ولو لم تقل (اعترافًا).

وقد افتنّت العرب في ذلك افتنانًا واسعًا، فجاءت بالتوكيد على صور متعددة، فهناك:

١ ـ ألفاظ تفيد التوكيد حيثما وقعت، مثل: إنّ، ولام الابتداء، ونوني التوكيد الثقيلة والخفيفة.

٢ ـ ألفاظ تفيد التوكيد في مواطن دون أخرى، وهي الحروف الزائدة مثل: ما، ولا، والباء، وإنْ، وذلك نحو قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾ [فصلت: ٢٠]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، فـ(ما) هنا حرف زائد أفاد التوكيد. ونحو ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] فـ(لا) هنا حرف زائد، أي: ما منعك أن تسجد، وهي تفيد التوكيد، وكالباء في الخبر، نحو ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

٣ ـ ثم قد يكون التوكيد على صور إعرابية وتركيبية مختلفة، فقد يكون على صورة مفعول مطلق، سواء كان مؤكدًا لمصدر عامله، نحو ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] أم كان مؤكدًا لمضمون الجملة، وهو المؤكد لنفسه أو لغيره، نحو ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، و(أنت أخي يقينًا).

وقد يكون بصورة ظرف مؤكد لزمن عامله، نحو ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، و(تكلم حينًا) فإنّ التكلم لا يكون إلا في حين.

وقد يكون على صورة حال، نحو (أقبل الطلاب كافةً) و﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [القصص: ٣١].

وقد يكون على صورة نعت، نحو (أمس الدابر لا يعود) لأنّ كل أمس دابرٌ، ونحو ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] و(أقبل رجلان اثنان).

وقد يكون على صورة معطوف ، نحو (هذا كذب وافتراء) و(هذا ضلال وغيّ).

وقد يكون على صورة جار ومجرور ، نحو قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦] لأنّ السقف لا يكون إلا فوقًا ، ونحو ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] والطيران لا يكون إلاّ بالجناحين.

وغير ذلك من الصور.

٤ ـ ثم قد يكون بصورة تابع متجرد للتوكيد ، وهو الذي يسميه بعضهم (التوكيد الصناعي) [١]. وأكثر ما ذكرت مر في بابه الذي هو ألصق به.

ثم إنّ العرب لم تكتف بمؤكد واحد ، بل هي تتكلم على حسب الحاجة ، فإذا كان المخاطب لا يحتاج إلى توكيد تركت توكيد الكلام ، وإذا كان يحتاج إلى مؤكد واحد جاءت له بمؤكد واحد ، وإذا احتاج إلى أكثر جاءت له على قدر حاجة المخاطب إليه ، وقد تشفع ذلك بالقسم زيادة في التوكيد ، فتقول: (محمد سابق) ، فإذا كان المخاطب في شك من ذلك قالت: (إن محمدًا سابق) ، فإذا كان منكرًا لهذا الخبر جاءت باللام زيادة على (إنّ) فتقول: (إنّ محمدًا لسابق) ، وقد تأتي بالقسم مع كل ذلك فتقول: (والله إنّ محمدًا لسابق) ، جاء في (**الإيضاح**): «وإذا كان غرض المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الأمرين فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة.

فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم ، كقولك: (جاء زيد وعمرو ذاهب) فيتمكن في ذهنه لمصادفته إيّاه خاليًا.

---

(١) انظر «البرهان» (٢/ ٣٨٥).

وإن كان متصور الطرفين ، مترددًا في إسناد أحدهما إلى الآخر طالبًا له ، حسُن تقويته بمؤكد كقولك : (لَزيدٌ عارف) أو (إنّ زيدًا عارف) .

وإن كان حاكمًا بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار ، فتقول : (إني صادق) لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في إنكاره ، و(إني لصادق) لمن يبالغ في إنكاره»[(١)] .

وجاء في (الإتقان) : «ويتفاوت التأكيد بحسب قوة الإنكار وضعفه ، كقوله تعالى حكاية عن رسل عيسى إذ كُذِّبوا في المرة الأولى : ﴿ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ﴾ [يس : ١٤] فأكد بإنّ واسمية الجملة ، وفي المرة الثانية : ﴿ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴾ [يس : ١٦] فأكّد بالقسم و(إنّ) واللام واسمية الجملة ، لمبالغة المخاطبين في الإنكار ، حيث قالوا : ﴿ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ ﴾ [يس : ١٥]»[(٢)] .

أغراض التوكيد:

التوكيد على قسمين :

أ ـ التوكيد المعنوي .

ب ـ التوكيد اللفظي .

التوكيد المعنوي:

يعرّف النحاة التوكيد المعنوي بأنه التابع الرافع احتمال غير إرادة الظاهر[(٣)] ، أو هو التابع الرافع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع ، أو إرادة

---

(١) «الإيضاح» (١/ ١٨) ، وانظر «البرهان» (٢/ ٣٩٠ـ٣٩١) ، و«دلائل الإعجاز» (٢٤٢) .

(٢) «الإتقان في علوم القرآن» (٢/ ٦٤) .

(٣) «شرح الأشموني» (٣/ ٧٣) .

الخصوص بما ظاهره العموم[١].

ويظهر من الحدّ أنّ للتوكيد المعنوي غرضين هما:

١ ـ رفع احتمال إرادة مضاف، أو بعبارة أخرى: رفع احتمال إرادة غير المذكور، فترفع هذا الاحتمال بذكر النفس والعين ومشتقاتهما، مضافين إلى ضمير المؤكد، وذلك كما إذا قلت: (رضيت البنت بالمهر) فقد يحتمل أنّ المراد: رضي أبوها أو وكيلها أو نحو ذلك. فإذا قلت: (رضيت البنت نفسها بالمهر) فقد رفعت كل احتمال آخر عدا البنت، وكان المعنى أن البنت هي التي رضيت بالمهر، فكلمة (نفس) هنا أزالت احتمال إرادة غير المذكور وقررت أنّ المذكور هو المعني بالحكم.

ونحو (حدّ القاضي السارق) فهذا يحتمل أنّ غلام القاضي هو الذي حد السارق بأمر القاضي، فإذا قلت: (حدّ القاضي نفسه السارق) فقد دلّ ذلك على أنّ القاضي هو الذي قام بالحد وليس شخصًا آخر، قال ابن الناظم: «تقول: (جاء زيد نفسه) فترفع بذكر (النفس) احتمال كون الجائي رسول زيد أو خبره أو نحو ذلك، ويصير به الكلام نصًّا على ما هو الظاهر منه. وكذا إذا قلت: لقيت زيدًا عينَه»[٢].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «والثاني أن يظن السامع به تجوزًا في ذكر المنسوب إليه المعين، فربّما نسب الفعل إلى الشيء، والمراد ما يتعلق بذكر المنسوب إليه، كما تقول: (قطع الأمير اللص) أي قطع غلامه بأمره، فيجب إذن إمّا تكرير لفظ المنسوب إليه نحو (ضرب زيد زيد) أي ضرب هو لا من يقوم

---

(١) «شرح ابن الناظم» (٢٠٦).
(٢) «شرح الألفية» لابن الناظم (٢٠٦).

مقامه ، أو تكريره معنى ، وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير»[١].

ألفاظه:

ذكرنا أن ألفاظ هذا التوكيد هي (النفس) و(العين) ومشتقاتهما مضافة إلى ضمير المؤكد ، ويستعمل في التثنية والجمع وزن (أَفعُل) ، فتقول: (حضرت البنتان أنفسهما) ، و(حضرت البنات أعينهن) ، و(حضر الطالبان أنفسهما أو أعينهما) ، و(حضر الطلاب أنفسهم أو أعينهم).

والمقصود بلفظ (النفس) و(العين) حقيقة الشيء[٢]. جاء في (**بدائع الفوائد**): «وأما النفس فعلى أصل موضوعها ، إنما هي عبارة عن حقيقة الوجود دون معنى زائد»[٣].

«والعين: يراد بها حقيقة الشيء المدركة بالعيان أو ما يقوم مقام العيان.

وليست اللفظة على أصل موضوعها ؛ لأنّ أصلها أن يكون مصدرًا وصفة لمن قامت به ، ثم عبر عن حقيقة الشيء بـ (العين) ، كما عبر عن الوحش بـ(الصيد) ، وإنما (الصيد) في أصل موضوعه مصدر من (صاد يصيد) ، ومن ههنا لم يرد في الشريعة عبارة عن نفس الباري سبحانه وتعالى ؛ لأنه نفسه سبحانه غير مدركة بالعيان في حقنا اليوم»[٤].

وجاء في (**لسان العرب**): «والعين عند العرب: حقيقة الشيء.. وعين الشيء، نفسه وشخصة وأصله، والجمع (أعيان)، وعين كل شيء: نفسه

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٠-٣٦١) ، وانظر «شرح شذور الذهب» (٥٠٨-٥٠٩) ، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٠-٤١).

(٢) انظر «شرح عمدة الحافظ» (٥٥٥).

(٣) «بدائع الفوائد» (٢/ ٦).

(٤) «المصدر السابق» (٢/ ٢).

وحاضره وشاهده. وفي الحديث: (أَوَّه عينُ الربا) أي ذاته ونفسه. ويقال: هو هو عينًا، وهو هو بعينه، وهذه أعيان دراهمك، ودراهمك بأعيانها. . . ويقال: إنّ فلانًا لكريم عين الكرم، ولا أطلب أثرًا بعد عين، أي بعد معاينة» [(١)].

وإذا اجتمعت النفس والعين قدّمت النفس على العين فتقول: (قدم محمد نفسه عينه) وليس العكس، قالوا: لأنّ الأصل في الإطلاق على الحقيقة هي النفس، والعين منقولة إليها. جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وأما تقديم النفس على العين فلأن النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة، ولفظ العين مستعار لها مجازًا من الجارحة المخصصة، كالوجه في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] أي ذاته» [(٢)].

ويبدو أن لفظ (العين) أطلق تجوزًا على حقيقة الشيء، فإما أن يكون لفظ (العين) في الأصل مصدرًا أطلق على (المَعين)، أي المرئي، وهو الذي تدركه العين - كما ذكر ابن القيم - ثم اتسع استعمالها لغير المرئي فتقول: (هو الربا بعينه)، و(هو عين الحق) أو (الحق بعينه)، و(هو عين الكذب) أو (الكذب بعينه)، والربا والحق والكذب ونحوها مما لا يدرك بالعين.

أو تكون في الأصل مستعارة من العين التي هي الجارحة، فأطلق الجزء على الذات كما ذكر الرضي، وكما نقول الآن في لغتنا الدارجة: (أقبل أخوك برأسه)، و(أقبل بعينه)، فالرأس هو جزء، وكذلك العين، وقد أطلقا على الكل، ثم أصبح المقصود بالرأس والعين الذات أو الحقيقة. ثم توسع في الاستعمال فأصبح التعبير يطلق على ما ليس جارحة.

وعلى أيّ حال فهي تستعمل في التوكيد بمعنى حقيقة الشيء وذاته.

---

(١) «لسان العرب» (عين).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٨).

ويبدو أن الرأي الثاني أرجح ، إذ إنّ هناك نظيرًا لهذا الاستعمال في اللغات السامية الأخرى ، فبعضها يستعمل (الرأس) بمعنى الشخص ، جاء في (التطور النحوي) «وتقارب النفس في العربية العين ، وهي تضاف أكثر مما تبدل نحو (عين الأمر) ، وقد تؤخر مع إلحاق الباء نحو (الأمر بعينه) ، وهي في هذا المعنى خاصة بالعربية.

ويوجد في سائر اللغات السامية أسماء أخر مرادفة لها ، نحو (الرأس) أو qno 'ma' في السريانية ، ومعناها (الشخص)» [1].

ولا نزال في لغتنا الدارجة نستعمل الرأس للتوكيد فنقول: (رأيته برأسه) أو (حتى يأتيني هو برأسه) أي بنفسه.

وتختص (النفس) و(العين) بجواز جرهما بالباء الزائدة ، زيادة في التوكيد ، نحو (أقبل الأمير بنفسه) ، و(أقبلت هند بعينها) ، ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد[2].

ويبدو أن هذه الباء ليست زائدة بمعنى أن حذفها وذكرها سيّان ، فليس قولنا: (أقبل أخوك بنفسه) مثل (أقبل أخوك نفسه) ، وإنّما تفيد الباء أنّ المؤكد فعل ذلك وما كان متوقعًا منه أن يفعل ، أو بعبارة أُخرى أنها يؤتى بها للاهتمام الزائد ، فقولك: (أقبل أخوك بنفسه) معناه: أقبل وما كان متوقعًا أن يقبل ، إما لأن أخاك بمنزلة عالية لا تناسب مجيئه ، أو لغير ذلك.

ولا نزال نحن نستعمل هذه الباء فنقول: (ذهبت إليه بنفسي فلم يفعل) بمعنى أنّ هذا أقصى ما أستطيع أن أفعله، وتقول: (كلمته أنا بنفسي فرد كلامي).

---

(١) «التطور النحوي» (٩٨ـ٩٩).

(٢) انظر «شرح عمدة الحافظ» (٥٦١) ، «الهمع» (٢/ ١٢٢) ، «شرح الأشموني» (٣/ ٧٧).

ومثله ما تقوله العامة: (ذهبت إليه برجلي) وهو كناية عن الاهتمام الكثير بالشيء.

٢ ـ والغرض الثاني: هو رفع احتمال عدم إرادة الشمول، وذلك نحو أن تقول: (أقبل الطلاب) فإنّ هذا القول يحتمل أن المقبلين هم أكثر الطلاب، وليس فيه تنصيص على قصد العموم والإحاطة، فإذا أردت التنصيص على قصد العموم رفعت هذا الاحتمال فتقول: جاء الطلاب كلّهم، أو جميعهم، أو أجمعون، أو نحو ذلك، فيفيد الإحاطة والشمول.

ألفاظ هذا التوكيد:

يؤكد لهذا الغرض بالألفاظ الدالة على العموم، وأشهرها هي:

كلّ:

وهو اسم يفيد الاستغراق والإحاطة بالأفراد والأجزاء، تقول: (كلُّ ظالم مبغوض) فإنّه يفيد استغراق أفراد الظالمين، قال تعالى: ﴿كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ﴾ [الطور: ٢١] فهذا استغراق وإحاطة بجميع الأفراد، وتقول: (كل البشر محاسَب) فهذا استغراق لأفراد البشر.

فإذا أضيفت إلى نكرة أفادت استغراق كل فرد من أفراد الجنس، وإذا أضفيت إلى معرفة، فإن كانت المعرفة عامة استغرقت كل الأفراد، كما في قولنا: (كل البشر محاسب)، وإذا كانت معهودة استغرقت كل الأفراد المعهودين، نحو (أقبل كل الطلاب) فهو استغراق لطلاب مخصوصين.

وقد تستغرق الأجزاء نحو قولك: (أكلتُ كلّ تفاحتك) أي كل أجزائها، فإذا قلت: (أكلت كل تفاحك) كان المعنى أنّك أكلت كل أفراده.

جاء في (المغني) في هذه اللفظة: «اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكّر،

نحو ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، والمعرف المجموع نحو ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]، وأجزاء المفرد المعرف نحو (كل زيد حسن)، فإذا قلت: (أكلت كل رغيف لزيد) كانت لعموم الأفراد، فإنْ أضفت الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد» (١).

و(كل) تضاف إلى النكرات وإلى المعارف، وقد تقطع عن الإضافة لفظًا وينوى معناها. فإذا أضيفت إلى نكرة روعي معناها إن كان مؤنثًا أو مذكرًا، مفردًا أو غيره، تقول: (كل رجل أهداني كتابًا) فعاد الضمير عليها مفردًا مذكرًا، و(كل امرأة أهدت قرطاً) فعاد الضمير عليها مفردًا مؤنثًا، وتقول: (كل رجلين ذهبا في طريق) و(كل فريق ذهبوا في واد).

جاء في (المغني): «واعلم أنّ لفظ (كل) حكمه الإفراد والتذكير، وأنّ معناها بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى منكّر وجب مراعاة معناها، ولذلك جاء الضمير مفردًا مذكرًا في نحو ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [القمر: ٥٢]، ﴿ وَكُلَّ إِنسَـٰنٍ أَلْزَمْنَـٰهُ طَـٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦ ﴾ [الإسراء: ١٣]... ومفردًا مؤنثًا في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ [المدثر: ٣٨]... ومجموعًا مذكرًا في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥٣]» (٢).

وإذا أضيفت إلى معرفة فقالوا: يصح مراعاة اللفظ والمعنى، فتقول: (كل إخوتك ذاهب) والمعنى: كل منهم ذاهب، و(كل إخوتك ذاهبون). جاء في (المخصص): «إنّ (كلاًّ) لفظ واحد ومعناه جميع، ولهذا يحمل مرة على اللفظ ومرة على المعنى فيقال: كلّهم ذاهب، وكلهم ذاهبون» (٣).

---

(١) «المغني» (١/ ١٩٣).
(٢) «المغني» (١/ ١٩٦-١٩٧).
(٣) «المخصص» (١٧/ ١٣١).

وقيل: بل لا يعود الضمير عليها من خبرها إلّا مفردًا مذكرًا[١].

فإن قطعت عن الإضافة لفظاً جاز مراعاة اللفظ والمعنى، قال تعالى: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقال: ﴿كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾ [ق: ١٤]، وقال: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، وقال: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠] فأفرد مراعاة للفظ (كل)، وجمع مراعاة لمعناها. قال ابن هشام: «والصواب أنّ المقدر يكون مفردًا نكرة فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد، ويكون جمعًا معرفًا، فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد، ولكن فعل ذلك تنبيهًا على حال المحذوف فيهما.

فالأول نحو ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾ [النور: ٤١] إذ التقدير: كل أحد.

والثاني نحو ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، ﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤] أي كلهم»[٢].

وجاء في (بدائع الفوائد) أنّ الإخبار بالجمع معناه أنهم مجتمعون في الحدث، وأنّ الإفراد معناه أن كل واحد قام به على انفراد، فإذا قلت: (كلٌّ حضر) كان المعنى أنّ كل واحد منهم حضر، وإذا قلت: (كلٌّ حضروا) كان المعنى أنهم اجتمعوا في الحضور. وكذا إذا كانت مضافة لفظًا نحو (كلهم حضروا) و(كلهم حضر)، غير أنّه في الجملة الأولى ـ أي (كلهم حضروا) ـ أفاد التعبير احتمال اجتماعهم في الحضور، واحتمال حضورهم فرادى،

---

(١) «المغني» (١/ ٩٩).
(٢) «المغني» (١/ ٢٠٠).

بخلاف الثانية ، فإنّها تفيد حضور كل واحد منهم على رسله .

جاء في (بدائع الفوائد): «(كل إخوتك ضربني) يقتضي أنّ كل واحد منهم ضربك ، فلو قلت: (كل إخوتك ضربوني) ، و(كل القوم جاؤوني) احتمل ذلك ، واحتمل أن يكونوا اجتمعوا في الضرب والمجيء ؛ لأنك أخبرت عن جملتهم بخبر واقع عن الجملة . بخلاف قولك : (كل إخوتك جاءني) فإنما هو إخبار عن كل واحد منهم ، وأنّ الإخبار بالمجيء عم جميعهم .

فتأمل على هذا قوله تعالى : ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٨٤] كيف أفرد الخبر ، لأنه لم يرد اجتماعهم فيه ، وقال تعالى : ﴿ كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٣] فجمع لما أراد الاجتماع في المجيء . . . ولا يرد على هذا قوله تعالى : ﴿ وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾ [الروم: ٢٦] بل هو تحقيق له وشاهد ؛ لأن القنوت هنا هو العبودية العامة التي يشترك فيها أهل السماوات والأرض ، ولا يختص بها بعضهم عن بعض . . . وهذا بخلاف قوله تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن: ٢٦] فإنه أفرد لما لم يجتمعوا في الفناء . . .

ومما جاء مجموعًا لاجتماع الخبر قوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [يس: ٤٠] وما أفرد لعدم اجتماع الخبر قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ ﴿١٢﴾ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ ﴿١٣﴾ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴾ [ص: ١٢ـ١٤] فأفرد لمّا لم يجتمعوا في التكذيب»[(١)].

وذكروا مسألة أخرى في (كلّ) وهي أنها إذا وقعت في حيز النفي أفادت ثبوت الفعل لبعض الأفراد ، وإذا لم يقع في حيزه اقتضى النفي عن كل فرد ، فإذا قلت : (لم يجئ كل الطلاب) كان معناه أنه جاء قسم منهم ، وإذا قلت :

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ٢١٤ـ٢١٥).

(كل الطلاب لم يجئ) كان المعنى أنه لم يأت منهم أحد.

قيل: وقد يخرج عن هذا نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦]. وأجيب عن ذلك بأنّ ذلك حاصل إذا لم يدل دليل على خلافه، فإن دلّ دليل كان بحسبه.

جاء في (المغني): «قال البيانيون: إذا وقعت (كل) في حيز النفي كان النفي موجهًا إلى الشمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد، كقولك: (ما جاء كل القوم)، و(لم آخذ كل الدراهم) و(كل الدراهم لم آخذ)، وقوله:

ما كلُّ رأي الفتى يدعو إلى رشدِ

وقوله:

ما كلُّ ما يتمنّى المرءُ يدركُهُ تأتي الرياحُ بما لا تشتهي السفنُ

وإن وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد، كقوله عليه الصلاة والسلام لما قال له ذو اليدين: أنسيت أم قُصرت الصلاة؟: كلُّ ذلك لم يكن.

وقول أبي النجم:

قد أصبحتْ أم الخيارِ تدّعي عليّ ذنبًا كله لم أصنعِ

وقد يشكل على قولهم في القسم الأول قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣] . . .

والجواب عن الآية أنّ دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود، إذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقًا»[1].

وهذا كله إذا لم تقع تاكيدًا.

---

(١) «المغني» (١/ ٢٠٠_٢٠١)، وانظر «دلائل الإعجاز» (٢١٥) وما بعدها.

فإن وقعت تأكيدًا أضيفت لفظاً إلى ضمير المؤكد ، نحو (الطلاب كلهم حاضرون)، فإذا كان المؤكد جنسًا عامًا كان التوكيد يشمل كل أفراد الجنس، نحو (الخلق كلهم عيال الله) ، و(الناس كلهم ميتون) ، وإذا كان معهودًا كان يشمل كل أولئك الأفراد المعهودين نحو (حضر طلاب الصف كلهم).

جاء في (بدائع الفوائد): «إنَّ (كلاًّ) إذا تقدمت تقتضي الإحاطة بالجنس ، وإذا تأخرت وكانت توكيدًا اقتضت الإحاطة بالمؤكد خاصة ، جنسًا شائعًا كان أو معهودًا» (١).

وقد تقول: ما الفرق بينها إذا تقدمت أو كانت مؤكدة ، نحو (كل الطلاب حضر) أو (حضر الطلاب كلهم)؟

والجواب هو أنها إذا تقدمت أفادت العموم ابتداء ، ولم تدع احتمالاً لغير الإحاطة ، وإذا تأخرت وكانت مؤكدة احتمل الكلام العموم وغيره ، ثم جئت بما يرفع احتمال عدم العموم.

ثم إنها مع التقدم يمكن التعبير بها للدلالة على الإحاطة والشمول بصورة أوسع مما تقع مؤكدة، فإنها إذا وقعت مؤكدة أفادت العموم في المعارف فقط، أما إذا تقدمت فإنها تفيد العموم في النكرات والمعارف ، مفردًا أو غيره مما لا يصح أن يقع مؤكدًا ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨] ولا يقال: (نفس كلها بما كسبت رهينة) ، وقال: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥] ولا يقال: (تدمر شيئًا كله) ، وقال: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا﴾ [النحل: ١١١] ولا يقال: (يوم تأتي نفس كلها).

وحتى إذا قيل نحو ذلك على مذهب الكوفيين فإنّ المعنى يختلف ، فإنّه

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ٢١٢-٢١٣).

يصح على مذهب الكوفيين أن تقول: (صمت شهرًا كله) لأنّ النكرة محدودة[١]، ولكن إذا قدمت (كلًّا) وقلت: (صمت كل شهر) تغير المعنى وأصبحت تفيد استغراق الشهور.

جميع:

وهي مأخوذة من الاجتماع، وتستعمل لعدة معان:

فقد تكون بمعنى مجتمع يوصف بها المفرد، يقال: (هو رجل جميعٌ) بمعنى مجتمع الخَلْق، أي قوي، ورجل جميع السلاح، أي مجتمع السلاح[٢].

ويوصف بها الجمع فيقال: (هؤلاء جميع) أي مجتمعون، قال تعالى: ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦] أي مجتمعون، وقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ ﴿٤٤﴾ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٤ـ٤٥] أي مجتمعون، وقال: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢] ومعناها كلهم مجموعون.

جاء في (الكشاف) في هذه الآية: «والمعنى أنّ كلهم محشورون مجموعون محضرون للحساب يوم القيامة. وقيل: محضرون: معذبون.

فإن قلت: كيف أخبر عن (كل) بـ(جميع) ومعناهما واحد؟.

قلت: ليس بواحد، لأنّ (كلًّا) يفيد معنى الإحاطة، وأن لا يتفلّت منهم أحد، والجميع معناه الاجتماع، وأنّ الحشر يجمعهم. والجمع: (فعيل) بمعنى (مفعول)، يقال: حي جميع، وجاؤوا جميعاً»[٣].

---

(١) انظر «شرح الأشموني» (٣/ ٧٧)، «التصريح» (٢/ ١٢٤ـ١٢٥).
(٢) انظر «لسان العرب» (جمع).
(٣) «الكشاف» (٣/ ٥٨٧).

وقال تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا ﴾ [النور: ٦١] أي مجتمعين أو متفرقين، وقال: ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ﴾ [الحشر: ١٤] أي تحسبهم مجتمعين وهم متفرقون.

وأما (جميع) المضاف إلى الضمير فتكون توكيدًا بمعنى (كل)، فإذا قلت: (أقبل الرجال جميعهم)، كان المعنى: أقبلوا كلهم، وليس معناه: أقبلوا مجتمعين، فقد يكونون مجتمعين أو متفرقين.

فهناك فرق بين قولنا: (أقبل الرجال جميعًا) و(أقبل الرجال جميعهم)، فـ(أقبل الرجال جميعًا) تحتمل معنيين:

الأول: أن يكون معناه: أقبلوا كلهم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا ﴾ [النور: ٣١] والمعنى: توبوا كلكم، وليس معناه: توبوا مجتمعين، وقوله: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف: ١٥٨] أي كلكم، وليس معناه: مجتمعين.

الثاني: أن يكون معناه: أقبلوا مجتمعين، كقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا... تَعْقِلُونَ ﴾ [النور: ٦١].

وأما (أقبل الرجال جميعهم) فلا يكون إلّا بمعنى كلّهم(١).

والخلاصة أنّ الفرق بين (جميع) إذا اتصلت بالضمير (جميعهم، جميعنا...) و(جميع) المفردة، أن المتصلة به لا تكون إلّا توكيدًا بمعنى (كل)، والمفردة قد تكون بمعنى (كل) وقد تكون بمعنى (مجتمع).

وقد تحتمل المعنيين معًا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأنعام: ٢٢] فهذا يحتمل معنيين:

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ١٨٩).

الأول: أن يكون بمعنى (كل)، فيكون المعنى: ويوم نحشرهم كلهم.

الثاني: أن يكون بمعنى (مجتمع) فيكون المعنى: ويوم نحشرهم مجتمعين.

وقد يراد المعنيان معًا، أي يحشرهم كلهم مجتمعين، فبعدوله إلى المفردة كسب المعنيين معًا. ولو قال: (يوم نحشرهم جميعهم) لأفاد معنى واحدًا فقط.

فـ (جميع) المفردة أوسع استعمالاً ومعنى من المضافة، ألا ترى أنك لو قلت: (اللهم اكفني شر مخلوقاتك جميعًا) لكان معنى محتملاً جميع الشر وجميع المخلوقات، ولو قلت: (اكفني شر مخلوقاتك جميعه) لكان نصًّا في الشر. ولو قلت: (جميعها) لكان نصًّا في المخلوقات.

وهذا من أوجه الفرق بين (كل) و(جميع)، فإنّ (كلًّا) تفيد العموم حيث وقعت وكيفما كانت، وليست كذلك (جميع).

وفرقوا بين (كل) و(جميع) أيضًا فقالوا: «إنّ (كل) تدل على كل فرد بطريق النصوصية، بخلاف (جميع) فإنّه يدل على كل الأفراد، وهو الذي يراد من قولهم: وإنّ (جميع) للعموم الإحاطي.

وفرقت الحنفية بينهما بأنّ (كل) تعم الأشياء على الانفراد، و(جميع) تعمها على سبيل الاجتماع، ومثلوا لذلك بقولهم: إن القائد إذا قال لجنده: (من دخل هذا الحصن فله ألف دينار) فدخل واحد استحق الألف، وإن دخله جماعة لم يستحق أحد منهم شيئًا، وإذا قال: (كل من دخل هذا الحصن أولاً فله ألف دينار) فدخله واحد استحق الألف، وإن دخله جماعة استحق كل واحد منهم ألفًا.

وإذا قال لهم: (جميع من دخل هذا الحصن أولاً فله ألف دينار) فدخله

واحد استحق الألف ، وإن دخله جماعة استحقوا ألفًا فقسم بينهم»(١) .

أجمع :

وهي من لفظ (الاجتماع) أيضًا ، ولها استعمالات عدة :

فقد تكون اسم تفضيل نحو (رأيك أجمع للشمل) و(هذا الحد أجمع من غيره) .

وقد تكون صفة مشبهة بمعنى (مجتمع) على وزن (أفْعَل) الذي مؤنثه (فعلاء) مثل أحمر حمراء ، فيقال : (أجمع جمعاء) ، و(أجمع) معناه مجتمع ، ومعنى (جمعاء) : مجتمعة ، فيقال فرع أجمع ، وبهيمة جمعاء ، أي مجتمعة الخَلْق ، جاء في (**عمدة الحافظ**) : «وفي الحديث (كما تُناتج الإبل من بهيمة جمعاء) أي مجتمعة الخلق ، وعلى هذا يتخرج قول الراجز :

يـرمـي عليهـا وهـي فـرعٌ أجمـعُ ... وهـي ثـلاثُ أذرعٍ وإصبـعُ

فـ (أجمع) هنا صفة لـ (فرع) بمعنى مجتمع ، كما كانت (جمعاء) صفة لبهيمة» (٢) .

وقد تكون من ألفاظ الإحاطة فتستعمل توكيدًا بمعنى (كل) ، تقول : (جاء الرجال أجمعون) ومعناها : جاؤوا كلهم ، وهذه ليست اسم تفضيل ولا صفة مشبهة ، بل هي وصف مرتجل للتوكيد .

يدلك على أنها ليست اسم تفضيل أن تأنيثها على وزن (فعلاء) أي جمعاء ، واسم التفضيل تأنيثه (فعلى) مثل : كبرى وصغرى .

---

(١) «أصول البزدوي» ج٢ ص٩ ، «التوضيح» (١/ ٦٠) ، ينظر «الأنموذج في أصول الفقه» (٢٠٢-٢٠٣) .

(٢) «عمدة الحافظ وعدة اللافظ» (٥٧٥) .

ثم إنّ اسم التفضيل يضاف ويحلى بـ (أل) فيقال: أحسنهم ، والأحسن ، وهذه لا تضاف ولا تحلى بـ (أل) ، فلا يقال: أجمعه ، ولا أجمعهم ، ولا الأجمع ، تقول: (قضيت الشهر أجمع) ولا تقول: أجمعه ؛ لأنها هي معرفة[١] من غير إضافة ولا حرف تعريف.

ويدلك على أنها ليست صفة مشبهة أنّ (أفعل فعلاء) لا يجمع جمع مذكر سالمًا ، بل تجمع على (فُعْل) ، وهذه يجمع مذكرها جمع مذكر سالمًا فيقال: (أجمعون) ، قال تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠] ، ويجمع مؤنثها على (فُعَل) فيقال: (جُمَع) مثل جمع اسم التفضيل نحو: الكُبَر والصُّغَر. ثم إن (أفعل فعلاء) نكرة وهذه معرفة.

فهي صفة جمعت شيئًا من اسم التفضيل وشيئًا من الصفة المشبهة ، وتمحضت للتوكيد.

فتأنيثها كالصفة المشبهة ، وجمعها كاسم التفضيل ، وتباعدت عنهما معًا بأنّها لا تضاف ولا تعرّف بـ (أل) ، ولا يستعمل منها إلاّ جمع المذكر السالم ، فلا يقال: الأجامع ، كالأكابر والأصاغر ، بل لا يقال إلاّ (أجمعون).

ويدلك على أنها صفة أنها لا تنصرف ، ولو كانت اسمًا غير وصف لانصرفت مثل: أرنب وأفعى.

فهي إذن وصف استعمل للإحاطة بمعنى (كل) ، والفرق بينهما أنّ (أجمع) من لفظ الجماعة والمجموع والاجتماع ، و(كُلاًّ) للدلالة على كل فرد حتى تستغرق جميع الأفراد ، فقولك: (رضوا بذلك أجمعون) يفيد أنّ مجموعهم رضي بذلك ، وأما قولك: (رضوا بذلك كلّهم) فيفيد أنّ أفرادهم

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (٢/ ٥) ، «المقتضب» (٣/ ٣٤٢).

رضوا بذلك ، والنتيجة واحدة ؛ لأنه إذا رضي كل أفرادهم فقد رضي مجموعهم ، فـ (أجمع) تشير إلى العموم ابتداء ، (كل) تشير إلى الأفراد حتى تستغرقهم ، و(كلهم أجمعون) للجمع بين المعنيين فتكون زيادة في التوكيد.

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّها تفيد الاتحاد في الوقت[١] ، فيكون معنى قولنا: (جاء الرجال أجمعون): جاؤوا مجتمعين.

والحق أنها لا تفيده ، قال تعالى: ﴿ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٣٩][٢] ومعناها (كلهم) وليس معناها (مجتمعين). وقال ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [البقرة: ١٦١] ومعناها: (كلهم) وليس معناها مجتمعين.

قال ابن يعيش: «واعلم أنه قد ذهب قوم إلى أنّ في (أجمع) فائدة ليست في (كل)، وذلك أنك إذا قلت: (جاءني القوم كلهم) ، جاز أن يجيئوك مجتمعين ومفترقين ، فإذا قلت: (أجمعون) صارت حال القوم الاجتماع لا غير ، وذلك ليس بسديد ، والصواب أنّ معناهما واحد من قبل أن أصل التأكيد إعادة اللفظ وتكراره، وإنّما كرهوا تواليهما بلفظ واحد، فأبدلوا من الثاني لفظاً يدل على معناه، فجاؤوا بـ (كل) و(أجمع) ليدلوا بهما على معنى الأول ، ولو كان في الثاني زيادة فائدة لم يكن تأكيدًا ؛ لأنّ التأكيد تمكين معنى المؤكد. . . ومع هذا لو أريد بأجمع معنى الاجتماع لوجب نصبه ؛ لأنّه يكون حالاً ؛ لأن التقدير فعل ذلك في هذه الحال»[٣].

وظاهرٌ أنّ (أجمع) لا يفارقها معنى الإحاطة البتة ، ولا تفيد غيره. أمّا إذا احتمل الكلام الاتحاد في الوقت إضافة إلى الإحاطة كما في قوله تعالى:

---

(١) انظر «شرح الأشموني» (٣/ ٧٧).
(٢) انظر «شرح الأشموني» (٣/ ٧٧).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤١) ، وانظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٩).

﴿وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [يوسف: ٩٣]، وقوله: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] فهذا لا يستفاد من (أجمع)، بل إنّ الكلام يحتمله ولو لم تذكر (أجمع)، ألا ترى أنّه يجوز أن يكون هذا الاحتمال مع (كل) أيضًا؟.

فإذا قلت: (جاء أفراد الأسرة كلّهم) احتمل أن يكونوا جاؤوا مجتمعين، واحتمل غير ذلك، وكذلك بالنسبة للآية، فقد يحتمل أنهم سجدوا في وقت واحد، ولكن (أجمعون) لا تدل عليه ولا تفيده، بل الأمر كما ذكرنا آنفًا في معنى (كل) و(أجمع).

ويدلك على ذلك أيضًا أنه يجوز أن تقول: (يموت الناس كلهم أجمعون) وليس معناه أنهم يموتون في وقت واحد.

فهي تختلف عن (جميع)، فإنّ (جميعًا) قد تتجرد للدلالة على الاجتماع، فلا يراد بها معنى الإحاطة. وأما هذه فلا تتجرد لهذا المعنى، ولا يفارقها معنى العموم والشمول.

الأعداد من ثلاثة إلى عشرة إذا أضيفت إلى ضمير ما تقدمها:

تقول العرب: (أقبل الرجال ثلاثتهم)، و(رأيت الأولاد خمستهم) وفيها لغتان: لغة الحجاز وهي النصب، ولغة تميم وهي الإتباع.

قال سيبويه: «(هذا باب ما جُعل من الأسماء مصدرًا كالمضاف في الباب الذي يليه) وذلك قولك: (مررت به وحده)، و(مررت بهم وحدَهم)، و(مررت برجلٍ وحده).

ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز (مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم) وكذلك إلى العشرة. وزعم الخليل أنّه إذا نصب (ثلاثتهم) فكأنه يقول: مررت بهؤلاء فقط ولم أجاوز هؤلاء، كما إذا قال: (وحده) فإنّما يريد مررت به فقط لم أجاوزه.

وأما بنو تميم فيُجرونه على الاسم الأول ، إن كان جرًّا فجرًّا ، وإن كان نصبًا فنصبًا ، وإن كان رفعًا فرفعًا .

وزعم الخليل أنّ الذين يجرون كأنهم يريدون أن يعموا ، كقولك : (مررت بهم كلهم) أي لم أدع منهم أحدًا» [١] .

وظاهر من كلام سيبويه أنّ النصب يكون على الحالية ، والإتباع على التوكيد[٢] .

ومع أنهما لغتان فمعنى النصب لا يطابق معنى الإتباع ، فإنّ الإتباع يفيد الإحاطة والشمول ، فإذا قلت : (أقبل الرجال ثلاثتهم) بالرفع ، كان المعنى : أقبلوا كلهم ، وذلك إذا كان العدد معلومًا .

وإنّ النصب يفيد اجتماعهم في المجيء ، أي أقبلوا مجتمعين ، فكأنك قلت : أقبلوا حال كونهم ثلاثة ، وقد يفيد النصب ما يفيد الإتباع من شمول ، فيكون من باب الحال المؤكدة ، كما تقول : (أقبل الطلاب جميعهم ، وجميعًا) .

وقد مر بنا في (جميع) أنّ الإتباع يفيد الإحاطة ، والنصب يحتمل الاجتماع ويحتمل الإحاطة ، وهذا شبيه بذاك .

فالإتباع يكون للدلالة على الإحاطة والشمول من غير نظر إلى اجتماعهم أو عدمه ، والنصب يحتمل معنيي الاجتماع والإحاطة .

قال الرضي : «وهذه الأسماء الثمانية (يعني من الثلاثة إلى العشرة) إذا أضيفت إلى ضمير ما تقدم منصوبة عند أهل الحجاز على الحال ، لوقوعها

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ١٨٧) ، وانظر «المقتضب» (٣/ ٢٣٩) .
(٢) انظر «الهمع» (١/ ٢٣٩) ، «شرح الرضي» (١/ ٣٦٢) .

موقع النكرة ، أي (مجتمعين في المجيء) ، وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الإعراب على أنها توكيد»[١].

وقال: «وبعضها يستعمل مرة تابعًا على التأكيد ، ومرة حالاً ، وذلك من الثلاثة فما فوقها كما مرّ في باب الحال ، نحو (جاءني القوم ثلاثتُهم) و(جاؤوني ثلاثتَهم).

ولا يؤكد بـ (ثلاثة) وأخواتها إلاّ بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد ، وإلاّ لم يكن توكيدًا ، بخلاف الوصف في نحو: (جاءني رجال ثلاثة)»[٢].

والظاهر أنّ تميم تريد بهذا الاستعمال الدلالة على الإحاطة ، مثل (كل) و(أجمع) من دون نظر إلى افتراق أو اجتماع ، فأتبعت لذلك.

وأما الحجازيون فيستعملونه حالاً مؤكدة ، مثل (كافة) و(قاطبة) في قولنا: (أقبل أهل البلد كافة).

وإذا أريدت الدلالة على اجتماع العدد فلا بد من نصبه ولا يصح الإتباع ؛ لأنه سيكون حالاً والحالة هذه.

التوكيد اللفظي:

ويكون بإعادة اللفظ الأول أو تقويته بمرادفه معنى[٣] ، وقد يؤتى بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الأخير ، ويسمى إتباعًا[٤].

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٢٢٠).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٢).
(٣) «شرح الألفية» لابن الناظم (٢١٠) ، «الهمع» (٢/ ١٢٥) ، «شرح الأشموني» (٣/ ٨٠).
(٤) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٥) ، «فقه اللغة» للثعالبي (٥٦٦).

فمن إعادة اللفظ الأول قولنا: (أقبل محمد محمد) و(أقبل أقبل محمد)، ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١].

ومن تقويته بمرادفه معنى قولنا: (جاء قدم محمد)، ومنه قوله تعالى: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾ [الأنبياء: ٣١] لأنّ الفجاج هي السبل، وقوله: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧] [١] لأن معنى (غرابيب): سود، ومفردها: غربيب، أي أسود، فكأنه قال: سُود سود.

ومن الإتيان بموازنه لفظاً قولهم: جائع نائع، عطشان نطشان، حسن بسن، ويسمى إتباعًا، سواء كان للكلمة المتبعة معنى أم لم يكن[٢].

جاء في (تأويل مشكل القرآن): «وربما جاءت الصفة فأرادوا توكيدها واستوحشوا من إعادتها ثانية لأنها كلمة واحدة، فغيروا منها حرفًا، ثم أتبعوا الأولى، كقولهم: عطشان نطشان، كرهوا أن يقولوا: عطشان عطشان، فأبدلوا من العين نونًا. وكذلك قولهم: (حسن بسن)، كرهوا أن يقولوا: حسن حسن، فأبدلوا من الحاء باء، و(شيطان ليطان) في أشباه له كثيرة»[٣].

وجاء في (فقه اللغة) للثعالبي: «وهو - أي الإتباع - من سنن العرب، وذلك أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها ورويّها إشباعًا وتوكيدًا، كقولهم: جائع نائع، وساغب لاغب، وعطشان نطشان»[٤].

وهذا التوكيد، أي التوكيد اللفظي أوسع استعمالاً من التوكيد المعنوي؛ لأنه يكون في الأسماء النكرات والمعارف، ويكون في الأفعال،

---

(١) انظر «البرهان» (٢/ ٣٨٥).
(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٥).
(٣) «تأويل مشكل القرآن» (١٣٨).
(٤) «فقه اللغة» (٥٦٦).

والحروف ، والجمل. بخلاف التوكيد المعنوي ، فإنّه يكون في الأسماء المعارف فقط ، تقول: (قتل قتل رجل) ، و(هرب سجين سجين) ، و(أقبل محمد محمد) ، و(إنّ محمدًا إنّ محمدًا مسافر) ، و(إن محمدًا فاز إنّ محمدًا فاز) ، وفي الحديث (والله لأغزون قريشًا) ثلاث مرات[1].

وقد تقترن الجملة المؤكدة بعاطف ، نحو (والله ثم والله) ، ونحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٨٨] ، فقوله: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ توكيد لقوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾[2].

ويجب ترك العاطف «عند إبهام التعدد نحو (ضربت زيدًا ضربت زيدًا) ، ولو قيل: (ثم ضربت زيدًا) لتوهم أنّ الضرب تكرر منك مرتين ، تراخت إحداهما عن الأخرى ، والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة»[3].

الغرض من هذا التوكيد:

أهم أغراض التوكيد اللفظي هي:

١ ـ **أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع أو عدم الإصغاء**: فإذا ظن المتكلم أنّ السامع غافل عن سماع اللفظ فلا بد من أن يكرر له اللفظ ليدفع هذا الضرر. ولا ينفع هنا التوكيد المعنوي. فإذا قلت: (أقبل محمد) وكان المتكلم غافلاً عن سماع لفظة (محمد) ، أو لم يكن مصغيًا ، فلا ينفع أن تقول: (نفسه) أو (عينه) ، لأنه لم يسمع الكلمة المؤكَّدة نفسها ، فلا بدّ من أن تعيد اللفظة ليسمعها.

---

(١) «شرح الأشموني» (٣/ ٨١).
(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٥) ، «شرح ابن الناظم» (٢١٠).
(٣) «شرح الأشموني» (٣/ ٨١ـ٨٢).

٢ ـ أن يدفع عن السامع ظنه بالمتكلم الغلط ، فإذا كان المتكلم ظن أن السامع يعتقد أن المتكلم قد غلط في ذكر اللفظ ، فقد ذكر (خالدًا) مثلاً وهو يريد (محمدًا) فلا بدّ من أن يكرر اللفظ ليزيل هذا الظن من ذهن السامع. ولا ينفع هنا التوكيد المعنوي أيضًا ، وذلك كما إذا قلت لمحدثك: (زارنا خالد الليلة) ثم سبق إلى ظنك أنّ المخاطب يعتقد أنك غلطت في ذكر خالد ، وأنك تعني (محمدًا) لأسباب ، كأن يظن أنّ خالدًا لا يزورك ، أو هو غير موجود في البلد ، أو نحو ذلك ، فلا بد لرفع هذا الوهم من التكرار اللفظي.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين فلا بدّ أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه ، أو ظن أنّ السامع ظن به الغلط فيه ، تكريرًا لفظيًا نحو (ضرب زيد زيد) ، و(ضرب ضرب زيد) ولا ينجع ههنا التكرير المعنوي ؛ لأنك لو قلت: (ضرب زيد نفسه) فربما ظن بك أنك أردت (ضرب عمرو) فقلت: (نفسه) ، بناء على أنّ المذكور (عمرو).

وكذا إن ظننت به الغفلة عن سماع لفظ (زيد) فقولك: (نفسه) لا ينفعك. وربّما يكرر غير المنسوب والمنسوب إليه لظنّك غفلة السامع ، أو لرفع ظنه بك الغلط ، وذلك إما في الحرف نحو (إن إن زيدًا قائم) ، أو في الجملة نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح: ٥ـ٦]» [١].

وليس من ذلك ما ذكره الرضي في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ إذ لا يريد الله سبحانه من التكرير رفع غفلة السامع ، ولا دفع ظن الغلط عن نفسه ، تعالى الله عن ذلك ، وإنما هو لتقوية الحكم وتمكينه في نفوس المؤمنين وتطمينهم به.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٠).

٣ ـ **الغرض الثالث أن يدفع المتكلم ظن التجوز**: فقد يذكر المتكلم حكمًا فيظن السامع أن المتكلم لم يقصد الحكم حقيقة، وإنما أراده تجوزًا ومبالغة، فيكرر اللفظ لإزالة هذا الظن، وليثبت في ذهنه أنّ الحكم كما ذكر ليس فيه تجوز، وذلك كما إذا قلت: (عدا الأمير) فربما ظن السامع أنّ الأمير مشى سريعًا فسميته عدوًا، فلا بد في نحو هذا من إزالة التجوز بتكرير اللفظ أو بالمجيء بالمصدر، فتقول (عدا عدا الأمير) أو (عدا الأمير عدوًا). جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «والغرض الثالث أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزًا، وهو ثلاثة أنواع:

أحدها أن يظن به تجوزًا في ذكر المنسوب، فربما تنسب الفعل إلى الشيء مجازًا وأنت تريد المبالغة، لا أن عين ذلك الفعل منسوب إليه، كما تقول: (قتل زيد) وأنت تريد (ضرب ضربًا شديدًا)، أو تقول: (هذا باطل) وأنت تريد (غير كامل)، فيجب أيضًا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة، نحو قوله عليه السلام: (أيّما امرأة نكحت بغير إذن زوجها فنكاحها باطل باطل باطل» [1].

٤ ـ **وقد يكون المقصود تقوية الحكم وتمكينه في ذهن السامع وقلبه**، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾.

٥ ـ **وقد يكون للتهويل والتعظيم**، وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧، ١٨] فقد كرر الآية لتهويل ذلك اليوم وتفخيمه. ومثله ـ في رأيي ـ ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣ ـ ٤]. وقيل: العلم الأول غير الثاني فلا تكون توكيدًا. ومنه

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٦٠).

قوله ﷺ: «ألا أخبركم بأكبر الكبائر» فعدّ من ذلك الشرك بالله وعقوق الوالدين ، قال الراوي: وكان متكئاً فجلس فقال: (ألا وشهادة الزور ألا وشهادة الزور) وظل يكررها حتى قلنا: ليته سكت. أو كما قال. فهذا التكرار قصد به تفظيع أمر شهادة الزور.

٦ ـ ثم إذا طال الكلام وخشي المتكلم على السامع نسيان أوائل الكلام كرر له اللفظ ليجعل ذلك اللفظ قائمًا في نفسه متمكنًا من ذهنه ، لئلا ينسيه ذلك طول الكلام ، وذلك نحو قولك: (لا تظن أنني إذا ذهبت إلى قوم في أمر وردوني ردًّا غير جميل ، لا تظن أنني عائد إليهم) فكررت (لا تظن أنني) خوفًا على السامع من أن ينسى أول الكلام ، ولذا يحسن إذا طال الكلام توكيد أوله توكيدًا لفظيًا لتمكين الحكم في ذهنه وعدم فتوره عنه ، قال تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٥] فأكد (أنكم) لما طال الكلام لتقويته في ذهن السامعين.

وقال: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران: ١٨٨] فأكد (لا تحسبن) بقوله: (فلا تحسبنهم) ، لأنّ الكلام قد طال وأراد تمكين الحكم وتقريره في أذهان المخاطبين ، والله أعلم.

* * *



توكيد الفعل بالنون

يؤكد الفعل المضارع وفعل الأمر بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة ، نحو (لأقومنّ بواجبي) و(لأقومَنْ واجبي) ، قال تعالى: ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ﴾ [الهمزة: ٤] ، وقال: ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق: ١٥] . ويدل على أنهما حرفا توكيد أنه يجاب بهما القسم ، قال تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ ﴾ [النحل: ٥٦] .

ويبدو أن النون حرف يؤكد الأسماء والأفعال ، غير أنها تدخل في أول الاسم وآخر الفعل ، فـ (إنّ) هي نون ثقيلة مسبوقة بالهمزة ، ولما كانت تدخل في أول الاسم بدئت بهمزة توصّلاً إلى النطق بالساكن ، وجعلت الهمزة من بناء الكلمة.

وهناك تشابه بين (إنّ) والنون ، فكلتاهما حرف توكيد ، غير أن إحداهما تؤكد الأسماء والأخرى تؤكد الأفعال ، وكلتاهما ثقيلة وخفيفة ، وكلتاهما تُدخل الفتح على ما دخلت عليه ، فـ (إنّ) تدخل على الأسماء وتنصبها ، والنون تدخل على الفعل وتبنيه على الفتح. تقول: (إنّ محمدًا ليسافرَنّ) ، وكلتاهما يجاب بها القسم في الإثبات ، تقول: (والله لأذهبنّ) و(والله إني لمعكم) ، قال تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم ﴾ [الأنبياء: ٥٧] ، وقال: ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٣].

وتلزم النون الفعل إذا كان جوابًا لقسم مثبتًا مستقبلاً غير مفصول عن لامه

بفاصل(١) ، نحو (والله لأسعينّ في الخير) ، قال تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ ﴾ [مريم: ٦٨] .

وذكر الخليل أن الثقيلة آكد من الخفيفة.

جاء في (الكتاب): «وزعم الخليل أنهما توكيد كما التي تكون فصلاً ، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد ، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيدًا» (٢) ، وذلك لأنّ تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد(٣) ، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ ﴾ [يوسف: ٣٢] فجاء بالثقيلة في قوله: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾ [يوسف: ٣٢] ، وبالخفيفة في قوله: ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ ﴾ [يوسف: ٣٢] قالوا: لأن «امرأة العزيز كانت أشد حرصًا على سجنه من كونه صاغرًا» (٤) ، فأكدت السجن لذلك بالثقيلة ، بخلاف الصَّغار.

ونون التوكيد تخلص الفعل للاستقبال ، فلا تدخل على فعل للحال ، قال تعالى: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [الفتح: ٢٧] ، فإذا كان الفعل للحال لم تدخل عليه النون نحو (والله لأحسبك كاذبًا).

جاء في (الكتاب): «وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام وذلك قولك: (والله لفعلت). . . فالنون لا تدخل على فعل قد وقع ، وإنما تدخل على غير الواجب» (٥).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «اعلم أن هاتين النونين الشديدة والخفيفة من

---

(١) «شرح الأشموني» (٣/ ٢١٥)، «التصريح» (٢/ ٢٠٣)، «شرح ابن الناظم» (٢٥٢).
(٢) «كتاب سيبويه» (٢/ ١٤٩) ، وانظر «شرح الأشموني» (٣/ ٢١٢).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٣٧).
(٤) «حاشية الصبان» (٣/ ٢١٢) ، وانظر «التصريح» (٢/ ٢٠٣).
(٥) «كتاب سيبويه»(١/ ٤٥٤).

حروف المعاني ، والمراد بهما التأكيد ، ولا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلة خاصة ، وتؤثران فيها تأثيرين: تأثيرًا في لفظها ، وتأثيرًا في معناها ، فتأثير اللفظ إخراج الفعل إلى البناء بعد أنْ كان معربًا ، وتأثير المعنى إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما»(١). «إذ لو قلت: (إن زيدًا ليقوم) جاز أن يكون للحال والاستقبال بمنزلة ما لا لام فيه ، فإذا قلت: (إن زيداً ليقومَنَ) كان هذا جواب قسم والمراد الاستقبال لا غير»(٢).

وهذه النون كثيرًا ما تدخل على الشرط المسبوق بـ (ما) الزائدة ، ولا سيما شرط (إنْ) نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨] ، وقوله: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٨] ؛ وذلك لأن (ما) للتوكيد ، فجيء بالنون التي هي للتأكيد أيضًا ، ولذلك قالوا: إن دخولها هنا قريب من الواجب(٣) ، ولم ترد في القرآن الكريم إلاّ مؤكدة.

وقال سيبويه: «ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد ؛ وذلك لأنهم شبّهوا (ما) باللام التي في (لتفعلنّ) ؛ لمّا وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام ، وإن شئت لم تقحم النون ، كما أنك إن شئت لم تجئ بها ، فأمّا اللام فهي لازمة في اليمين ، فشبهوا (ما) هذه إذا جاءت توكيدًا قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون ، فمن ذلك قولهم: إمّا تأتيَنّي آتك»(٤).

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٣٧) ، وانظر «شرح ابن الناظم» (٢٥٢-٢٥٣).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٣٩).
(٣) «التصريح» (٢/ ٢٠٤).
(٤) «كتاب سيبويه» (٢/ ١٥٢).

فذكر أن (ما) شبيهة بلام القسم في التوكيد.

وتدخل كثيرًا أيضًا على الطلب، كالأمر والنهي والاستفهام والتمني وما إلى ذلك [١]. قال تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧].

وقال الأعشى:

وهل يمنعنّي ارتيادي البلا د من حذرِ الموتِ أن يأتيَنْ

* * *

(١) انظر «التصريح» (٢/ ٢٠٤)، «شرح الأشموني» (٣/ ٢١٣) وما بعدها.



القسم

الغرض من القسم توكيد الكلام وتقويته(١) ، فإذا أقسمت على شيء فقد أكدته. ويطلق على القسم اليمين والحلف أيضًا ، ولفظهما يفيد معنى القوة.

فاليمين: من معانيه القوة والقدرة ، جاء في (لسان العرب): «واليمين: القوة والقدرة. . . وفي التنزيل العزيز: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾ [الحاقة: ٤٥] . قال الزجاج: أي بالقدرة» (٢).

فلعل اليمن التي هي القسم أخذت من هذا المعنى ؛ لأنها تقوية للكلام ، وقيل بل «سميت اليمين يمينًا لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم يمينه على يمين صاحبه. . . وقال بعضهم: قيل للحلف يمين باسم يمين اليد ، وكانوا يبسطون أيمانهم إذا حلفوا وتحالفوا وتعاقدوا وتبايعوا» (٣).

وفي هذا المعنى أيضًا معنى القوة ؛ لأنّ يمين الإنسان أقوى من شماله.

الحلف: وأما الحلف فلا يخلو معناه من القوة أيضًا ، فمن هذه المادة اللغوية نفسها: (الحِلْف) بالكسر ، وهو «العهد يكون بين القوم ، وقد حالفه أي عاهده ، وتحالفوا أي تعاهدوا. . . قال ابن الأثير: أصل الحلف المعاقدة

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٤) ، «شرح ابن يعيش» (٩/ ٩٠).

(٢) «لسان العرب» (يمن).

(٣) «لسان العرب» (يمن).

والمعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق»[١].

فالمعاقدة والمعاهدة والمحالفة قوة ولا شك. ولعلّ الحلف الذي هو القسم مأخوذ من هذا المعنى ؛ لأنه تقوية للكلام.

وقيل: بل المحالفة التي هي المعاهدة مأخوذة من (الحلف) الذي هو (اليمين)، فقد قال الليث: «حالف فلان فلانًا فهو حليفه ، وبينهما حلف ، لأنّهما تحالفا بالأيمان أن يكون أمرهما واحدًا بالوفاء ، فلما لزم ذلك عندهم في الأحلاف التي في العشائر والقبائل صار كل شيء لزم شيئًا فلم يفارقه فهو حليفه ، حتى يقال: فلان حليف الجود ، وفلان حليف الإكثار ، وفلان حليف الإقلال»[٢].

وجاء في (أساس البلاغة): «حلف بالله على كذا حلفًا. . . وحالفه على كذا وتحالفوا عليه واحتلفوا عليه. . .

ومن المجاز: بينهم حلف ، أي عهد. وهم حلفاء بني فلان وأحلافهم. وهذا حليفي ، وهو حليف الندى ، وحليف السهر»[٣].

فجعل الحلف بالله هو المعنى الأول ، ونقل منه معنى الحلف الذي هو العهد والمحالفة ونحوها.

وأيًا كان الأمر ففي الحلف معنى التقوية ، إذ كل شيء يدخله الحلف يكون قوة له.

وكذلك القسم ، فمن اشتقاقه ما يعطي معنى القوة ، فالقَسْم بفتح فسكون

---

(١) «لسان العرب» (حلف).

(٢) «لسان العرب» (حلف).

(٣) «أساس البلاغة» (حلف) (١٩١ـ١٩٢).

هو «أن يقع في قلبك الشيء فتظنه ثم يقوى ذلك الظن فيصير حقيقة»[(١)].

وأما لفظ (القسم) فيدلّ على أنّ أصله من (القِسْم) وهو النصيب ، وذلك أن الشخص كان يحلف على قِسْمه ، أي نصيبه فيأخذه ، فكان القسم بادئ بدء يستعمل في الحلف على النصيب خاصة ، ثم عم استعماله في كل موضع والله أعلم.

جاء في (**لسان العرب**): «وأقسمت: حلفت ، وأصله من القسامة... والقَسامة الذين يحلفون على حقهم ويأخذون... والقَسامة: الجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون»[(٢)].

وقيل: إنّ كل قسم ورد في القرآن الكريم بلفظ (الحلف) ففيه معنى الحنث أو الحلف الكاذب ، والأمر كما ذكر ، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ كَفَّـٰرَةُ أَيْمَـٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] ، وهو في حنث اليمين ، وقال: ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [المجادلة: ١٤] ، وقال: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧].

وأما القسم فهو عام استعمله القرآن في الكذب والصدق ، قال تعالى على لسان إبليس: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّـٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١] وهو كذب ، وقال: ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوٓا۟ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤] ، وقال: ﴿۞ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَّا تُقْسِمُوا۟ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾ [النور: ٥٣].

وهذا كله حنث وكذب.

---

(١) «القاموس المحيط» (قسم) (٤/ ١٦٤).
(٢) «لسان العرب» (قسم).

وأما ما ورد في غير ذلك فنحو قوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦] ، وقال: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ ﴾ [المعارج: ٤٠] .

أنواع القسم:

القسم نوعان:

أ ـ ظاهر أو صريح: «ويستدل عليه بحرف القسم ، مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ۝٧ إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴾ [الذاريات: ٧، ٨] أو يستدل عليه بفعل القسم كقول الشاعر:

وأقسمُ لا أنساكِ ما ذرّ شارقٌ ... وما هبّ آلٌ في مُلَمَّعَةٍ قفر

أو يستدل عليه بالحرف والفعل معًا ، كقوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ﴾ [الأنعام: ١٠٩] .

أو يستدل عليه بلفظ من ألفاظ القسم ، اسمًا كان أو مصدرًا ، كقول امرئ القيس:

فقلت يمينُ الله أبرحُ قاعدًا ... ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي» (١)

ب ـ مضمر أو غير صريح: وهو ما دلت عليه اللام ، نحو ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٨٦] ، ونحو: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ [الحشر: ١٢] ، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾ [آل عمران: ١٥٢] .

جاء في (الكتاب): «وسألته [يعني الخليل] عن قوله: (لتفعلنَّ) إذا جاءت

---

(١) «أساليب القسم في اللغة العربية» ـ كاظم فتحي الراوي ٣٢-٣٣ ، وانظر «الكليات» لأبي البقاء ٢٩٠ .

مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به ، فقال: إنما جاءت على نية اليمين وإن لم يتكلم بالمحلوف به»[(١)].

أو دل عليه المعنى، نحو ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [مريم: ٧١][(٢)].

وكقولهم: (علم الله) و(شهد الله) و(عمرك الله) و(عاهدت الله) لأفعلنّ ، و(عليّ عهد الله لأفعلنّ)[(٣)].

أحرف القسم:

أشهر أحرف القسم: الواو والباء والتاء واللام.

الواو: وهي أكثرهن استعمالاً في القسم[(٤)]، وهي والتاء تختصان به من بين حروف الجر.

ولا يذكر فعل القسم معها، فلا يقال: أقسم والله. ولا تدخل على الضمير، فلا يقال: وك، كما يقال: بك[(٥)].

وتدخل على كل مقسم به: قال تعالى: ﴿ وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ [الفجر: ١-٢]، وقال: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ [الليل: ١] ولا تختص بلفظ الله تعالى.

الباء: ويجوز ذكر فعل القسم معها وحذفه، وتقول: أقسم بالله لأقولنّ الصدق، قال تعالى: ﴿ ۞ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٥).

(٢) «الكليات» لأبي البقاء (٢٩٠)، «أساليب القسم في اللغة العربية» (٣٦-٣٩).

(٣) انظر «كتاب سيبويه» (٢/ ١٤٧)، «الهمع» (٢/ ٤٤-٤٥)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٨).

(٤) انظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٠).

(٥) انظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٠).

عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٧]، ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النور: ٥٣].

وتقول: (بالله لأقولنّ الصدق). قال تعالى: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢].

وقال الشاعر:

بربكَ هل ضممتَ إليك ليلى؟

وتدخل على الظاهر والمضمر، فتقول: أقسم بك يا رب لأسعينّ في الخير.

وتختص الباء بالجواب الطلبي والاستعطافي فنقول: (بالله عليك افعل هذا ولا تفعل هذا) و(هل فعلت هذا؟) و(إلا فعلت هذا)، ولا يجوز ذلك في غيرها، فلا تقول: (والله افعلْ هذا، أو لا تفعل هذا، أو هل فعلت هذا؟).

جاء في (الهمع): «اختص بها [أي باء القسم] الطلب والاستعطاف، فلا يقسم فيهما بغيرها نحو بالله أستخبرني؟ وبالله هل قام زيد؟ أي أسألك بالله مستحلفًا»[1].

التاء: وتكاد تختص بلفظ الله تعالى، ولم ترد في القرآن الكريم إلا معه، قال تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقال: ﴿تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾ [الصافات: ٥٦].

وفيها معنى التعجب والتفخيم. قال تعالى على لسان إخوة يوسف لأبيهم: ﴿تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَـٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥] متعجبين من بقاء أبيهم على حاله لم يتغير ولم يتبدل مع طول العهد. وقال أيضًا على لسان إخوة يوسف

---

(١) «الهمع» (٢/ ٣٨)، وانظر «ابن يعيش» (٩/ ١٠٠).

لأخيهم يوسف: ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٩١] متعجبين مما حصل له من علو منزلة ورفعة مكانة وما جرّت له فعلتهم من الخير ، على غير ما كانوا يتوقعون ويؤملون.

جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [الأنبياء: ٥٧]: «فإن قلت: ما الفرق بين الباء والتاء؟.

قلت: إن الباء هي الأصل ، والتاء بدل من الواو المبدلة منها ، وإن التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب ، كأنّه تعجب من تسهل الكيد على يده وتأتّيه ؛ لأن ذلك كان أمرًا مقنوطًا منه لصعوبته وتعذره» [(١)].

ومن التفخيم قوله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ ﴾ [النحل: ٥٦] ، وقوله: ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [النحل: ٦٣].

ويبدو أنّ القسم بها آكد وأفخم من الواو ، لاختصاصها باسم الله سبحانه.

اللام: وهي مختصة بلفظ (الله) تعالى ، ولا تستعمل في القسم إلاّ إذا أريد به معنى التعجب ، قال سيبويه: «ولا يجيء إلاّ أنْ يكون فيه معنى التعجب ، قال أمية بن أبي عائذ:

لله يبقى على الأيام ذو حِيَدٍ بمشمخرٍّ به الظيّانُ والآسُ» [(٢)]

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «قوله: وبمعنى (الواو) في القسم للتعجب ، نحو (لله لا يؤخر الأجل). وقولهم: (في التعجب) يعنون في الأمر العظيم الذي يستحق أن يتعجب منه ، فلا يقال: لله لقد قام زيد ، بل يستعمل

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٣٣١) ، وانظر (٢/ ١٤٧) في قوله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾.

(٢) «كتاب سيبويه» (٢/ ١٤٤).

في الأمور العظام نحو: لله لتبعثن»[(١)].

وقال أيضًا: «ولام الجر تجيء بمعنى الواو ، كما ذكرنا ، مختصة أيضًا بلفظ (الله) في الأمور العظام»[(٢)].

وقد يعوض عن النطق بحرف القسم مع اسم الله تعالى (ها) التنبيه أو همزة الاستفهام فيقال: (ها الله ذا) أي (والله ذا) ، و(لا ها الله ذا) «فإذا جئت بـ (ها) التنبيه بدلاً فلا بدّ أن تجيء بلفظة (ذا) بعد القسم به نحو (لا ها الله ذا»[(٣)]. وفي (ذا) قولان:

القول الأول: أنها من جملة المقسم به صفة لله تعالى ، والمعنى (لا والله الحاضر) لحضوره في كل مكان ، أو على تقدير (هذا قسمي).

والقول الثاني: أنها من جملة الجواب ، أي: الأمر ذا.

والقول الأول أرجح ، لأنّ الجواب يؤتى به بعد (ذا) فيقولون: (ها الله ذا لأفعلنّ) ولو كان جوابًا لاكتفي به[(٤)].

وقد يعوض عنه بهمزة الاستفهام ، منكرًا أو مستفهمًا ، فتقول: (آلله كان كذا؟).

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وأما همزة الاستفهام فإما أن تكون للإنكار ، كقول الحجاج في الحسن البصري رحمه الله: آلله ليقومن عبيد من العبيد فيقولن كذا وكذا؟ أو للاستفهام ، كما قال ﷺ: لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه لما قال: هذا رأس أُبَيّ: (آلله الذي لا إله غيره؟).

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٥).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٠) ، وانظر «شرح ابن يعيش» (٢/ ٩٨).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٠).
(٤) انظر «شرح ابن يعيش» (٩/ ١٠٥ـ١٠٦) ، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٢).

فإذا دخلت همزة الاستفهام على (الله) فإمّا أنّ تبدل الثانية ألفًا صريحة ، وهو الأكثر ، أو تسهل ، كما هو القياس في (الرجل) ونحوه» [(١)] .

وربما أسقط حرف القسم مع لفظ (الله) تعالى من غير تعويض ، نحو (الله لأفعلن) أي (بالله) فينتصب المقسم به ، قال الشاعر :

ألا رُبّ مَن قلبي له اللهَ ناصحٌ[(٢)]

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٧٢ـ٣٧١) ، وانظر «كتاب سيبويه» (٢/ ١٤٥) ، «شرح ابن يعيش» (٩/ ١٠٥ ـ ١٠٦) .

(٢) انظر «شرح ابن يعيش» (٩/ ١٠٢ـ١٠٣) ، «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٤) ، «كتاب سيبويه» (٢/ ١٤٤) .

ألفاظ تستعمل في القسم

لعمرك:

هذا اللفظ يستعمل في القسم، ومعنى (العَمْر) الحياة، وهو و(العُمْر) و(العُمُر) شيء واحد، يقال: قد طال عَمْره وعُمْره، ويستعمل في القسم المفتوح ليس غير، فيقال[١]: (لعَمرك)، ولا يقال: (لعُمرك)، واللام الداخلة عليه هي لام الابتداء، فمعنى لعمرك: لَحياتُك، فهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره: (قسمي)، فيكون الكلام: حياتك قسمي، والمراد أُقسم بحياتك.

وكذلك (لعمر الله) أي أقسم ببقاء الله ودوامه[٢]، قال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] فأقسم بحياة الرسول ﷺ.

ايمن الله:

وتستعمل (ايمن الله) في القسم، يقال: (ايمن الله لأردّنّ عليه قوله) وهمزتها همزة وصل. وقد اختلف في (ايمن) هذه فقيل: «هو مفرد مشتق من (اليمن)، وهو البركة، أي بركة الله يميني»[٣].

وعند الكوفيين هو جمع (يمين)، جعلت همزة القطع فيه وصلاً لكثرة الاستعمال[٤].

---

(١) انظر «لسان العرب» (عمر) (٩/ ٢٧٩_٢٨٠).
(٢) «لسان العرب» (٩/ ٢٨٠) (عمر).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٣)، «شرح ابن يعيش» (٩/ ٩٢).
(٤) «شرح الرضي» (٢/ ٣٧٣)، «شرح ابن يعيش» (٩/ ٩٢).

وقد تصرفوا بهذه الكلمة لكثرة الاستعمال فقالوا: (ايمن الله) و(ايم الله) بحذف النون، و(مُ الله) و(من ربي) وغير ذلك؛ لأن كثرة دوران الكلمة على الألسنة مدعاة إلى التصرف فيها تخفيفًا.

جاء في (شرح ابن يعيش): «اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه. وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف. ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة»[(١)].

عمرك الله:

هذا التعبير يستعمل قسمًا وغير قسم، فمن استعماله في القسم قولك: (عَمركَ اللهَ لأفعلنّ) بفتح الهاء. وقد يستعمل في قسم السؤال فيقال: (عَمركَ اللهَ لا تفعل)، قال:

أيها المنكحُ الثريا سهيلاً عَمْرَكَ الله كيف يلتقيانِ
هي شاميةٌ إذا ما استقلتْ وسهيلٌ إذا استقلَّ يماني[(٢)]

قالوا: ومعنى (عمرك الله): أستخلفك بتعميرك الله، أي: بإقرارك له بالبقاء[(٣)]، فيكون (العمر) على هذا مصدرًا، والأصل: عمّرك الله تعميرًا، فحذفت الزوائد من المصدر.

وقد يكون على غير هذا المعنى، فلا ينتصب على المصدر، ولا يكون قسمًا، وذلك نحو قولك: (عمَركَ اللهَ ما فعل فلان؟) فيكون التقدير في نحو هذا: (أسأل عمرك الله) أي: أسأل الله أن يعمرك، فيكون (عمرك) مفعول

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٩٤).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٢٧ـ١٢٨).
(٣) انظر «لسان العرب» (عمر) (٩/ ٢٨٠)، «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٢٧ـ١٢٨)، «شرح ابن يعيش» (٩/ ٩١).

أول ، و(الله) مفعولاً ثانيًا ، والمعنى (أسأل الله أن يطيل عمرك) .

جاء في (لسان العرب) : «وقول عمر بن أبي ربيعة :

عمرك اللهَ كيف يجتمعان

يريد : سألت الله أن يطيل عمرك» (١) .

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) : «وعلى تأويلهما [يعني عمرك الله وقعدك الله] بـ (أسال تعميرك وتقعيدك) ليس معنى القسم ظاهرًا فيهما ، مع أنهما لا يستعملان إلا في القسم كما ذكرنا ، إلا أن يقال : لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال ؛ لأنه قد يبتدأ السؤال بالدعاء للمسؤول ، كأنه قيل : طوّل الله عمرك افعل لي كذا وكذا» (٢) .

وربّما قيل : (عمرَك اللهُ) بضم الهاء فيكون لفظ الجلالة فاعلاً ، أي : عمرك الله تعميرًا(٣) .

والذي يبدو لي أنه دعاء على كل حال على المعنى الثاني ، أي الدعاء بإطالة العمر ، ولكنه قد يضمن معنى القسم فيستعمل استعماله ، كما في (علم الله) و(عليّ عهد الله) ونحو ذلك ، أو لا يضمّن ، بل يراد به الدعاء المحض .

قعدك الله :

يستعمل هذا القسم فيقال : (قعدَك الله لتفعلن) ، ويقال أيضًا : (قعيدك الله) .

وقد اختلف في معنى (قعدَك الله) فقيل : إنّ معناها : أسألك بحق قعدك

---

(١) «لسان العرب» (عمر) (٩/ ٢٨٠) ، «شرح الرضي» (١/ ١٢٨) ، «شرح ابن يعيش» (٩/ ٩١) ، «الهمع» (٢/ ٤٥) .
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٢٨) .
(٣) «شرح الرضي» (١/ ١٢٨) .

الله ، أي بحق نسبتك إياه إلى القعود ، أي الدوام والتمكن.

وقيل: المعنى: (أسألك بحق قعيدك الذي هو الله) ومعنى (قعدك): قعيدك ، أي: «ملازمك ، العالِمُ بأحوالك ، وهو الله ، فـ(الله) عطف بيان لـ(قعدك) ، ويؤيد هذا التأويل قولهم: (قعيدك الله) بمعناه ، فالقِعْد والقعيد بمعنى المقاعد ، كالحلف والحليف»[(١)].

وقيل: «معنى (قعدك الله وقعيدك): الله معك ، أي رقيب عليك وحفيظ. وقيل: مقاعدك ، وهو بمعناه وضمّن معنى القسم ، قال في «الصحاح»: على معنى: يصاحبك الله الذي هو صاحب كل نجوى. وقيل: هما مصدران بمعنى المراقبة ، والتقدير: أقسم بمراقبتك الله ، ونصب الجلالة في الجميع على إسقاط الجار»[(٢)].

وجاء في (لسان العرب): «وقيل: (قعدك الله) و(قعيدك الله) أي كأنه قاعد معك يحفظ عليك قولك ، وليس بقوي.

قال أبو عبيد: قال الكسائي: يقال: (قعدك الله) أي الله معك...

وقال ثعلب: قعدك الله وقعيدك الله ، أي نشدتك الله... والقسم قعيدك الله لأكرمنّك...

قال الجوهري: هي يمين للعرب ، وهي مصادر استعملت منصوبة بفعل مضمر ، والمعنى: يصاحبك الذي هو صاحب كل نجوى ، كما يقال: نشدتك الله»[(٣)].

وقيل: إنّ معناها: أسأل الله قعدك ، كما في (أسأل الله عمرك) أي: أسأله

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٢٨).

(٢) «همع الهوامع» (٢/ ٤٥).

(٣) «لسان العرب» (قعد) (٤/ ٣٦٥-٣٦٦).

تقعيدك وتمكينك ، فلا تكون على هذا قسمًا ، بل هي ـ كما ذكر الرضي ـ فيها وفي (عمرك الله) «لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال ، لأنه قد يبتدأ السؤال بالدعاء للمسؤول ، كأنه قيل: طوّل الله عمرك افعل لي كذا وكذا» (١).

والذي يبدو أنّ معنى (قعدك الله): (قعيدك الله) أي: (الله مقاعدك وملازمك ورقيب عليك) ، ثم يضمّن هذا التعبير معنى القسم أحيانًا ، فيكون حلفًا أو استحلافًا بمراقبة الله له وملازمته إيّاه ، فتقول: (قعدك الله لتفعلنّ) على معنى: أستحلفك برقابة الله عليك وحضوره معك لتفعلنّ. وتقول: (قعدك الله لأفعلنّ) على معنى: أحلف بمراقبة الله وحضوره معك فأنتَ لست وحدك الآن ، بل الله معك مطلع على ما أقول لأفعلن.

ونصب لفظ (الله) إمّا على عطف البيان من (قعدك) كما ذكر الرضي ، أي (أستحلفك قعيدك الله) أي: (أستحلفك قعيدك الذي هو الله).

وإما على المفعول به ، أي: اجعل الله قعيدك ، أي: تذكر أن الله معك ، كما يقال في الدارجة: (اجعل الله بين عينيك إذا تكلمت) فيكون الغرض من هذا التعبير تحذير المخاطب وتخويفه الله الذي لا يفارقه ، وليس مرادًا به القسم.

هذا إذا كانا منصوبين.

أما إذا كانا مرفوعين ، أي (قعدُك الله) و(قعيدُك الله) فهما مبتدأ وخبر ، والمعنى: (الله مقاعدك) وهذا دعاء محض ليس فيه قسم ، والمعنى: (جليسك الله) أي الله قاعد معك يحفظك ويرعاك.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٢٨).

جاء في (**القاموس المحيط**): «وقعْدُك الله ويُكسَر ، وقعيدُك الله: ناشدتك الله ، وقيل: كأنه قاعد معك بحفظه عليك ، أو معناه بصاحبك الذي هو صاحب كل نجوى»[1].

أو قد يكون إخبارًا القصد منه تحذيره المخاطب وتخويفه الله الذي لا يفارقه ، فيكون المعنى: الله معك ، وهو مقاعدك ، فراقبه فيما تقول أو تفعل ، على ما ذكرنا في النصب ، والله أعلم.

وقوع (لا) قبل القسم:

تقع (لا) قبل فعل القسم كثيرًا وخصوصًا قبل الفعل (أقسم) فيقال: (لا أقسم). قال تعالى: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ ﴾ [الانشقاق: ١٦] ، وقال: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ﴾ [البلد: ١]. كما تقع قبل القسم من غير فعل القسم ، وذلك كقوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [النساء: ٦٥] .

وحيثما أقسم الله في القرآن الكريم ذاكرًا فعل القسم (أقسم) جاء بـ(لا) قبله ، فلم يقل مرة: أقسم بكذا ، بل كل ما ورد (لا أقسم) ، قال تعالى: ﴿ ۞ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٧] .

وقال: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ ﴿٣٩﴾ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴾ [الحاقة: ٣٨-٤٠] .

وقال: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ ﴿٤٠﴾ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَمَا نَحۡنُ بِمَسۡبُوقِينَ ﴾ [المعارج: ٤٠-٤١] .

وقال: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴿١﴾ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ ﴾ [القيامة: ١، ٢] .

---

(١) «القاموس المحيط» (قعد) (١/ ٣٢٩).

وقال: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ۝١٦ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ۝١٧ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ ۝١٨ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴾ [التكوير: ١٥-١٩].

وقال: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ ۝١٦ وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ ۝١٧ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ۝١٨ لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ ﴾ [الانشقاق: ١٦-١٩].

وقال: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ﴾ [البلد: ١، ٢].

وأما بغير فعل القسم فلم يرد ذلك إلاّ في قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ﴾ [النساء: ٦٤].

والنحاة في ذلك على مذاهب:

فمنهم من ذهب إلى أنّ (لا) قبل القسم زائدة تفيد التوكيد، فمعنى ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾: أقسم بيوم القيامة.

جاء في (الكشاف): في قوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾: «إدخال (لا) النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم. قال امرؤ القيس:

لا وأبيك ابنة العامريّ ... لا يدّعي القومُ أني أفر

قال غوية بن سلمى:

ألا نادتْ أمامة باحتمال ... لتحزنني فلا بك ما أبالي

وفائدتها توكيد القسم، وقالوا: إنها صلة، مثلها في ﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ [الحديد: ٢٩].

وفي قوله:

في بئرِ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَر

واعترضوا عليه بأنها تزاد في وسط الكلام لا في أوله.

وأجابوا بأنّ القرآن في حكم سورة واحدة متصل بعضه ببعض.

والاعتراض صحيح؛ لأنها لم تقع مزيدة إلّا في وسط الكلام، ولكن الجواب غير سديد، ألا ترى إلى امرئ القيس كيف زادها في مستهل قصيدته»[(١)].

وقيل: إنها زيدت على نية الرد على المكذبين.

جاء في (**تأويل مشكل القرآن**): «وأما زيادة (لا) في قوله: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ١-٢]، وقوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ ۝١٦ وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ﴾ [الانشقاق: ١٦]. . . فإنها زيدت في الكلام على نية الرد على المكذبين، كما تقول في الكلام: (لا والله ما ذاك كما تقول)، ولو قلت: (والله ما ذاك كما تقول) لكان جائزًا، غير أن إدخالك (لا) في الكلام أولاً أبلغ في الرد»[(٢)].

وقيل: إن (لا) نافية. واختلفوا في هذا النفي، فمنهم من ذهب إلى أنه يفيد نفي أمر سابق قبل القسم. ففي قوله: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]: «كأنهم أنكروا البعث فقيل: لا، أي: ليس الأمر على ما ذكرتم، ثم قيل: أقسم بيوم القيامة»[(٣)].

وفي قوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥]: «التقدير: ليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا وهم يخالفون حكمك ثم استأنف القسم»[(٤)].

وذهب الزمخشري إلى أنها للنفي، والمقصود بذلك إعظام المقسَم به،

---

(١) «الكشاف» (٣-٢٩١-٢٩٢)، وانظر في (١/ ٤٥) قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥].

(٢) «تأويل مشكل القرآن» (١٩١-١٩٢)، وانظر «التفسير الكبير» للرازي في (١٠/ ١٦٣) قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥].

(٣) «الكشاف» (٣/ ٢٩٢).

(٤) «التفسير الكبير» للرازي (١٠/ ١٦٣).

فكأنه قال: أنا لا أعظّمه بالقسم ، فهو معظّم بغير القسم ، قال: «الوجه أن يقال: هي للنفي ، والمعنى في ذلك أنّه لا يقسم بالشيء إلا إعظامًا له ، يدلّك عليه قوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦] فكأنه بإدخال حرف النفي يقول: إن إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام ، يعني أنه يستأهل فوق ذلك» (١).

وقيل: إنها لتوكيد النفي الذي جاء فيما بعد(٢).

جاء في (الكشاف): «فإن قلت: قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [النساء: ٦٥] والأبيات التي أنشدتها: المقسم عليه فيها منفي ، فهلا زعمت أن (لا) التي قبل القسم زيدت موطئة للنفي بعده ومؤكدة له ، وقدّرت المقسم عليه المحذوف هنا منفيًّا ، كقولك: لا أقسم بيوم القيامة لا تتركون سدى.

قلت: لو قصر الأمر على النفي دون الإثبات لكان لهذا القول مساغ ، ولكنه لم يقصر. ألا ترى كيف لقي ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١] بقوله: ﴿ لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ ﴾ [البلد: ٤] ، وكذلك ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ بقوله: ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٌ كَرِيمٌ ﴾» (٣).

وجاء في (بدائع الفوائد) أن (لا) «أقحمت أول القسم إيذانًا بنفي المقسم عليه وتوكيدًا لنفيه ، كقول الصديق: (لاها الله لا تعمد إلى أسد من أسد الله) الحديث» (٤).

---

(١) «الكشاف» (٣/ ٢٩٢).
(٢) انظر «التفسير الكبير» (١٠/ ١٦٣).
(٣) «الكشاف» (٣/ ٢٩٢) ، وانظر (١/ ٤٠٥) في قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [النساء: ٦٥].
(٤) «بدائع الفوائد» (١/ ١٠١).

وقال محمد عبده في تفسير جزء عمّ: «إن (لا أقسم) عبارة من عبارات العرب في القسم يراد بها تأكيد الخبر ، كأنه في ثبوته وظهوره لا يحتاج إلى قسم ، ويقال: إنه يؤتى بها في القسم إذا أريد تعظيم المقسم به ، كأنّ القائل يقول: إني لا أعظمه بالقسم لأنه عظيم في نفسه»[(١)].

وذهبت بنت الشاطئ إلى أنّ القصد من ذلك التأكيد «والتأكيد عن طريق النفي ليس بغريب من مألوف استعمالنا ، فأنت تقول لصاحبك: لا أوصيك بفلان تأكيدًا للوصية ومبالغة في الاهتمام بها ، كما تقول: لن ألحّ عليك في زيارتنا ، فتبلغ بالنفي ما لا تبلغه بالطلب المباشر الصريح»[(٢)].

ولابد هنا من أن نفرق بين ذكر (لا) مع فعل القسم (لا أقسم) وذكرها من دون فعل القسم (لا والله) فإنهما ليسا أمرًا واحدًا ، خلافًا للزمخشري فقد عدّهما أمرًا واحدًا.

جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [النساء: ٦٥]: «فإن قلت: قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [النساء: ٦٥] والأبيات التي أنشدتها: المقسم عليه فيها منفي ، فهلا زعمت أن (لا) التي قبل القسم زيدت موطئة للنفي بعده ومؤكدة له ، وقدّرت المقسم عليه المحذوف هنا منفيًا كقولك: لا أقسم بيوم القيامة لا تتركون سدى.

قلت: لو قصر الأمر على النفي دون الإثبات لكان لهذا القول مساغ ولكنه لم يقصر. ألا ترى كيف لقي ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد: ١] بقوله: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ ﴾ [البلد: ٤] ، وكذلك ﴿ ۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ [الواقعة: ٧٥]

---

(١) «أساليب القسم في اللغة العربية» (١٥٠) ، و انظر «تفسير جزء عمّ لمحمد عبده ـ سورة البلد».

(٢) «أساليب القسم في اللغة العربية» (١٥٠ـ١٥١).

بقوله: ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾» (١).

فردّ على من قال: إنّ (لا) في قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ ﴾ إنّما زيدت لتظاهر النفي فيما بعد، أي (لا يؤمنون) بأنّ ذلك مردود باستواء النفي والإثبات فيه، وذلك قوله: ﴿ ۞ فَلَآ أُقْسِمُ ﴾ [الواقعة: ٧٥] فرد بما فيه الفعل على ما لا فعل فيه.

وهذا فيما نرى غير سديد، فإنّ الاستعمال يدل على أنهما مختلفان.

أما (لا والله) فتستعمل على ضربين:

الأول: أن تكون ردًّا لكلام سابق، مثبتًا أو منفيًّا أو طلبًا، وذلك نحو قولك لمن قال لك: (أراك قد ملت إليه): لا والله ما ملت إليه.

ونحو قولك لمن قال لك: (لا أراك ذاهبًا معه): لا والله ليس الأمر كما ترى بل إني ذاهب معه.

وكقولك لمن قال لك: (أكرمْ فلانًا): لا والله لا أكرمه.

وكقولك لمن قال لك: (ألا تذهب إليه؟): لا والله لا أذهب إليه.

وقد يكون جوابها مثبتًا، فتقول لمن قال لك: (أرى فلانًا كاذبًا): لا والله إنه لصادق.

والضرب الآخر، وهو المقصود، أن تقع ابتداء من غير كلام سابق، والغرض من هذا النفي الإيذان بنفي المقسَم عليه وتوكيد النفي الذي يجيء فيما بعد، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾، وكقول امرئ القيس:

لا وأبيكِ ابنةَ العامِريّ   لا يدّعي القومُ أني أفِرّْ

---

(١) «الكشاف» (٣/ ٢٩٢).

فلا يكون جوابها إلاّ منفيًا ، والأمر فيها كما قال من قال إنها إيذان بالنفي وتوكيد له .

وأما (لا أقسم) فالأمر فيها مختلف ، فإنّ جوابها يكون مثبتًا ومنفيًا ، ولم يرد في القرآن الكريم إلاّ مثبتًا .

وهذا التعبير - أي القسم - لون من ألوان الأساليب في العربية ، تخبر صاحبك عن أمر يجهله أو ينكره ، وقد يحتاج إلى قسم لتوكيده ، لكنك تقول له : لا داعي لأنْ أحلف لك على هذا ، أو لا أريد أنْ أحلف لك أنّ الأمر على هذه الحال . ونحوه مستعمل في الدارجة عندنا ، نقول : ما أحلف لك أن الأمر كيت وكيت ، أو ما أحلف لك بالله ، لأن الحلف بالله عظيم أن الأمر على غير ما تظن ، أو ما أقول والله إن الأمر كذا وكذا (أي لا أقول والله) .

فأنت تخبره بالأمر وتقول له : لا داعي للحلف بالمعظمات على هذا الأمر ، فأنت أخبرته ما أردت أن تخبره به ، وعظّمت له ما أردت أن تعظّمه مما يستحق أن يقسم به ، ثم تقول له : إنني لا أريد أن أقسم لك بما هو عظيم على هذا الأمر .

فهذا من هذا الضرب ، والله أعلم .

* * *

جواب القسم

جملة جواب القسم إما اسمية أو فعلية ، فإن كانت اسمية أجيب القسم في الإثبات باللام المفتوحة ، أو (إنّ) واللام ، أو (إن) وحدها مشددة أو مخففة[١] .

تقول : (والله لهو أفضل منك) أو (إنّه أفضل منك) أو (إنّه لأفضل منك) ، قال تعالى : ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات : ٢٣] .

وقال : ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان : ١ ـ ٣] .

وقال : ﴿قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾ [الصافات : ٥٦] .

وقال : ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا﴾ [المائدة : ١٠٧] .

وإذا كان الجواب جملة فعلية ، فعلها مضارع ، كان باللام المفتوحة مع النون ، أو من دون نون ، قال تعالى : ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء : ٥٧] ، وقال : ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران : ١٥٨] .

وذلك أنّه إذا كانت جملة الجواب مصدرة بفعل مضارع مثبت مستقبل ، غير مفصول عن لامه بفاصل ، وجب توكيده بالنون[٢] . وإن فقد شرط واحد من هذه الشروط امتنعت النون .

فإن كانت الجملة منفية امتنعت النون ، قال تعالى : ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٤) ، «الهمع» (٢/ ٤١) .

(٢) «شرح الأشموني» (٣/ ٢١٥) ، «التصريح» (٢/ ٢٠٣) ، «الهمع» (٢/ ٤٢) .

أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨] ، وقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥] .

وإن كان الفعل للحال امتنعت النون أيضًا ؛ وذلك لأنّ نون التوكيد تخلص الفعل للاستقبال ، فلا تدخل على ما كان للحال ، تقول: (والله لأذهب إليه الآن) ، وتقول: (لعمرك لأحسبه صادقًا) فتكتفي باللام وتمنع النون[1] . ومن هنا فرقوا بين قولهم: (إن محمدًا ليضربنّ خالدًا) و(إنّ محمدًا ليضربُ خالدًا) ، فقالوا: إنّ ما فيه نون التوكيد مخصوص بالاستقبال ، وما فيه اللام وحده ليس كذلك ، بل ذهب أكثرهم إلى أنه مخصوص بالحال ، لأنّ لام الابتداء تخلص الفعل المضارع للحال عند الأكثرين[2] .

وقد بحثنا هذا في باب (إنّ وأخواتها) ورجحنا أنها لا تخلص المضارع للحال ، بل قد تفيده وتفيد الاستقبال ، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤] . وعلى هذا فالتعبير بالنون مخصوص بالاستقبال ، والتعبير باللام يحتمل الحال والاستقبال ، وهو للحال برجحان ، إلاّ إذا دل على غير ذلك دليل .

جاء في (شرح ابن يعيش): «فإذا قلت: (إن زيدًا ليضربن عمرًا) كان تقديره: إن زيدًا والله ليضربن عمرًا ، فاللام واقعة موقعها لأنها جواب للقسم فهي بعده ، وإذا قلت: (إنّ زيدًا ليضرب عمرًا) فهذه اللام تقديرها أن تكون داخلة على (إنّ) ، فبين هذه اللام واللام التي معها النون فصل من وجهين:

أحدهما: أنّ اللام التي معها النون لا تكون إلاّ للمستقبل ، والتي ليس معها النون تكون للحال ، وقد يجوز أن يراد بها المستقبل .

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٧٦).

(٢) انظر «المغني» (١/ ٢٢٨).

الوجه الآخر: أنّ المفعول به لا يجوز تقديمه على الفعل الذي فيه النون، ويجوز تقديمه على الذي لا نون فيه» (١).

وتمتنع النون أيضًا إذا فصل اللام عن الفعل، تقول: (والله لسوف أكرمك)، قال تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [الضحى: ٥].

وعلى أية حال لا بدّ من اللام مع المضارع المثبت.

أما إذا كانت جملة الجواب مصدرة بفعل ماض غير جامد فيكون الجواب باللام مع قد، كقوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٩١]. وربما حذفت اللام إذا كان في الكلام طول، قال تعالى: ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢ وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝٣ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰهَا ۝٤ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ [الشمس: ١-٩] (٢). وقيل: بل هو ليس بجواب القسم، بل هو تابع لقوله تعالى: ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴾ على سبيل الاستطراد (٣)، وهو الراجح فيما هو ظاهر.

وأما الفعل الجامد فيجاب باللام دون (قد)؛ لأنّ (قد) لا تدخل إلاّ على المتصرف، تقول: (والله لنعم الرجل أنت). قال:

يمينًا لنعم السيدان وجدتما (٤)

وأما في النفي فيجاب القسم بـ (ما)، أو (لا)، أو (إنْ) في الجمل الاسمية أو الفعلية.

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٩/ ٩٦)، وانظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٦).
(٢) انظر «الهمع» (٢/ ٤٢).
(٣) انظر «الكشاف» (٣/ ٣٤٢).
(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٥).

قال تعالى: ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ ﴾ [التوبة: ٧٤].

وقال: ﴿ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣] فتلقّاه بـ (ما).

وقال: ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ﴾ [النحل: ٣٨].

وقال: ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ﴾ [المائدة: ١٠٧] فلتقّاه بـ (لا).

وقال: ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾ [فاطر: ٤١].

وقال: ﴿ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٢] فتلقّاه بـ (إنْ) النافية.

وتقول في الجمل الاسمية: (والله ما محمد مسافرًا) أو (إنْ محمدٌ مسافر).

قال تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ۝١ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ ۝٢ ٱلنَّجْمُ ٱلثَّاقِبُ ۝٣ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ١-٤]. أي: ما كل نفس إلاّ عليها حافظ.

وتقول: والله لا أحد في الدار، أو والله لا إبراهيم ولا محمود في الدار[1].

وأما في القسم الطلبي والاستعطافي فيُتلقّى بالأمر والنهي والاستفهام، تقول: (بالله عليك ارحم ضعفي)، وتقول: (بالله عليك لا تردّني خائبًا) وقال:

بربك هل ضممت إليك ليلى؟

ويجاب بـ (إلاّ) و(لمّا): تقول: (بالله عليك إلاّ فعلت ولمّا فعلت)[2].

حذف (لا) النافية من جملة الجواب:

يجوز حذف (لا) النافية من جواب القسم قياسًا، إذا كان فعلاً مضارعًا، تقول: (والله أرغب عنك) أي: لا أرغب عنك، فإذا أريد الإثبات جيء باللام

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٥).

(٢) انظر «الهمع» (٢/ ٤١-٤٢)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٤).

ولا بد ، إذ لا يجوز أن يُتلقى القسم في الإثبات بغير اللام ، فإن لم تذكر اللام علمت أنه منفي لا محالة ، قال تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] ، والمعنى: لا تفتأ ، ولو أريد الإثبات لقيل: (لتفتأن) في الاستقبال ، أو (لتفتأ) إذا أريد الحال. قال الشاعر:

آليت حَبَّ العراقِ الدهرَ أطعمُهُ والحبُّ يأكله في القريةِ السوسُ

أي: لا أطعمه. وقال:

فقلتُ يمينُ اللهِ أبرحُ قاعدًا ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

أي: لا أبرح. وقال:

تالله يبقى على الأيام ذو حيدٍ بمشمخرٍّ به الظيّانُ والآسُ[1]

وقال صفوان بن أمية في الخمر:

رأيت الخمرَ صالحةً وفيها مناقبُ تُفسدُ الرجلَ الكريما
فلا والله أشربُها حياتي ولا أشفي بها أبدًا سقيما

أي: لا أشربها.

وقال عمر بن الظرب فيها أيضًا:

سآلة للفتى ما ليس في يدِهِ ذهّابة بعقولِ القوم والمالِ
أقسمت بالله أسقيها وأشربها حتى يفرّقَ ترب القبر أوصالي
مورثة القوم أضغاناً بلا إحنٍ مزرية بالفتى ذي النجدة الحالي

أي: لا أسقيها ولا أشربها.

جاء في (الكتاب): «وقد يجوز لك وهو من كلام العرب أن تحذف (لا)

(١) انظر «الهمع» (٢/ ٤٣) ، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٧).

وأنت تريد معناها ، وذلك قولك : (والله أفعل ذاك أبداً) تريد : والله لا أفعل ، وقال :

فحــالِفْ فلا واللهِ تَـهْـبِـطُ تَـلْعَــةً من الأرضِ إلّا أنتَ للذلِّ عارِفُ» (١)

وجاء في (معاني القرآن) للفراء في قوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا ﴾ : «﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا ﴾ معناه : لا تزال تذكر يوسف . و(لا) قد تضمر مع الأيمان ؛ لأنها إذا كانت خبرًا لا يضمر فيها (لا) لم تكن إلاّ بلام ، ألا ترى أنك تقول : (والله لآتينّك) ، ولا يجوز أن تقول : (والله آتيك) إلاّ أن تكون تريد (لا) ، فلما تبين موضعها وقد فارقت الخبر أضمرت»(٢) .

الاستغناء بالجواب عن القسم:

يقول النحاة : إنه قد يستغنى بجواب القسم عن القسم ، فيكون الجواب دليلاً على القسم المحذوف ، وذلك كأن يؤتى باللام الواقعة في جواب القسم ، كقولك : (لأذهبنّ إليه) ، وقولك : (لقد رددت عليه) فاللام واقعة في جواب قسم محذوف ، والتقدير : والله لأذهبنّ إليه ، أو لقد رددت عليه ، قال تعالى : ﴿ كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ﴾ [الهمزة : ٤] ، قال : ﴿ وَلَقَدۡ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥٓ ﴾ [آل عمران : ١٥٢] .

جاء في (شرح الرضي على الكافية) : «ويستغنى كثيرًا عن القسم بجوابه إن أكد بالنون نحو (لأضربنك)» (٣) .

وجاء في (الكتاب): «وسألته ـ يعني الخليل ـ عن قوله : (لتفعلنّ) إذا

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٤) .
(٢) «معاني القرآن» (٢/ ٥٤) .
(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٨) ، «الهمع» (٢/ ٤٤) .

جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به ، فقال: إنما جاءت على نيّة اليمين وإن لم يتكلم بالمحلوف به»[١] .

وقد يؤتى باللام الموطئة للقسم قبل الشرط للتنبيه على القسم المحذوف ، كقولك: (لئن لم تأتني لأقطعن عنك العون) أي: والله إن لم تأتني. قال تعالى: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢] ، وقال: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦] . فهذه اللام نبهت على القسم المقدر.

وربما حذفت اللام الموطئة قبل الشرط[٢] ، واكتفي بجواب القسم للدلالة على القسم المحذوف ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] فثمة قسم مقدّر قبل الشرط ، والتقدير: لئن أطعتموهم ، بدلالة الجواب ، إذ لو كان الجواب للشرط لقيل: (فإنكم مشركون) فالجواب ههنا دليل على القسم المقدر ، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] فهنا قسم مقدر قبل الشرط بدلالة الجواب (لنكونن) ، ولو لم يكن جوابًا للقسم لقيل: (نكن من الخاسرين) كما قال تعالى في موطن آخر: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧] .

والذي يبدو لي أن ليس ثمة قسم مقدر ، وإنّما هو توكيد كتوكيد القسم ، وهو نظير قولنا: (إنه لمنطلق) فهذا ليس بقسم ، ولكنه مؤكد كتوكيد القسم ، إذ لو أقسمت فقلت: (والله إنه لمنطلق) لم يختلف التوكيد في الجملتين ، مع أنّ الأولى ليست قسمًا ، كما هو رأي الجمهور.

وكذلك قولك: (لقد ذهبت إليه) أو (لأذهبنّ إليه) ليس بقسم ، وإنما هو توكيد للإثبات. ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٥).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٧) ، «المغني» (٢/ ٦٤٠).

تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٥٢] .

وقوله: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ﴾ [آل عمران: ١٤٣] .

وقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥] .

وقوله: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة: ٢٥] .

وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَتَوْا۟ عَلَى ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِىٓ أُمْطِرَتْ مَطَرَ ٱلسَّوْءِ ۚ أَفَلَمْ يَكُونُوا۟ يَرَوْنَهَا ۚ﴾ [الفرقان: ٤٠] .

فهذا كله ليس بقسم فيما أرى ، وإنّما هو توكيد فحسب ، وهل يحتمل المعنى القسم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾ والمخاطبون يعلمون ذلك مقرّون به وليسوا منكرين له؟ وهل يحتمله قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَتَوْا۟ عَلَى ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِىٓ أُمْطِرَتْ مَطَرَ ٱلسَّوْءِ ۚ﴾ وهم يأتونها في أسفارهم وليسوا منكرين لذلك؟ .

يخيل إليّ أنّ المعنى على التوكيد وحسب ، والله أعلم .

وكذلك ما فيه نون التوكيد ، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤] .

وقوله: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ﴾ [الأعراف: ٨٨] فهل في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ﴾ قسم؟ وهل يستقيم الكلام إذا قلت: والله لتعودن في ملتنا؟ وهل يدل ذلك على المعنى المراد؟ وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥] فمن هذا الذي أقسم على ذلك؟ .

وهل نحس في هذا معنى القسم؟ أفيصح التقدير: ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات والله ليسجننه حتى حين؟ أترى أن ذلك موافق للمعنى؟ .

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧] فهذا على

مقتضى قول النحاة حلف على الحلف ، لأن (ليحلفن) عندهم جواب لقسم مقدر ، وهو حلف أيضًا جوابه : إن أردنا إلاّ الحسنى.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤] فإن هذا ليس حلفًا ، بل وعدًا وحسب ، والله أعلم.

والحق أن هذا توكيد للإثبات فقط ، وليس بقسم ، فإنك كما تؤكد الأمر والنهي والاستفهام والنفي بالنون ، تؤكد الإثبات ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢] ، وقوله: ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥] ، وقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] ، وإلاّ فكيف نؤكد الإثبات من دون قسم إذا أردنا ذلك؟.

ألا ترى أننا نؤكد الجملة الاسمية المثبتة من دون قسم فنقول: (إنّ محمدًا قادم) و(إنه لقادم) وكذلك يقتضي القياس أن نؤكد الجملة الفعلية من دون قسم نحو (لأذهبن إليه) و(لقد ذهبت إليه).

وليس كل ما يصلح أن يقع جوابًا لقسم يكون جوابًا للقسم بالضرورة ، ألا ترى أنّ النحاة لا يقولون: إنّ قولنا: (لا أذهب إليه) جواب قسم ، مع أنه يصح أن يقع جوابًا للقسم فتقول: (والله لا أذهب إليه). قال تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [المائدة: ١٠٦] فلماذا يكون المثبت جوابًا للقسم دائمًا ولا يكون النفي كذلك؟ فإننا نقول في الإثبات: (والله لأذهبن إليه) ، ونقول في النفي: (والله لا أذهب إليه) ، فالثانية نفي للأولى ، فلماذا يجعلونها في المثبت قسمًا دائمًا ، ولا يجعلونها في النفي كذلك؟ ألا ترى أنه تمحُّلٌ فحسب؟

ومثل ذلك ما فيه اللام التي يسمونها موطئة ، فهي ليست قسمًا فيما أرى ، بل هي لزيادة التوكيد فحسب ، فليس ثمة قسم فيما أحسب في قوله تعالى:

﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزخرف: ٨٧] إذ هو لا يحتاج إلى قسم فيما يبدو. ومثله قوله: ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [يوسف: ٦٤] ، وقوله: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾ [التوبة: ٦٥] .

وهل في قوله: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [العنكبوت: ٦٣] قسم؟ وهل هو في حاجة إلى قسم؟ .

إنّ هذا زيادة في التوكيد فحسب ، فما جاءت فيه اللام الموطئة مع الشرط آكد مما لم تكن فيه اللام ، فقولك: (لئن جاءني لأكرمنّه) آكد من قولك: (إنْ جاءني لأكرمنّه) بإضمار اللام. وآكد منهما القسم الصريح ، فإذا قلت: (والله إن جاءني لأكرمنّه) كان آكد من قولك: (إن جاءني لأكرمنّه) أو (لئن جاءني لأكرمنّه) ، يدلك على ذلك الاستعمال القرآني .

قال تعالى: ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [هود: ٤٧] من دون توكيد .

وقال: ﴿ وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٣] .

وقال: ﴿ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٩] بتوكيد الجواب وباللام الموطئة قبل الشرط .

فالثالثة آكد من الثانية ، والثانية آكد من الأولى ، ويدلك على ذلك السياق ، قال تعالى في سياق الآية الثالثة: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْاْ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّواْ قَالُواْ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٩] .

وهذا في بني إسرائيل بعدما عبدوا عجل الذهب واتخذوه إلهًا لهم ، وهو كفر صريح وضلال مبين ، ولذلك عند توبتهم أكدوا قولهم باللام الموطئة

زيادة على توكيد الجواب ﴿ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ .

وأما الآية الثانية التي هي ﴿ وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ فهي على لسان آدم وزوجه بعدما أكلا من الشجرة التي نهاهما ربهما عنها .

وهذه المعصية أقل من معصية بني إسرائيل ، فإنّ معصية قوم موسى كفر ، لأنها عبادة لغير الله . ولم يفعل مثل ذلك آدم ، بل هو مقر بربوبية الله ، ومقرّ بعبوديته لربه ، وإنما هي لحظة ضعف أدركته كما تدرك الكثير من الناس من غير أن تخرجهم عن دينهم ثم يتوبون عنها . ألم تر كيف وصف بني إسرائيل بالضلال فقال : ﴿ وَرَأَوْاْ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّواْ ﴾ ولم يصف آدم بذلك .

فلما كانت المعصية أقل حذف اللام الموطئة التي تفيد التوكيد، فالأولى آكد لأن المعصية أكبر ، فالتوبة وطلب المغفرة يكونان على قدر المعصية .

وأما الآية الثالثة وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ فهي على لسان نوح عليه السلام ، وذلك أنه سأل ربه أن ينجي ابنه من الغرق ، لأن الله وعده أن ينجي معه أهله فقال : ﴿ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ ﴾ فقال له الله : ﴿ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [هود: ٤٦] .

فطلب نوح من ربه المغفرة والعفو لسؤاله هذا فقال : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ فهذا ليس بمعصية كمعصية آدم ، وإنما فهم نوح أن ابنه يدخل مع أهله الناجين ، فبين له الله أنّه ليس من أهله لأنه كافر ، فطلب من ربّه المغفرة لما سأل ، ولذلك لم يأت الكلام مؤكدًا ، فأنت ترى أنّ التوكيد يتناسب هو وحجم المعصية ، فلمّا

لم يكن سؤال نوح معصية لم يؤكد كلامه ، ولما كان فعل آدم معصية لربه أكده بالنون ، ولما كان فعل بني إسرائيل كفرًا وضلالاً أكده بالنون وباللام الموطئة ، فالخسران إنّما يكون على قدر المعصية ولاشك.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠] فجاء باللام الموطئة.

في حين قال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

فقال في الأولى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم﴾ ، وقال في الثانية: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾.

فأكّد الأولى باللام الموطئة ، وأما الثانية فلم يذكر فيها اللام ، وذلك لأنّ الأولى تستدعي قدرًا زائدًا من التوكيد ، فإنها تحذير لرسول الله ﷺ من ترك ملة الإسلام واتباع اليهود أو النصارى وهو من أكبر المعاصي ، إذ كيف يصح من رسول يتنزل عليه الوحي من ربه أن يترك أمر الله إلى ملة أخرى لا يرضاها ربه؟ فاحتاج ذلك إلى قدر من الوعيد أكبر.

وأما الثانية فهي في الأكل مما لم يذكر اسم الله عليه ، وقد جاء الشرط تعقيبًا على ذلك ، فأنت ترى أنّ المعصية الأولى أكبر وأكبر ، لأنه تحذير من انسلاخ رسول من رسل الله ينزل عليه الوحي عن الدين الذي ارتضاه له ربه واتباع ملة ضالة ، فاحتاج ذلك إلى قدر من التوكيد أكبر.

فإن سبق الكلام بقسم صريح كان آكد ؛ لأنك بدأت بذكر ما تعظمه ، قاطعًا على نفسك أنك ستفعل أو لا تفعل ، وقد ذكرت هذا المعظم تقوية

للعهد والميثاق. ففي القسم الصريح توكيد وزيادة، بخلاف ما لم يذكر فيه القسم الصريح.

وعلى أية حال فإنّ القسم الصريح يختلف عن المؤكد بالنون أو باللام الموطئة من نواح أهمها:

١ ـ إنّ ما ذكر فيه القسم الصريح آكد مما لم يذكر فيه القسم صراحة؛ وذلك لأنه توكيد وزيادة كما أسلفنا.

٢ ـ إنّه في القسم الصريح يقصد لفظ المقسم به ويراد كما يقصد جوابه، فالقول: (والله) أو (ورب الكعبة) أو (والضحى) أو (والذاريات) أو (والمرسلات) وغير ذلك مما يقسم به يراد لفظ المقسم به لأمور بلاغية أو تعظيمية أو غيرها، كما يراد جوابه.

وأما ما لم يذكر المقسم به فالمراد منه هو الجملة المؤكدة فحسب.

٣ ـ ينبني على ذكر المقسم به صراحة أحكام شرعية، كالبر، والحنث، والصحة، والبطلان، مما لا يكون فيما يسمونه بالقسم المضمر، فالقسم بغير الله باطل، ومن أقسم بالله ولم يبرّ بقسمه فهو حانث، وعليه كفارة اليمين، بخلاف المؤكد توكيد القسم، فإنه لا يجري عليه حكم اليمين، فإذا قلت: (والله لأزورنّه الليلة) ثم لم تزره كنت حانثًا في يمينك وعليك كفارة اليمين، وإن قلت: (لأزورنّه الليلة) ولم تزره، لم تلزمك الكفارة، وإنّما أكدت الوعد توكيد اليمين.

فتبين مما ذكرت أنّ ما أكد باللام أو ما سبق باللام الموطئة ليس قسمًا، والله أعلم.

حذف جواب القسم:

يحذف جواب القسم وجوبًا وجوازًا.

فيجب حذفه إذا تقدم القسم أو اكتنفه ما يدل عليه[١] ، فمن الأول قولك : (أنت مخلص والله) ، ومن الثاني قولك : (أنت والله مخلص) .

ففي الجملة الأولى سبق ما يغني عنه ، وقد بني الكلام على غير القسم ابتداء ، حتى إذا انتهى الكلام جيء بالقسم بعد ذلك .

وأما في الجملة الثانية فقد اعترض القسم بين الكلام ، فقد بني الكلام ابتداء على غير القسم ثم رأيت أن تقسم في أثناء الكلام ، فلا يحتاج القسم إلى جواب ؛ لأنّ الكلام في كلتا الحالتين غير معقود عليه ، وقد أغنى عن الجواب الكلام المتقدم على القسم أو المكتنف له .

وهذا نظير حذف جواب الشرط إذا تقدمه أو اكتنفه ما يدل عليه .

أما إذا وقع القسم ابتداء فلا بد له من جواب ظاهر أو مقدّر ، لأن الكلام مبني عليه .

جاء في (معاني القرآن) للفراء : «وكذلك اليمين يكون لها جواب إذا بدئ بها فيقال : (والله إنك لعاقل) ، فإذا وقعت بين الاسم وخبره قالوا : (أنت والله عاقل) ، وكذلك إذا تأخرت لم يكن لها جواب ؛ لأن الابتداء بغيرها»[٢] .

وقد يحذف جواب القسم جوازًا إذا كان في الكلام ما يدل عليه ، وذلك نحو قولك لمن قال لك : (أذهبت إليه؟) : (نعم والله) ، أو (لا والله) أي : نعم والله لقد ذهبت إليه ، أو لا والله ما ذهبت إليه .

ويحذف أيضًا جوازًا إذا كان بعده ما يدل عليه ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا ١ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشۡطٗا ٢ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبۡحٗا ٣ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبۡقٗا ٤ فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ

---

(١) انظر «المغني» (٢/ ٦٤٥)، «شرح الرضي» (٢/ ٣٧٧)، «شرح ابن يعيش» (٩/ ٩٣) .

(٢) «معاني القرآن» (٢/ ٣٣٨) .

أَمْرًا ۝ يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ﴾ [النازعات: ١ ـ ٦]. والتقدير: لتبعثن، بدليل ما بعده[١].

وقد يكون القصد من حذف الجواب أن لا يراد جواب بعينه، وإنما يراد كل ما يحتمله السياق والمقام من جوابات.

فقد يكون الجواب مقصودًا بعينه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ ﴾ [مريم: ٦٨]. وقد يكون غير مقصود بعينه، وإنما يتسع لكل ما يحتمله المقام، فلا ينصرف الذهن إلى شيء بعينه، بل يدعه يذهب كل مذهب مما يحتمله سياق الكلام ومقامه، فيكون كله مرادًا أو محتملاً مراده، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ۝ بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ۝ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ ۝ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ ﴾ [ق: ١ ـ ٤] فيحتمل الجواب أن يكون (إنك لمنذر)، بدليل قوله: ﴿ بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ﴾[٢]، ويحتمل أن يكون (ليبعثن) بدليل ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ ﴾، ويحتمل أن يكون ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ ﴾ ويحتمل غير ذلك مما يتناسب هو والمقام.

ونحو قوله تعالى: ﴿ صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ۝ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ۝ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا۟ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝ وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ۝ أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص: ١ـ٥].

فيحتمل أن يكون الجواب (لنهلكنهم) بدليل قوله تعالى: ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ ﴾، ويحتمل أن يكون (لقد عجبوا من إنذارك) أو (ليعجبن) بدليل

---

(١) انظر «المغني» (٢/ ٦٤٦)، «تأويل مشكل القرآن» (١٧٣)، «العمدة» (٢/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨)، «الطراز» (٢/ ١١٥).

(٢) انظر «المغني» (٢/ ٦٤٦).

قوله: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡۖ﴾ ، ويحتمل أن يكون الجواب (إنه لذكر لهم) أي شرف لهم ، بدليل قوله: ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾ ، ويحتمل أن يكون الجواب (ما الذين كفروا نازلين على حكم الحق بل الذين كفروا في عزّة وشقاق) كل ذلك يحتمله السياق ويحتمل غيره.

وهذه المعاني كلها مرادة ، أو محتملة المراد ، فيكون المعنى قد اتسع بحذف الجواب وشمل أبعادًا لم يكن يشملها بالذكر.

وعلى هذا فالغرض من الذكر هو القصد إلى جواب بعينه.

وأما الحذف فيحتمل أن يكون المراد منه الإيجاز ، ويحتمل أن يكون المراد منه سعة المعنى وشموله وذهاب الذهن كل مذهب ، والله أعلم.

* * *



النفــي

أدوات النفي

سبق لنا أن بحثنا أدوات النفي في أماكن متفرقة ، فقد بحثنا (ليس ، وما ، ولا ، وإنْ ، ولات) في بحث (ليس والمشبهات بها) ، وبحثنا (لم ، ولما ، ولن ، ولا) في نصب الفعل المضارع وجزمه ، وسنتعرض لها الآن تعرضًا موجزًا .

لم :

تنفي الفعل المضارع وتجزمه وتقلب زمنه إلى المضي ، وهي لنفي (فعل) [1] ، فإذا قلت : (حضر محمد) فإن نفيه (لم يحضر) . وقد يكون النفي بها منقطعًا ، أي انتفى حدوث الفعل في وقت ما ثم انقطع النفي ، وذلك نحو قولك : (لم يحفظ محمد القصيدة أمس وإنما حفظها اليوم) . وقد يكون النفي متصلاً إلى زمن المتكلم نحو (لم يعد خالد من سفره إلى اليوم) ، وقد يكون مستمرًا لم ينقطع وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص : ٣ ـ ٤] ، وكقوله تعالى : ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ ﴾ [محمد : ١٥] .

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠).

لمّا:

وهي تنفي الفعل المضارع وتجزمه ، وتقلب زمنه إلى المضي المتصل بالحال ، وذلك نحو (لمّا يحضر سعيد) أي لم يحضر إلى وقت التكلم ، وهي لنفي (قد فعل) (١) ، فإذا قلت: (قد رجع) فإن نفيه (لمّا يرجع).

والفرق بينها وبين (لم) أنّ النفي بـ (لم) يكون متصلاً ومنقطعًا ، في حين أنّ النفي بـ(لما) لا يكون إلاّ متصلاً بزمن التكلم ، وأنّ المنفي بـ(لمّا) فيه معنى التوقع ، وذلك لأنها نفي لـ(قد فعل) ، و(قد) فيها معنى التوقع ، وكذلك منفيها ، فإنك إذا قلت: (لمّا يحضر) فإنّ المعنى: لمّا يحضر بعد وهو متوقع حضوره ، وأمّا (قد حضر) فإنّ معناه: كان متوقعًا منه الحضور فحضر.

وقد سبق الكلام عليها وعلى (لم) بما فيه الكافية ، فلا داعي لإعادته ههنا.

لن:

تدخل على الفعل المضارع فتنفيه نفيًا مؤكدًا وتخلصه للاستقبال ، تقول: (لن أكلمه بعد اليوم) ، وهي نفي لـ (سوف يفعل) أو سيفعل(٢) ، فإذا قلت: (سوف أذهب إليه) أو (سأذهب إليه) فإن نفيه (لن أذهب إليه). ولا يجمع بينهما ، فلا يقال: (سوف لن أذهب إليه) فإن (سوف) للإثبات و(لن) للنفي.

وهي لا تفيد التأبيد ، بدليل قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ [مريم: ٢٦] فقد قيد عدم الكلام بيوم واحد ، وهو ينافي التأبيد(٣).

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠ ، ١/ ٦٨).
(٣) انظر «المغني» (١/ ٢٨٤).

ليس :

تدخل على الجمل الاسمية فتنفيها ، وتكون لنفي الحال عند الإطلاق ، نحو (ليس أخوك حاضرًا) أي الآن ، وإن قيدت كانت بحسب ذلك القيد[1] ، فقد تكون للمضي نحو (ليس أخي قد سافر أمس) ، وقد تكون للاستقبال وذلك نحو قولك : (لست ذاهبًا إليه غدًا) . قال تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود : ٨] .

وقد تكون للاستمرار ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [آل عمران : ١٨٢] .

وقد تكون للحقيقة غير مقيدة بزمن ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ [آل عمران : ٣٦] ، وقوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] .

ما :

تنفي الجمل الاسمية والفعلية .

فإذا دخلت على الجمل الاسمية كان نفيها للحال عند الإطلاق ، وإذا قيدت كانت بحسب القيد ، تقول : (ما هو مسافرًا) أي الآن ، وتقول : (ما هو مسافرًا غدًا) ، قال تعالى : ﴿ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة : ١٦٧] ، أي في الاستقبال .

وقد تكون للمضي نحو (ما سعيد ظلمني حقي بل خالد) .

وقد تكون للحقيقة غير مقيّدة بزمن ، كقوله تعالى : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة : ٢] .

---

(١) انظر «شرح ابن عقيل» (١/ ١١١) ، «شرح الأشموني» (١/ ٢٢٧) .

وهي آكد من (ليس)، فإنها تقع جوابًا للقسم، تقول: (والله ما هو بمنطلق)، بخلاف (ليس)، وقد ذكرنا ذلك في بحث (ليس) والمشبهات بها.

وهي أوسع استعمالاً منها أيضًا، فـ(ليس) مختصة بنفي الجمل الاسمية، وأما (ما) فتنفي الجمل الفعلية والاسمية.

وإذا دخلت على الفعل المضارع خلصته للحال عند الجمهور(١)، قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَـٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ﴾ [هود: ٩].

قال سيبويه: «وإذا قال: (هو يفعل) أي هو في حال فعل فإنّ نفيه (ما يفعل)، وإذا قال: (هو يفعل) ولم يكن الفعل واقعًا فنفيه (لا يفعل)» (٢).

فذكر أنها لنفي الحال إذا دخلت على المضارع، وردّ ابن مالك ذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ﴾ [يونس: ١٥]. وأجيب بأنّ شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه(٣).

وهذا هو الحق فإنّها تكون للحال كثيرًا، وقد تكون لغير الحال أيضًا، فقد تدلّ على الاستمرار وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨] وقوله: ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء: ١٢٠]، وقوله: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩].

وهي تنفي الفعل الماضي، نحو (ما ذهبت إليه). وقد ذكر أنّها عند ذاك

---

(١) انظر «المفصل» (٢/ ١٩٩)، «المغني» (١/ ٣٠٢).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠).

(٣) «المغني» (١/ ٣٠٣).

تكون لنفي الماضي القريب من الحال[(١)].

والحقيقة أنّ الكثير فيها أن تكون كذلك ، وقد تأتي لنفي الماضي البعيد ، قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٦] ، وقال: ﴿ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا ﴾ [آل عمران: ١٩١]، وقال: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٧] .

وقد تكون للاستقبال في جواب الشرط أو غيره قليلاً ، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء: ٦٦] ، وقال: ﴿ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٣٦] ، وقال: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ ﴾ [البقرة: ١٤٥] .

وفيها توكيد ، فقد ذكر سيبويه أنها نفي لـ(لقد فعل) ، قال سيبويه: «وإذا قال: (لقد فعل) فإن نفيه (ما فعل) ؛ لأنه كأنّه قال: (والله لقد فعل) فقال: (والله ما فعل)» [(٢)] ، فهي آكد من (لم).

جاء في (الإتقان): «ومقتضى كلام سيبويه أنّ فيها معنى التأكيد ، لأنه جعلها في النفي جوابًا لقد[(٣)] (كذا) ، فكما أنّ (قد) فيها معنى التأكيد ، فكذلك ما جعل جوابًا لها» [(٤)].

وقد ذكرنا في بحث (لا النافية للجنس) أنّ (ما) قد تأتي ردًّا على قول أو ما نزل هذه المنزلة ، قال تعالى: ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ

---

(١) «المفصل» (٢/ ١٩٩).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠).
(٣) الصواب: لـ (لقد).
(٤) «الإتقان» (١/ ١٧٦).

﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧] .

الفرق بين ما ولم:

تدخل (لم) على المضارع فتقلب زمنه إلى ماض كما ذكرنا ، و(ما) تنفي الفعل الماضي فتقول: (لم أذهب) ، و(ما ذهبت) ، فيفيدان الدلالة على المضي ، ولكنّ ثمة فروقًا بينهما من نواح أهمها:

١ ـ إن الماضي المنفي بـ (ما) يكون في الغالب لنفي الماضي القريب من الحال ، وأما (لم) فليست مقيدة بزمن من أزمنة المضي.

٢ ـ إنّ (ما) آكد من (لم) وذلك أنّها تقع جوابًا للقسم كما ذكرنا ، بخلاف (لم).

قال تعالى: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] .

وقال: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾ [التوبة: ٧٤] والقسم توكيد وكذلك جوابه.

ويدل على ذلك أيضًا أنّ منفيها كثيرًا ما يقترن بـ(من) الاستغراقية المؤكدة ، وهي التي يسميها النحاة زائدة ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] ، وقوله: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١] ، وقوله: ﴿مَّا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾ [الأحزاب: ٤] .

وأنا لا أذكر آية واحدة يمكن أن يقترن منفيها بـ(من) ثم لم يقترن بها. بخلاف (لم) فإنها لم يقترن منفيها بـ (من) ولو مرة واحدة على كثرة ما ترددت في القرآن الكريم ، فدَلّ ذلك دلالة واضحة على قوة نفي (ما) دون (لم).

والظاهرة الجديرة بالتسجيل أنه لا ينافس (ما) في اقتران منفيها بـ (مِن) إلاّ (إنْ) النافية ، فإنها لم ترد في القرآن الكريم إلاّ مقترنة بـ (مِن) حيث أمكن ذلك في اللغة.

وأما (لا) النافية فإنّ منفيها لم يرد مقترنًا بـ(من) هذه إلاّ في موطن واحد على كثرتها المستفيضة في القرآن ، وهو قوله تعالى : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ﴾ [الأحزاب: ٥٢] . قال تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] .

٣ ـ إنّ (ما) كثيرًا ما تكون ردًّا على كلام أو ما نزّل هذه المنزلة ، وذلك كأن يقول لك قائل : (لقد ذهب سالم إلى سعيد) فتقول له : (ما ذهب إليه) ، قال تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ فكان الجواب ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦ﴾ [المائدة: ١١٦ ـ ١١٧] .

وجاء على لسان النسوة في سورة يوسف ردًّا على التهمة التي ألصقتها به امرأة العزيز ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١] .

وجاء على لسان المكذبين ردًّا على قول رسلهم : ﴿ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُواْ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ﴾ [يس: ١٤، ١٥] .

وهذا يقع أيضًا في غير الجمل الفعلية ، فقد جاء ردًّا على قول المنافقين ﴿ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ ﴾ قوله تعالى : ﴿ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ﴾ [الأحزاب: ١٣] ، وعلى قولهم : ﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ قوله : ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] .

وهذا كثير وليس مطردًا .

٤ ـ يخيل إليّ أنّ هناك فرقًا بين دخول (ما) على الماضي ودخول (لم) على المضارع من ناحية أخرى ، وهي أن الماضي يدلّ على أن الأمر قد انقضى ، وأمّا المضارع فإنّه قد يدلّ على التكرار والتجديد والتطاول. فقولك : (كتب) يدلّ على انتهاء الحدث وانقضائه ، وقولك : (يكتب) يدلّ على تجدد الحدث واستمراره ، فإذا دخلت (ما) على الماضي دلّ على انتفاء الحدث بصيغة المضي ، وإذا دخلت (لم) على المضارع دلّ على انتفاء الحدث في المضي ،

لكن بصيغة التجدد والاستمرار. فدخول (لم) يدلّ على أنّ الحدث لم يحصل في الماضي على تطاول المدة واستمرارها، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨].

وقال: ﴿قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠].

فقال في الآية الأولى: (وما مسنا)، وفي الثانية: (ولم يمسسني).

والسبب ـ والله أعلم ـ أنّ الآية الأولى ردّ على اليهود الذين يقولون إن الله تعب من خلق السماوات والأرض فاستراح في اليوم السابع(١)، تعالى الله عمّا يقولون، فردّ عليهم بـ (ما) وجاء بـ (من) الاستغراقية للدلالة على أنه لم يحصل شيء من ذلك، بخلاف الثانية فإنها ليست ردًّا على من قال إنّها مسها بشر، ولكن إخبار عن نفسها بذلك.

والأمر الثاني: وهو الذي يعنينا هنا، أنه في الآية الأولى جاء بصيغة الماضي؛ لأنّ الأمر حدث وانقضى مرة واحدة، وهو خلق السماوات والأرض، وأما الآية الثانية فهي في مس الرجال للنساء، وهو أمر قد يتكرر ويتجدد حصوله، فذكرت أنّ ذلك لم يحصل فيما انقضى من عمرها، فثمة اختلاف بين الأمرين، فإنّه في الثانية كان من الممكن أن يتكرر المس في الماضي، بخلاف التعب الذي يعقب العمل فإنه موقوت بذلك العمل، فما كان شأنه التجدد والاستمرار نفاه بـ(لم) مع المضارع، وما حدث مرة واحدة نفاه بـ (ما) مع الماضي.

وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] ولم يقل: (وما جعلنا لهم) لأنّ ذلك متكرر متطاول، إذ كل يوم

---

(١) انظر (سفر التكوين ـ الإصحاح الثاني الآية ٢٠٣)، و(سفر الخروج ٣١ ـ الآية ١٧).

تطلع عليهم الشمس وليس لهم ستر دونها ، فجاء بالفعل المضارع مع (لم).
بخلاف قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠] فجاء بالفعل الماضي مع (ما) لأن الرؤيا وقعت مرة واحدة. ثم إنّ الآية هذه ردّ على الكفرة الذين سخروا من رؤياه ، بخلاف الآية الأولى فإنّها إخبار لا ردّ ، فجاء في الأولى بـ (لم) والثانية بـ (ما) ، والله أعلم.

ونحوه قوله تعالى: ﴿فِى جَنَّٰتٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٤٠﴾ عَنِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٤١﴾ مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ﴾ [المدثر: ٤٠-٤٤] فجاء بـ (لم) مع المضارع للدلالة على التكرر والتجدد ، فإنّ الصلاة تتكرر وإطعام المسكين يتكرر.

ويمكن أن يقال أيضًا: إنه قد ينفى بـ (ما) مع الماضي إذا أريد نفي الحدث بصورته المنقضية التامة ، وينفى بـ (لم) مع المضارع إذا أريد نفي الحدث في الماضي بصورة التغير والتجدد ، فيشخّص الحدث في الذهن بصورته المتجددة ، ثم ينفيه بهذه الصورة في الماضي. فإذا قلت مثلاً: ما استجاب لك خالد) أفاد نفي الاستجابة في الماضي بصورتها النهائية التامة ، وإذا قلت: (لم يستجب لك خالد) أفاد نفي الاستجابة في الماضي بصورتها التجددية ، قال تعالى: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] فجاء بـ (لم) وذلك لأن تغير الشراب والطعام يحصل تدريجيًا ويستمر ، وليس دفعة واحدة ؛ فجاء بـ (لم) للدلالة على أنه لم يحصل شيء من ذلك. ولو جاء بـ (ما) وقال: (ما تسنه) لأفاد نفي التسنه ـ وهو التغير ـ بصورته النهائية التامة.

وقال: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا۟ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُمْ﴾ [الكهف: ٥٢] فهنا أفاد نفي الاستجابة بصورة التجدد والتطاول. ولو قال: (ما استجابوا لهم) لأفاد نفي الاستجابة بصورتها المنقضية التامة.

ويبدو لي أنّ قوله تعالى: ﴿ وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا۟ عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾ [الكهف: ٥٣] يفيد تكرار البحث وإدامة النظر للخروج من النار، فكأننا نراهم يبحثون غير أنهم لم يجدوا على كثرة ما بحثوا. ولو قال: (ما وجدوا) لأفاد انتفاء الحدث بصورته المنقضية، لا بصورة البحث والتفتيش.

والذي دعاني إلى هذا الفهم هو صورة المضارع مع (لم) وصورة الماضي مع (ما)، وهما صورتان مختلفتان.

٥ ـ إذا عطف على المنفي بـ (لم) بالماضي كان إثباتًا للمعطوف، وإذا عطف على المنفي بـ (ما) احتمل النفي والإثبات، وذلك نحو قولك: (لم أعط محمدًا وأعطيت خالدًا) فهذا نفي لإعطاء محمد وإثبات لإعطاء خالد. ولو قلت: (ما أعطيت محمدًا وأكرمت خالدًا) لاحتمل نفي إعطاء محمد ونفي إكرام خالد، أي: وما أكرمت خالدًا، واحتمل الاستئناف أيضًا، أي نفي الإعطاء وإثبات الإكرام فلا يكون عطفًا.

وقد تقول: هذا مردود بقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ﴾ [الضحى: ٦، ٧] فقد عطفت (وجدك) على (ألم يجدك).

والثاني: مثبت، والأول: منفي، ومعناهما واحد.

والحق أنهما ليسا مختلفين، فإن الآية الأولى تقرير، أي إثبات وليس نفيًا. فقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾ معناه: أنه وجدك يتيمًا، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴾ [الانشراح: ١ ـ ٢] فالمعنى أنه شرح له صدره ووضع عنه وزره، فهما ليسا مختلفين.

٦ ـ قد يحتمل اشتراك (ما) مع ما يشبه لفظها من اسم موصول، أو من حرف مصدري؛ فيحتمل فيه التعبير أكثر من معنى، ولا يكون ذلك مع (لم)، وذلك نحو قولك: (تركتهم وما يعبدون إلا الله) فقد يحتمل أن يكون المعنى:

أنه تركهم وهم لا يعبدون إلا الله ، أي تركهم يعبدون الله. ويحتمل أن يكون المعنى: تركتهم وعبادتهم إلا الله ، أي: إلاّ عبادة الله ، فتكون (ما) مصدرية. وقد تحتمل الموصولية ، أي تركتهم والذي يعبدون إلا الله ، وهذا المعنى الأخير نظير قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الكهف: ١٦].

ونحو (ما أخبرتك ما أريد) فقد يحتمل أن تكون (ما) الأولى نافية ، أي لم أخبرك الذي أريده ، وقد يحتمل أن تكون اسمًا موصولاً ، أي: الذي أخبرتك به هو الذي أريده.

ولا يكون نحو هذا في (لم).

من خصوصيات الاستعمال القرآني:

١ ـ لم يستعمل القرآن الكريم الاستفهام التقريري بـ(ما) قط ، بل استعمل (لم) لذلك ، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠] ، وقال: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الانشراح: ١] ، وقال: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ [الشعراء: ١٨].

٢ ـ لم يرد جواب (لو) منفيًا بـ(لم) ، بل بـ(ما) فقط ، قال تعالى: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] ، قال: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٣] ، وقال: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٨].

٣ ـ لم تقع (ما) النافية بعد الأسماء الموصولة ، أي في صدر الصلة ، وقد وقع غيرها من أدوات النفي مثل (لم) و(لا) و(ليس) ، قال تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٥١] ، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [الأنعام: ١٥٠] ، وقال: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ﴾ [هود: ١٦].

إنْ:

تدخل على الجمل الاسمية والفعلية مثل (ما) ، فإن دخلت على الجمل

الاسمية كانت لنفي الحال عند النحاة[(١)].

والحق أنها تكون لغير الحال أيضًا، فهي للحال عند الإطلاق، ومن ورودها لغير الحال قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الإسراء: ٥٨]، وقوله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، وقوله: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَـٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣] فهي ههنا للاستقبال.

وقد تكون للحقيقة غير مقيدة بزمن، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنْ أُمَّهَـٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّـٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وقوله: ﴿إِنِ ٱلْكَـٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠].

وقد تكون للمضي، وذلك نحو قوله تعالى في عيسى عليه السلام: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَـٰهُ مَثَلًا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الزخرف: ٥٩]، وقوله: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، وقوله: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾ [ص: ١٤].

وقد تكون للاستمرار، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَـٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤].

فهي لنفي الحال عند الإطلاق، وإن قيدت كانت بحسب ذلك القيد.

وتدخل على الفعل المضارع والماضي، فإن دخلت على الفعل المضارع كانت في الغالب لنفي الحال، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقوله: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

وقد تكون لغير الحال، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّـٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ [فاطر: ٤٠] فهي هنا للاستمرار.

وتدخل على الفعل الماضي فتكون لنفي الماضي القريب من الحال في

(١) «المفصل» (٢/ ٢٠٠)، «الهمع» (١/ ١٢٤).

الغالب ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَـٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢] ، وقوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّـٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦] .

وقد تكون لغير ذلك قليلاً ، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٥٣] ، وقوله: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١] ، فالفعل للاستقبال في الآيتين.

وهي آكد من (ما) ، يدل على ذلك اقترانها الكثير بـ(إلاّ) ، وهذا يعطيها قوة وتأكيدًا ، فإن في القصر قوة ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠] ، وقوله: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤] .

وذهب بعضهم أنها لا تأتي إلاّ وبعدها (إلاّ) أو (لمّا) المشددة التي بمعناها ، كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] [(١)]. والصواب أنها قد تأتي بدونها[(٢)].

قال الراغب في (إنْ) هذه: «وأكثر ما يجيء يتعقبه (إلاّ) نحو: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] ، ﴿إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] ، ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ﴾ [هود: ٥٤]» [(٣)].

وقد وردت (إنْ) النافية في القرآن الكريم في عشرة ومائة موضع ، كلها مقترنة بـ (إلا) أو (لمّا) عدا سبع آيات هي قوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَـٰنٍۭ بِهَـٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨] .

وقوله: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] .

---

(١) «المغني» (١/ ٢٣).
(٢) «المغني» (١/ ٢٣).
(٣) «مفردات الراغب» (٢٧).

وقوله: ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [الأنبياء: ١١١].

وقوله: ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾ [فاطر: ٤١].

وقوله: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

وقوله: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ [إبراهيم: ٤٦] على رأي من جعلها نافية هنا.

وقوله: ﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [الجن: ٢٥].

وورد في ثلاثة مواضع مع (لمّا) المشددة التي بمعنى (إلا) وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٣٢].

وقوله: ﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الزخرف: ٣٥].

وقوله: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤].

وليست (ما) ولا غيرها من حروف النفي كذلك، فدل هذا على قوتها في النفي.

ومما يدل على ذلك أيضًا الاستعمال القرآني، فإنه يستعمل (إنْ) فيما فيه زيادة توكيد في النفي.

قال تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن يَرَوْا كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٥].

وقال: ﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِى وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الأحقاف: ١٧]، فقال في الآية الأولى: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾، وقال في الثانية: ﴿ مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ والأولى آكد. يدل على ذلك السياق، فقد قال فيها:

١ ـ وجعلنا على قلوبهم أكنّة أن يفقهوه .

٢ ـ وفي آذانهم وقرًا .

٣ ـ وذكر أنهم إن يروا كل آية لا يؤمنوا بها .

فأنت ترى درجة التكذيب أشدّ مما في الآية الأخرى ، لأن الصفات التي تستدعي قوة التكذيب والإنكار كانت في المكذبين الأولين أشد وأكثر ، ولذلك أكد النفي فيها بـ (إنْ) بخلاف الثانية .

وقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [الجاثية : ٢٤] .

وقال : ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْءَاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴿٣٣﴾ وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ﴿٣٤﴾ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٣٧﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا وَمَا نَحْنُ لَهُۥ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [المؤمنون : ٣٣ـ٣٨] .

فقال في الآية الأولى : ﴿ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ .

وقال في الثانية : ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ .

وواضح أن التكذيب في الآية الثانية أشدّ وأقوى من وجوه :

١ ـ فقد أسند التكذيب والإنكار في الآية الأولى إلى ضمير الكفرة (وقالوا). وأما الثانية فقد أسنده إلى الكفرة صراحة ، مضيفًا عليهم صفات تزيد في تكذيبهم وإنكارهم ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْءَاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ فهذه صفات تزيد في قوة التكذيب ؛ بخلاف الآية الأولى التي قال فيها (وقالوا) .

٢ ـ المجادلة في صدق الرسل: فقد ذكر هؤلاء الكفرة أنّ الرسل إنّما هم بشر مثلهم يأكلون كما يأكل الناس، ويشربون كما يشربون، فلا ينبغي أن يطاعوا البتة.

٣ ـ السخرية من الوعد بالحياة الآخرة: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾.

٤ ـ الاستبعاد المؤكد في قولهم: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾.

٥ ـ ثم ختموا تكذيبهم وإنكارهم بقولهم: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

فكان طبيعيًا أن يكون إنكارهم أشد وآكد مما في الآية الأولى، ولذا جاء بـ(إنْ) وإلا وهو المناسب للسياق، بخلاف الآية الأخرى، فإنه جاء بـ(ما) و(إلا) لأنه أقل توكيدًا، فدلّ ذلك على أنّ (إنْ) آكد من (ما).

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٩].

وقال: ﴿۞ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴿١١١﴾ قَالَ وَمَا عِلْمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١١٢﴾ إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي ۖ لَوْ تَشْعُرُونَ ﴿١١٣﴾ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٤﴾ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿١١٥﴾ قَالُوا لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَا نُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ ﴿١١٦﴾ قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾ [الشعراء: ١١١ـ١١٧].

فقال في الآية الأولى: ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾

وقال في الثانية: ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾.

ومن الواضح أن الآية الثانية في مقام المحاربة والمجادلة والجهاد في القول والتنقيص من المؤمنين، بخلاف الآية الأولى فإنّها في مقام الدعوة الهادئة المبينة بالحجة، يدل على ذلك في الآية الثانية:

١ ـ وصفهم المؤمنين بالأرذلين.

٢ ـ طلبوا طردهم فردّ عليهم بقوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

٣ ـ تحذيرهم نوحًا والطلب إليه الكف عن الدعوة وإلا رجموه ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰنُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ﴾.

وأنت ترى أن المقام في الآية الأولى يختلف عنه في الثانية، فجاء في الثانية بـ (إنْ) و(إلا)، وجاء في الأولى بـ (ما) و(إلّا)، فدلّ ذلك على أنّ (إنْ) آكد من (ما).

ومما يدل على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩].

وقوله: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

وقوله: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا﴾ [الجن: ٢٥].

فجاء بنفي الدراية الأولى بـ (ما)، ونفي الدراية الثانية وما بعدها بـ (إنْ)، وذلك لأن الآية الثانية والثالثة أبعدُ في عدم الدراية وأقعد من الأولى، فقد أطلَعَ الله رسوله فيما بعد على ما سيفعله به وبهم في الدنيا والآخرة، فقد وعده بالفتح والنصر والمغفرة وكسر شوكة الكفر في الدنيا، وأطلعه على ما سيفعله به وبهم في الآخرة، ولذلك قيل: الآية منسوخة[(١)].

في حين لم يطلع الله سبحانه رسوله ولا أحدًا من خلقه على موعد يوم القيامة، فإنّ هذا مما اختص الله به نفسه ولم يظهره لأحد غيره، فأكد عدم العلم بالساعة بـ (إنْ)، والآخر بـ (ما) وهذا واضح. وأظن أنّ في هذا كفاية، فدل ذلك على أنّ (إنْ) آكد في النفي من (ما) والله أعلم.

---

(١) انظر «الكشاف» (٣/ ١١٨).

لا :

أقدم حروف النفي في العربية[١] ، تدخل على الأسماء والأفعال .

فمما يدخل على الأسماء (لا) النافية للجنس نحو (لا ريبَ فيه) ، و(لا رجلَ في الدار) وهي تفيد التنصيص على نفي الجنس ، وهي آكد من العاملة عمل (ليس) أو المهملة كما سبق ذكره .

ومنها (لا) المشبهة بـ (ليس) وغير العاملة أصلاً نحو (لا رجلٌ حاضرًا) و(لا رجلٌ حاضرٌ) وهما لنفي الجنس برجحان ، وقد يراد بهما نفي الواحد .

وتدخل على المعارف فيجب إهمالها وتكرارها ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ ﴾ [يس: ٤٠] ، ونحو : (لا محمدٌ حاضر ولا خالد مسافر) وذلك لأنها عند ذاك لا يراد بها إلاّ إشراك أكثر من طرف في النفي ، كأن يقول لك قائل : (خالد كاتب وإبراهيم شاعر) فتقول : (لا خالد كاتب ولا إبراهيم شاعر) .

وهذا من باب دخولها على الجمل .

وقد تدخل على الأسماء المفردة لا الجمل ، وهي (لا) العاطفة نحو (جاء محمد لا خالد) .

والداخلة على الخبر نحو (هو لا شاعر ولا كاتب) .

والنعت نحو قوله تعالى : ﴿ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ﴿٤٣﴾ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾ [الواقعة: ٤٣ ـ ٤٤] ، وقوله : ﴿ وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴿٣٢﴾ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴾ [الواقعة: ٣٢ ـ ٣٣] .

والحال نحو (جئت لا مسرعًا ولا مبطئًا)[٢] .

---

(١) «التطور النحوي» (١١٥) .

(٢) انظر «المغني» (١/ ٢٣٧ـ٢٤٢) .

ولا يقع غير (لا) من حروف النفي في هذه المواضع الأخيرة ، أعني كونها عاطفة أو داخلة على الخبر أو النعت أو الحال ، فلا يقال : (محمد ما حاضر) ولا (جاء محمد ما خالد) ولا غير ذلك من الصور التي ذكرناها .

وإذا دخلت على الخبر أو النعت أو الحال وجب تكرارها ، لأنه يراد عند ذاك اشتراك أكثر من حالة في النفي ، فيراد نفي أكثر من خبر أو نعت أو حال ، ولا يصح نفي خبر واحد بها ، أو نعت واحد ، أو حال واحدة ، وإذا أريد ذلك نفي بـ (غير) فقط ، فتقول : (هو غيرُ مُجيد) ، وتقول : (هو رجل غير كريم) ، وتقول : (رأيت محمدًا غيرَ راكب) .

وقد تقول : ولماذا (غير) فقط؟ ألا ينفى الخبر بـ(ليس) أيضًا فيقال : (هو ليس كريمًا أو مجيدًا)؟ .

والجواب أنّ (ليس) لم تنف الخبر وحده ، وإنّما نفت الجملة المؤلفة من الضمير المستتر الذي هو اسمها والخبر المنصوب الذي هو خبرها . ومن المعلوم أن (ليس) لا تنفي المفردات وإنّما تنفي الجمل .

وتدخل (لا) على الفعل المضارع فلا تقيده بزمن على الأرجح ، وإن كان النحاة يرون أنها تخلصه للاستقبال .

قال سيبويه : «وإذا قال : (هو يفعل) ولم يكن الفعل واقعًا فنفيه (لا يفعل) ، وإذا قال : (ليفعلنّ) فنفيه (لا يفعل) كأنّه قال : (والله ليفعلنّ) فقلت : (والله لا يفعل)» [1] .

والحق أنها قد تكون للحال ، كقوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ ﴾ [الصافات : ٩٢] ، و﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ [النمل : ٢٠] .

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠) .

وقد تكون للاستقبال ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ ﴾ [البقرة: ١٧٤] .

وقد تكون للاستمرار ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، وقوله: ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [النساء: ١٤٨] .

وتقع جوابًا للقسم ، كما ذكر سيبويه في النص الذي نقلناه عنه آنفًا ، قال تعالى: ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ﴾ [المائدة: ١٠٦] ، وقال: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء: ٦٥] .

وتدخل على الفعل الماضي فيجب تكرارها نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة: ٣١] ، ونحو قولك: (لا جلب خيرًا ولا دفع ضرًّا) إلاّ إذا كان دعاء نحو (لا فض الله فاك) أو الماضي الذي يراد به الاستقبال كقولك: (والله لا فعلت ذاك أبدًا) .

والخلاصة أنه يجب تكرار (لا) في المواضع الآتية:

١ - إذا تقدم الخبر على المبتدأ ، نحو ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [الصافات: ٤٧] .

٢ - إذا دخلت على جملة اسمية صدرها معرفة كقوله تعالى: ﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ﴾ [يس: ٤٠].

وقد استثني من ذلك قولهم: (لا نولُك أن تفعل كذا) أي: لا ينبغي أن تفعل كذا.

٣ - إذا دخلت على المفرد ، خبرًا ، أو حالاً ، أو نعتًا ، نحو (هو لا طويل ولا قصير) ﴿ وَفَـٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴿٣٢﴾ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴾ [الواقعة: ٣٢ - ٣٣] و(جئت لا مسرعًا ولا مبطئًا) .

٤ ـ إذا دخلت على ماضي اللفظ والمعنى نحو (لا قرأ ولا كتب) [١].

ومن أقسام (لا) النافية (لا) المعترضة بين الجار والمجرور ، نحو : (جئت بلا زاد) و(غضبت من لا شيء) ، والجمهور يسمونها زائدة ، وهي ليست زائدة في المعنى عندهم ، بل في الإعراب ، لأنها وقعت بين العامل والمعمول ، ولذا لا يصح إسقاطها لأنها تفيد النفي .

وهي عند الكوفيين اسم بمعنى (غير) [٢].

والحق أنّها لا تطابق (غيرًا) ، فإنّ استعمال (غير) يمكن أن يعطينا أكثر من معنى ، بخلاف استعمال (لا) ، فأنت تقول مثلاً : (جئت بلا سلاح) أي لا سلاح معك عند مجيئك، وتقول: (جئت بغير سلاح) وهذا يحتمل معنيين:

المعنى الأول: هو نفي وجود السلاح معك كالأولى ، وهو نظير قوله تعالى : ﴿ لِيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍۚ ﴾ [الأنعام: ١٤٤] .

والمعنى الآخر: أنك جئت بسلاح آخر غير ذلك السلاح .

فالتعبير بـ (لا) لا يحتمل إلاّ معنى واحدًا ، وأما التعبير بـ(غير) فقد يحتمل أكثر من معنى.

ثم إنّ (لا) في نحو هذا لا تدخل إلاّ على النكرات ، فلا تقول: (جئت بلا السلاح) أي: (بغير السلاح) ، وأمّا (غير) فتدخل على المعارف والنكرات ، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ [فصلت: ١٥] .

وسنعرض للخلاف بين (لا) و(غير) في بحث (غير) إن شاء الله تعالى .

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٢٤٢ـ٢٤٤) ، «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٢٨٢).
(٢) انظر «التصريح» (١/ ٢٣٧) ، «المغني» (١/ ٢٤٥).

ومن أقسام (لا): المقترنة بحرف العطف ، نحو (ما أقبل محمد ولا خالد) ويسميها النحاة زائدة ؛ لأنّها إذا أسقطت بقي معنى النفي ، فإذا قلت: (ما أقبل محمد وخالد) نفيت إقبالهما جميعًا ، غير أنّ المعنى يختلف في ذكرها عنه في إسقاطها ، فإذا أسقطتها احتمل المعنى نفي إقبالهما على كل حال مجتمعين أو متفرقين ، واحتمل المعنى أيضًا أنهما لم يقبلا مجتمعين ، بل أقبل كل منهما على انفراد ، فإذا جئت بـ (لا) صار الكلام نصًّا على المعنى الأول.

جاء في (المغني): «وكذلك (لا) المقترنة بالعاطف في نحو (ما جاءني زيد ولا عمرو) ويسمونها زائدة ، وليست بزائدة البتة ، ألا ترى أنه إذا قيل: (ما جاءني زيد وعمرو) احتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال ، وأن يراد نفي اجتماعها في وقت المجيء ، فإذا جيء بـ(لا) صار الكلام نصًّا في المعنى الأول.

نعم هي في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ٢٢] لمجرد التوكيد ، وكذا إذا قيل: لا يستوي زيد ولا عمرو» [(١)].

وجاء في (بدائع الفوائد) في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ أن المراد من زيادة (لا) «المغايرة الواقعة بين النوعين وبين كل نوع بمفرده ، فلو لم يذكر (لا) وقيل (غير المغضوب عليهم والضالين) أوهمَ أنّ المراد ما غاير المجموع المركب من النوعين ، لا ما غاير كل نوع بمفرده ، فإذا قيل: (ولا الضالين) كان صريحًا في أن المراد صراط غير هؤلاء وغير هؤلاء ، وبيان ذلك أنك إذا قلت: (ما قام زيد وعمرو) فإنّما نفيت القيام عنهما ، ولا يلزم من ذلك نفيه عن كل واحد منهما بمفرده» [(٢)].

---

(١) «المغني» (١/ ٢٤٥) ، وانظر «الأشباه والنظائر» (١/ ٢١٢_٢١٣).

(٢) «بدائع الفوائد» (٢/ ٣٤ _ ٣٥).

ومن أقسامها أن تقع جوابا مناقضًا لنعم ، ويكثر حذف الجمل بعدها نحو (أحضرَ محمد؟) فتقول: (لا) ، والأصل: لا لم يحضر[١].

مما تقدم يتبين لنا أنّ (لا) تنفي الجمل الاسمية ، والفعلية المصدرة بفعل ماض أو مضارع ، وتقع جوابًا مناقضًا لنعم ، وتنفي المفرد من خبر أو حال أو صفة ، وتدخل بين الجار والمجرور وبين المتعاطفين ، كائنة حرف عطف أو غير عاطفة، نحو (ما أقبل محمد لا خالد) و(وما أقبل محمد ولا خالد) ولا يقع غيرها من حروف النفي في المواقع الأخيرة ، أعني نفي المفرد من خبر أو حال أو صفة ، أو الدخول بين الجار والمجرور ، والتوسط بين المتعاطفين.

ألا تفعل وألست تفعل:

إنّ ثمة فرقًا بين قولنا: (ألا تفعل) و(ألست تفعل) ، أي في دخول (لا) النافية على المضارع ، ودخول (ليس) عليه بعد همزة الاستفهام ، وذلك أن قولك: (ألا تفعل) عرض للقيام بالفعل ، نحو (ألا تذهب معي) ، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ ﴾ [التوبة: ١٣] وقد تكون للاستفهام المجرد من العرض نحو (ألا تنوي إخباره بما حدث؟).

وأما (ألستَ تفعل) فمعناه تحقق القيام بالفعل ، وذلك نحو قولك: (ألست تذهب إليه؟) أي أنك تذهب إليه ، ألا ترى أنك تقول: (ألا أخبر أباه بما حصل؟) مستفهمًا ، ولا يحسن أن تقول: (ألست أخبر أباه بما حصل؟) على هذا المعنى.

جاء في (تفسير الرازي) في قوله تعالى: ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ ﴾ «حكى الواحدي عن أهل المعاني أنهم قالوا: إذا قلت: (ألا تفعل

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٢٤٢).

كذا) فإنّما يستعمل ذلك في فعل مقدر وجوده ، وإذا قلت : (ألست تفعل) فإنما تقول ذلك في فعل تحقق وجوده. والفرق بينهما أن (لا) ينفى بها المستقبل، فإذا دخلت عليها الألف صار تحضيضًا على فعل ما يستقبل ، و(ليس) إنما تستعمل لنفي الحال ، فإذا دخلت عليها الألف صار لتحقيق الحال»(١).

وقد ذكرنا سابقًا أنّ (ليس) تكون لنفي الحال عند الإطلاق ، وأما (لا) فليست مقيدة بزمن على الأرجح.

لات :

تستعمل لنفي الحين خصوصًا ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص : ٣]

وكقول الشاعر :

ندمَ البغاةُ ولاتَ ساعةَ مندمِ

وقد مرّ الكلام عليها بما فيه الكفاية.

غير :

اسم يفيد المغايرة ، يقع استثناء بمعنى (إلا) ويقع نفيًا ، وقد يكون اسمًا لمعنى المغايرة بلا دلالة على نفي أو استثناء.

فمن دلالته على الاستثناء قولك : (أقبل الرجال غير رجل واحد).

ونحو قوله تعالى : ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء : ٩٥] في قراءة النصب ، وقد مرّ هذا في باب الاستثناء.

ومن دلالته على المغايرة فحسب ، من غير دلالة على استثناء أو نفي ،

---

(١) «التفسير الكبير» (١٥/ ٢٣٥).

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وقوله: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣].

وقد يكون اسمًا يفيد النفي، ينفي المضاف إليه، ويقع في المواطن الإعرابية المختلفة، فيقع مبتدأ كقوله:

غيرُ مُجدٍ في ملتي واعتقادي   نَوحُ باكٍ ولا ترنّم شادي

وقوله:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ   ينقضي بالهمّ والحَزَنِ

وصفة، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ [هود: ٦٥].

وخبرًا، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨].

وحالاً، كقوله تعالى: ﴿أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ﴾ [النور: ٦٠]، وقوله: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وفاعلاً، نحو (رماك غير رام وهجاك غير شاعر).

ومفعولاً به، نحو (خاصمت غير كفء)، و(هجرت غير مستحق)، (ورميت غير عدوك).

ومجرورًا بالحرف، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦].

وظرفًا، كقوله تعالى: ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [النمل: ٢٢].

وغير ذلك.

إنّ (غيرًا) كما ترى مختصة بنفي الاسم ، وهي وظيفة تنفرد بها (غير) عن سائر أدوات النفي.

وقد تقول: إنّ (لا) قد تشاركها في بعض المواضع ، و(ما) أيضًا ، فما الفرق بينها وبينهما؟.

والجواب: أنّ غيرًا أوسع استعمالاً في نفي الأسماء من (لا) أو (ما) أو غيرهما.

وذلك أنّ (ما) تنفي الأفعال ، وتنفي الجمل الاسمية ، ولكنها لا تنفي الاسم المفرد إلاّ بقيود ، وذلك أنّ لها صدر الكلام ، فلا يصح أن تقول مثلاً: (محمد ما حاضر) ، ولا (أقبل محمد ما مسرعًا) ولا (أكرمت ما محمدًا) ، بل تقدم (ما) مع منفيها إلى صدر الكلام فتقول: (ما حاضر محمد) ، و(ما مسرعًا أقبل محمد) ، و(ما محمدًا أكرمت). والمعنى في التقديم يختلف عنه في التأخير. وأمّا (غير) فيصح تقديمها وتأخيرها ، فتقول: (محمد غير قائم) و(غير قائم محمد) ، و(أكرمت غير محمد) (غير محمد أكرمت).

ولا يمكن نفي الصفة مثلاً بـ (ما) ؛ لأنّ الصفة لا تتقدم في أول الكلام كما هو معلوم.

وكذلك (لا) ، فإنّها تنفي الأفعال وتنفي الجمل الاسمية ، وقد تنفي الاسم المفرد ، ولكن لا تنفيه إلاّ بقيد أيضًا ، فهي لا تنفي الخبر المفرد ، ولا الصفة ، ولا الحال ، إلاّ بشرط تكرارها كما مر ؛ وذلك لأنه يراد بها إشراك أكثر من جهة في النفي ، بخلاف (غير) فإنه لا يشترط أن تتكرر كما هو واضح من الأمثلة ، فوظيفة (لا) تختلف عن وظيفة أدوات النفي الأخرى، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أنّ (غيرًا) اسم يفيد المغايرة ، فقولك: (غير محمد) يعني شخصًا آخر مغايرًا لمحمد ، وأما (ما محمد) فيعني النفي عن

محمد ، ولا يعني شخصًا آخر مغايرًا لمحمد ، فإذا قلت مثلاً : (ما محمد حضر) فإنّك نفيت الحضور عن محمد خصوصًا ، ولكن إذا قلت : (غيرُ محمد حضر) فإنّك أثبت الحضور لشخص آخر غير محمد.

وكذلك إذا قلت : (ما محمدًا أكرمت) فإنّه يفيد نفي الإكرام عن محمد خصوصًا ، وبنفي هذا الخصوص عن محمد يدل التعبير استنتاجًا على أنك أكرمت غير محمد ، وأما قولك : (غير محمد أكرمت) فإنه يفيد إثبات الإكرام لشخص غير محمد ، وبلفظ المغايرة دلّ التعبير على نفي الإكرام لمحمد ، فهما طريقان مختلفتان في النفي والإثبات ، فالأولى - أعني النفي بالحرف - هو نص على النفي ، وقد يستفاد الإثبات لغير المنفي استنتاجًا.

وأما النفي بـ(غير) فهو يفيد الإثبات لغير المذكور ، ويفيد النفي عن المذكور بلفظ المغايرة ، فقولك : (ما محمدًا أكرمت) يفيد نفي الإكرام عن محمد خصوصًا ، وإثبات الإكرام لغيره استنتاجًا ، وقولك : (غير محمد أكرمت) يفيد إثبات الإكرام لغير محمد ، وينفيه عن محمد بلفظ المغايرة ، والمعنى في التعبيرين نفي الإكرام عن محمد ، ولكن بطريقتين مختلفتين.

إنّ الأصل كما يبدو من لفظ (غير) أنّها كانت تستعمل للمغايرة إطلاقًا ، وبتطور الدلالة اقتربت المغايرة من معنى الاستثناء حتى أصبحت استثناء كما مرّ في باب الاستثناء. واقتربت من معنى النفي عن طريق الإثبات لما غاير المذكور حتى صارت نفيًا عن المذكور ، وربما انمحى معنى المغايرة من الذهن في الاستثناء والنفي فلا يفهم إلاّ بالتأوّل والتأمل ، فقولك : (ما حضر غير علي) مثلاً يفهم منه (ما حضر إلاّ عليّ) ، ولا يفهم منه أن الشخص الذي هو غير علي لم يحضر. وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الذاريات : ٣٦] فإنّ معنى المغايرة انمحى أو كاد من هذا التعبير ، ولم يفهم إلاّ

بالتأول وإعمال الفكر ، لعقد الصلة بين الاستثناء والمغايرة .

وكذلك النفي في نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّنَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ [آل عمران : ٢١] ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [الزمر : ١٠] فإنّه لا يفهم منه إثبات غير الحق وإثبات غير الحساب إلاّ تأوّلاً وتأمّلاً ، وإنّما يفهم نفي الحق ونفي الحساب بداهة وابتداء .

قلّ وقلّما وأقلّ :

هذه الألفاظ تفيد القلّة ، والأصل أن تفيد وقوع الشيء قليلاً ، وقد تستعمل للنفي أي عدم وقوع الشيء ، تقول : (قلّما رددت عليه) إذا عنيت أنك رددت عليه قليلاً ، وقد يراد بها عدم الرد ، أي ما رددت عليه .

وتقول : (أقلُّ رجل يفعل ذاك) على معنى (ما رجل يفعل ذاك) .

جاء في (الكتاب) : «وتقول : (أقل رجل يقول ذاك إلا زيد) لأنه صار في معنى : (ما أحد فيها إلاّ زيد)» [(١)] . وقال : «(قلما) نفي لقوله : (كثر ما)» [(٢)] .

وجاء في (الأصول) لابن السراج : «اعلم أنّ (قلّ) فعل ماض ، و(أقلّ) اسم ، إلاّ أن (أقلّ رجلٍ) قد أجروه مجرى (قلّ رجل) ، فلا تدخل عليه العوامل ، وقد وضعته العرب موضع (ما) لأنه أقرب شيء إلى المنفي القليل . . .

وتقول : (قلّما سرت حتى أدخلها) من قبل أنّ (قلّما) نفي لقوله : (كثرما) كما أنّ (ما سرت) نفي لقوله : (سرت) . . .

وتقول : (قلّما سرت) إذا عنيت سيرًا واحدًا ، أو عنيت غير سير ، كأنك

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٦١) .

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٥) .

قد تنفي الكثير من السير الواحد ، كما تنفيه من غير سير» [١].

وجاء في (معاني القرآن) للفراء في قوله تعالى: ﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٨٨]: «فيه وجهان من العربية:

أحدهما: ألا يكونوا آمنوا قليلاً ولا كثيرًا ، ومثله مما تقوله العرب بالقلّة على أن ينفوا الفعل كله قولهم: (قلّ ما رأيت مثل هذا قط).

وحكى الكسائي عن العرب: مررت ببلاد قلّ ما تنبت إلاّ البصل والكراث ، أي ما تنبت إلاّ هذين. . .

والوجه الآخر: أن يكونوا يصدقون بالشيء قليلاً ويكفرون بما سواه» [٢].

نفي الفعل:

مر بنا هذا في بحث الفعل ، وسنعرض له الآن بصورة موجزة.

١ ـ **فَعَل**: نفيه (لم يفعل) ، فإذا قلت: (حضر محمد) فإنّ نفيه: (لم يحضر) ، وذلك أن (فعل) غير مخصوص بزمن معيّن من أزمنة الماضي ، ونفيه كذلك.

٢ ـ **قد فعل**: نفيه (لمّا يفعل) ، فإذا قلت: (قد حضر محمد) فإنّ نفيه (لمّا يحضر محمد)، وذلك أنّ (قد فعل) يفيد القرب من زمن التكلم ، ويفيد التوقع والتحقيق. ونفيه كذلك، فإن (لمّا يحضر) متصل النفي بزمن التكلم، فلا يصح أن يقال: (لمّا يحضر ثمّ حضر) ، بخلاف (لم يحضر) فإنّه يصح أن يقال: (لم يحضر ثمّ حضر). ويفيد التوقع ، فإنّ (قد حضر) معناه: أنه كان متوقع الحضور فحضر، وأما (لمّا يحضر) فإن معناه: لم يحضر وهو متوقع حضوره.

---

(١) «الأصول» (٢/ ١٧٤ـ١٧٦).
(٢) «معاني القرآن» (١/ ٥٩).

٣ ـ **لقد فعل**: نفيه (ما فعل)، قال سيبويه: «لأنّه كأنه قال: (والله لقد فعل) فقال: (والله ما فعل)» [(١)].

٤ ـ **يفعل**: إذا كان للحال فإنّ نفيه (ما يفعل)، وإذا كان للاستقبال فإنّ نفيه (لا يفعل)، قال سيبويه: «وإذا قال: (هو يفعل)، أي هو في حال فعل، فإنّ نفيه (ما يفعل)، وإذا قال: (هو يفعل) ولم يكن الفعل واقعًا فنفيه (لا يفعل)» [(٢)].

٥ ـ **ليفعلنّ**: نفيه (لا يفعل)، فإذا قلت: (ليحضرنّ خالد) فنفيه (لا يحضر خالد). قال سيبويه: «وإذا قال: (ليفعلنّ) فنفيه (لا يفعل) كأنّه قال: (والله ليفعلنّ) فقلت: (والله لا يفعل)» [(٣)].

٦ ـ **سوف يفعل أو سيفعل**: نفيه (لن يفعل) [(٤)]، وذلك أنّ السين و(سوف) للاستقبال، ومنفيها كذلك. ثم إنّ السين و(سوف) يفيدان توكيد حصول الفعل في المستقبل [(٥)]، ومنفيهما كذلك، فإنّ (لن) تفيد توكيد النفي في المستقبل [(٦)]، ولا يجمع بينهما، فلا يقال: (سوف لن أفعل) لأن (سوف) لتوكيد الإثبات في المستقبل، و(لن) لتوكيد النفي في المستقبل.

٧ ـ **كان سيفعل**: نفيه (لم يكن ليفعل)، فإذا قلت: (كان سيحضر) أو

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠).
(٢) «كتاب سيبويه»: (١/ ٤٦٠).
(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠).
(٤) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠، ١/ ٦٨).
(٥) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٤١) قوله: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾، (١/ ٤٣٤) ﴿أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾.
(٦) «المفصل» (٢/ ٢٠٠)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٦٠).

(كان سوف يحضر) فإنّ نفيه (لم يكن ليحضر)[١].

وذكر سيبويه أن نفيه (ما كان ليفعل)[٢]. والصواب الأول، وذلك أنّ (ما كان) نفي لقولنا: (لقد كان) كما ذكر سيبويه نفسه.

دلالات النفي:

١ـ نفي العمدة:

قد تنفى العمدة، وهي المسند أو المسند إليه، فمن نفي المسند قولك: (ما حضر خالد بل سافر)، وقولك: (ما مسافر أخوك) فقد نفيت الحضور في الأولى والسفر في الثانية وهما مسندان، وكقولك: (هو لا كاتب ولا شاعر).

وقد ينفى المسند إليه نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨] فنفى الخوف، وقوله: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٤٩] فنفى الطاقة.

وقد ينفى المسند إليه عن طريق إثباته، وذلك كأن تقول: (شاعركم لا يحسن القول) فظاهر هذا أنّ لهم شاعرًا لا يحسن القول، وقد يراد بذلك أن ليس لهم شاعر أصلاً، ونحو قولك: (شعرك أحسن من نثره) فظاهر هذا الكلام أنّ له شعرًا أحسن من نثر الغائب. وقد يقال هذا التعبير وليس للمخاطب شعر أصلاً، فيراد به أنه لو كان لك شعر لكان أحسن من نثره، أو يقال على سبيل التهكم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]. والمعنى: أنهم لا شافعين لهم أصلاً فتنفعهم شفاعتهم، وليس المعنى أنّ الشافعين يشفعون لهم، ولكن لا تنفعهم شفاعتهم.

---

(١) «كليات أبي البقاء» (٧٨).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٠٨)، وانظر «شرح ابن يعيش» (٧/ ٢٩)، «الأشباه والنظائر» (٢/ ٢٥٢).

ومنه قول الشاعر:

على لاحبٍ لا يهتدى بمنارِهِ

أي على طريق لا منار به فيهتدى به ، وليس المراد أنّ في الطريق منارًا لا يهتدى به[١].

ومنه «قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه في وصف مجلس رسول الله ﷺ: (لا تُنْثَى فلتاته) أي لا تذاع سقطاته ، فظاهر هذا اللفظ أنه كان ثمّ فلتات غير أنها لا تذاع. وليس المراد ذلك ، بل المراد أنّه لم يكن ثمّ فلتات فتنثى»[٢]. فظاهر التعبير إثبات المسند إليه ، غير أنّ المقصود نفيه أصلاً.

٢ ـ نفي القيد:

قد ينفى القيد من مفعول ، أو متعلق ، أو حال ، أو صفة ، أو غير ذلك من القيود ، كقولك: (ما أكرمت محمدًا) و(ما رأيت خالدًا يوم الجمعة) و(ما رأيت خالدًا راكبًا) ونحو ذلك.

ونفي القيد له دلالات متعددة:

أ ـ **فقد يدل نفي القيد على أنّ القيد لم يحصل، أما ما عداه فلا يدرى أحصل أم لا** ، وذلك نحو قولك: (ما أكرمت محمدًا) فإنّك نفيت الإكرام عن محمد وسكتّ عن غيره ، فقد تكون أكرمت غيره أو لا تكون.

ومثله (ما رأيت محمدًا يوم الجمعة) فإنّك نفيت رؤيته يوم الجمعة وسكتّ عن رؤيته في الأيام الأخرى ، فقد تكون رأيته في غير يوم الجمعة ويحتمل أنك لم تره لا في يوم الجمعة ولا في غيره.

---

(١) انظر «الخصائص» (٣/ ١٦٥)، «البرهان» (٣/ ٣٩٤)، «المثل السائر» (٢/ ٦٥ـ٦٧).
(٢) «المثل السائر» (٢/ ٦٥).

ونحوه (ما ذهبت إلى خالد) فأنت نفيت الذهاب إلى خالد وسكتّ عن الذهاب إلى غيره ، فقد تكون ذهبت إلى غيره أو لا تكون.

ومثله الحال نحو (لم أسمع الطفل باكيًا) فأنت نفيت سماعك الطفل باكيًا ، أما سماعه غير باك فأنت سكتّ عنه ، فقد تكون سمعته أو لا تكون.

وقد يدلّ نفي القيد على رجحان حدوث الأصل ، نحو قولك: (ما شربنا اليوم ماء باردًا) فالراجح في نحو هذا أنك شربت ماء غير بارد. وقد يراد به أنك لم تشرب شيئًا ، وذلك كأن يكون المتكلم صائمًا وقد كان معتادًا على شرب الماء البارد فيقول: (ما شربنا اليوم ماء باردًا).

ونحوه قولك: (ما جاء اليوم أخوك راكبًا) فالراجح في نحو هذا أنه جاء غير راكب ، وإن كان من المحتمل أيضًا احتمالاً مرجوحًا بأنه لم يجئ راكبًا ولا غير راكب ، وذلك كأن يكون من المعتاد أن يجيء أخوه راكبًا ، فنفى هذه الهيئة بأكلمها.

ب ـ الدلالة على نفي القيد وحده مع القطع بحدوث الأصل ، وذلك إذا علم حدوث الأصل ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٦] فهذا إثبات لخلق السماء والأرض ونفي للعب ، ونحو قولك: (ما مشى عمر على الأرض مختالاً) فإنه أثبت المشي ونفى الاختيال. ومنه في غير النفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [لقمان: ١٨] فإنّه نهى عن الاختيال ولم ينه عن المشي أصلاً.

وقد يفيد نفي القيد الدلالة على حدوث الأصل ، وذلك بتقديم القيد على عامله نحو (ما محمدًا أكرمت) فإنّ هذا التعبير يفيد نفي الإكرام لمحمد خاصة وإثباته لغيره ، بخلاف ما لو قلت: (ما أكرمت محمدًا) فإنّه يفيد نفي الإكرام لمحمد ، أما بالنسبة إلى غير محمد فهو مسكوت عنه. ونحو قولك: (ما إلى

خالد ذهبت) فإنه يفيد نفي الذهاب إلى خالد خاصة وإثبات الذهاب إلى غيره ، بخلاف قولك : (ما ذهبت إلى خالد) فإنه يفيد نفي الذهاب إلى خالد ، أما الذهاب إلى غيره فهو مسكوت عنه[1] كما ذكرنا آنفًا .

ج ـ وقد يذكر القيد والمراد نفي الأصل ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] والمراد: نفي السؤال أصلاً بإلحاف أو بغيره ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَشْتَرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ١٩٩] والمقصود نفي الشراء بآيات الله أصلاً ، لا ثمنًا قليلاً ولا كثيرًا ، لأنّ كل ثمن هو قليل بالنسبة إلى آيات الله .

جاء في (البرهان): «ومنه نفي الشيء مقيدًا والمراد نفيه مطلقًا ، وهذا من أساليب العرب يقصدون به المبالغة في النفي وتأكيده ، كقولهم: (فلان لا يرجى خيره) ليس المراد أنّ فيه خيرًا لا يرجى ، وإنما غرضهم أنّه لا خير فيه على وجه من الوجوه .

ومنه ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ٢١] فإنه يدلّ على أنّ قتلهم لا يكون إلاّ بغير حق ، ثم وصف القتل بما لا بدّ أن يكون من الصفة ، وهي وقوعه على خلاف الحق . . . وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ فإن ظاهره نفي الإلحاف في المسألة ، والحقيقة نفي المسألة البتة . . .

ومثله قوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨] ليس المراد نفي الشفيع بقيد الطاعة ، بل نفيه مطلقًا»[2] .

ومنه قوله :

لا تُفزِعُ الأَرنبَ أهوالُها ولا تَرَى الضَّبَّ بها يَنْجَحِرْ

---

(١) انظر «دلائل الإعجاز» (٩٨) .
(٢) «البرهان» (٣/ ٣٩٦ـ٣٩٧) ، «الكليات» (٣٥٥) .

أي لا أرنب بها فتفزعها أهوالها[١] ، وليس المقصود أنّ بها أرنبًا لا تفزعها الأهوال ، وكذلك قوله: (ولا ترى الضب بها ينجحر) «فإن ظاهر المعنى من هذا البيت أنّه كان هناك ضبّ ولكنه غير منجحر ، وليس كذلك ، بل المعنى أنه لم يكن هناك ضب أصلاً» [٢].

وجاء في (دلائل الإعجاز): «أنّه من حكم النفي إذا دخل على كلام ثم كان في الكلام تقييد على وجه من الوجوه أن يتوجه إلى ذلك التقييد وأن يقع له خصوصًا.

تفسير ذلك أنك إذا قلت: (أتاني القوم مجتمعين) فقال قائل: (لم يأتك القوم مجتمعين) كان نفيه ذلك متوجهًا إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان ، دون الإتيان نفسه ، حتى إنّه إن أراد أن ينفي الإتيان من أصله كان من سبيله أن يقول: إنهم لم يأتوك أصلاً ، فما معنى قولك: مجتمعين؟ هذا مما لا يشك فيه عاقل. . .

فإذا قلت: (جاءني زيد راكبًا) و(ما جاءني زيد راكبًا) كنت قد وضعت كلامك لأن تثبت مجيئه راكبًا أو تنفي ذلك ، لا لأن تثبت المجيء وتنفيه مطلقًا ، هذا ما لا سبيل إلى الشك فيه» [٣].

والصواب ما ذكرنا ، فإنّ نفي القيد قد يفيد حصول الأصل ، وقد يفيد نفي الأصل أيضًا كما أوضحنا.

د ـ وإذا تعددت القيود احتمل أن يكون المراد نفي القيد الأخير ، واحتمل أن يراد نفي القيود كلها ، واحتمل أيضًا أن يكون المراد نفي الأصل أيضًا ، فإذا

---

(١) «الخصائص» (٣/ ١٦٥).

(٢) «المثل السائر» (٢/ ٦٦).

(٣) «دلائل الإعجاز» (٢١٦ـ٢١٧).

قلت مثلاً: (ما رأيت رجلاً غريبًا طويلاً) احتمل أن تكون رأيت رجلاً غريبًا فقط وليس طويلاً ، وقد تكون رأيت رجلاً لا غريبًا ولا طويلاً.

وإذا قلت: (ما جعلت مالي نصفين وأعطيت محمدًا نصفًا وخالدًا نصفًا) احتمل أنك جعلت مالك نصفين وأعطيت محمدًا نصفًا ولكنّك لم تعط خالدًا نصفًا ، واحتمل أيضًا أنك جعلت مالك نصفين غير أنك لم تعط محمدًا ولا خالدًا ، أو أنك أعطيتهما غير النصف ، ومن المحتمل أيضًا أنك لم تفعل هذا الأمر أصلاً لم تقسم مالك ولم تعط شيئًا.

ونحو قولك: (ما ذهبت إلى محمد وخالد وقلت لهما: أنا معكما) فهذا يحتمل نفي القول وإثبات الذهاب إليهما ، ويحتمل أنّك ذهبت إلى واحد منهما فقط ، ويحتمل أنّك نفيت الأمر كله ، أي أنّ هذا الأمر لم يحصل كله ولا شيء منه.

ونحوه أن تقول: (ما أقبل محمد راكبًا ضاحكًا صباح اليوم) فقد يراد بذلك نفي القيد الأخير ، وهو صباح اليوم وإثبات ما قبله ، وقد يراد بذلك نفي القيود كلها ، وقد يراد أنّ شيئًا من ذلك لم يحصل ، أي تنفي الهيئة كلها.

هـ ـ **التنصيص على نفي القيد دون غيره**: إذا أردت التنصيص على نفي شيء من الأسماء أو القيود وإثبات ما عداه نصًا ، جئت بـ(غير) أو (لا) أحيانًا ، فتقول مثلاً: (أقبل محمد راكبًا غير ضاحك) ، و(أقبل محمد راكبًا لا ضاحكًا) إذا نفيت الضحك وحده وأثبت الإقبال ، وتقول: (أقبل محمد غير راكب ولا ضاحك) إذا نفيت الركوب والضحك وأثبتّ الإقبال.

وتقول: (شربت الماء غير بارد) و(رأيت رجلاً غير غريب ولا طويل) فإنّك ههنا نصصت على ما أردت إثباته ونفيه ، ففي الجملة الأولى ـ أعني (أقبل

محمد راكبًا غير ضاحك) ـ نصصت على مجيء محمد راكبًا ، ونصصت على نفي الضحك ، وهكذا شأن الجمل الأخرى .

يتبين لنا من هذا أن النفي مع القيود يكون نفيًا احتماليًا في الغالب ، وإن كان الأظهر أنه يفيد نفي القيد وحده ، فإذا أردت التنصيص على النفي جئت بـ (غير) مع الاسم ، وربما صح الإتيان بـ (لا) أيضًا كما أسلفنا .

٣ ـ نفي الشيء والمراد عدم كماله :

قد ينفى الشيء أصلاً وليس المراد ذلك ، بل المراد انتفاء كماله ، أو يكون المراد أنه لا ينبغي أن يوصف بهذا الوصف ، وذلك كقولك : (إنّ فلانًا ليس بحي) ، والمقصود أنّ حياته التي هو فيها لا ينبغي أن تسمى حياة . ونحو هذا قول الشاعر :

ما عاشَ من عاشَ مذمومًا خَصائلهُ ولم يمتْ من يكنْ بالخيرِ مذكورا

ونحو هذا قوله تعالى في أهل النار : ﴿ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾ [طه : ٧٤] «فنفى عنه الموت ؛ لأنه ليس بموت صريح ، ونفى عنه الحياة ؛ لأنها ليست بحياة طيبة ولا نافعة» (١) .

ونحوه أن تقول لزائرك وقد همّ بالانصراف : (لم نرك بعد) أي لم تتم رؤيتنا لك ، فقد نفيت الرؤية والمقصود عدم كمالها .

٤ ـ التقديم والتأخير :

وله صور أبرزها :

أ ـ تقديم الاسم على الفعل ، فمن ذلك :

تقديم المسند إليه على الفعل نحو (ما أنا أخبرته بهذا) فهذا يفيد أنّ الإخبار

---

(١) «البرهان» (٣/ ٣٩٥) .

حصل ولكن لم تفعله أنت بل فعله غيرك ، بخلاف ما لو قلت: (ما أخبرته بهذا) فهذا نفي للإخبار عن نفسك ، أما بالنسبة إلى غيرك فقد يكون أخبره أو لم يخبره.

ومثله (ما ذهبت إليه) والمقصود نفي الذهاب عن نفسك ، وأما بالنسبة إلى غيرك فقد سكت عنه ، فقد يكون ذهب أو لم يذهب ، فإذا قدمت المسند إليه فقلت: (ما أنا ذهبت إليه) أفدت نفيه عن نفسك وإثباته لغيرك ، ولذا لا يصح أن يقال: (ما أنا ذهبت إليه ولا أحد غيري) ، فإنّ قولك: (ما أنا ذهبت إليه) يعني أن غيرك ذهب إليه ، فإذا قلت: (ولا أحد غيري) ناقض آخر الكلام أوله.

جاء في (**دلائل الإعجاز**): «إذا قلت: (ما فعلت) كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول ، وإذا قلت: (ما أنا فعلت) كنت نفيت عنك فعلاً ثبت أنه مفعول... وكذلك إذا قلت: (ما ضربت زيدًا) كنت نفيت عنك ضربه ، ولم يجب أن يكون قد ضُرب ، بل يجوز أن يكون قد ضربه غيرك ، وأن لا يكون قد ضُرب أصلاً ، وإذا قلت: (ما أنا ضربت زيدًا) لم تقله إلا وزيد مضروب ، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب...

وههنا أمران يرتفع معهما الشك في وجوب هذا الفرق ، ويصير العلم به كالضرورة: أحدهما: أنه يصح لك أن تقول: (ما قلت هذا ولا قاله أحد من الناس) ، و(ما ضربت زيدًا ولا ضربه أحد سواي) ، ولا يصح ذلك في الوجه الآخر ، فلو قلت: (ما أنا قلت هذا ولا قاله أحد من الناس) و(ما أنا ضربت زيدًا ولا ضربه أحد سواي) كان خلفاً من القول»[(١)].

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٩٦-٩٧).

ومن ذلك:

تقديم القيد على الفعل:

نحو تقديم المفعول به، والجار والمجرور، والظرف، وغير ذلك، وهو يفيد ما أفاده الأول من الإثبات والنفي، وذلك نحو قولك: (ما خالدًا أكرمت) فإنّه يفيد نفي الإكرام لخالد خاصة وإثباته لغيره، بخلاف ما لو قلت: (ما أكرمت خالدًا) فإنّه يفيد نفي الإكرام لخالد ولم تعرض لغيره بإثبات أو نفي، فقد تكون أكرمته أو لا تكون، ولذا يصح أن تقول: (ما أكرمت خالدًا ولا غيره)، ولا يصح أن تقول: (ما خالدًا أكرمت ولا غيره)؛ لأنّ تقديم المفعول به أفاد إثبات الفعل، وهو الإكرام، فكيف تنقضه؟.

وكذلك الجار والمجرور نحو (ما إليّ جاء) فإنه نفى المجيء إليه وأثبت المجيء إلى غيره، بخلاف ما لو قال: (ما جاء إليّ) فإنه نفى المجيء إليه ولم يعرض للمجيء إلى غيره، فقد يكون حصل أو لم يحصل.

ونحوه الظرف، نحو (ما بين الأشجار وجدت الكرة) فإنّه يفيد إثبات وجدان الكرة، لكن نفى كونها بين الأشجار، بخلاف ما لو قال: (ما وجدت الكرة بين الأشجار) فإنه نفى وجودها بين الأشجار، أما وجودها في محل آخر فلم يعرض له، فقد يكون وجدها أو لم يجدها. ونحو (ما يوم الجمعة سافر خالد) و(ما سافر خالد يوم الجمعة) وهكذا.

جاء في (دلائل الإعجاز): «ويجيء لك هذا الفرق على وجهه في تقديم المفعول وتأخيره. فإذا قلت: (ما ضربت زيدًا) فقدمت الفعل، كان المعنى أنّك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات، وتركته مبهمًا محتملاً. وإذ قلت: (ما زيدًا ضربت) فقدمت المفعول، كان المعنى على أن ضربًا وقع منك على إنسان، وظن أنّ ذلك

الإنسان زيد ، فنفيت أن يكون إيّاه. فلك أن تقول في الوجه الأول: (ما ضربت زيدًا ولا أحدًا من الناس) ، وليس لك في الوجه الثاني. فلو قلت: (ما زيدًا ضربت ولا أحدًا من الناس) كان فاسدًا على ما مضى في الفاعل. . . .

وحكم الجار مع المجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب ، فإذا قلت: (ما أمرتك بهذا) كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك ، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر ، وإذا قلت: (ما بهذا أمرتك) كنت قد أمرته بشيء غيره» (١).

ب ـ **وقوع الفعل في حيّز النفي وعدمه**: إذا وقع الفعل في حيّز النفي كان منفيًّا ، وإن لم يقع في حيّزه كان مثبتًا ، وذلك نحو (عرفت أنه ليس مسافرًا) و(ما عرفت أنه مسافر) فالجملة الأولى إثبات للمعرفة ، والثانية نفي لها ، فقد عرف في الجملة الأولى أنه ليس بمسافر ، وأما في الثانية فقد نفى معرفته بذلك فلم يعلم أنه مسافر. ونحو (سمعت أنك لم تترك عملك) و(ما سمعت أنك تركت عملك) ، فالأولى إثبات للسماع ، والثانية نفي له.

ونحو قولك: (قلت: إنّه ليس بشاعر) و(ما قلت إنه شاعر) فقد أثبت القول في الأولى ونفاه في الثانية ، فقد قال في الأولى: (إنه ليس بشاعر) ، وفي الثانية لم يقل إنه شاعر.

ونحو قولنا: (يجب أن لا تخبره بذلك) و(لا يجب أن تخبره بذلك) ففي الأولى أوجب عليه عدم الإخبار ، وفي الثانية نفى وجوب إخباره ، بل أجاز له أن يخبره وأن لا يخبره. ونحو (يجب أن لا تحضر) و(لا يجب أن تحضر) ففي الأولى ألزمه بعدم الحضور ، وفي الثانية لم يوجب عليه الحضور ، بل أجاز له الحضور وعدم الحضور. ومثله (يجوز أن لا تفعل) و(لا يجوز أن تفعل) ففي

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٩٨).

الجملة الأولى جوّز له عدم الفعل وجوّز له الفعل ، وفعله أولى ، وفي الثانية منعه من الفعل ، أي لم يجوّز له الفعل.

ونحو (أدركت أنّه ليس غبيًّا) و(ما أدركت أنّه غبي) ففي الأولى أدرك عدم غبائه ، وفي الثانية لم يدرك غباءه.

ونحوه قولك: (ما أصبحت تملك عقارًا) و(أصبحت لا تملك عقارًا) ، ففي الجملة الأولى لم يصبح ، وفي الثانية أصبح ، ومعنى العبارة الأولى أن المخاطب كان يأمل أن يكون من أصحاب العقار ولم يتيسر له ذلك ، وأما الثانية فنقولها لمن كان يملكه وهو الآن لا يملكه ، فالعبارة الأولى لا تدلّ على أنه كان يملك العقار ، بخلاف الثانية.

ونحوه قولك: (وما أصبحت تملك زرعًا ولا ضرعًا) و(أصبحت لا تملك زرعًا ولا ضرعًا). فالعبارة الأولى تفيد أنه كان يريد ذاك فلم يتحقق له ما أراد ، والثانية تفيد أنه كان يملكها ففقدها ، وهكذا.

والخلاصة أنّه إذا وقع الفعل في حيز النفي تسلط عليه ، وإن لم يقع في حيزه كان مثبتًا ولم يتسلط عليه.

ج - وقوع (كل) في حيز النفي وعدمه:

قد مرّ بنا هذا في باب التوكيد ، وذكرنا ثَمّ أنه إذا وقعت (كل) في حيز النفي أفادت الثبوت لبعض الأفراد ، وإذا لم تقع في حيزه اقتضى ذلك النفي عن كل فرد ، فإذا قلت مثلاً: (ما أعانني كل الطلاب) كنت أثبت الإعانة لبعضهم ، فلم يعنك كلهم بل أعانك بعضهم ، وإذا قلت: (كل الطلاب لم يعينوني) نفيت الإعانة عن كل الطلاب.

جاء في (دلائل الإعجاز) في قول أبي النجم:

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدّعي ... علي ذنبًا كلُّه لم أصنعِ

برفع كلّ: «إنّه أراد أنها تدّعي عليه ذنبًا لم يصنع منه شيئًا البتة لا قليلاً ولا كثيرًا، ولا بعضًا ولا كلاًّ. والنصب يمنع من هذا المعنى، ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادعته بعضه. وذلك أنّا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في (كل) والفعل منفي لا يصلح أن يكون إلاّ حيث أن يراد أنّ بعضًا كان وبعضًا لم يكن. تقول: (لم ألقَ كل القوم) و(لم آخذ كل الدراهم) فيكون المعنى: أنك لقيت بعضًا من القوم ولم تلق الجميع، وأخذت بعضًا من الدراهم وتركت الباقي، ولا يكون أن تريد أنّك لم تلق واحدًا من القوم، ولم تأخذ شيئًا من الدراهم...

وإذ قد بان لك من حال النصب أنه يقتضي أن يكون المعنى على أنه قد صنع من الذنب بعضًا، وترك بعضًا، فاعلم أنّ الرفع على خلاف ذلك، وأنّه يقتضي نفي أن يكون قد صنع منه شيئًا، وأتى منه قليلاً أو كثيرًا، وأنك إذا قلت: (كلهم لا يأتيك)، و(كل ذلك لا يكون)، و(كل هذا لا يحسن) كنت نفيت أن يأتيه واحدٌ منهم، وأبيت أن يكون أو يحسن شيء مما أشرت إليه»[(١)].

قيل: وقد يشكل على الشق الأول من هذا القول نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٖ﴾ [لقمان: ١٨]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦] إذ يقتضي ذلك أن يحب الله بعض هؤلاء.

وأجيب «أنّ دلالة المفهوم إنّما يعول عليها عند عدم المعارض، وهو ههنا موجود، إذ دلّ الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقًا»[(٢)]، وتحريم الكفر والإثم.

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٢١٥ـ٢١٨).
(٢) «المغني» (١/ ٢٠٠ـ٢٠١).

٥ ـ تكرير الفعل في النفي:

تقول: (ما مررت بمحمد وخالد)، وتقول: (ما مررت بمحمد وما مررت بخالد). وقد فرّق قسم من النحاة بين التعبيرين فقالوا: إذا نفيت مرورًا واحدًا قلت: (ما مررت بمحمد وخالد)، وإذا نفيت مرورين منقطعًا أحدهما عن الآخر قلت: (ما مررت بمحمد وما مررت بخالد).

وأما الإثبات فيحتمل معاني عدة، فإذا قلت: (مررت بمحمد وخالد) احتمل أنك مررت بهما مرورًا واحدًا، واحتمل أنّك مررت بكل واحد منهما مرورًا منقطعًا عن الآخر، واحتمل أن يكون مرورك بخالد أولاً، أو بمحمد أولاً، لأنّ الواو لا تفيد الترتيب على الأرجح.

قال سيبويه: «يجوز أن تقول: (مررت بزيد وعمرو) والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيدًا، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة، فالواو يجمع هذه الأشياء على هذه المعاني...

وقد تقول: (مررت بزيد وعمرو) تعني أنك مررت بهما مرورين، وليس في ذلك دليل على المرور المبدوء به، كأنّه يقول: ومررت أيضًا بعمرو، فنفي هذا (ما مررت بزيد وما مررت بعمرو)» (١).

فتبين من قول سيبويه أنّه إذا كان مرّ مرورين فنفيه يكون بتكرير العامل (ما مررت بزيد وما مررت بعمرو)، أمّا إذا كان المرور واحدًا فلا يتكرر العامل.

قال سيبويه: «قولك: (مررت برجل وحمار قبل) فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار، كأنك قلت: (مررت بهما) فالنفي في هذا أن تقول: (ما مررت برجل

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٨).

وحمار) أي ما مررت بهما» (١).

وجاء في (الكليات) لأبي البقاء: «إذا دخل حرف النفي في مثل (رأيت زيدًا وعمرًا) فإن كانت الرؤية واحدة تقول: (ما رأيت زيدًا وعمرًا)، وإن كنت قد مررت بكل منهما على حدة تقول: (ما مررت بزيد ولا مررت بعمرو)» (٢).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «وأما لو كررت العامل فقلت: (ما جاءني زيد وما جاءني عمرو) فهو عند سيبويه نفي للمجيئين المنقطع أحدهما عن الآخر، كأن المخاطب توهّم أنه حصل مجيء كل واحد منهما، لكن منقطعًا عن مجيء الآخر، فرفعت بهذا الكلام وهمه.

وعن المازني هو أيضًا نفي للاحتمالات الثلاثة، كما كان من دون تكرير العامل، وهذا القول أقرب، ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفائدة زيادة (لا) بعد الواو وأكثر» (٣).

ويبدو لي أنّ رأي المازني أرجح، فتكرار الفعل في نحو هذا يفيد التوكيد، ويفيد نفي احتمال الاجتماع في المجيء، فإذا قلت: (ما حضر محمد وخالد) احتمل أنك أردت نفي اجتماعهما في الحضور، أي حضر أحدهما ولم يحضرا كلاهما، واحتمل أنه لم يحضر محمد ولا خالد، فإذا قلت: (ما حضر محمد وما حضر خالد) نفيت أن يكون حضر أي واحد على أي حال.

وكذلك الإثبات، فإنك إذا قلت: (حضر محمد وحضر خالد) فإنّه يحتمل حضورهما معًا، ويحتمل حضورهما منقطعًا أحدهما عن الآخر، كقولك: (حضر محمد وخالد)، إلا أنّ تكرار الفعل فيه توكيد، والله أعلم.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٨).

(٢) «الكليات» (٤٠٨).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤٠٤).

٦ ـ نفي النفي:

من المعلوم أن نفي النفي إثبات ، نحو (ما ما محمد قائم) والمعنى (محمد قائم) فهذا نفي للنفي ، وذلك أنّ قائلاً قال: (ما محمد قائم) فرددت عليه كلامه قائلاً: (ما ما محمد قائم) أي ليس نفيك صحيحًا.

وليس من نفي النفي قولنا: (لا لم أذهب) و(لا لا أذهب) فإنّ هذا توكيد للنفي ، لا نقض له ، وذلك أنّ (لا) الأولى حرف جواب نقيض نعم ، كأن يقال لك: (أذهبت إلى سعيد؟) فتقول: (لا لم أذهب) ، أو (أتذهب إلى سعيد؟) فتقول (لا لا أذهب) ، فليس هذا نقضًا للنفي بل هو توكيد له.

ومن نفي النفي قولنا: (لا أريد أن لا أذهب) والمعنى: أريد أن أذهب ، لأن قولك: (أريد أن لا أذهب) معناه تريد عدم الذهاب ، فإن نفيت هذه الإرادة فقلت: (لا أريد أن لا أذهب) كان المعنى لا تريد عدم الذهاب. ونحوه أن تقول: (لا أمانع ألاّ يحضر) والمعنى أنك تمانع حضوره ، لأن قولك: (أمانع ألا يحضر) ، معناه أنك تمانع عدم حضوره ، فهذا نفي للنفي ، فكان إثباتًا.

وقريب من هذا ما هو نفي في المعنى ، نحو (ما منعك أن لا تعتذر؟) وهذا يدلّ على أنه اعتذر فقال له سائلاً: ما منعك من عدم الاعتذار؟ ذلك لأنّ قولك: (ما منعك أن تعتذر؟) معناه أنّه لم يعتذر فقال له: ما منعك من الاعتذار؟ ثم نفى هذا المعنى فقال: (ما منعك أن لا تعتذر؟) أي: ما منعك من عدم الاعتذار؟.

ونحوه قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥] أي: ما منعك من السجود؟.

وأما قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَۖ﴾ [الأعراف: ١٢] فـ (لا) زائدة

ولا بد ، لأنها لو لم تكن زائدة لكان المعنى أنه سجد فحاسبه على السجود، وسيكون المعنى عند ذاك: ما منعك من عدم السجود؟ بعكس المعنى الأول ، وهذا باطل ، وقد مرّ بحث هذا في باب الفعل فلا داعي لتكراره.

ومن هذا الضرب قولنا: (أبى أن لا يحضر) والمعنى: أبى عدم الحضور ، أي أراد الحضور ، بعكس (أبى أن يحضر) ومعناه: أبى الحضور. وليس من هذا الضرب قولنا: (أبى إلا أن يحضر) بمعنى أراد الحضور ، فإن هذا انتقاض للنفي بـ(إلاّ) ، كما تقول: (ما محمد إلاّ شاعر) ، و(ما حضر إلاّ خالد) وليس نفيًا للنفي ، والنتيجة واحدة في كليهما وهي الإثبات ، غير أنّ النقض بـ(إلا) يفيد الحصر ، بخلاف نفي النفي فإنه يفيد مجرد الإثبات بلا دلالة على القصر.

أسماء وظروف مختصة بالنفي:

من الأسماء المختصة بالنفي ولا تستعمل في الإيجاب (أحد) و(عَريب) و(ديّار) و(كرّاب) و(طوري) ، وكلها بمعنى واحد[١]. تقول: (ما بالدار ديّار) ، و(ما فيها عَريب) بمعنى: ما فيها أحد.

وقد مرّ بحث (أحد) في العدد فلا نعيده ههنا.

ومن الظروف المختصة بالنفي (قَطّ) بفتح القاف وتشديد الطاء المضمومة ، و(عَوْض).

فالأولى: لاستغراق الزمان الماضي ، تقول: (ما رأيته قَطّ) أي: ما رأيته فيما مضى من عمري ، ولا يقال: (لا أكلمه قط).

والثانية: لاستغراق الزمن المستقبل ، مثل: (أبدًا) ، إلاّ أنه لا يستعمل في

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣٠٣) ، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٦٤) ، «الكشاف» (٣/ ٢٧٣): قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾.

الإثبات، بخلاف (أبدًا) فإنها تستعمل في النفي والإثبات، قال تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الجمعة: ٧]، وقال: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [المائدة: ١١٩].

وأما (عَوْض) فهي مختصة بالنفي ولا تقع في الإثبات، تقول: (لا أفعله عَوْض) أي لا أفعله أبدًا. وهو ظرف مبني على الضم، وإذا أضيف أعرب. تقول: (لا أفعله عوضَ العائضين) أي دهر الداهرين، ومعنى الداهر، أو العائض: الذي يبقى على وجه الدهر، فيكون المعنى: لا أفعله ما بقي في الدهر داهر، أي ما بقي على وجه الدهر باق.

وربما استعمل (عوض) لمجرد الزمان، لا لاستغراق الزمن، وذلك كقوله:

فلولا نيل عوض في خطاي وأوصالي

أي: فلولا نيل الزمن منّي(١).

وقد مرّ بحث (قط) و(عوض) في باب الظرف، وحسبنا ههنا ما ذكرناه الآن عنهما.

الحروف المؤكدة للنفي:

يؤكد النفي بحروف أشهرها الباء و(من) و(إنْ) و(لا) الزائدات، فالباء نحو (ما هو بمنطلق)، ونحو ﴿وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

---

(١) انظر «المغني» (١/ ١٧٥)، (١/ ١٠٥)، «الهمع» (١/ ٢١٣)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٩)، «القاموس المحيط» (٢/ ٣٣).

و(من) نحو ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ونحو ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨].

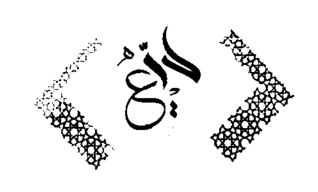
و(إنْ) نحو (ما إن أخوك معنا) وكقوله:

بني غدانةَ ما إنْ أنتمُ ذهبٌ ولا صريفٌ ولكنْ أنتمُ الخزفُ

و(لا) نحو ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت: ٣٤].

وقد مر بحثها كلها في مواضعها، فلا نعيد القول فيها مرة أخرى.

* * *



الاستفهام

أدوات الاستفهام:

١ ـ الهمزة:

الهمزة أوسع أدوات الاستفهام استعمالاً ، فهي تستعمل للتصور والتصديق.

والتصور هو ما يجاب عنه بالتعيين ، نحو (أمحمد عندك أم خالد؟) فتجيب (محمد) أو (خالد).

والتصديق هو ما يجاب عنه بـ(نعم) أو (لا) ، نحو: (أحضر القاضي؟) فتجيب بـ (نعم) أو (لا). بخلاف أداوت الاستفهام الأخرى ، فإنّها تستعمل للتصور خاصة ، إذ هي لا يجاب عنها بـ (نعم) أو (لا) بل بالتعيين ، تقول: مَن حضر؟ فيقال: سعيد ، وتقول: كيف أصبحت؟ فيقال: بخير ، ما عدا (هل) و(أم) المنقطعة فإنّهما تستعملان للتصديق خاصة[١] ، ولا تستعملان للتصور ، تقول: هل أعددت الطعام؟ فيقال: نعم ، ولا يجوز أن يقال: هل محمد مسافر أم خالد؟.

وقد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي إلى معان أخرى أشهرها:

---

(١) انظر «المغني» (٢/ ٣٤٩) ، «همع الهوامع» (٢/ ٦٩).

أ ـ التسوية:

نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، وقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣].

ولا تختص بها الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) «بل كما تقع بعدها تقع بعد (ما أبالي) و(ما أدري) و(ليت شعري) ونحوهن، والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، ونحو (ما أبالي أقمت أم قعدت)» (١).

وهمزة التسوية لا يراد بها الاستفهام الحقيقي، بل هي وما بعدها على معنى الخبر لا الإنشاء، فإنّك إذا قلت: (سواء عليّ أحضرت أم غبت) كان المعنى: سواء عليّ حضورك وغيابك، فهي لا تستحق جوابًا «لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأنّ الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر» (٢).

والذي يبدو لي أنّ ثمة فرقًا في المعنى بين قولنا: (سواء عليّ أحضرت أم غبت) و(سواء عليّ حضورك وغيابك)، وأنهما لا يتطابقان تمامًا، فإنّ قولك: (سواء عليّ أحضرت أم غبت) معناه أنك لا تهتم بجواب هذا الاستفهام ولا تُعنى به، فإن الجواب بأحد الأمرين مستو عندك ونقيضه، بخلاف قولك: (سواء عليّ حضورك وغيابك) فإنك ذكرت الاستواء على سبيل الخبر نصًّا.

فما بعد همزة التسوية خبر تأولاً لا نصًّا لأنه تساوى عندك جواب

---

(١) «المغني» (١/ ١٧).
(٢) «المغني» (١/ ٤١).

الأمرين ، ومن هنا دخل معنى الخبر . وأما الثانية فهي خبر نصًّا ؛ لأنها إخبار بتساوي الأمرين أنفسهما . ونحوه قولك : (لا أبالي أفاز أم خسر) أي أنك لا تبالي بجواب هذا الاستفهام على أيه حال كان فلا داعي للإجابة عنه .

ولا يصح وقوع (أو) بعد همزة التسوية ، بل لا تقع إلا (أم)[1] ، فلا تقول : (سواء عليّ أحضرت أو غبت) ، بل لا بد أن تقول : (سواء عليّ أحضرت أم غبت) . قال تعالى : ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم : ٢١] ، وذلك لأنّ المعنى يقتضي (أم) لا (أو) ، وذلك أنّ جواب قولك : (أكَتبَ أو قرأ؟) هو (نعم) أو (لا) ، والمعنى أَفَعَلَ أحدهما؟ .

وجواب (أكتَبَ أم قرأ؟) هو التعيين ، فتقول : (كتب) أو تقول : (قرأ) .

وبهذا تعلم أن في قولنا : (أكتب أم قرأ) أمرين متعادلين يسأل عنهما . وأما قولك : (أكَتَب أو قرأ؟) فليس فيه أمران ، بل هو أمر واحد يسأل عنه ، أي أفعَلَ أحدهما؟ والتسوية لا تكون إلا بين أمرين ، لا في أمر واحد ، ولذا امتنع أن يساوى بـ (أو) بعد الهمزة .

٢ ـ الإنكار :

وذلك كقوله تعالى : ﴿أَفَأَصۡفَىٰكُمۡ رَبُّكُم بِٱلۡبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًاۚ﴾ [الإسراء : ٤٠] .

والإنكار الواقع بعد الهمزة على قسمين :

الأول : إنكار إبطالي : وهو إنكار على من ادعى وقوع الشيء ، والحق أنه غير واقع ، وذلك كالآية السابقة ، فإنهم ادّعوا أنّ الملائكة بنات الله ، فأنكر

---

(١) «المغني» (١/ ٤٣).

ذلك عليهم وأبطل قولهم. ونحوه قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٩].

الثاني: الإنكار التوبيخي: ويقتضي أن المخاطب فعل فعلاً يستلزم توبيخه عليه وتقريعه، فالأمر واقع في الإنكار التوبيخي، بخلاف الإبطالي. ومن الإنكار التوبيخي قوله تعالى: ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ [الصافات: ٩٥]، ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦٥].

وهذان الإنكاران مختصان بالهمزة.

٣ ـ التقرير:

وهو إثبات المستفهم عنه، قيل: ويختص بالوقوع بعد النفي، «سواء كان بما، أو لم، أو ليس، أو لمّا» (١) نحو ﴿ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [الكهف: ٧٥]، ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ﴾ [الضحى: ٦]، ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر: ٣٦].

وقيل: لا يختص بالنفي، بل يقع بعد الإثبات والنفي، لأنّ المقصود بالتقرير «حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر ثبوته أو نفيه» (٢).

فالنفي نحو ما ذكرنا، والإثبات نحو (أضربت محمدًا؟) أو (أأنت ضربته) إذا استقر عندك أنه الضارب.

٤ ـ التهكم:

نحو قوله تعالى: ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ ﴾ [هود: ٨٧].

---

(١) «جواهر الأدب» (١٤).
(٢) «المغني» (١/ ١٨).

٥ ـ الأمر:

نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّۦنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي: أسلِموا.

٦ ـ التعجب:

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴾ [هود: ٧٢]، وقوله: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص: ٥].

٧ ـ الاستبطاء:

نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحديد: ١٦][1].

٨ ـ الاستبعاد:

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٧٥].

٩ ـ التحذير:

وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِي۟ن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

١٠ ـ التنفير:

نحو قوله تعالى: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ [الحجرات: ١٢].

---

(١) انظر لهذه المعاني: «المغني» (١/ ١٧ـ١٨)، «الهمع» (٢/ ٦٩)، «جواهر الأدب» (١٤ـ١٥).

١١ ـ التشكيك :

وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَاۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى ﴾ [ص : ٨] يدلك على ذلك قوله تعالى : ﴿ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى ﴾ .

١٢ ـ التشويق :

كقوله تعالى : ﴿ ۞ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْۚ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ . . . ﴾ [آل عمران : ١٥] .

١٣ ـ النفي :

كقوله تعالى : ﴿ أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِۚ ﴾ [ق : ١٥] أي لم نعيَ به ، وقوله : ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ [الأنبياء : ٣٤] ، وقوله : ﴿ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة : ١٣] أي لا نؤمن كما آمنوا .

وهي ليست للنفي المحض ، بل مشوبة بإنكار أو تعجب ونحوه .

إلى غير ذلك من المعاني .

* * *

حذف الهمزة

يجوز حذف همزة الاستفهام إذا دلّ عليها دليل ، وذلك نحو قول عمر بن أبي ربيعة :

فو الله ِما أدري وإنْ كنت داريا   بسبعٍ رَمَينَ الجمرَ أم بثمانِ

أي : أبسبع رمين الجمر؟

وقول الكميت :

طربتُ وما شوقًا إلى البيضِ أطربُ   ولا لعبًا مني وذو الشيبِ يلعبُ

أراد : أوَذو الشيب يلعب؟(١) .

ومن قوله تعالى : ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿١١٣﴾ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٣ ـ ١١٤] أي : أإن لنا لأجرًا؟

وقد صرح بالهمزة في موطن آخر فقال : ﴿قَالُواْ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿٤١﴾ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٤١ ـ ٤٢] .

وقد تقول : ولم حذف الهمزة في آية الأعراف وذكرها في آية الشعراء؟ .

والجواب أنّ سياق كل من السورتين يقتضي ما فعل ، ومن عادة القرآن في التعبير أن يرصد للسياق كل ما هو أليق به ، وإليك إيضاح ذلك :

إنّ الموقف في سورة الشعراء موقف تحدٍّ كبير ، ومحاجّة شديدة طويلة ، أشدّ وأطول مما هي في سورة الأعراف ، فقد سأل فرعون موسى فيها عن رب العالمين وأجابه جوابًا طويلاً ، ثم رمى فرعون فيها موسى بالجنون قائلاً :

---

(١) انظر «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٥٤) ، «المغني» (١/ ١٤ـ١٥) .

﴿ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴾ [الشعراء: ٢٧] ، وهدده بالسجن قائلاً: ﴿ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٩] .

وليس الأمر كذلك في سورة الأعراف .

ومن نماذج الاختلاف في التعبير بين السياقين :

١ - أنّه قال في سورة الأعراف : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأعراف: ١٠٩] فنسب القول إلى ملأ فرعون ، في حين نسب هذا القول في سورة الشعراء إلى فرعون نفسه: ﴿ قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [الشعراء: ٣٤] .

ومن المحتمل أنّ كلاًّ منهم قال ذلك ، فقد قاله فرعون وملؤه ، ولكن نسبة القول إلى فرعون نفسه في هذا الموقف دلالة على ضيق فرعون وبَرَمه بصورة أشد مما في الموقف الأول .

٢ - قال في سورة الأعراف : ﴿ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ ۖ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ [الأعراف: ١١٠] .

وقال في سورة الشعراء : ﴿ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ [الشعراء: ٣٥] فزاد لفظ (بسحره) .

٣ - قال في سورة الأعراف : ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴾ [الأعراف: ١١٢] بصيغة اسم الفاعل (ساحر) .

وقال في سورة الشعراء : ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴾ [الشعراء: ٣٧] بصيغة المبالغة (سحّار) ، وذلك لاحتدام الموقف وشدته ، وللمبالغة في الخصومة والمحاجّة .

٤ - قال في سورة الأعراف : ﴿ وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓا۟ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن

كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٣] .

وقال في الشعراء: ﴿فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُوا۟ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ [الشعراء: ٤١] فلم يصرّح في الآية الأولى أنهم قالوا لفرعون، وفي الثانية صرّح بأنهم قالوا لفرعون. ثمّ إنّه في الأولى حذف همزة الاستفهام، وفي الثانية ذكرها ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ مما يدل على قوة الاستفهام وشدة اللهفة إلى استماع الجواب من فرعون نفسه.

ولما كان المقام مقام إطالة ومبالغة في المحاجة جيء بهمزة الاستفهام لتشترك في الدلالة على قوة الاستفهام والتصريح به.

ففي الآية الأولى أضمر المقول له وأضمر همزة الاستفهام، وفي الثانية صرّح بالمقول له وبهمزة الاستفهام.

٥ ـ قال في سورة الأعراف: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٤]، وقال في سورة الشعراء: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٤٢]، بإضافة (إذن) إلى الجواب، وهي إضافة مناسبة للجو والسياق.

٦ ـ قال في سورة الشعراء: ﴿فَأَلْقَوْا۟ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُوا۟ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٤٤] فأقسموا بعزّة فرعون، وهو ما لم يذكر في الأعراف، وذلك لأنّ الموقف إعزاز لفرعون صراحة، فأنت ترى أن كل لفظة في سياقها تسهم في تصوير الجو المناسب للموقف.

٧ ـ قال في سورة الأعراف: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِى ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا۟ مِنْهَآ أَهْلَهَا ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٣] .

وقال في سورة الشعراء: ﴿إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الشعراء: ٤٩] .

بزيادة اللام على سوف (فلسوف) زيادة في التوكيد ، وهي نظيرة ذكر الهمزة ههنا ، وحذفها ثَمّ.

٨ً ـ قال في سورة الأعراف : ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ [الأعراف : ١٢٥] .

وقال في سورة الشعراء : ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء : ٥٠] بزيادة (لا ضير) زيادة في التبكيت ، وعدم الاهتمام بعذاب فرعون ، وهذه الزيادة تناسب الجو والسياق.

هذه نماذج من الفروق بين السياقين ، فأنت ترى أنّ ذكر الهمزة في آية الشعراء هو المناسب لسياقها ، وحذفها من الأعراف هو المناسب لسياقها ، فسياق الشعراء سياق إطالة وتحدّ ومحاجّة ومبالغة في الخصومة ، أكثر ممّا هو في الأعراف ، فرصد لكل سياق ما يناسبه من الألفاظ.

٢ ـ هل :

هي مختصة بالتصديق ، فيجاب عنها بنعم ، أو لا ، كما سبق ذكر ذلك ، وتخرج (هل) عن الاستفهام الحقيقي إلى معانٍ أخرى أشهرها :

١ً ـ الأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة : ٩١] أي انتهُوا.

والأمر هنا ليس أمرًا محضًا ، بل هو أمر مصحوب باستفهام ، أي : ألا يكفي ذلك لأن تنتهوا ، ففيه تهييج للانتهاء ، ونحو ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود : ١٤] .

٢ً ـ التمني :

نحو ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف : ٥٣] ، ﴿فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ [غافر : ١١] .

٣ـ العرض:

نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ﴿٥٤﴾ فَاطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٤ ـ ٥٥] بمعنى: ألا تطلعون، ونحو ﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨]، ونحو ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

٤ـ التشويق:

نحو ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠].

٥ـ التعليم والإرشاد:

نحو ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣ ـ ١٠٤].

٦ـ التبكيت:

نحو ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤]، نحو: ﴿فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥].

٧ـ الإلزام:

نحو ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ونحو ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣].

٨ـ النفي:

نحو ﴿هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣]، ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠].

وسنتكلم على النفي بـ(هل) عمّا قريب.

٩ ـ التهويل والتعظيم:

نحو ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ﴾ [الغاشية: ١] ، و﴿يَوۡمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمۡتَلَأۡتِ وَتَقُولُ هَلۡ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠] .

١٠ ـ التحذير:

نحو ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ﴾ [محمد: ٢٢] ، ونحو ﴿قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤٦] .

١١ ـ بمعنى قد:

نحو قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾ [الإنسان: ١] . وسنتكلم على هذا المعنى بعد قليل.

إلى غير ذلك من المعاني.

ونود أن نذكر أنّ هذه المعاني ليست معاني مجردة من الاستفهام ، بل يشوبها كلها معنى الاستفهام ، فالتمني ، والنفي ، والأمر ، وغير ذلك من المعاني ؛ مشوبة بالاستفهام ، فلا تكون للنفي المجرد ، أو الأمر المجرد ، أو التمني المجرد. وسنعرض لبعض المعاني موضحين الفرق بين المعنى الأصلي والمعنى المشوب باستفهام.

هل والهمزة:

تفترق (هل) عن الهمزة من وجوه أهمها:

١ ـ اختصاصها بالتصديق ، في حين أنّ الهمزة تكون للتصور والتصديق ، وعلى هذا لا تأتي (أم) المعادلة مع (هل) بخلاف الهمزة ، فلا تقول: (هل محمد سافر أم خالد؟) بل (أمحمد مسافر أم خالد؟).

٢ ـ اختصاصها بالإثبات ، فلا تدخل على النفي ، تقول: (هل حضر أخوك؟) ، و(هل أخوك مسافر؟). ويمتنع أن تقول: (هل لم يحضر أخوك؟) ، و(هل ليس أخوك حاضرًا؟) بخلاف الهمزة. قال تعالى: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٣٣] ، وقال: ﴿أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ [هود: ٧٨] ، وقال: ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم﴾ [آل عمران: ١٢٤] ، وقال: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤] .

٣ ـ تخصيصها الفعل المضارع بالاستقبال ، نحو (هل تسافر؟). ويمتنع أن تقول: (هل يقرأ الآن؟) و(هل تظنه قائمًا؟) لأنّ ذلك للحال. بخلاف الهمزة فإنّها تكون للحال والاستقبال ، تقول: (أيكتب الآن؟) و(أتظنه قائمًا) و(أيسافر غدًا؟).

والصواب أن ذلك غالب لا لازم كما أشرنا في (باب زمن الفعل المضارع).

وقد تأتي للحال وذلك نحو قوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٩] وهم ينقمون في الحال.

وقوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦] وذلك لا يختص بالاستقبال.

وقوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

وقوله: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟﴾ [التوبة: ١٢٧].

وقوله: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًۢا﴾ [مريم: ٩٨] وهذا ظاهر في الحال.

وقوله: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

وقوله في الأصنام: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [الشعراء: ٧٢ ـ ٧٣].

وقوله في قوم عاد: ﴿فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴿٧﴾ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧ ـ ٨].

وكل ذلك ظاهر في الدلالة على الحال.

٤ ـ أنها لا تدخل على الشرط، فلا تقول: (هل إنْ سافر سافرت معه؟)؛ بخلاف الهمزة فإنّه يصح أن تقول: (أإن سافر سافرت معه؟)، قال تعالى: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وقال: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۗ﴾ [الرعد: ٥]، وقال: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس: ١٩].

٥ ـ أنها لا تدخل على (إنّ)، فلا تقول: (هل إنّه شاعر؟)؛ بخلاف الهمزة، قال تعالى: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ۖ﴾ [يوسف: ٩٠]، وقال: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ﴾ [الأنعام: ١٩].

٦ ـ أنها لا تدخل على اسم بعده فعل اختيارًا، فلا تقول: (هل خالد يرجع؟) ولا (هل خالدًا أكرمت؟) بخلاف الهمزة، قال تعالى: ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩]، وقال: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ٤٢]، وقال: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٣].

٧ ـ أنها تقع بعد العاطف لا قبله، تقول: (وهل) أو (فهل) أو (ثم هل)، قال تعالى: ﴿فَهَلْ يَنتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِهِمْ ۚ﴾ [يونس: ١٠٢].

بخلاف الهمزة فإنها تقع قبل العاطف ، قال تعالى : ﴿ ۞أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٧٥] ، وقال: ﴿ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [المائدة: ١٠٤] ، وقال: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾ [يونس: ٥١] .

٨ ـ أنها تأتي نافية؛ ولذلك تقع بعدها (إلاّ) ، قال تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ﴾ [الأعراف: ٥٣] أي ما ينظرون إلاّ تأويله ، وقال: ﴿ هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٧] و﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ ﴾ [الرحمن: ٦٠] أي: ما جزاء الإحسان إلا الإحسان ، بخلاف الهمزة فإنها لا تأتي لهذا المعنى ، فلا يقال: (أحضر إلا محمد).

النفي بـ (هل):

وههنا مسألة جديرة بالبحث وهي: هل تكون (هل) حرف نفي كبقية أدوات النفي؟ وهل قوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ ﴾ مماثل لقولنا: (ما جزاء الإحسان إلاّ الإحسان) انمحى فيه عن (هل) معنى الاستفهام وأصبحت الجملة خبرًا؟.

الذي يبدو راجحًا أنّ معنى النفي المستفاد من (هل) لا يطابق النفي بحرف النفي ، بل المعنى مختلف من جهتين:

الأولى: أنّ النفي بـ (هل) ليس نفيًا محضًا ، بل هو استفهام أشرب معنى النفي ، فقد يكون مع النفي تعجب أو استنكار أو غير ذلك من المعاني ، فقوله تعالى مثلاً: ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ ﴾ [التوبة: ٥٢] يختلف عن قولنا: (ما تربصون بنا إلاّ إحدى الحسنين) فإنّ الأولى ليست نفيًا خالصًا ، فإن فيها من التحدي والاستخفاف ما لا يؤديه النفي المحض. ونحوه قوله تعالى ردًّا على طلب الكفار حين طلبوا من الرسول أن يفجّر لهم الأرض ينبوعًا ، أو يسقط السماء كسفًا ، أو أن يأتي بالله والملائكة وما إلى ذلك ،

فقال: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣] فأنت ترى أنّ المعنى مختلف عن النفي المحض، وأنه لو جاء بالنفي فقال: (قل سبحان ربي ما كنت إلاّ بشرًا رسولاً) ما كان يؤدي ما أداه الاستفهام من استنكار قولهم، والتعجب من طلبهم، فهو يسألهم (هل كنت إلاّ بشرًا رسولاً) وسيكون الجواب حتمًا (لا لست إلاّ بشرًا)، ومن هنا يكون التعجب والاستنكار، وهو أنه إذا كنتم تعلمون أني بشر فكيف تطلبون مني مثل هذا؟!

ونحوه قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِهِمْ﴾ [يونس: ١٠٢] فهو يختلف عن قولنا: (فما ينتظرون إلا مثل أيام الذين خلوا من قبلهم).

فأنت ترى أنّ النفي بطريق الاستفهام ليس نفيًا محضًا، بل هو مشوب بمعان أخرى لا يؤديها النفي المحض.

والجهة الثانية: أنّ النفي الصريح إنّما هو إقرار من المخبر، فإذا قال: (ما جزاء الإحسان إلاّ الإحسان) أو قال: (ما على الرسول إلاّ البلاغ) كان هذا إخبارًا من المتكلم. أما إذا قال ذلك بطريق الاستفهام فإنّ المقصود إشراك المخاطب في الأمر، فهو يريد الجواب منه، فإذا قال مثلاً: (هل على الرسول إلا البلاغ) كان المخاطب مدعوًّا لأن يجيب، وسيكون جوابه المنتظر: لا ليس على الرسول إلاّ البلاغ.

وإذا قال: (هل جزاء الإحسان إلاّ الإحسان) كان المخاطب مدعوًّا لأن يجيب، وسيكون جوابه: لا، ما جزاء الإحسان إلا الإحسان.

فالنفي ابتداءً يفيد أنّ المتكلم يقول الأمر من نفسه، وأمّا في الاستفهام فإنّه يدع ذلك للمخاطب ليقوله.

ونحو هذا قوله تعالى: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧] فإنّ عرض

المسألة بصيغة النفي معناه أنّ المتكلم يقررها ابتداءً ، وإنّ عرضها بصورة الاستفهام معناه أنّ المخاطب هو الذي يصدر الحكم ، فإذا قلت مثلاً: (ما نعاقب إلا المعتدي) كنت أنت الذي ذكرت الأمر وقررته بنفسك ، ولكن إذا قلت: (هل يعاقب إلاّ المعتدي؟) فأنت تريد منه الجواب ، تريد منه أن يصدر الحكم على نفسه هو ، فهناك فرق واضح بين الأمرين.

٩ ـ أنّها تأتي بمعنى (قد) ، بخلاف الهمزة ، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] (١).

وقد اختلفوا في تقريرها هذا المعنى.

فقد ذكر سيبويه أنّها بمنزلة (قد) ، قال: «وكذلك (هل) إنما تكون بمنزلة (قد) ، ولكنهم تركوا الألف ، إذ كانت (هل) لا تقع إلاّ في الاستفهام» (٢) ، يعني أن أصل الاستعمال (أهل) ولكنهم تركوا ألف الاستفهام ؛ لأنّ (هل) لا تقع إلاّ في الاستفهام.

وذهب الزمخشري إلى أنّها بمعنى (قد) على معنى التقرير والتقريب ، جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ : «(هل) بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة ، والأصل (أهل) بدليل قوله:

أهلْ رأونا بسفحِ القاعِ ذي الأكم؟

فالمعنى (أقد أتى) على التقرير والتقريب جميعًا ، أي أتى على الإنسان

---

(١) انظر لهذه المعاني «مغني اللبيب» (٢/ ٣٤٩ـ٣٥٣) ، «الهمع» (٢/ ٧٧ـ٨٧) ، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤٣٠ـ٤٣٢) ، «جواهر الأدب» (١٦٨) ، «الإيضاح» للقزويني (١٣٢) ، «شرح المختصر» للتفتازاني (٩١).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٩٢).

قبل زمان قريب حين من الدهر»[١].

وذهب بعضهم إلى أنّها بمعنى (قد) على معنى التحقيق. وقال بعضهم: معناها التوقع.

وذهب آخرون إلى أنها لا تأتي بمعنى (قد) أصلاً[٢]. قال ابن هشام: «وهذا هو الصواب عندي»[٣].

وهذا هو الصواب فيما أحسب، فإنّها ليست بمعنى (قد) تمامًا، بل هي لا تزال استفهامية، فلا يصح أن نبدلها بـ (قد) وأن نبدل (قد) بها، فلا يصح أن تقول مثلاً في قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ﴾ [المجادلة: ١]: هل سمع الله قول التي تجادلك، ولا في ﴿۞ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ [يوسف: ١٠١]: (رب هل آتيتني من الملك)، ولكنها قد تخرج إلى معنى قريب من الإخبار.

إن المقصود من أمثال هذا التعبير إشراك المخاطب في الأمر، ليقرر ويجيب بنفسه، في حين لو ذكره بصورة الخبر لكان إخبارًا من قبل المتكلم نفسه، فقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ يشرك المخاطبين في الأمر ويطلب منهم الإجابة عن هذا السؤال، ولو أجابوا لقالوا: نعم أتى ذلك على الإنسان. فالفرق بين (قد أتى على الإنسان حين من الدهر) و(هل أتى على الإنسان حين من الدهر) أن المتكلم في الأولى قرر هذا الأمر ابتداء وأخبر به، وفي الثانية عرضه بصيغة السؤال ليقرره المخاطب بنفسه، فبدل أن يقولها المتكلم ابتداء، يكون المخاطب مشاركًا في إصدار الحكم.

---

(١) «الكشاف» (٣/ ٢٩٥).
(٢) «المغني» (٢/ ٣٥٢).
(٣) «المغني» (٢/ ٣٥٢).

ونحو هذا أن تقول لمخاطبك: (هل أكرمتك يا فلان؟ هل أعطيتك ما وعدتك؟) وأنت كنت فعلت ذلك له، فيقول: نعم قد أكرمتني وأعطيتني. فبدل أن تقول ذلك بصورة الخبر تقولها مستفهمًا لتسمع الجواب منه، فيكون أبلغ في التقرير والإخبار.

وهذا الضرب من التعبير شبيه بما مرّ من مجيء (هل) نافية، فالمتكلم ثمّ يجيب بالسلب، وههنا يجيب بالإيجاب.

١٠ - إنّ الهمزة تكون للإنكار، بخلاف (هل)، وقد مرّ بنا هذا في باب الهمزة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥]، وكقوله لمن ضرب أخاه: أتضربه وهو أخوك؟ فليس القصد هو الاستفهام الحقيقي، بل المقصود توبيخ المخاطب على فعله والإنكار عليه، فهذا الضرب من الاستفهام مخصوص بالهمزة ولا يصح بـ(هل).

جاء في (المغني): «وقد يكون الإنكار مقتضيًا لوقوع الفعل... وذلك إذا كان بمعنى: ما كان ينبغي لك أن تفعل نحو: أتضرب زيدًا وهو أخوك؟»[1]. وذكر أنّ هذا النوع من الإنكار مختص بالهمزة.

وقال سيبويه: «وذاك أنّ (هل) ليست بمنزلة ألف الاستفهام، لأنك إذا قلت: (هل تضرب زيدًا) فلا يكون أن تدّعي أنّ الضرب واقع، وقد تقول: (أتضرب زيدًا) فأنت تدّعي أن الضرب واقع، ومما يدلك على أن الألف ليست بمنزلتها أنك تقول:

أَطَرَبًا وأنت قِنَّسْرِيُّ

---

(١) «المغني» (٢/ ٣٥١).

فقد علمت أنّه قد طرب ، ولكن قلت لتوبيخه أو تقريره ، ولا تقول هذا بعد (هل)» [(١)].

فهو يبين أنّك إذا قلت: (أتضرب زيدًا؟) فمعناه أنّ الضرب واقع وأنت تنكر عليه ضربه. ونحوه قوله: (أطربًا وأنت قنسري) فالشاعر ينكر عليه طربه ، وذلك يقتضي أنه طرب فأنكر عليه طربه ، ثم ذكر أن ذلك لا يكون بـ (هل).

فالفرق بين قولك: (أتضرب محمدًا؟) و(هل تضرب محمدًا) أنّ الضرب في الأولى واقع وأنت تنكر عليه ضربه له ، وأمّا الثانية استفهام محض ، أي: (أستضرب محمدًا؟) ولا يدلّ على أنّ الضرب واقع.

١١ ـ وهناك فارق آخر بين الهمزة و(هل) ، فقد ذُكر أنه يستفهم بالهمزة إذا هجس في النفس إثبات ما يستفهم عنه ، بخلاف (هل) فإنّه لا ترجح عنده بنفي ولا إثبات ، «فإذا قلت: (أعندك زيد؟) فقد هجس في نفسك أنّه عندك فأردت أن تستثبته ، بخلاف (هل)» [(٢)].

وإذا سبق إلى ظنك أنّ خالدًا حضر ، وأردت أن تستوثق من ظنك قلت: أحضر خالد؟ وإذا لم يقع في نفسك شيء وإنّما أردت الاستفهام المجرد قلت: هل حضر خالد؟.

وقد ألمح سيبويه إلى أن الاستفهام بالهمزة إنما يكون لما توقع فيه الإثبات ، بخلاف (هل) فإنها ليست كذلك.

قال سيبويه في (باب الحروف التي لا يليها إلاّ الفعل): «فمن تلك الحروف

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨٥ـ٤٨٦).
(٢) «البرهان» (٤/ ٤٣٣ ، ٢/ ٣٤٨).

(قد) لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره ، وهو جواب لقوله (أفعل؟) ، كما كانت (ما فعل) جوابًا لـ(هل فعل) إذا أخبرت أنه لم يقع . و(لمّا يفعل) و(قد فعل) إنما هما لقوم ينتظرون شيئًا» [١] .

فذكر أنّ (أفَعلَ؟) جوابه (قد فعل) ، و(قد) للتوقع والانتظار ، ومعنى ذلك أنّ السائل كان يتوقع حصول الشيء فجاء الجواب بـ(قد) ، بخلاف (هل). فإذا قلت: (أكتب خالد في هذا الأمر؟) فإنّ السائل كان يتوقع أنه كتب أو هجس في نفسه ذلك ، وجوابه إذا كان إيجابًا (نعم قد كتب) . وإذا قلت : (هل كتب خالد في هذا الأمر؟) فإنّ السائل لم يكن يتوقع أنّه كتب ، بل ربّما كان عدم الكتابة أقرب إلى ذهنه .

وذكر برجستراسر أنّ (هل) تشير إلى أن السائل كان يتوقع الجواب بالنفي . جاء في (التطور النحوي): «فأدوات الاستفهام عن الجملة في العربية اثنتان: (هل) والهمزة ، ولا توجدان في غير العربية من اللغات السامية ، إلا أنّ ha في العبرية والآرامية العتيقة تقارب الهمزة العربية ، والهمزة هي المألوفة الكثيرة الاستعمال ، و(هل) أشد قوة في الاستفهام ، وقد ترمز إلى أنّ السائل يتوقع الجواب بـ (لا) ، ولذلك قد تقع بعدها (من) الخاصة بالسلب ، مثاله من القرآن الكريم ﴿ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ فكأن معناها: ما من مزيد. فتقارب هل لـnum اللاتينية التي هي لا يستفهم بها إلاّ إذا توقع السائل النفي ، نحو: venitne أي أجاء؟ يعني: لا أعرف أجاء أم لم يجئ ، وnum venit أي هل جاء؟ يعني: أظنّ أنه لم يجئ ، وإن كان على ضد ذلك فخالفني» [٢] .

والذي يبدو أنّ الكثير في جواب (هل) أن يكون لما يتوقع أن يجاب

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٨ـ٤٥٩) .

(٢) «التطور النحوي» (١٠٩) .

بالنفي ، وليس ذلك على سبيل الإطلاق ، قال تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴾ [الأنعام: ٥٠] والجواب متوقع أن يكون بالنفي ، وقال: ﴿ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ﴾ [الأنعام: ١٤٨] ، وقال: ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾ [التوبة: ١٢٧] ، وقال: ﴿ مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ﴾ [هود: ٢٤] ، وقال: ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ﴾ [إبراهيم: ٢١] ، وقال: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥] ، وقال: ﴿ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ ﴾ [الروم: ٤٠] ، وقال: ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم ﴾ [فاطر: ٣] ، وقال: ﴿ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٨] وكلها مما يتوقع جوابه بالنفي.

إلا أنه قد يكون السائل بها لا يتوقع الجواب بالنفي ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ [الكهف: ٦٦] ، وقوله: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُۥ ﴾ [طه: ٤٠] ، وقوله: ﴿ وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنتُم مُّجْتَمِعُونَ ﴾ [الشعراء: ٣٩] .

ويمكن أن يقال في كل ذلك: إنّه خرج عن الاستفهام الحقيقي إلى العرض.

وعلى أية حال فإنّ كثيرًا من جواب (هل) لما يتوقع جوابه بالنفي ، بخلاف الهمزة فإنّ الأصل فيها أن يكون لما توقع حصوله.

١٢ - إنّ (هل) أقوى وآكد من الهمزة ، وقد ذكر ذلك برجستراسر ، قال: «وهل أشد قوة في الاستفهام» (١).

وهذا صحيح يدلّ على ذلك اقترانها بـ (من) الزائدة المؤكدة الدالة على

---

(١) «التطور النحوي» (١٠٩).

الاستغراق نحو: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧]، ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣] بخلاف الهمزة فإنّها لا تقترن بها.

ويشهد لذلك الاستعمال القرآني:

قال تعالى: ﴿أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحج: ٧٢].

وقال: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٠].

وقال: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: ٢٢١ ـ ٢٢٢].

وقال: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣].

فاستعمل الهمزة و(هل) مع الفعل (نبأ)، عند النظر في الاستعمالين نرى أنّ (هل) أقوى وآكد في الاستفهام من الهمزة، ويبين ذلك السياق.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الحج: ٧٢].

فاستعمل الهمزة.

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴿٥٨﴾ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٥٩﴾ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ أُو۟لَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٥٧ ـ ٦٠] وما بعدها.

فاستعمل هل .

والفرق واضح بين السياقين ، فأنت ترى أنّ في السياق الثاني قوة وتبكيتًا لا تجده فيما قبله ، فذكر أنّ الكفار اتخذوا الدين والنداء والصلاة هزوًا ولعبًا ، وقد وصفهم بالفسق وعدم العقل ، وأنهم لعنهم الله وغضب عليهم ، ومسخ منهم قردة وخنازير ، وأنهم عبدوا الطواغيت ، ثم قال: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ ، ويمضي في تبكيتهم ووصفهم بأقبح الوصف .

وليس الأمر كذلك في الآية التي قبلها. ولذا جاء في الأولى بالهمزة ﴿ قُلۡ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيۡرٍ مِّن ذَٰلِكُمۡۚ ﴾ وفي الثانية بـ (هل) ﴿ قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ ﴾ .

ونحوه ما جاء في آية الشعراء: ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتۡ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢١٠﴾ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُمۡ وَمَا يَسۡتَطِيعُونَ ﴿٢١١﴾ إِنَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّمۡعِ لَمَعۡزُولُونَ ﴾ [الشعراء: ٢١٠ ـ ٢١٢] إلى أن يقول: ﴿ هَلۡ أُنَبِّئُكُمۡ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٖ ﴿٢٢٢﴾ يُلۡقُونَ ٱلسَّمۡعَ وَأَكۡثَرُهُمۡ كَٰذِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢١ ـ ٢٢٣] .

فأنت ترى في السياق قوة وشدة بالغة في الرد على الكفرة المفترين ، فاستعمل لذلك هل .

ونحوه ما جاء في سورة الكهف ، فقد قال: ﴿ وَعَرَضۡنَا جَهَنَّمَ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡكَٰفِرِينَ عَرۡضًا ﴿١٠٠﴾ ٱلَّذِينَ كَانَتۡ أَعۡيُنُهُمۡ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي وَكَانُواْ لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا ﴿١٠١﴾ أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِي مِن دُونِيٓ أَوۡلِيَآءَۚ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا جَهَنَّمَ لِلۡكَٰفِرِينَ نُزُلٗا ﴿١٠٢﴾ قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُم بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا ﴿١٠٤﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فَلَا نُقِيمُ لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَزۡنٗا ﴿١٠٥﴾ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمۡ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُواْ وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِي وَرُسُلِي هُزُوًا ﴾ [الكهف: ١٠٠ ـ ١٠٦] .

فإنّ قوة التبكيت وشدة التقريع واضحة في السياق ، فاستعمل لذلك (هل) ولم يستعمل الهمزة.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الصف: ١٠] فإنّ فيها من شدة التشويق والرحمة بالمؤمنين والأخذ بيدهم ما ليس في حاجة إلى البيان.

ونحوه قوله تعالى على لسان أخت موسى: ﴿ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ ﴾ [القصص: ١٢] فإن فيها من اللهفة في العرض ما لا يخفى ، فدلّ ذلك على أنّ (هل) أقوى من الهمزة والله أعلم.

أم وأو:

مرّ هذا البحث في باب العطف ، وسنذكر منه الآن بصورة موجزة ما يتعلق بالاستفهام. تقول: (أمحمد عندك أم خالد؟) والجواب يكون بالتعيين فتقول: (محمد) ، أو تقول: (خالد). وتقول: (أمحمدٌ عندك أو خالد؟) فتجيب بـ(نعم) أو (لا) ، والمعنى: أعندك أحدهما؟.

ومن هنا يتبين أنه لا يجوز استعمال (أم) المعادلة بعد (هل) لأنّها لا تستعمل للتصور. بخلاف (أو) فإنّه يجوز استعمالها بعدها وبعد الهمزة ، قال تعالى: ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ﴾ [مريم: ٩٨] والجواب: (لا) ، وقال: ﴿ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ ﴾ [الشعراء: ٩٣] والجواب: (لا).

جاء في (كتاب سيبويه): «تقول: (ألقيتَ زيدًا أو عمرًا أو خالدًا؟) أو تقول: (أعندك زيد أو خالد أو عمرو؟) كأنك قلت: أعندك أحد من هؤلاء؟ وذلك لأنّك لما قلت: أعندك أحدُ هؤلاء؟ لم تدّع أنّ أحدًا منهم ثَمّ ، ألا ترى أنّه إذا أجابك قال: (لا) ، كما يقول إذا قلت: أعندك أحدٌ من هؤلاء؟ . . .

فإذا قلت: (أزيد أفضل أم خالد؟) لم يجز ههنا إلاّ (أم) لأنك إنما تسأل عن صاحب الفضل ، ألا ترى أنك لو قلت: (أزيد أفضل) لم يجز كما يجوز (أضربت زيدًا؟) فذلك يدلك أنَّ معناه معنى (أيّهما)» [١] .

و(أم) خاصة بالعربية ابتدعتها لهذا المعنى ، بخلاف (أو) كما ذكر برجستراسر [٢] .

ومن الاستعمالات المختلفة بين (أم) و(أو) قولك: (ما أدري أأكل أم شرب) و(ما أدري أأكل أو شرب) فإنّ معنى الأولى أنك لا تدري أيهما فعل ، وأما الثانية فمعناها أنك لا ترى فرقًا بين أكله وشربه ، والمعنى أنه أكل وشرب لكنه لم يستكمل واحدًا منهما ، فلا يصحّ أن يُعدّ أكله أكلاً ولا شربه شربًا .

جاء في (الكتاب): «وتقول (ما أدري أقام أم قعد) إذا أردت: ما أدري أيّ ذاك كان ، وتقول: (ما أدري أقام أو قعد) إذا أردت أنه لم يكن بين قيامه وقعوده شيء ، كأنّه قال: لا أدّعي أنّه كان منه في تلك الحال قيام ولا قعود ، أي لم أعدّ قيامه قيامًا ، ولم يستبن لي قعوده بعد قيامه. وهو كقول الرجل: (تكلم ولم يتكلم)» [٣] .

ومنه قولهم: (ما أدري أأذّن أو أقام) (وما أدري أأذّن أم أقام) فإذا قالها بـ(أو) كان معناه أنّه فعلهما ولم يستكمل واحدًا منهما. وإذا قالها بـ(أم) فإنّك لا تدري ماذا فعل [٤] .

وأما (أم) المنقطعة فتقع بعد (هل) نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨٧).
(٢) «التطور النحوي» (١٠٩ـ١١٠).
(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨٣).
(٤) انظر «الخصائص» (٢/ ١٦٩ ، ٢/ ٢٦٦ـ٢٦٧).

﴿وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦] ومعناها ههنا (بل). وقد مرّ بحثها في باب العطف فلا داعي لإعادته.

٣ ـ أم:

ونعني بها ههنا (أم (المنقطعة)، وقد مرت في باب العطف، وسنوجز القول فيها هنا.

(أم) المنقطعة تفيد الإضراب على أية حال، ثم هي قد تتجرد له، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦] والمعنى: بل هل تستوي الظلمات والنور.

وقد تتضمن معه استفهامًا فتكون بمعنى (بل) والهمزة[١]، هذه التي تعنينا هنا، ومن هذا الضرب قوله تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧] والمعنى: بل أعندهم خزائن ربك، وقوله: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القلم: ٣٩] والمعنى: بل ألكم أيمان علينا.

وقد يكون الاستفهام بها حقيقيًا، وذلك كقولك: (هذا المنطلق أحمد أم هو إبراهيم؟) فقد ذكرت أولاً أنه أحمد غير شاكّ في ذلك وقد بنيت كلامك على اليقين، ثم أدركك الشك فأضربت عن كلامك الأول وسألت: بل أهو إبراهيم؟.

وقد يكون الاستفهام بها غير حقيقي فيراد به الإنكار والتوبيخ ونحوهما، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩]، وقوله: ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الطور: ٤١].

وللزومها معنى الإضراب لا تكون في أول الكلام مثل بقية أدوات

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٤٤ـ٤٥).

الاستفهام ، بل لا بد أن يسبقها كلام ، فلا تقول ابتداء : (أم أنت فقير) ، ولا (أم فعل هذا) ، بل لا بد أن يكون المتكلم ابتدأ بشيء ثم أضرب عنه إلى شيء آخر ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ﴾ [القلم: ٣٥ ـ ٣٧] .

٤ ـ أنّى :

لها معنيان :

المعنى الأول : أن تكون بمعنى (من أين) وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ ﴾ [آل عمران: ٣٧] أي : من أين لك هذا؟ وقوله : ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ ﴾ [آل عمران: ١٦٥] والمعنى : من أين هذا؟ ولذلك كان الجواب : هو من عند أنفسكم .

والمعنى الآخر : أن تكون بمعنى (كيف) ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ ﴾ [البقرة: ٢٥٩] والمعنى : كيف يحييها بعد موتها ، وقوله : ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِىَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِى عَاقِرٌ ۖ ﴾ [آل عمران: ٤٠] والمعنى : كيف يكون لي غلام وهذه حالي؟ .

وهي تختلف عن (من أين) و(كيف)، لأنها لاشتراكها في أكثر من معنى قد تحتمل عدة معان في آن واحد ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ ثُمَّ تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ ﴾ [الدخان: ١٣ ـ ١٤] فإنها تحتمل أن يراد بها (من أين لهم الذكرى) ، وتحتمل أن يراد (كيف لهم الذكرى) أي كيف لهم أن يتذكروا؟ استبعادًا لحالتهم عن التذكر ، وأحسب أن المعنيين مرادان ، فإنه يراد السؤال عن الموضع الذي تأتي منه الذكرى ، وعن حالتهم التي هم فيها ، وكلاهما استفهام غير حقيقي ، ولو قال : (من أين لهم الذكرى) أو

(كيف لهم الذكرى) لأدى ذلك معنى واحدًا ، فجاء بـ(أنّى) ليجمع المعنيين معًا.

وهي كذلك في غير الاستفهام ، فقد قالوا في قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]: إنه يحتمل عدة معان ، فقد يحتمل أن المراد: من أين شئتم ، وكيف شئتم ، ومتى شئتم[١].

والمراد ـ والله أعلم ـ جميع هذه المعاني ، فلك أن تأتي امرأتك من أين شئت ، وكيف شئت ، ومتى شئت ، مادام ذلك لا يخالف شرع الله.

فالغرض من العدول إلى (أنى) توسيع المعنى وزيادته ، فبدل أن يكرر عدة تعبيرات لإفادة هذه المعاني جميعها جمعها بلفظ واحد والله أعلم.

ويبدو لي أنها تختلف عن (كيف) و(أين) من ناحية أخرى ، هي القوة في الاستفهام ، وبناؤها اللغوي يوحي بذلك ، فالتشديد الذي فيها والمدة الطويلة في آخرها يرجحان ذلك. وقد لوحظ في كثير من الألفاظ في العربية أنّ بناءها اللغوي مشاكل لمعناها ، وذلك كما مر في (من) و(ما) ، و(لن) و(لا) ، فـ(من) مقيدة و(ما) مطلقة ، وقد عرفنا أنّ (ما) أوسع استعمالاً من (من) ؛ لأنّ (من) تكاد تكون مختصة بالعقلاء ، و(ما) تكون لغير العقلاء ولصفات من يعقل ، كما مرّ تقرير ذلك. و(لن) مقيدة و(لا) مطلقة ، وقد عرفنا أنّ (لا) أطول زمنًا من (لن) ، و(أنّى) في آخرها مدة طويلة ، بخلاف (أين) و(كيف) ، وقد عرفنا أنّها أوسع استعمالاً منهما ، فهي تجمع معنييهما ، وربما زادت على ذلك معنى (متى) أو غيره ، وهي أقوى استفهامًا منهما ، فإن في قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ من العجب ما ليس في قولنا: (من أين لك هذا) ،

---

(١) «الكليات» لأبي البقاء (١/ ٣٢٨) «طبعة دمشق» (٩٧٤) ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

وفي قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ﴾ من التعجب ما ليس في (كيف). وعلى هذا فهي تختلف عن (من أين) و(كيف) من ناحيتين هما:

أ - السعة في أدائها المعنى.

ب - القوة في الاستفهام.

والله أعلم.

٥ - أين:

للسؤال عن المكان سواء كان استفهامًا حقيقيًا نحو (أين أخوك؟)، أم مجازيًا وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٧٤] فإنّه لا يسأل عن مكانهم حقيقة وإنما هو لتبكيتهم.

٦ - أيّ:

وهي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى مكان كانت مكانًا، وإن أضيفت إلى زمان كانت زمانًا، وإن أضيفت إلى غيرهما كانت بحسب ما أضيفت إليه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، وقوله: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌۢ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤]، وقوله: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، ونحو (أي يوم سافر خالد) وما إلى ذلك.

٧ - أيّان:

يسأل بها عن الزمان المستقبل بمعنى (متى)، غير أنّ (متى) تستعمل للماضي والمستقبل، وأيان تختص بالاستقبال[١]، يقال: متى قدمت؟ ولا يقال: أيان قدمت؟

---

(١) انظر «شرح الرضي» (٢/ ١٣٠)، «كليات أبي البقاء» (٩٠).

وأيان لا يستعمل إلا للتفخيم والتعظيم ، جاء في (شرح ابن يعيش): «وأيان لا تستعمل إلاّ فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه ، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٢] أي: متى مرساها؟ وقال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ٦]» (١).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «و(أيان) مختص بالأمور العظام نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ و﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢] ، ولا يقال: أيّان نمت» (٢).

٨ ـ كم:

هي للسؤال عن العدد ، نحو (كم يومًا قضيت في مصر؟) ، ونحو قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] .

٩ ـ كيف:

هي للسؤال عن الحال نحو (كيف أنت؟) و(كيف جئت؟) .

قال سيبويه: «و(كيف) على أي حال» (٣) .

والنحاة يعربونها خبرًا للمبتدأ في نحو (كيف أنت) ، وخبرًا للفعل الناقص في نحو (كيف كنت) ، ومفعولاً ثانيًا في نحو (كيف ظننت محمدًا) ، وفيما عدا ذلك يعربونها حالاً نحو (كيف جئت) (٤) ، و(كيف نمت) .

قال ابن هشام: «وعندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقًا أيضًا ، وأنّ

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٤/ ١٠٦) .
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٠) .
(٣) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣١١) ، وانظر «حاشية التصريح» (١/ ١٧٦) .
(٤) انظر «المغني» (١/ ٢٠٥) .

منه (كيف فعل ربك) إذ المعنى: أيّ فعلٍ فعلَ ربك؟ ولا يتجه أن يكون حالاً من الفاعل» (١)

إنّ ابن هشام يبدو مصيبًا في اعتراضه، فإنّه يبدو من المستبعد أنْ تعرب (كيف) حالاً في كثير من التعبيرات، وذلك نحو قولك: (كيف تضربه وهو أخوك؟)، ونحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، وقوله: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [النساء: ٥٠]، وقوله: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١]، وقوله: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣]، وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ ٱللَّهُ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾ [نوح: ١٥] فالظاهر أنه لا يسأله في نحو هذا عن حال الفاعل.

غير أنه مما يرد ابن هشام أننا نستطيع أن نذكر المفعول المطلق مع (كيف) في نحو هذا التعبير، فتقول مثلاً: (ألا ترى كيف يضرب خالد أخاه ضربًا موجعًا) فلا يصح أن يقال: إن المعنى: أيّ ضرب يضرب خالد أخاه ضربًا موجعًا، إلا إذا فزعنا إلى التقدير فنقدر فعلاً محذوفًا، فيكون تقدير الكلام: ألا ترى كيف يضرب خالد أخاه يضربه ضربًا موجعًا.

هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى أننا لو أبدلنا المصدر بـ(كيف) لم نجده يطابق المعنى المقصود، فقوله تعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ لا يطابق (انظر أي افتراء يفترون على الله الكذب) فالقول الأول تعجب من حالهم، ومعناه: انظر كيفية افترائهم. في حين يكون معنى القول الثاني: انظر نوع الافتراء الذي يفترونه، فهو تعجب من نوع الفعل لا من كيفيته.

---

(١) «المغني» (١/ ٢٠٥ـ٢٠٦).

وقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ﴾ لا يطابق (أي خوف أخاف ما أشركتم) فالأول استبعاد هذه الحال عن نفسه، وأما الآخر فهو سؤال عن نوع الخوف الذي يخافه أهو خوف شديد أم قليل أم غير ذلك.

وقد تقول: هذا استبعاد أيضًا، والجواب: نعم هو استبعاد، لكنه استبعاد لنوع الخوف لا لحالة الخوف.

وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ﴾ [آل عمران: ٨٦] لا يطابق (أيّ هدى يهدي الله قومًا كفروا) فالأول استبعاد هذه الحالة، وأما الثاني فهو سؤال عن نوع الهدى.

وإذا قيل: هو استبعاد أيضًا فالجواب: نعم هو استبعاد، ولكن ثمة فرق بين الاستبعادين، فالأول استبعاد لهذه الحالة، وأما الثاني فهو استبعاد لأنواع الهدى.

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ لا يطابق (ألم تر أيّ فعل فعل ربك) فالأول تعجب من الحال التي فعلها ربنا، تعجب من الكيفية التي فعلها ربنا، وأما الثاني فهو سؤال عن نوع الفعل الذي فعله. وقد يكون معناه تعجبًا، غير أنه تعجب من نوع الفعل لا من كيفية الفعل وحالته.

ونحوه أن تقول: (كيف أعطيك وسلاحك عليّ؟) فهو لا يطابق (أيّ عطاء أعطيك وسلاحك عليّ) فالأول استنكار لهذه الحال، أو تعجب منها، أو استبعاد لها. وأما الثاني فهو استفهام عن نوع العطاء. وإذا كان استبعادًا فهو استبعاد لأنواع العطاء الذي يعطى له.

والذي قارب بين الأداتين ههنا هو خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى أغراض أخرى كالتعجب والاستنكار وغيرها، فتبدو الأداتان متقاربتين، والحقيقة هي اقتراب الأغراض، فالتعجب بالهمزة قريب من التعجب بغيرها،

فقول المرأة: (أألد وأنا عجوز عقيم) يقارب القول (كيف ألد وأنا عجوز عقيم) ولكن الهمزة غير (كيف)، وقولك: (أتكفر بالله وقد خلقك) قريب من قولك: (كيف تكفر بالله وقد خلقك). وهكذا مع أنّ لكل أداة معناها واستعمالها.

ولو كان الاستفهام في نحو هذا حقيقيًا، وقدر لك أن تجيب عن كل سؤال لاختلف الجواب مع (كيف) ومع (أيّ)، فلو سألت حقيقة (كيف يفترون على الله الكذب؟) لاحتمل أن يكون الجواب: يفترونه مزينين هذا الكذب، أو يفترونه جاعليه في صورة الصدق، أو تقول: يلوون ألسنتهم بالحديث ليحسبه السامع صدقًا وما إلى ذلك.

ولو سألت (أيّ افتراء يفترون على الله الكذب؟) لاحتمل أن يكون الجواب: أنهم يفترون افتراء كبيرًا، أو افتراء بيّنًا، أو افتراء البائع لدينه بثمن بخس، أو افتراء المكذبين بيوم الدين، وما إلى ذلك.

فالجواب يختلف مع (كيف) و(أيّ).

وبهذا يبدو أنّ رأي الجمهور أقرب إلى الصواب والله أعلم.

وقد تخرج (كيف) عن الاستفهام الحقيقي إلى أغراض أخرى منها:

١ ـ التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة:٢٨]، وقوله: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [النساء: ٥٠].

٢ ـ التوبيخ، نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٦]، ونحو قولك لمن ضرب أخاه: (كيف تضرب أخاك الأكبر؟).

٣ ـ النفي: نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [آل عمران: ٨٦] والمعنى: لا يهدي الله قومًا كفروا، وقوله: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ

مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١] ومعناه: لا أخاف ما أشركتم.

٤ ـ **التحذير**، كقوله تعالى: ﴿فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧].

٥ ـ **النهي**، كقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١] أي: لا تأخذوه، وقد يكون هذا تنفيرًا.

٦ ـ **التنبيه**، كقوله تعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٢١].

٧ ـ **التهكم**: كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩].

٨ ـ **الاستبعاد**، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ﴾ [التوبة: ٧]، وقوله: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا﴾ [الكهف: ٦٨].

٩ ـ **التعظيم والتهويل**، كقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَـٰهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٢٥]، وقوله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَـٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١] (١).

إلى غير ذلك من المعاني.

وغني عن البيان أنّ هذه المعاني التي تخرج إليها (كيف) مشوبة بالاستفهام، وليست نفيًا خالصًا، أو نهيًا خالصًا، كما سبق تقرير ذلك.

١٠ ـ ما:

تكون للسؤال عن ذوات ما لا يعقل وأجناسه وصفاته، وللسؤال عن صفة

---

(١) انظر لبعض هذه المعاني: «البرهان» (٤/ ٣٣٠ـ٣٣٨).

من يعقل[١]. فمن الأول قولك: (ما عندك؟) فيقال: كتاب، وتقول: ما في الدار؟ فيقال: ثعبان أو فرس، وتقول: (ما لونه؟) فيقال: أسود.

قال تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: ١٧]، وقال: ﴿ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ﴾ [البقرة: ١٤٢].

وتكون لصفات من يعقل، كأن تقول: (ما محمد؟) فيقال: كاتب أو شاعر.

جاء في (شرح ابن يعيش): «فإذا قلت: ما في الدار؟ فجوابه: ثوب أو فرس ونحو ذلك مما لا يعقل، وإذا قلت: ما زيد؟ فجوابه: طويل أو أسود أو سمين، فتقع على صفاته»[٢].

وللسؤال عن حقيقة الشيء، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَـٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَـٰنُ ﴾ [الفرقان: ٦٠]، وقال: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٣] فهذا سؤال عن حقيقته سبحانه.

وإذا جُرّت حذف ألفها[٣]، قال تعالى: ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴾ [النازعات: ٤٣]، وقال: ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف: ٢]، وقال: ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [النبأ: ١].

وقد تخرج (ما) عن الاستفهام الحقيقي إلى معان أخرى منها:

أ ـ التعظيم والتفخيم، كقوله تعالى: ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة: ١ ـ ٢]، وكقوله: ﴿ وَأَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴾ [الواقعة: ٢٧]، ونحو قولك: (محمد ما محمد؟).

---

(١) انظر «المقتضب» (٢/ ٥٢)، «البرهان» (٤/ ٤٠٢)، «شرح ابن يعيش» (٤/ ٥).
(٢) «شرح ابن يعيش» (جـ ٤/ ٥)، «الكليات» لأبي البقاء (٣٣٦)، «حاشية التصريح» (١/ ١٧٦).
(٣) انظر «المغني» (١/ ٢٩٨)، «شرح ابن يعيش» (٤/ ٨).

جاء في (**الكشاف**): «ونحوه (ما) في قولك: (زيد ما زيد) جعلته لانقطاع قرينه وعدم نظيره كأنه شيء خفي عليك جنسه، فأنت تسأل عن جنسه وتفحص عن جوهره، كما تقول: ما الغول وما العنقاء؟ تريد: أيّ شيء هو من الأشياء؟ هذا أصله ثم جرد للتفخيم»(١).

٢ ـ **التحقير**، نحو (ما أنت والشعر)، و(ما أنت والمجد) قال الشاعر:

وما أنتَ وبَ أبيكَ والفَخْر(٢).

٣ ـ **الحث**، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٥].

٤ ـ **الإنكار**، نحو قوله تعالى: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢].

٥ ـ **الإلزام**، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١].

٦ ـ **الاستبعاد**: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ﴾ [هود: ٨]، ونحو قوله: ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ﴾ [النساء: ١٤٧].

وغير ذلك من المعاني.

ماذا:

تأتي في العربية على أوجه:

أحدها: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) اسم الإشارة، نحو (ماذا؟) أي:

---

(١) «الكشاف» (٣/ ٣٠٤)، وانظر «حاشية التصريح» (١/ ١٦٥)، «التصريح» (١/ ١٦٦).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٥٩).

(ما هذا؟) ، ونحو (ماذا السكوت؟) و(ماذا التواني؟) والمعنى: ما هذا السكوت؟ وما هذا التواني؟.

الثاني: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) موصولة بمعنى الذي ، نحو (ماذا فعلت؟) أي: ما الذي فعلت؟ وكقول لبيد:

ألا تسألانِ المرءَ ماذا يحاولُ أنحبٌ فيقضى أم ضلالٌ وباطلُ؟

أي: ما الذي يحاول ، فـ(ما) مبتدأ بدليل إبداله المرفوع (نحبٌ) منها ، و(ذا) اسم موصول بدليل افتقاره إلى الجملة ، ولو كانت (ماذا) اسمًا واحدًا لكانت مفعولاً مقدمًا للفعل (يحاول) ولأبدل منها بالنصب.

الثالث: أن تكون (ماذا) كلها كلمة واحدة مركبة تفيد الاستفهام[1] ، كقولك: (ماذا أكلت أفاكهةً أو لحمًا؟) فـ(ماذا) ههنا كلمة واحدة وهي مفعول به مقدم ، بدليل الإبدال منها بالنصب.

فتبين من هذا أنك إذا قلت: (ماذا صنعت؟) احتمل أن تكون (ماذا) مركبة من كلمتين: (ما) الاستفهامية و(ذا) الموصولة ، والمعنى: ما الذي صنعت؟.

واحتمل أن تكون (ماذا) كلها كلمة مركبة واحدة ، والمعنى: ما صنعت؟

فإذا جعلتها اسمين أبدلت من (ما) بالرفع ، فتقول: (ماذا صنعت أخاتم أم سوار؟) ، وذلك لأن (ما) مبتدأ محله الرفع و(ذا) خبره ، والبدل من المرفوع مرفوع.

وإن جعلتها اسمًا واحدًا أبدلت بالنصب فقلت: (ماذا صنعت أخاتمًا أم سوارًا) ، وذلك لأن (ماذا) مفعول به مقدم محله النصب ، والبدل من المنصوب منصوب.

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٣٠٠ـ٣٠١) ، «الأشموني» (١/ ١٥٩) ، «التصريح» (١/ ١٣٨).



وجوابهما مختلف أيضًا ، فالأصل في جواب الأولى أن يكون: الذي صنعته سوار ، وجواب الثانية ـ أعني المركبة ـ (صنعت سوارًا). وكذلك إذا قلت: (ماذا تفقد؟) ، على غير معنى التركيب ، فإنّ جوابه (الذي أفقده كتابٌ) لأنّ معنى السؤال: ما الشيء الذي تفقده؟ .

وعلى معنى التركيب: (أفقد كتابًا) ؛ لأنّ المعنى: أيّ شيء تفقد؟ فهما عبارتان مختلفتان.

وههنا يبرز سؤال ، وهو: ما الفرق في المعنى بين (ماذا) و(ما)؟ ما الفرق مثلاً بين قولك: (ماذا فعلت؟) و(ما فعلت؟).

الذي يبدو أنّ الفرق بينهما من ناحيتين:

الأولى: إنّ (ذا) تفيد التنصيص على الاستفهام فيما يحتمل الاستفهام وغيره ، وذلك كقوله تعالى: ﴿ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾ [لقمان: ١١] فإنّ (ذا) أفادت التنصيص على الاستفهام ، ولو حذفت لاحتمل المعنى الاستفهام والموصولية ، أي: فأروني الذي خلقه الذين من دونه ، ألا ترى أنك إذا قلت: (أنا أعلم ما تريد) يحتمل الخبر والاستفهام ، ولو قلت (ماذا) أفادك الاستفهام نصًّا؟ .

الناحية الثانية: إنّ في (ماذا) قوة ومبالغة في الاستفهام ليست في (ما) ، ففي قولنا: (ماذا فعلت؟) قوة ليست في (ما فعلت؟) ولعلّ ذلك يعود إلى زيادة حروفها.

قال تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ فجاء بـ (ماذا) ، وهذا يدل على المبالغة في الاستفهام ، ولذلك ـ والله أعلم ـ كرر السؤال مرتين فقال: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [البقرة: ٢١٥] ، ثم قال: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ كَذَٰلِكَ

يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٩] فمرة أجاب عن السؤال ببيان أوجه الإنفاق المشروعة، ومرة أجاب عنه بنوع المال الذي ينفق، فكرر السؤال مرتين ، وأجاب عنه مرتين لأهمية السؤال ، ولذا جاء به بـ(ماذا) بدل (ما).

ونحوه قوله تعالى على لسان فرعون بعد أن عجز عن مواجهة موسى عليه السلام بالحجة فقال: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ [الشعراء: ٣٤ ـ ٣٥] فجاء بـ(ماذا) للدلالة على المبالغة في الاستفهام ، وذلك لأنّ الموقف يتطلب جوابًا يخلصه من مواجهة موسى وتحدّيه ، فإنّ موسى يهدّ ألوهية فرعون وتجبّره. بخلاف قوله تعالى مثلاً: ﴿ قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِى ۖ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ۖ ﴾ [يوسف: ٦٥] ، فجاء بـ(ما) دون (ماذا) لأن الموقف لا يتطلب ذاك.

ولذا يؤتى بـ(ماذا) في مواقف التحدي والقوة ، قال تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ۚ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ﴾ [فاطر: ٤٠] فهو يتحدى المشركين تحديًا لا يمكنهم الإفلات منه ، فيقول لهم: هؤلاء شركاؤكم أروني ماذا خلقوا من الأرض؟ اذكروا لي شيئًا خلقوه وإن هان وحقر ، فجاء بـ(ماذا) في التحدي ، وهو أبلغ وأقوى من (ما) وحدها ، يدلك على ذلك السياق.

ويوضح ذلك أيضًا قوله تعالى في سورة الصافات على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴿٨٥﴾ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ [الصافات: ٨٥ ـ ٨٦] .

وقوله في سورة الشعراء: ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالُوا۟ نَعْبُدُ أَصْنَامًا

﴿فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧٠ـ ٧١] .

فجاء في الأولى بـ(ماذا): ﴿مَاذَا تَعْبُدُونَ﴾ ، وفي الثانية بما ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ ، وذلك لأنّ الأولى موقف تحدّ ظاهر ومجابهة قوية ، بخلاف الثانية. يدلك على ذلك السياق ، فإنّ المقام في الأولى ليس مقام استفهام ، وإنما هو مقام تقريع ، ولذلك لم يجيبوه عن سؤاله ، بل مضى يقرعهم بقوله: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ .

وأما في الثانية فهو في مقام استفهام المحاجّة ، إذ قال لهم: ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ فأجابوه: ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾ .

فسألهم: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [الشعراء: ٧٢ ـ ٧٣].

فأجابوه قائلين: ﴿بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٧٤] .

فأنت ترى أنّ المقام مقام محاجّة ، بخلاف الأولى فإنه مقام تحدّ وتقريع ومجابهة ، ويوضح ذلك نهاية السياقين.

ففي آية الشعراء: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٥ ـ ٧٧].

وأما في آية الصافات فانتهى السياق بتحطيم الأصنام وتحريقه بالنار: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴿٩١﴾ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ ﴿٩٢﴾ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ ﴿٩٣﴾ فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ ﴿٩٤﴾ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ قَالُواْ ٱبْنُواْ لَهُۥ بُنْيَٰنًا فَأَلْقُوهُ فِى ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٩١ ـ ٩٧] .

فثمة فرق كبير بين النهايتين وبين السياقين ، فجاء في مقام المجابهة وشدة التحدّي بـ(ماذا) دون المقام الآخر الذي جاء فيه بـ(ما).

جاء في (درة التنزيل) في هاتين الآيتين: «للسائل أن يسأل عن زيادة (ذا)

في قوله في الصافات: ﴿مَاذَا تَعْبُدُونَ﴾ وإخلاء (ما) في (الشعراء) منها.

والجواب أن يقال: إن قوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ معناه: أيّ شيء تعبدون؟

وقوله: (ماذا) في كلام العرب على وجهين:

أحدهما: أن تكون (ما) وحدها اسمًا، و(ذا) بمعنى (الذي)، والمعنى: ما الذي تعبدون، و(تعبدون) صلة لها.

والآخر: أن تكون (ما) مع (ذا) اسمًا واحدًا بمعنى (أي شيء)، وهو في الحالين أبلغ من (ما) وحدها إذا قيل: ما تفعل؟.

فـ ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ في سورة الشعراء إخبار عن تنبيهه لهم، لأنهم أجروا مقاله مجرى مقال المستفهم، فأجابوه وقالوا: ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾، فنبه ثانيًا بقوله: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾.

وأما ﴿مَاذَا تَعْبُدُونَ﴾ في سورة الصافات فإنّها تقريع، وهو حال بعد التنبيه، ولعلمهم بأنه يقصد توبيخهم وتبكيتهم لم يجيبوا كإجابتهم في الأول. ثم أضاف تبكيتًا إلى تبكيت ولم يستدع منهم جوابًا فقال: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾ فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَالَمِينَ﴾.

فلما قصد في الأول التنبيه كانت (ما) كافية، ولما بالغ وقرع استعمل اللفظ الأبلغ وهو (ماذا) التي إن جعلت (ذا) منها بمعنى (الذي) فهو أبلغ من (ما) وحدها، وإن جعلا اسمًا كان أيضًا أبلغ وأوكد مما إذا خلت من (ذا)»[١].

١١ ـ متى:

للسؤال عن الزمان نحو (متى السفر؟). وقد يخرج عن الاستفهام الحقيقي

---

(١) «درة التنزيل» (٣٣٠ـ٣٣١).

إلى معان أخرى ، كالاستبطاء نحو قولك : (متى يؤوب أبي) مستبطئًا عودته ، والاستبعاد نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [يونس: ٤٨] ، وغير ذلك من المعاني.

١٢ ـ من:

للسؤال عمن يعقل نحو (من حضر؟) فتقول: خالد ، قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٢] ، وقال: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [البقرة: ١٣٠] .

وقد تخرج (من) عن الاستفهام الحقيقي إلى أغراض أخرى كالنفي نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٣٥] (١) .

والدهشة والتعجب ، نحو قوله تعالى: ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ ﴾ [يس: ٥٢] .

والإلزام ، نحو (من خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماء؟) .

والتشويق والترغيب ، نحو ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾ [البقرة: ٢٤٥] .

إلى غير ذلك من المعاني.

وقد تلحقها (ذا) كما مرّ في (ما) ، فتكون (من) اسم استفهام ، و(ذا) اسم إشارة ، وذلك نحو (من ذا؟) و(من ذا واقفًا؟) .

وقد تكون اسمًا موصولاً نحو (من ذا أكرمت أمحمدٌ أم خالد؟) ، وقد تكون كلمة واحدة مركبة بمعنى (من) نحو (من أكرمت أمحمدًا أم خالدًا؟) .

ويحتمل هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [البقرة: ٢٤٥] ، ويحتمل أيضًا أن يكون (من) استفهامًا و(ذا) اسم إشارة بمعنى

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٣٢٧)

(من هذا الذي يقرض الله) كما في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم﴾ [الملك: ٢٠] (١).

ويبدو أنه إذا قرن اسم الإشارة بـ (ها التنبيه) كان آكد وأقوى، وذلك لأن فيه زيادة تنبيه، فقولك: (من هذا الذي فعل؟) آكد وأقوى من قولك: (من ذا الذي فعل؟) وذلك أنّ السائل في العبارة الأولى كأنه يجتهد في الاستخفاف بالفاعل، نحو أن تقول: (من هذا الذي يستطع أن يرد عليّ؟)، أو تعظيمه كأن تقول: (من هذا الذي اقتحم النار وأنقذ الطفل؟).

ويدلّ على ذلك الاستعمال القرآني أيضًا، قال تعالى: ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، وقال: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فلم يجئ بـ (ها) التنبيه.

وقال: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ۚ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴿٢٠﴾ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُۥ ۚ بَل لَّجُّوا۟ فِى عُتُوٍّ وَنُفُورٍ﴾ [الملك: ٢٠ ـ ٢١] فجاء بـ (ها) التنبيه، وسبب ذلك ـ والله أعلم ـ أنّ التحدي في الآيتين الأخيرتين أشدّ وأقوى وهو واضح من السياق.

فالآية الأولى خطاب للمؤمنين، قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٩ ـ ١٦٠].

والثانية في الكلام على الكافرين في سياق التخويف من قدرة الله وبطشه:

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٦٥)، «المغني» (١/ ٣٢٧).

﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗاۖ فَسَتَعۡلَمُونَ كَيۡفَ نَذِيرِ ﴿١٧﴾ وَلَقَدۡ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ فَكَيۡفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿١٨﴾ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ مَا يُمۡسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحۡمَٰنُۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءِۢ بَصِيرٌ ﴿١٩﴾ أَمَّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ جُندٞ لَّكُمۡ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِۚ إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ [الملك: ١٦-٢٠] .

فالسياق والجو مختلف في الآيتين: فالأولى مقام رحمة ومسح على جراح المؤمنين ومقام عفو ومغفرة بعد معركة أحد، وأما الثانية فمقام ترهيب وإنذار وتخويف وتحذير، فجاء بـ (ها) التنبيه زيادة في التحذير والتنبيه، وهو ما يقتضيه المقام.

وأما الفرق بين (من) و(من ذا) فإنه نظير الفرق بين (ما) و(ماذا)، فلا داعي لتكرار القول فيه.

مما تقدم يتبين أن مراحل التعبير من حيث قوته وتوكيده وتتدرج كما يأتي:

من فعل؟

من ذا فعل؟

من ذا الذي فعل؟

من هذا الذي فعل؟

تقديم المستفهم عنه:

مرّ بنا هذا في مواضع عدة، في باب المبتدأ والخبر، والمفعول به، وغيرها، وذلك أنك تقول: أضربت محمدًا؟ أأنت ضربت محمدًا؟، و(أحضر محمد؟) و(أمحمد حضر؟) ونحو ذلك. ولا نريد أن نعيد الكلام على ذلك بصورة موسعة بل سنوجز القول فيه.

١ ـ **تقديم الفعل**: إذا قدمت الفعل كنت مستفهمًا عن أصل الحدث، فإذا

قلت: أحضر محمد؟ كنت مستفهمًا عن حضور محمد. وكذا إذا قلت: (أجاءك رجل؟) كنت مستفهمًا عن مجيء أحد من الرجال إليه.

٢ ـ تقديم المسند إليه على الفعل: فإذا قلت: (أمحمد حضر؟) كنت تعلم أن شخصًا ما حضر ولكنك تسأل أهو محمد؟ فالفرق بين قولنا: (أحضر محمد؟) و(أمحمد حضر؟) أننا في الأولى نسأل عن حضور محمد، وليس في التعبير دلالة على أننا نعلم أن أحدًا حضر، وأما في الثانية فإننا نعلم أن شخصًا ما حضر ولكننا لا نعلم من هو.

وكذا قولك: (أجاءك رجل؟) و(أرجل جاءك؟) ففي الأولى أنت تسأل «هل كان مجيء أحد من الرجال إليه، فإن قدمت الاسم فقلت: أرجل جاءك؟ فأنت تسأل عن جنس من جاءه: أرجل هو أم امرأة؟ ويكون هذا منك إذا علمت أنه قد أتاه آتٍ، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي»[(1)].

ومن هذا قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٢] فهم لا يسألونه عن وقوع الفعل، لأنهم يعلمون أنّ الفعل وقع وقد شاهدوه، ولكنهم يسألونه عن الفاعل.

جاء في (دلائل الإعجاز): «وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه. ومن أبين شيء في ذلك (الاستفهام بالهمزة)، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت: (أفعلت؟) فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: (أأنت فعلت؟) فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه. ومثال ذلك أنك تقول: (أبنيت الدار التي كنت على أن

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٠٩).

تبنيها؟) ، (أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟) ، (أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟).

تبدأ في هذا ونحوه بالفعل ؛ لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه ، لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه ، مجوّز أن يكون قد كان ، وأن يكون لم يكن.

وتقول: أأنت بنيت هذه الدار؟ أأنت قلت هذا الشعر؟ أأنت كتبت هذا الكتاب؟ فتبدأ في ذلك كله بالاسم ، ذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان. كيف وقد أشرت إلى الدار مبنية ، والشعر مقولاً ، والكتاب مكتوبًا؟ وإنما شككت في الفاعل من هو؟ فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ، ولا يشك فيه شاك ، ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر»[1].

٣ ـ **تقديم المفعول به**: وذلك نحو (أمحمدًا أكرمت؟) فالسائل يعلم أنّ المخاطب أكرم شخصًا فهو يسأل: أهو محمد؟ بخلاف ما لو قال: أأكرمت محمدًا؟ فإنه يسأل عن أصل الإكرام ، وليس فيه دلالة على أنّ السائل يعلم أنّه وقع إكرام أم لا.

٤ ـ **تقديم الظرف والجار والمجرور**: وحكمها حكم المنصوب ، فإذا قيل: (أيوم الجمعة سافر خالد؟) فالسائل يعلم أنّ خالدًا سافر ، ولكنه يسأل: أذلك كان يوم الجمعة؟ بخلاف ما لو قال: (أسافر خالد يوم الجمعة؟) ، فإنه لا يفيد ذاك ، بل هو يسأل عن خالد أسافر يوم الجمعة أم لم يسافر؟

ونحوه (أقُبض على محمد في دارك؟) و(أفي دارك قبض على محمد؟) ، و(إلى الموصل سافرت؟) و(أسافرت إلى الموصل؟) ففي الجملة الأولى يعلم

(١) «دلائل الإعجاز» (٨٧).

السائل أنّ المخاطب سافر ، ولكنه يسأله عن جهة سفره أهي الموصل ، وأما في الثانية فإنه يسأله عمّا إذا سافر إلى الموصل أم لا .

وقس ما لم يذكر من القيود على ما ذكرت كالحال ونحوها .

* * *

الجواب

جواب الهمزة:

يكون جواب الهمزة وحدها إذا كان السؤال مثبتًا بـ(نعم) أو (لا) نحو أحضر محمد؟ فيجاب: نعم قد حضر محمد[١]، أو لا لمّا يحضر محمد.

وكذلك إذا كانت مع (أو) نحو (أمحمد عندك أو خالد؟) فجوابه في الإثبات: نعم عندي محمد، أو نعم عندي خالد، أو لا ليس عندي واحد منهما.

وتجاب مع (أم) المعادلة بالتعيين، نحو (أمحمد عندك أم خالد؟) والجواب: عندي محمد، أو عندي خالد.

وتجاب الهمزة إذا كان السؤال منفيًا بـ(بلى) في الإيجاب، و(لا) في النفي نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٨ ـ ٩] و﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] والنفي نحو: ألم يحضر محمد؟ والجواب: لا لم يحضر محمد. وإذا قلت: نعم، فمعناه إقرار النفي، والمعنى: نعم لم يحضر محمد، ولذا قال ابن عباس وغيره في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾: «لو قالوا نعم لكفروا»[٢].

جواب هل:

ويكون جواب (هل) بـ(نعم) أو (لا). يقال: (هل حضر محمد؟)، فتقول

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤٥٨ـ٤٥٩).

(٢) انظر «المغني» (١/ ١١٣)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤٢٤).

في الإيجاب: نعم حضر محمد، وفي النفي: لا لم يحضر محمد(١)، قال تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤].

وكذلك مع (أو) (هل حضر محمد أو خالد؟)، وجوابه: (نعم) أو (لا) لأنّ المعنى: هل حضر أحدهما؟ قال تعالى: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مريم: ٩٨]، وقال: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [الشعراء: ٧٢ ـ ٧٣] ولو أجيب عن ذلك لقيل: (لا).

جواب أسماء الاستفهام:

يكون جواب أسماء الاستفهام بالتعيين وذلك بحسب اسم الاستفهام، نحو (من حضر؟) فيقال: (حضر محمد)، ويجوز أن يقال: (محمد حضر) بحسب القصد، قال تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٨، ٧٩]، وقال: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣] فأجاب بالجملة الفعلية.

وقال: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ فأجاب: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام: ٦٣ ـ ٦٤] فأجاب بالجملة الاسمية.

ومن هنا يظهر أنّ القول بأنّ «جواب (من قام؟) (قام زيد) لا (زيد قام)»(٢) فيه نظر؛ وذلك أنّ الجواب يكون بحسب القصد، فيقدم ويؤخر على حسب ذلك.

ويقال: ما خالد؟ فيقال: فقيه أو شاعر.

وتقول: ماذا أعطيت؟ فيقال (كتابًا) على معنى: أعطيت كتابًا.

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/٤٥٨).

(٢) «كليات أبي البقاء» (٤١٦).

ويصح أن يقال: (كتاب) بالرفع على معنى: الذي أعطيته كتاب، قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، وقال: ﴿۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠].

وقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤] فأجاب في الأولى بالنصب على معنى: أنزل خيرًا، وفي الثانية بالرفع، أي (هو أساطير الأولين) ولا يصح أن يكون بالنصب؛ لأنه ليس على معنى (أنزل أساطير الأولين) وذلك أنهم لا يقرّون بإنزال الله القرآن، وإنما المعنى: هذا الكلام هو أساطير الأولين.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «فقوله تعالى: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ ليس جوابًا لقوله للكفار: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾، إذ لو كان جوابًا له لكان المعنى: هو أساطير الأولين، أي الذي أنزله ربنا أساطير الأولين، والكفار لا يقرون بالإنزال، فهو إذن كلام مستأنف، أي ليس ما تدّعون إنزاله منزلاً، بل هو أساطير الأولين...

فقوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ أي: أنزل خيرًا، وإنما لزم ههنا النصب ليكون مخالفًا لجواب الكفار، لأن النصب تصريح بكون (أنزل) مقدرًا، والرفع يحتمل استئناف الكلام كما ذكرنا في ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، ويحتمل تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدأ» [1].

وهكذا بقية أسماء الاستفهام، فجواب (متى) تعيين الزمان، وجواب كم تعيين العدد، و(كيف) للسؤال عن الحال، وهكذا.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٦٥-٦٦).

حروف الجواب:

نعم:

حرف تصديق ووعد وإعلام.

فالتصديق يكون بعد الخبر، نحو (قد زارك محمد) فتقول: نعم. أو (ما زارك محمد) فتقول: نعم، مصدقًا قوله إثباتًا أو نفيًا.

والوعد يكون بعد الأمر والنهي وما في معناهما، نحو (زرنا قريبًا) أو (لا تخبرْه بما حدث) فتقول: نعم. واعدًا بأنك ستنجز طلبه.

قال سيبويه: «وأما نعم فعدة وتصديق، تقول: قد كان كذا وكذا، فيقول: نعم» [1].

والإعلام يكون بعد الاستفهام، نحو (أحضر خالد؟) فتقول له: (نعم) [2].

بلى:

مختصة بإبطال النفي، سواء كان خبرًا أم استفهامًا، فهي تنقض النفي على أية حال، فمن وقوعها بعد الخبر قولك: (لم يزرك خالد) فتقول: (بلى)، قال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، وقال: ﴿مَا كُنَّا نَعۡمَلُ مِن سُوٓءِۭۚ بَلَىٰٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٢٨].

ومن وقوعها بعد الاستفهام قوله تعالى: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وقوله: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ۝٨ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الملك: ٨ ـ ٩] [3].

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣١٢).

(٢) انظر «المغني» (٢/ ٣٤٥)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤٢٢ـ٤٢٣)، «المفصل (٢/ ٢٠٣).

(٣) «المغني» (١/ ٧٦)، «الهمع» (٢/ ٧١)، «المفصل» (٢/ ٢٠٣).

ومن هنا يتبين أنّ (بلى) لا تقع إلاّ بعد النفي.

أجل:

حرف جواب يقع بعد الخبر كثيرًا فيكون تصديقًا له، نحو (زارك خالد) أو (لم يزرك خالد) فتقول: أجل. أي تصديق قوله إذا كان إثباتًا أو نفيًا.

وذهب قوم من النحاة إلى أنها مختصة بالخبر، فلا تقع بعد الاستفهام أو الأمر أو غيرهما.

وقيل: بل وقوعها بعد الخبر أكثر.

وقيل: هي بعد الخبر أحسن من (نعم)، و(نعم) بعد الاستفهام أحسن منها.

وقيل: هي مثل (نعم) تكون تصديقًا للخبر، ووعدًا وإعلامًا للمستخبر[1]. والظاهر أن الكثير وقوعها بعد الخبر.

إنّ:

حرف جواب بمعنى (نعم)، قال الشاعر:

بَكَرَ العواذلُ في الصبا ... ح يَلُمْنَنِي وألومهنَّهْ
ويقلْنَ شيبٌ قد علا ... كَ وقد كبرتَ فقلت: إنَّهْ

أي: (نعم).

وقال ابن الزبير لمن قال له: لعنَ الله ناقةً حملتني إليك: «إنّ وراكبها» (أي: نعم ولعن راكبها)[2].

---

(١) انظر «المفصل» (٢/ ٢٠٣)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤٢٥)، «المغني» (١/ ٢٠)، «الهمع» (٢/ ٧١)، «كليات أبي البقاء» (٣٦٤).

(٢) «المغني» (١/ ٧٦)، «الهمع» (٢/ ٧١)، «المفصل» (٢/ ٢٠٣).

قال سيبويه: «وأما قول العرب في الجواب (إنّهْ) فهو بمنزلة أجل، وإذا وصلت قلت: إنّ يا فتى، وهي التي بمنزلة (أجل)»[١]. وهي قليلة الاستعمال.

قال برجستراسر: هي أقدم أدوات الإيجاب، وهي في العبرية he'n وفي الآرامية e'n [٢].

إي:

بكسر الهمزة وسكون الياء، وهي مثل (نعم)، غير أنّها لا تقع إلاّ قبل القسم، فتكون تصديقًا للمخبر، ووعدًا للطالب، وإعلامًا للمستفهم، يقال: قد زارك إبراهيم. فتقول: إي والله.

ويقال: زرنا كثيرًا، فتقول: إي لعمري.

ويقال: هل جاء محمد؟ فتقول: إي وربّي.

قال تعالى: ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ [يونس: ٥٣].

فالفارق بينها وبين (نعم) أنّ (إي) لا تكون إلاّ قبل القسم، و(نعم) تكون مع القسم وغيره[٣].

قال برجستراسر: و(إي) من الأصوات[٤].

جلل:

حرف بمعنى نعم، واسم بمعنى عظيم أو يسير[٥].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٧٤).
(٢) «التطور النحوي» (١١٠).
(٣) «المغني» (١/ ٧٦)، «الهمع» (٢/ ٧١)، «المفصل» (٢/ ٢٠٣).
(٤) «التطور النحوي» (١١٠).
(٥) «المغني» (١/ ١٢٠).

جَير:

بفتح الجيم وكسر الراء، وقد تفتح قليلاً، حرف إيجاب بمعنى (أجل) و(نعم)، وهو أكثر ما يستعمل مع القسم[١]. وقيل: هي كلمة تحلف بها العرب فتقول: جير لأفعلنّ[٢].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): أنها تقوم مقام الجملة القسمية[٣]. ويبدو أن فيها توكيدًا، ولذا قامت مقام جملة القسم، والله أعلم.

* * *

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٢٤)، «المغني» (١/ ١٢٠).

(٢) «الجمل» للزجاجي (٢٦٣).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٧).



التعجب

التعجب له عبارات كثيرة في العربية غير منحصرة. والنحاة يقسمونه على قسمين:

١ ـ **التعجب غير المبوّب له عند النحاة**، مثل قولهم: (سبحان الله).

وفي الحديث (سبحان الله المؤمن لا ينجس)، و(لله دره)، و(يلمّه مسعر حرب)، و﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، و(ما رأيت كاليوم رجلًا)، و(أيّ رجل هو؟)، و(قاتله الله من شاعر)، و(ناهيك به رجلًا) وما إلى ذلك.

وإنما لم يبوب له؛ لأن هذه التعبيرات لا تدل على التعجب وضعًا، بل بالقرينة[١].

٢ ـ **التعجب المبوّب له**، وهو عند النحاة صيغتان: ما أفعلَه وأفعلْ به، وقد بوّب لهما النحاة لأنهما يطّردان في كل معنى يصح التعجب منه[٢].

فهاتان الصيغتان هما للتعجب وضعًا، وأما غيرهما فهو في الأصل لغير التعجب، ثم نقل إلى التعجب.

والتعجب في الحقيقة له أكثر من هاتين الصيغتين المطّردتين، ويمكن أن

---

(١) «التصريح» (٢/ ٨٦)، «الهمع» (٢/ ٩٢)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٤٠).
(٢) «شرح ابن الناظم» (١٨٦).

نقسم عباراته على أقسام أشهرها.

١ ـ ما أفعله:

وهو أن تأتي بـ(ما) التي تفيد التعجب، ثم بـ (أفعل) المفتوحة الآخر، وبعدها الاسم المتعجب منه منصوبًا نحو (ما أعذب الماءَ)، وكقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، وقوله: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧].

والنحاة يحللون (ما أفعل) هذا إلى أصول متعددة بعيدة في جملتها عن معنى التعجب، فأكثرهم يجعل (ما) اسمًا بمعنى (شيء)، و(أفعل) فعلاً ماضيًا، والمتعجب منه مفعوله. وتقدير الكلام في (ما أحسن عبد الله) شيء أحسنَ عبدَ الله[١]، أي: شيءٌ جعل عبد الله حسنًا، ثم نقل إلى معنى التعجب وانمحى معنى الجعل[٢].

وقال آخرون: إنّ (ما) موصولة، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف، أي: الذي أحسن عبد الله موجود.

وقال آخرون: (ما) استفهامية، وما بعدها خبرها[٣].

والأقرب إلى الصواب أن يقال: إنّ هذه عبارة تفيد التعجب، والتعجب معلوم، ثم إنّ التعجب انفعال قديم في نفس البشر، والأظهر أنه وضعت له صيغته ابتداء؛ لأنّ الإنسان محتاج إلى التعبير عنه قبل كثير من التعبيرات، ولا داعي للدخول في تحليلات تفسد المعنى والذوق.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٧).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٤١).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٤١).

ولعلّ الذي ألجأهم إلى هذا هو الإعراب ، فالنحاة يرون ضرورة إعراب كل تعبير ، ولو ألجأهم إلى مسخ التعبير وإفساده.

ونحن نرى أنّه لا داعي لإعراب كل تعبير ، فهناك تعبيرات لا داعي لإعرابها ، بل يكتفى بوصفها وهذا منها ، أو يعرب على صورة أخرى ليس فيها مثل هذا التمحّل[1].

---

(١) أمامنا أكثر من خيار في إعراب جملة التعجب هذه ، من دون تأويل مفسد للمعنى ، ومن هذه الخيارات:
١ـ ما: أداة تعجب.
أفعل: متعجب به.
زيدًا: متعجب منه.
٢ـ ما: حرف تعجب ـ وقد قلنا بحرفيته لأن الأصل في المعاني عند النحاة أن يعبر عنها بالحروف كالاستفهام والخطاب ، والتعجب عند النحاة معنى حقه أن يؤدى بالحرف ، وقد قلنا بالأصل تخلصًا مما قد يجره القول باسميتها من التأويلات البعيدة.
أفعل: اسم منصوب متعجب به ـ وهذا الاسم إذا اتصل بياء المتكلم جيء بنون الوقاية معه فتقول: (ماأفقرني) شأن أسماء الأفعال نحو: قدني وقطني وعليكني ودراكني.
زيدًا ـ متعجب منه منصوب.
٣ـ ما ـ حرف تعجب.
أفعل: فعل التعجب مبني على الفتح ، وهذا الفعل لا يحتاج إلى فاعل شأن أفعال الاستثناء نحو (جاء الرجال خلا واحدًا) ، ولا داعي لتقدير فاعل لا يقتضيه المعنى ، وقد قال بخلو أفعال الاستثناء هذه من الفاعل قسم من النحاة ينظر: «الهمع» (١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣).
زيدًا: متعجب منه.
٤ـ ما: اسم تعجب لا محل له من الإعراب ، وهذا قال به الكسائي ، ونظيره من الأسماء أسماء الأفعال ، وأل الموصولة ، وضمير الفصل ، عند قسم من البصريين ،=

أفعل التعجب:

يصاغ أفعل التعجب من كل فعل ثلاثي ، تام ، مثبت ، متصرف ، مبني للمعلوم ، قابل للتفاوت ، ليس الوصف منه على (أفعل) نحو (ما أسرعه) و(ما أعدله).

وإذا أريد التعجب بفعل لا يصح بناؤه على أفعل ، فيؤتى بمصدر ذلك الفعل مسبوقًا بـ(أشد) ونحوها ، فتقول متعجبًا من حمرة الورد مثلاً : (ما أشد حمرة الورد) ، ومن انطلاق خالد : (ما أسرع انطلاق خالد). وإذا كان الفعل مبنيًا للمجهول أو منفيًا فيؤتى بمصدره مؤولاً نحو (ما أجمل أن يكافأ المخلص) ، (ما أقبح ألاّ أساعده).

ولا شك أنّ الكلمة التي تسبق المصدر تحدد المقصود بتعجبك ، فقولك مثلاً : (ما أشدّ حمرة الورد) يختلف عن قولك : (ما أجمل حمرة الورد) ، فالأولى تتعجب فيها من شدة الحمرة ، والثانية تتعجب فيها من جمال حمرته.

وكذلك قولك : (ما أسرع انطلاقك) ، و(ما أكثر انطلاقك) ، و(ما أقل انطلاقك) فالتعجب في الأولى يكون من سرعة الانطلاق ، وفي الثانية من كثرته ، والأخرى من قلّته ، فهو ليس بمعنى واحد.

ومن هذا يتبين أنّ ما سبق المصدر من فعل تعجب لا يؤدي المعنى المأخوذ من الفعل على صيغة (أفعل) ، يدلك على ذلك أنك قد تسبق الفعل القابل لأن يتعجب منه بما يخصص تعجبك ، فيمكنك مثلاً أن تصوغ من الفعل (مشى) على وزن أفعل للتعجب فتقول : (ما أمشاه) ، ويمكن أن تسبق المشي

= وغير ذلك ، مما ليس له محل من الإعراب من الأسماء.
(أفعل زيدًا) يختار فيهما إعراب مما ذكرناه.

أيضًا بفعل تعجب يخصص تعجبك من مشيه فتقول: ما أسرع مشيه! وما أحسن مشيه! وما أبطأ مشيه! فيكون المشي متعجبًا منه ، يدلك على ذلك أيضًا أن قولك: (ما أعدله) لا يماثل في المعنى (ما أشدّ عدله) ، و(ما أحسنه) لا يماثل (ما أشدّ حسنه) ، و(ما أمشاه) لا يماثل (ما أشد مشيه).

ومن هذا يتبين أنّه لا يمكن أن تؤدي أية صيغة ثانية مؤدى بناء الفعل نفسه للتعجب.

التعجب من أمر ماض:

يؤتى بـ (كان) بين (ما) و(أفعل) للدلالة على أن الصفة المتعجب منها كانت في الماضي ، نحو (ما كان أكرم خالدًا) و(ما كان أعلمه بالناس).

جاء في (الكتاب): «وتقول: (ما كان أحسن زيدًا) فتذكر (كان) لتدلّ أنه فيما مضى» (١).

وحُكي (ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها) (٢) ودخول (أصبح وأمسى) يفيد تعيين وقت البرد والدفء ، كما كان دخول (كان) لتعيين المضي.

ما أفعلني له ، وما أفعلني إليه:

تقول: (ما أبغضني له) و(ما أبغضني إليه) ، و(ما أحب خالدًا لبكر) و(ما أحب خالدًا إلى بكر) فتأتي باللام إذا كان المتعجب منه فاعلاً ، وتأتي بـ(إلى) إذا كان المتعجب منه مفعولاً.

فمعنى (ما أبغضني له) أنك تبغضه ، ومعنى (ما أبغضني إليه) أنه يبغضك.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٧).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٥٠).

وتقول: (ما أحب خالدًا لعمرو) إذا كان خالد يحب عمرًا.

وتقول: (وما أحب خالدًا إلى عمرو) إذا كان عمرو يحب خالدًا.

جاء في (الكتاب): «تقول: (ما أبغضني له) و(ما أمقتني له) و(ما أشهاني لذلك) إنّما تريد أنّك ماقت، وأنك مبغض، وأنك مشته، فإنْ عنيت غيرك قلت: (ما أفعله) فإنّما تعني به هذا المعنى. وتقول: ما أمقته وما أبغضه إليّ، إنما تريد أنه مَقيت، وأنه مُبغَض إليك، كما أنّك تقول: (ما أقبحه) وإنما تريد أنه قبيح في عينك» (١).

فإن أفهمَ فعل التعجب علمًا أو جهلاً تعلق بالباء، تقول: (ما أعلمه بالشعر) و(ما أعرفه بالفقه) و(ما أجهله بالأنساب).

والخلاصة أنّ فعل التعجب إذا كان يتعدى في الأصل إلى المفعول بنفسه تعدى إليه الآن باللام، نحو (ما أبغض خالدًا لسالم) و(ما أضرب محمدًا لخالد)، لأنّ الأصل: أبغض خالدٌ سالمًا، وضرب محمدٌ خالدًا، فسالم: مفعول به لأبغض، وخالد: مفعول به لضرب، فتعدى إليه الآن باللام.

وإذا كان الفعل يُفهِم علمًا أو جهلاً تعدى إلى مفعوله بالباء نحو (ما أبصره بالفقه)، و(ما أجهله بالشعر).

وإن لم يكن متعديًا بنفسه بل بحرف جر، بقي ذلك الحرف نفسه، نحو (ما أرغب خالدًا في الخير) و(ما أعزّه عليّ) و(ما أسرعه إلى العون) (٢).

٢ ـ أَفعِل به:

الصيغة الثانية من صيغ التعجب (أَفعِلْ به)، (أَفعِلْ) بفتح الهمزة وكسر

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٢٥١ـ٢٥٢)، وانظر «الهمع» (٢/ ٩١).

(٢) انظر «الهمع» (٢/ ٩١)، «شرح الأشموني» (٣/ ٢٥).

العين وسكون الآخر نحو (أكرِمْ بمحمد). قال تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨].

ويصاغ هذا البناء من كل فعل توفرت فيه الشروط المذكورة في البناء السابق.

وقد حلل النحاة هذه العبارة كما فعلوا في (ما أفعله)، فذهب أكثرهم إلى أنّ (أفعِلْ) هذا فعل ماض على صورة الأمر، والباء زائدة في الفاعل، فمعنى قولهم: (أكرِمْ بمحمد): أكرمَ محمدٌ، أي: صار ذا كرم، كأغدّ البعير، أي: صار ذا غدة، وأورقت الشجرة، بمعنى: صارت ذات ورق، ثم غيرت صيغة الماضي إلى صورة الأمر، فصارت (أكرِم محمدٌ) فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل[1] للدلالة على التعجب؛ لأنّ الباء كثيرًا ما تزاد مع المتعجب منه، نحو (كفى بالله شهيدًا)، و(ناهيك بخالد رجلًا)، و(حسبك به شاعرًا).

وذهب الفراء والزمخشري وابن خروف إلى أنْ (أفعِل) ههنا فعل أمر حقيقة، وأنه أمر لكل واحد بأن يصفه بالصفة المذكورة، فقولك: (أكرِمْ بمحمد) أمر لكل واحد بأن يصف محمدًا بالكرم، والباء مزيدة في المفعول، أو هي للتعدية داخلة على المفعول به.

جاء في (المفصل): «وعندي أنّ أسهل منه مأخذًا أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدًا كريمًا، أي بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] للتأكيد والاختصاص، أو بأن يصيّره ذا كرم والباء للتعدية. هذا أصله، ثم جرى مجرى المثل، فلم يغير

---

(١) انظر «التصريح» (٢/٨٨)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٤٣)، «المفصل» (٢/١٦٩ـ١٧٠).

عن لفظ الواحد في قولك: يا رجلان أكرمْ بزيد، ويا رجال أكرمْ بزيد» [١].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف: إنّ (أحسِنْ) أمر لكل أحد بأن يجعل زيدًا حسنًا، وإنما يجعله حسنًا كذلك بأن يصفه بالحسن، فكأنه قيل: صفه بالحسن كيف شئت فإنّ فيه كل ما يمكن أن يكون في شخص» [٢].

وقد رُدّ هذا الرأي بوجوه أهمها:

١ ـ أنه لو كان أمرًا للزم إبراز ضميره، فلا يقال بصورة واحدة للمفرد والمثنى والجمع، المذكر والمؤنث.

وردّ هذا القول بأنه أُجري مجرى المثل، والأمثال لا تغيّر، ألا ترى أنّ (نعم) فعل ماض ولا تسند إلى ضمير رفع بارز، فلا يقال: نعمت، ولا نعموا، ولا نعمن. وكذلك (حبذا) فلا يقال: حبذي هند، ولا حب أولاء؟.

٢ ـ أنه لو كان أمرًا لم يكن الناطق به متعجبًا، كما لا يكون الآمر بالحلف ونحوه حالفًا.

وهذا مردود بأنّه لا يقصد به حقيقة الأمر، وإنّما حوّل إلى إنشاء التعجب، كما في ألفاظ العقود والقسم، فقولك: (أقسم بالله) أصله خبر، تقول: (هو يقسم بالله على أقل من ذلك، وأنا لا أقسم على هذا) ثم يحول القصد إلى القسم فيكون قسمًا حقيقة نحو (أقسم بالله أنه مخلص). وكذلك (بعت) و(اشتريت) ونحوهما من ألفاظ العقود.

---

(١) «المفصل» (٢/ ١٦٩ـ١٧٠).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٤٤)، وانظر «التصريح» (٢/ ٨٨).

٣ ـ أنه لو كان مسندًا إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب ، نحو (أحسن بك).

وقد ذهب بعضهم إلى أن الضمير ليس للمخاطب ، وإنما هو للمصدر المأخوذ من الفعل ، ففي قولك: (أحسنْ بك) الضمير المستتر للحسن المدلول عليه بأحسن ، كأنّه قيل: أحسن يا حسن بزيد ، أي دم به والزمه.

وقال آخرون: الضمير المستتر في (أفعل) للمخاطب المستدعى منه التعجب.

وهذا أقوى مأخذ على هذا الرأي ، إذ كيف يؤمر المخاطب بأن يصف نفسه بصفة ما بقصد التعجب؟ إلاّ إذا قيل إنه ليس المقصود منه أمر المخاطب حقيقة ، بل هو تجوز فيقول: (أعدل بك) على معنى: صف نفسك بالعدل كيف شئت فأنت عادل.

وقد ذهب الزمخشري وجماعة ـ كما ذكرنا ـ إلى أنه أمر لكل أحد بأن يصفه بالصفة المتعجب منها. ولم يقولوا: هو أمر للمخاطب ، والأمر ليس مقصورًا على المخاطب ، بل هو قد يكون للمتكلم نحو (لأذهبْ إليه) ، والغائب والغائبة وغيرهم ، قال: ﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨].

٤ ـ أنّه لو كان أمرًا لوجب له من الإعلال ما وجب لأقم وأبن[١].

وهذا مردود بأنّه لم يحصل فيه إعلال لئلا يلتبس بالأمر الحقيقي. وقد أهملت العرب الإعلال في مواطن عديدة منعًا للبس ، من ذلك اسم التفضيل نحو (أسيَر) و(ألْوَم) و(أبْيَن) ، والصفة المشبهة نحو (أسود) و(أبيض) ، واسم الآلة نحو (مِخيط) و(مِرود).

---

(١) انظر «التصريح» (٢/ ٨٨ـ٨٩)، «الهمع» (٢/ ٩٠)، «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٤٨).

بل إنّ العرب تعلّ أحد الفعلين ولا تعلّ الآخر أمنًا للبس نحو باضَ وبيِضَ ، وساد وسَوِد ، وعار وعَوِر.

ومن ذلك إهمالهم الإعلال في فعل التعجب (ما أفعله) نحو ما أسْيَره ، وما أبْيَنه.

ولو أخذنا بهذا الاعتراض لقلنا ردًّا على هؤلاء: إنه لو كان الفعل في (ما أفعله) فعلاً ماضيًا لحصل فيه إعلال كما في: أقام ، وأجاد ، وأبان.

وقيل في تفسير هذه الصفة أيضًا «أنّ قولك: (أكرم بزيد) يفيد أن زيدًا بلغ في الكرم إلى حيث كأنه في ذاته صار كرمًا ، حتى لو أردت جعل غيره كريمًا فهو الذي يلصقك بمقصودك ويحصل لك غرضك ، كما أنّ من قال: (اكتب بالقلم) فمعناه أنّ القلم هو الذي يلصقك بمقصودك ويحصل لك غرضك» (١).

والذي يبدو أنّ هذه الصيغة أمر بالمشاركة في التعجب ، فالفرق بين قولك: (ما أحسن محمدًا) و(أحسِنْ بمحمدٍ) أنّ الأولى تعجب انفرادي يقوله المرء متعجبًا من حسن محمد ، وأما (أحسِنْ بمحمد) فهو دعوة إلى التعجب من حسن محمد ، فأنت تدعو غيرك ليشاركك في هذا التعجب ، يدلك على ذلك تحويله إلى صورة الأمر كما يقول الأولون ، أو هو أمر حقيقة ، كما يقول الآخرون.

والباء في المتعجب منه قد تكون زائدة جيء بها للدلالة على التعجب ، فمعنى (أكرِمْ بمحمدٍ): (أكرمْ محمدًا) أي صفه بالكرم ، ولزمت الباء للدلالة على معنى التعجب ؛ لأن الباء كثيرًا ما يؤتى بها للدلالة على التعجب. وقد

---

(١) «التفسير الكبير» للرازي (٢١/ ٢٢١).

تكون للإلصاق ، فقولك: (أحسِنْ بمحمد) معناه: ألصق الحسن بمحمد ، مرادًا منه التعجب.

٣ ـ التحويل إلى صيغة (فعُل):

من صيغ التعجب ما حوّل من الأفعال إلى (فَعُل) ، بضم العين ، سواء كان مضموم العين أصلاً كظرف ولؤم ، أم محولاً من ثلاثي مفتوح العين أو مكسورة ، نحو فقُه وقضُو وعدُل ، بشرط تضمينه معنى التعجب ، فتقول: (قضُوَ محمد) أي ما أقضاه ، و(عدُلَ خالد) أي ما أعدله ، و(ظرف سعيد) أي ما أظرفه.

وذلك أنّ الأصل في (فَعُل) أن يدل على الطبائع والسجايا كقبح وحسن ، وقد يحول الفعل إلى هذه الصيغة لأغراض متعددة منها: الدلالة على التحول في الصفات ، ومعناه: أنّ الفعل الصحيح أصبح سجية في صاحبه أو كالسجية فيه ، وذلك نحو: فقِه وفقُه ، تقول: (فقِه محمد المسألة) إذا فهمها ، وتقول: (فقُه محمد) أي صار فقهيًا ، بمعنى أنّه لكثرة ممارسته الفقه أصبح الفقه له سجية أو كالسجية.

وتقول: (خطَب خالد) بفتح الطاء إذا ألقى خطبة ، فإن قلت: (خطُب) بضم الطاء كان المعنى أنه صار خطيبًا، أي تحولت الخطابة فيه إلى سجية، فلك أن تحوّل كل فعل ثلاثي إلى هذه الصيغة للدلالة على تمكن الوصف في صاحبه.

ومنها: الدلالة على التعجب نحو (كرُمَ الرجل سعيد) بمعنى (ما أكرمه) ، و(حسُنَ) بمعنى (ما أحسنه)[1]. قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥] .

---

(١) انظر «الهمع» (٢/ ٨٨) ، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٢) ، «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٢٩).

جاء في (الكشاف) في هذه الآية: «و(كلمة) بالنصب على التمييز، والرفع على الفاعلية، وبالنصب أقوى وأبلغ، وفيه معنى التعجب، كأنّه قيل: ما أكبرها كلمة»[١].

وقد كثر انجرار فاعل هذا الفعل المحول إلى التعجب بالباء؛ لأنّ الباء تأتي كثيرًا في التعجب، نحو (أكرم به)، و(كفى به)، و(حسبك به)، فتقول: ظرف بمحمد، وقبح بخالد، بمعنى: ما أظرفه وما أقبحه.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «ولهذا كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء، وذلك لكونه بمعنى (أفعِلْ به) نحو (ظرف بزيد) أي: أظرِفْ به»[٢].

وجاء في (التصريح): «يجري (فعُلَ) المضموم العين في المدح والذم مجرى (فعُلَ) الدال على التعجب، فلا يلزم فاعله (أل) أو الإضمار وهو الصحيح. وعلى هذا يجوز لك في فاعل (فعُل) المذكور أن تأتي به اسمًا ظاهرًا مجردًا من (أل)، وأن تجره بالباء الزائدة تشبيهًا بفاعل (أفعل) في التعجب، وأن تأتي به ضميرًا مطابقًا لما قبله، فالظاهر المجرد من (أل) نحو (فهُم زيد) حملاً على (ما أفهم زيدًا)، والمجرور بالباء وهو الأكثر نحو (حسُنَ بزيد) حملاً على (أحسِنْ بزيد). وسمع من العرب (مررت بأبيات جاد بهن أبياتًا، وجُدن أبياتًا) حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل أولاً وتجرده منها ثانيًا. وأصل (جاد بهن أبياتًا): جُدن أبياتًا، من (جاد الشيء جودة) إذا صار جيدًا...

ومثال الضمير المطابق ما قبله: (الزيدان كرما رجلين)، و(الزيدون كرموا

(١) «الكشاف» (٢/ ٢٥٠)، «التفسير الكبير» (٢١/ ٧٨).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٢_٣٥٣).

رجالاً) حملاً على: ما أكرمهما رجلين ، وما أكرمهم رجالاً»[١].

دخول الباء على المتعجب منه :

تدخل الباء على المتعجب منه كثيرًا ، من ذلك دخولها دخولاً لازمًا بعد صيغة (أفعِلْ) فيقال: (أكرِمْ بخالد) ، ولولا هذه الباء لم يعرف أنّ المقصود به التعجب ، فلو قيل: أكرِمْ خالدًا لم يكن فيه معنى التعجب ، فالباء عينت أنّ المقصود به التعجب.

وتدخل كثيرًا في صيغ أخرى من صيغ التعجب ، فقد تدخل على فاعل (فعُلَ) المحوّل إلى التعجب نحو (حسُنَ بخالد) و(كرُمَ به) ، ودخولها على الفاعل في نحو هذا يدل على أنّ المقصود بالفعل التعجب ، فإذا حُذفت احتمل الكلام التعجب وغيره.

وتدخل في فاعل (كفى) فيفيد الفعل التعجب نصًا ، نحو ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٨] ، ﴿كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤] أي ما أكفاها. ولو حذفت الباء لم يكن الفعل نصًا في التعجب ، فإذا قلت: (كفاك محمد) و(كفاك الماء) و(كفيتك الأمر) لم يكن تعجبًا ، وكذا إذا قلت: (كفى الزمن واعظًا) لم يكن الفعل نصًا في التعجب ، بل يحتمل التعجب وغيره. ونحوه قول الشاعر:

كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا

وهذا لا يكون في (كفى) وحدها ، بل في غيرها أيضًا ، فيقال: «نهاك بمحمد رجلاً»[٢] على معنى التعجب.

---

(١) «التصريح» (٢/ ٩٨-٩٩) ، وانظر «حاشية الخضري» (٢/ ٥٤).

(٢) انظر «معاني القرآن» للفراء (٢/ ١١٩-١٢٠).

وقد تدخل هذه الباء في أساليب أخرى تفيد التعجب ، نحو (ناهيك به رجلاً) ، و(حسبك به رجلاً). فإذا قلت: (حسبك درهم) لم يكن فيه معنى التعجب ، وكذا إذا زدت الباء في (حسب) فقلت: (بحسبك درهم) فإنه ليس تعجبًا ، بل هي مزيدة للتوكيد. ومنه الأثر (بحسب ابن آدم من الدنيا لقيمات يُقِمْن صلبه) فإذا دخلت على الخبر كان الكلام تعجبًا نصًا نحو (حسبك بخالد شاعرًا).

وقد تقول: قد يفيد الكلام التعجب بدونها ، نحو (ناهيك محمد) و(حسبك خالد) فنقول: قد يكون ذلك ولكن الكلام عند ذاك ليس نصًا في التعجب، بل هو محتمل للتعجب وغيره ، فإذا جئت بالباء كان للتعجب نصًا.

الفرق بين فعُلَ وما أفعل وأفعِلْ به:

تقول: ما أكرمَ خالدًا ، وأكرِمْ بخالد ، وكرُمَ خالد ، وكرُمَ بخالد ، فما الفرق بين هذه التعبيرات؟.

أما الفرق بين (ما أكرمَ خالدًا) و(أكرم بخالد) فقد مرّ.

وأما (كرُمَ خالد) فيدلّ على التحول في الصفة ، فالتعجب بـ(فعُلَ) معناه أن الوصف تحول في صاحبه وتمكن منه إلى درجة يتعجب منها. فقولك: (ما أحسن خالدًا) معناه أنك تتعجب من حسن خالد ، وأما (حسُنَ خالد) فمعناه أنّ خالدًا اتصف بالحسن وتمكن منه الوصف إلى درجة يتعجب منها. ففي (فعُلَ) معنى التحول ، بخلاف (ما أفعل) ، فإنّ (ما أفعلَ) للتعجب من الأمر كما هو الآن من دون نظر إلى الماضي ، أما (فعُلَ) فيفيد التحول إلى درجة التعجب ، فالمتعجِّب بهذا الفعل ينظر إلى الأصل الذي بدأ منه الفعل ، ثم بلغ هذا المبلغ.

تقول: (ما أكبر هذه الكلمة) تصفها بالكبر الآن ، فإذا قلت: (كَبُرت كلمة)

كان معناها أن هذه الكلمة قيلت فبلغت من الكبر درجة عظيمة يتعجب منها ، قال تعالى : ﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۝ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَآئِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾ [الكهف: ٤ ـ ٥] ، أي إنّ هذه الكلمة خرجت من أفواههم واتّسعت وأضلت خلقًا كثيرين ، فتعجّبْ من هذه الكلمة كيف بلغت هذا الكبر.

ونحوه قولك: (ما أبشع هذه الفعلة) و(بشُعَت هذه الفعلة) فإنّ العبارة الأولى تصف الفعلة بالبشاعة الآن ، وأما الثانية فإنها تفيد أن الفعلة أخذت بالبشاعة ازديادًا حتى وصلت إلى حد فظيع يتعجب منه.

فصيغة (ما أفعل) تصف الحال ، وصيغة (فعُلَ) تصف تطور الحال وتحوله. يدلك على ذلك أنّ صيغة (فعُلَ) لا يزال فيها معنى الحدث ، وأنّ الفعلية لم تنمح كما انمحت من صيغة (ما أفعل) ، وأنّ الفعل لا يزال يسند إلى فاعل مرفوع ، وأنه تتصل به تاء التأنيث الساكنة ، ويرفع الضمير ، مما يدل على أنّ الحدث لا يزال واضحًا في هذا الفعل.

وتفيد صيغة (فعُلَ) أيضًا التعجب على وجه الاستمرار والثبات ، وذلك أنّ (فعُلَ) يدلّ على الثبوت أصلاً أو تحويلاً ، فقولك: (ما أحسن هذا المكان) يصف المكان بالحسن في وقت تعجبك ، وأما (حسُنَ هذا المكان) فإنّه يفيد التعجب من هذا الحسن ، فهي حسنة على وجه الدوام ، قال تعالى في وصف الجنة: ﴿ حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾ [الفرقان: ٧٦] فهي حسنة على وجه الدوام ، وقال يصف رفقة أهل الجنة: ﴿ وَحَسُنَ أُولَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٩] يصفهم بالحسن على وجه الدوام والاستمرار.

أما إذا قلت: (كبر بها كلمة) و(حسن به مقامًا) كانت العبارة تنصيصًا على معنى التعجب وتأكيدًا له ، ولا يبعد فيما أرى أن يقال: إنّ الباء تفيد الإلصاق

على معنى: التصق الكبر بالكلمة فهو لا يفارقها، والتصق الحسن بالمقام، تقول: (صبر بمحمد) ومعناه التصق الصبر بمحمد فهو لا يفارقه، وتقول في غير هذا الباب: (كفى بالزمن واعظًا) أي التصقت الكفاية بالزمن، والله أعلم.

٤ ـ التعجب بالنداء

يتعجب بالنداء وذلك بإدخال لام جر مفتوحة على المتعجب منه، مسبوقة بحرف النداء (يا) نحو يا للماء! يا للهول! يا للعجب! يا لك شاعرًا! وقد تحذف اللام فيجاء بألف في آخر المتعجب منه، فيقال: يا عجبا! يا هولا! والتعجب بالنداء على وجهين:

أحدهما: أن ترى أمرًا عظيمًا فتتعجب منه بندائه، فتقول مثلاً: يا للماء! إذا تعجبت من كثرته، ويا للهول! إذا رأيت هولاً عظيمًا فتتعجب من فظاعته.

جاء في (شرح ابن يعيش): «وأما دخول اللام للتعجب فنحو قولهم: (يا للماء) كأنهم رأوا عجبًا وماء كثيرًا فقالوا: تعال يا عجب ويا ماء، فإنّه من إبانك ووقتك. وقالوا: (يا للدواهي) أي تعالين فإنه لا يستنكر لكنّ لأنه من أحيانكن» [١].

والوجه الآخر أن ترى أمرًا تستعظمه فتنادي من له نسبة إليه أو مكنة فيه، نحو يا للعلماء[٢]، وذلك كأن ترى جهازًا علميًا يبهرك فتنادي العلماء للاطلاع عليه، أو تناديهم متعجبًا من علمهم وصنعهم. وكأن تسمع قصيدة تهزك فتقول: يا للشعراء، متعجبًا من فعلهم أو تدعوهم لسماع هذا الشعر متعجبًا منه.

---

(١) «شرح ابن يعيش» (١/ ١٣١)، وانظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣٢٠).
(٢) «الهمع» (١/ ١٨٠)، «التصريح» (٢/ ٨١).

والتعجب بالنداء قياس مطرد.

فإذا حذف اللام جئت بالألف في آخره نحو: يا عجبا! يا أسفا!.

والفرق بين هذه الصورة وما قبلها أنّ في الأخيرة مدًّا للصوت زيادة في التعجب وإظهاره، فإذا قلت: (يا أسفا) كنت مادًّا صوتك بالأسف، بخلاف قولك: (يا للأسف)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤] فإن فيه مدّ الصوت بالألف للدلالة على شدة الأسف وتمكنه من نفس قائله، ونحو قوله تعالى: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٨] فإنه أبلغ من (يا للويل) لما في مدّ الصوت بالويل من دلالة على فظاعة الويل. ومثله قوله تعالى: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى﴾ [المائدة: ٣١] وهذا أشبه شيء بالندبة وما فيها من مدّ للصوت، إظهارًا للحسرة والتوجع نحو (واعمراه) و(واكبداه)، ويجوز التعجب بـ (وا)(١)، نحو (وا أسفا) لما بينهما من الاقتراب.

ويبدو أنّ التعجب بزيادة الألف في الآخر أكثر ما يكون فيما كان فيه عاطفة قوية عميقة، فيمد الصوت إظهارًا لذلك نحو: يا حسرتاه! يا فرحتاه! قال تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] وهذا مقام حسرة لا يعدلها حسرة والله أعلم.

وقد يخلو المتعجب منه من اللام والألف نحو (يا عجب)(٢)، قال تعالى: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠]، وقال: ﴿يَٰوَيْلَنَا هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الصافات: ٢٠]، وقال: ﴿يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ﴾ [يوسف: ١٩].

---

(١) «المغني» (١/ ١٠٦).
(٢) «التصريح» (٢/ ١٨١).

وهذا تعجب بالنداء أي (يا للحسرة على العباد) ومعناه: أقبلي أيتها الحسرة فهذا أوانك.

جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾: «نداء للحسرة عليهم، كأنما قيل لها: تعالي يا حسرة فهذه من أحوالك التي حقك أن تحضري فيها، وهي حال استهزائهم بالرسل، والمعنى أنهم أحقّاء بأن يتحسّر عليهم المتحسرون، ويتلهف على حالهم المتلهفون. أو هم متحسر عليهم من جهة الملائكة والمؤمنين من الثقلين. ويجوز أن يكون من الله تعالى على سبيل الاستعارة في معنى تعظيم ما جنوه على أنفسهم ومحنوها به، وفرط إنكاره له وتعجبه منه»[١].

والتعجب بالنداء على هذه الصورة الأخيرة مستعمل في الدارجة كثيرًا، نحو (يا روحي) (يا خسارة) (يا فضيحة) (يا عيوني) (يا فرحة ما دامت) (يا سلام) بمعنى: يا للخسارة! يا للفضيحة! يا للفرحة التي لم تدم؛ وهكذا، وهي تعبيرات عربية فصيحة مراد بها معنى التعجب.

٥ ـ التعجب بتعبيرات معيّنة:

قد يتعجب بتعبيرات معيّنة أشهرها:

أ ـ التعجب بـ (كفى) وما بمعناها:

ويكون ذلك إذا زيد على مرفوعها الباء، نحو (كفى بمحمد شاعرًا) و(كفى بالشيب واعظًا) أي يكفيك وعظ الشيب عن غيره، والمعنى: ما أكفى الشيب واعظاً، وما أكفى محمدًا شاعرًا.

وذهب الزجاج إلى أنّ الباء زيدت في فاعل (كفى) لتضمنه معنى

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٥٨٦).

(اكتف) [1]، وهو قريب من معنى التعجب.

قال ابن هشام: «لا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى أجزأ وأغنى، ولا التي بمعنى (وقى)، والأولى متعدية لواحد كقوله:

قليلٌ منك يكفيني ولكنْ قليلُك لا يقالُ له قليلُ

والثانية متعدية لاثنين، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]... ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل (كفى) المتعدية لواحد، قال:

كفى ثُعَلاً فَخْرًا بأنك منهم ودهرٌ لأن أمسيت من أهله أهل

ولم أر من انتقد عليه ذلك، فهذا إما لسهوٍ عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة» [2].

وقد تزاد في مفعول (كفى) المتعدية لواحد، دالة على التعجب أيضًا، ومنه الحديث «كفى بالمرء إثمًا أن يحدّث بكل ما سمع»، وقول الشاعر:

فكفى بنا فضلاً على من غيرُنا حب النّبي محمدٍ إيّانا [3]

ومثل (كفى) ما هو في معناها نحو (حسبك بمحمد رجلاً)، و(ناهيك بخالد عالمًا)، و(نهاك بسالم معينًا)، وهي قريبة المعنى من (كفى).

ب ـ التعجب بـ (أيّ) الكمالية:

وذلك نحو (مررت برجل أيّ رجل)، و(بشاعر أيّ شاعر)، و(بخالد أي رجل) فيؤتى بـ (أيّ) للدلالة على وصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني، والتعجب من حاله. وأيّ الكمالية لا تضاف إلاّ إلى نكرة، وتقع

---

(١) «المغني» (١/ ١٠٦).
(٢) «المغني» (١/ ١٠٧).
(٣) «المغني» (١/ ١٠٩).

وصفًا لنكرة ، وحالاً من معرفة[١] .

قال سيبويه : «ومن النعت أيضًا (مررت برجل أيما رجل) ، فـ (أيّما) نعت للرجل في كماله وبذّه غيره ، كأنه قال : مررت برجل كامل» [٢] .

ويبدو أنّ أصلها الاستفهام .

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**) : «والذي يقوى عندي أنّ (أيّ رجل) لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه ، بل هو منقول عن (أيّ) الاستفهامية ، وذلك أنّ الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين ، وذلك لا يكون إلا عند جهالة المسؤول عنه ، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب في حاله . والجامع بينهما أن الكامل البالغ غاية في الكمال بحيث يتعجب منه ، يكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه» [٣] .

ج ـ التعجب بإدخال (ربّ) على الضمير :

من أساليب التعجب إدخال (ربّ) على ضمير الغائب وتفسيره بتمييز ، نحو (ربه رجلاً لقيت) و(ربه امرأةً لقيت) ، والمعنى : لقيت رجلاً أيّ رجل ، أي لقيت رجلاً عظيمًا . وهذا الضمير يكون مفردًا ، مذكرًا ، مفسرًا بتمييز مطابق للمعنى ، فنقول : ربه رجلاً ، وربه امرأةً ، وربه رجالاً ، وربه نساءً ، وهذا «يفعلونه عند إرادة تعظيم الأمر وتفخيمه ، فيكنون عن الاسم قبل جري ذكره ، ثم يفسرونه بظاهر بعد البيان» [٤] .

---

(١) انظر «شرح ابن عقيل» (٢/ ١٢) .
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٠) .
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣٢) .
(٤) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٢٨) .

د ـ لله درّه :

وهي عبارة استعملت في التعجب ، نحو (لله دَرّه فارسًا) ، و(لله دَرّه شاعرًا) ، ومعنى (الدّرّ) اللبن ، ومعنى الجملة في الأصل: لله لبنه ، أي أن الله سقاه لبنًا خالصًا فأصبح فارسًا بطلاً أو شاعرًا مجيدًا ، ثم ضمّن معنى التعجب ، فأصبح يستعمل في التعجب. وقريب من هذا قولهم: (لله أبوه) و(لله أنت).

هـ ـ التعجب بلام القسم :

لا تأتي لام القسم إلاّ إذا أريد بها التعجب[١] ، وهي لا تدخل إلاّ على لفظ (الله) نحو (لله لا يؤخر الأجل) وهي مختصة بالأمور العظام[٢] ، وقد مرّ بنا ذكرها في باب القسم.

٦ ـ تعبيرات غير منحصرة تستعمل في التعجب :

وهناك تعبيرات غير منحصرة تستعمل في التعجب ، وذلك كأن يخرج الاستفهام إلى التعجب ، نحو ﴿ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا ﴾ [هود: ٧٢] ، ونحو (سبحان الخالق المبدع) إذا تعجبت من صورة جميلة ، و(لا إله إلا الله) ، و(قاتله الله من رجل) ، و(العظمة لله) ، وما إلى ذلك.

وهي تعبيرات غير منحصرة ، وإنما تكون بكل ما يؤدي معنى التعجب.

* * *

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (٢/ ١٤٤).
(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٥).



المـدح والـذم

استعمل العرب للمدح والذم (نعم وبئس) وما حوّل إلى معناهما من الأفعال ، فتقول : (نعم الرجل محمود) و(بئس الرجل سالم) .

و(نعم) و(بئس) فعلان ، ولهما استعمالان:

أحدهما : أن يستعملا فعلين متصرفين مثل سائر الأفعال «فيكون لهما فعل مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها ، وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس» (١) ، تقول : (نَعِم الرجل بمعيشته) ـ بكسر العين ـ ينعَم فهو ناعم ، قال تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾ [الغاشية : ٨] .

وبَئِس بها ـ بكسر العين ـ يبأس فهو بائس ، قال تعالى : ﴿ وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج : ٢٨] .

والاستعمال الثاني : أن يستعملا لإنشاء المدح والذم ، وهما في هذا الاستعمال جامدان لا يتصرفان .

وهذا القسم الثاني هو مدار بحثنا .

تستعمل (نِعْمَ) و(بئس) للمدح العام ، والذم العام ، تقول : (نعم الرجل محمد) ، و(بئس الرجل سعيد) فتكون قد مدحت محمدًا مدحًا عامًّا ، وذممت

---

(١) «حاشية الصبان» (٣/ ٢٦) ، وانظر «التصريح» (٢/ ٩٤) ، «كتاب سيبويه» (١/ ٣٠١) .

سعيدًا ذمًّا عامًّا ، ولم تذكر خصلة معينة من خصال المدح والذم .

قال سيبويه : «وأصل نِعْم وبِئْس : نعِم وبئِس ، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح ، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى»[١] .

وقد تذكر خصلة معينة من خصال المدح والذم إذا أردت ذلك ، فتقول : مثلاً : (نعم خطيب القوم أحمد) و(نعم شاعرًا حسان)[٢] .

استعمالهما في المدح والذم:

لك أن تستعمل (نعم) و(بئس) في المدح والذم بعدة طرائق :

١ ـ أن تأتي بالفعل ثم الفاعل ثم المخصوص بالمدح والذم ، فتقول مثلاً : (نعم العبد سلمان) و(نعم الصديق الكتاب) و(بئس الخلق الكذب) .

٢ ـ أن تأتي بالمخصوص بالمدح والذم أولاً ، ثم تأتي بعده بالفعل والفاعل فتقول : (محمد نعم الرجل) و(الخيانة بئس الخلق) .

٣ ـ أن تأتي بالفعل وتضمر الفاعل ، وتأتي بتمييز يفسر الفاعل ، ثم تأتي بالمخصوص فتقول : (نعم رجلاً محمد) .

٤ ـ أن تبدأ بالمخصوص ثم الفعل ثم التمييز فتقول : (محمد نعم رجلاً) .

٥ ـ إذا كان في الكلام ما يدل على المخصوص بالمدح والذم جاز لك أن تستغني عن ذكره وذلك كقوله تعالى : ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج : ٧٨] أي الله ، وكقوله تعالى : ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَـٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات : ٤٨] أي نحن[٣] .

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٠١ـ٣٠٢) ، وانظر «شرح ابن الناظم» (١٩٣) .
(٢) انظر «حاشية الصبان» (٣/ ٢٧ـ٢٨) ، و«شرح ابن يعيش» (٧/ ١٣٠) .
(٣) «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٣٥) .

ولا يجوز الاكتفاء بالفعل وفاعله من دون ذكر مخصوص أو إشارة إليه، فليس لك أن تقول: (نعم الرجل) ولا (بئس الفاكهة).

فعناصر الأسلوب في المدح والذم هي:

١ ـ فعل المدح والذم.

٢ ـ الفاعل.

٣ ـ المخصوص بالمدح والذم.

وبهذا يختلف فعل المدح والذم عن سائر الأفعال، فإنّ الأفعال قد تكتفي بمرفوعها وهذه لا تكتفي به، بل لابد من تعيين ممدوح أو مذموم.

عناصر أسلوب المدح والذم:

١ ـ الفعل:

ذكرنا أنّ أصل أفعال المدح والذم هما (نِعم) و(بئِس)، فـ(نِعْم) للمدح العام، ويجوز تحويل كل فعل من الأفعال الثلاثية المستوفية لشروط التعجب إلى (فَعُل) بقصد المدح والذم، سواء كان مضموم العين أصالة كـ (شرُف) و(لؤم) أم تحويلاً كـ (فهُم) و(قضُو) بمعنى: أجاد القضاء كما مرّ في باب التعجب، فيستعمل استعمال (نعم) و(بئس) فيقال: (خبث الرجل سالم) و(كرم الرجل سعيد) فيكون بعد تحويله جامدًا بعد أن كان متصرفًا، ولازمًا إن كان قبل تحويله متعدّيًا. ومن ذلك (ساء) المستعمل في الذم نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: ١٧٧]، وقوله: ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [الأنعام: ٣١] فأصله (ساء يسوء) وهو فعل متصرف متعد، تقول: (ساءني هذا الأمر) و(يسوؤني ما تفعل) ثم حول إلى (فعُلَ) بقصد الذم فأصبح لازمًا جامدًا.

جاء في (الهمع): «وألحِق بهما ، أي: بـ (نعم) في المدح ، و(بئس) في الذم عملاً (فعُل) بضم العين ، وصفًا كـ (لؤم) ، أو شرُف ، أو مصوغًا محولاً من ثلاثي مفتوح أو مكسور كعقلَ ونجِسَ» (١).

«ومن أمثلته (ساء)... فإنه في الأصل (سَوَأ) بالفتح من السوء ضد السرور ، من (ساءه الأمر يسوؤه) إذا أحزنه فهو متعدّ متصرف ، فحوّل إلى (فعُل) بالضم فصار قاصرًا ، ثم ضمّن معنى (بئس) فصار جامدًا قاصرًا محكومًا له ولفاعله بما ذكرنا في بئس» (٢).

وهذه الأفعال تكون للمدح الخاص ، أو للذم الخاص ، بخلاف (نعم) و(بئس) فإنّهما للمدح العام ، والذم العام ، فإذا قلت مثلاً: (كَرُم الرجل سعيد) كنت مدحته بالكرم ، وإذا قلت: (شَرُف) كنت مدحته بالشرف ، فإذا قلت: (لؤم) كنت ذممته باللؤم ، وإذا قلت (بخُل) كنت ذممته بالبخل (٣).

٢ ـ فاعل نعم وبئس:

يكون فاعل نعم وبئس على ضربين:

أ ـ الضرب الأول: أن يكون اسمًا ظاهرًا معرفًا بـ (أل) أو مضافًا إلى معرّف بـ (أل). فمن الأول قوله: (نعم الإدام الخَلّ) ، وقوله تعالى: ﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾ [الأنفال: ٤٠] ، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾ [الرعد: ٢٤]. وما ورد بغير هاتين الصورتين قليل.

---

(١) «الهمع» (٢/ ٨٧) ، وانظر «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٢٩).
(٢) «التصريح» (٢/ ٩٨).
(٣) انظر «حاشية الخضري» (٢/ ٤٥).

واختُلف في (أل) هذه ، فقال الجمهور : هي للجنس ، واختلف القائلون بذلك على رأيين :

أحدهما : **أنهما للجنس حقيقة** ، فإذا قلت : (نعم الرجل خالد) كان الجنس كله ممدوحًا ، ثم خصصت خالدًا بالذكر ، فتكون قد مدحته مرتين ، مرة مع عموم الجنس ، ومرة أفردته بالذكر وحده .

جاء في (**كتاب سيبويه**): «إذا قلت : (عبد الله نعم الرجل) فإنّما تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح، ولم ترد أن تعرّف شيئًا بعينه بالصلاح بعد (نعم)» [١] .

الثاني: **أنها للجنس مجازًا** ، وذلك لأنك لم تقصد إلا مدح معيّن ، ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة ، فقولك: (نعم الرجل خالد) معناه أنّ خالدًا هو الجنس كله ، أي هو المتصف بصفات الرجولة الكاملة ، أو اجتمع فيه ما تفرّق في غيره من صفات الرجولة .

وقال آخرون: هي للعهد ، واختلف هؤلاء على قولين :

الأول: كونها للعهد الذهني ، أي تشير بها إلى شيء معهود في الذهن ، كما تقول: (دخلت السوق) فأنت لا تقصد به الجنس ، كما لا تقصد به سوقًا معينًا تقدم ذكره ، ونحو قولك: (اشتريت اللحم). وكذلك قولك: (نعم الرجل خالد) فـ(الرجل) معهود ذهني ، ولا يقصد به شخص تقدم ذكره .

والقول الآخر: أنّها للعهد الشخصي ، والمعهود هو الشخص الممدوح أو المذموم ، فإذا قلت : (نعم الرجل محمد) فكأنك قلت : (نعم هو) [٢] .

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٠١) ، وانظر «شرح ابن عقيل» (٢/ ٤٢) .
(٢) انظر «التصريح» (٢/ ٩٥) ، «الهمع» (٢/ ٨٥) .

والذي يبدو أنّ القول بأنّ (أل) تفيد الجنس أرجح ، وذلك أنّك تقول: (نعم الفاكهة التفاح) ، فـ(الفاكهة) جنس عام ، و(التفاح) خاص منه.

وتقول: (نعم الإدام الخلّ) ، فالإدام عام و(الخل) خاص ، و(نعم الشراب الماء) فـ(الشراب) جنس عام ، و(الماء) قسم منه ، وخصه من بينه بالمدح ، فـ(أل) ههنا جنسية كما هو واضح.

ومما يدلّ على أنّ (أل) للجنس لا للعهد أنّك لا تمدح الشيء بـ(نعم) إذا لم يكن معه فرد من جنسه ، فلا تقول مثلاً: (نعم مؤلف المفصل الزمخشري) ولا (نعم مؤلف لسان العرب ابن منظور) ولا (نعم الخارج من الجنة آدم) ولا (نعم أبو البشر آدم) لأنّ مؤلف المفصل واحد هو الزمخشري ، ومؤلف لسان العرب واحد هو ابن منظور ، لكن يصح أن تقول: (نعم المؤلف الزمخشري) ، لأنّ المؤلف جنس. ولا يصح كذلك أن تقول: (نعم الخليفة بعد أبي بكر عمر) لأنّ الخليفة بعد أبي بكر واحد ، ولكنك تقول: (نعم الخليفة عمر). ولا تقول: (نعم الرشيد هارون) ولا نعم (نعم الجاحظ عمرو بن بحر) ولا (نعم المبرد محمد بن يزيد) إلاّ إذا قصدت الوصف وكان المقصود بالرشيد من اتصف بالرشد ، والمقصود بالجاحظ من اتصف بالجحظ عموماً ، وبالمبرد من اتصف بالتبريد.

ثم ألا ترى أنّك لا تقول: (نعم الهلال هذا) ولا (نعمت الشمس هذه) ، لأنّ ليس هناك جنس تخصه من بينها ، إلاّ إذا أردت مدح حال من أحوالها ، كأن تكون الشمس مشرقة أو دافئة ونحو ذلك.

فاتضح بهذا أنّ فاعل (نعم) و(بئس) جنس ، و(أل) فيه جنسية ، وأما المخصوص بالمدح والذم فقد يكون فرعًا من هذا الجنس وقد يكون فردًا ، تقول: (بئس الحيوان الذئب) ، فأنت ذممت جنس الذئب من بين جنس

الحيوان ، فـ (الحيوان) عام و(الذئب) خاص منه ، وتقول: (بئس الرجال عبيد الشهوات) فـ (الرجال) جنس عام و(عبيد الشهوات) جزء منهم. وتقول: (نعم العبد خالد) ، فـ (العبد) عام و(خالد) واحد من هذا الجنس.

فتبيّن من هذا أنّ الفاعل أعم من المخصوص دائمًا وليس العكس ، فلا تقول: (نعم الماء الشراب) ولا (بئس الذئب الحيوان).

وليس المقصود من هذا التعبير أنّك تمدح الجنس كله ثم تخص فردًا أو قسمًا منه بالذكر فتكون قد مدحته مرتين ، ولا المقصود اجتماع خصال الجنس في الممدوح فيكون هو الجنس مبالغة ، وإنّما المقصود تخصيص شيء من بين الجنس بالمدح ، فقولك: (نعم الشراب الماء) ليس المقصود منه أنّك تمدح الشراب كله ثم تخص الماء منه بالذكر فتكون قد مدحته مرتين ، وإنّما المقصود أن تمدح الماء من بين الشراب. وكذلك قولك: (نعم الرجل خالد) فليس المقصود منه مدح الجنس كلّه وتخصيص خالد بالذكر ، ولا المقصود اجتماع خصال الجنس فيه ، وإنّما المقصود تخصيص خالد بالمدح من بين أفراد الجنس. ولو كان المعنى على ما قاله الأولون لتناقض القولان: (نعم الرجل محمد) و(بئس الرجل خالد) ، فإنّك في الأولى مدحت جنس الرجال كله ثم خصصت محمدًا منهم بالذكر ، وفي الثانية ذممت الرجال كلهم وخصصت خالدًا منهم بالذم ، فتكون قد مدحت الجنس مرة ، وذممته مرة أخرى. ونحوه قولك: (نعمت التفاحة هذه) و(بئست التفاحة هذه) فمرة تكون مدحت الجنس كله ، ومرة تكون ذممت الجنس كله. ومثله (نعم الخُلُق الصدق) و(بئس الخُلُق الكذب) فتكون مرة مدحت الخلق ومرة ذممته.

ثم إنك على هذا تُدخل في المدح ما لا خير فيه من الجنس ، وتُدخل في الذم ما لا سوء فيه ، فيدخل في قولك: (بئس الرجل خالد) ذم الأنبياء

والرسل ، ويدخل في قولك : (نعم الشراب الماء) و(نعم الطعام اللحم) مدح الغسلين ، والغسّاق ، والزقوم ، وما شاكله من طعام أهل النار وشرابهم مما ليس فيه شيء يمدح .

فهذا التفسير غير صحيح فيما أحسب ، وكذلك التفسير الثاني وهو اجتماع خصال الجنس في شيء واحد ، فهذا لا يصح أيضًا ، ألا ترى أنه في قولك : (بئس الخُلُق الظن) لا يصح أن يقال : اجتمع في الظن كل الخلق السيء ، وإنّما المقصود كما ذكرت أنك تمدح شيئًا تخصه من بين جنسه أو تذمه .

ب ـ والضرب الثاني من فاعل نعم أن يكون ضميرًا مستترًا مفسَّرًا بتمييز مطابق للمعنى ، نحو (نعم رجلاً خالد) و(نعم رجالاً أنتم) ، قال تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف : ٥٠] ولا يجوز أن يكون المرفوع فاعلاً لـ(نعم) ، إذ لو كان كذلك ما صح أن يقال : (نعم رجلاً أنت) بل لاتّصل بالفعل ، لأنه لا يصح أن يقال : (طاب نفسًا أنت) بل يقال : (طبت نفسًا) ولأنّ المرفوع يدخل عليه الناسخ نحو (نعم رجلاً كان محمد) (١) ، ولو كان فاعلاً لم يدخل عليه ناسخ ، وتقدير الكلام (نعم الرجل رجلاً أنت) ، ولا يجتمع الفاعل والتمييز معًا ، وقد اجتمعا قليلاً ومن ذلك قوله :

نعم الفتاةُ فتاةً هند لو بذلتْ ردّ التحيةِ نطقًا أو بإيماءِ

ومن النثر ما حكي من كلامهم (نعم القتيل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب) (٢) .

ويدل إضمار الفاعل وتفسيره بالتمييز على أنّ الفعل خرج من الخبر إلى معنى آخر كالتعجب أو إنشاء المدح والذم ، تقول : (حسن شعرًا قاله

---

(١) «شرح الأشموني» (٣/ ٣٣)

(٢) انظر «التصريح» (٢/ ٩٥) ، «شرح الأشموني» (٣/ ٤٣) .

محمد) ، و(فشلت خطةً وضعها سالم) فهذا يفيد التعجب ، بمعنى (ما أحسن شعرًا قاله محمد) و(ما أفشل خطةً وضعها سالم) ، أو يفيد إنشاء المدح والذم ، ولا يفيد الإخبار بحسن الشعر وفشل الخطة. ولو صرحت بالفاعل بدل التمييز فقلت: (حسن شعرٌ قاله محمد) و(فشلت خطةٌ وضعها سالم) لاحتمل أن يكون إخبارًا بذلك ، أي يكون إخبارًا بأنّ شعرًا قاله محمد قد حسن ، وأنّ خطة وضعها سالم قد فشلت ، واحتمل المعنى الأول أيضًا.

فالتمييز الذي يفسر الفاعل ينقل الفعل من دلالة الإخبار إلى دلالة الإنشاء.

وقد مرّ شيء من هذا في باب الفاعل.

نعمّا وبئسما:

تتصل بـ (نعم) و(بئس): (ما) ، فيقال: (نعم ما) و(بئس ما) ، وقد تدغم ميم (نعم) في ميم (ما) فيقال: (نِعمّا) ، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ [النساء: ٥٨] ، وقال: ﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾ [البقرة: ٢٧١] ، وقال: ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ [البقرة: ٩٠] ، وقال: ﴿ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَـٰنُكُمْ ﴾ [البقرة: ٩٣].

واختلف في (ما) هذه على قولين:

الأول: أنها تمييز بمعنى (شيء) ، فقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ معناه: نعم شيئًا يعظكم به.

والآخر: أنها فاعل ، وهي اسم موصول أو معرفة تامة بمعنى الشيء ، أي: نعم الشيء يعظكم به.

وعلى أية حال فإنّ (ما) كلمة مبهمة يؤتى بها لأغراض متعددة ، فقد يكون الغرض من الإتيان بها الإبهام على السامع نحو أن تقول: (بئسما فعلت)

فلا تذكر ما فعل ؛ لأنك لا تريد أن يعلم أحد بما فعل عدا المخاطب .

أو قد يكون الأمر معلومًا ، فلا تريد أن تعيد ذكره فتكتفي بالإشارة إليه .

أو قد يكون ذكره يتطلب كلامًا كثيرًا ، فلا تريد أن تطيل الكلام به ، بل توجز القول بوضع كلمة (ما) ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ [النساء : ٥٨] ولم يُعد الوعظ ليجعله فاعلاً لـ (نعم) ، بل جاء بـ (ما) للدلالة على أنّ كل ما يعظ به ربنا ممدوح .

٣ ـ المخصوص بالمدح والذم :

يؤتى بالمخصوص بالمدح والذم مرفوعًا بعد الفعل وفاعله ، أو بعد التمييز إن وجد فيقال : (نعم الرجل خالد) و(نعم رجلاً خالد) ، وقد يؤتى به مقدمًا على الفعل فتقول : (خالد نعم الرجل) ، وقد يحذف للدلالة عليه كقوله تعالى : ﴿ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران : ١٧٣] أي هو ، وقوله : ﴿ وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ ﴾ [الصافات : ٧٥] . أي : نحن .

وقد اختلف في إعراب المخصوص بالمدح والذم على ثلاثة أوجه :

١ ـ أنّه مبتدأ خبره ما قبله .

٢ ـ أنّه خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره (هو) ، أي الممدوح أو المذموم .

٣ ـ أنّه بدل من الفاعل[١] .

والراجح الأول ، لأنّه لا يختلف إعرابه تقدم أو تأخر ، فإذا قلت : (نعم الرجل محمد) أو (محمد نعم الرجل) كان إعرابه واحدًا. ولأنه تدخل عليه النواسخ مقدمًا ومؤخرًا فتقول : (نعم الرجل كان محمد) ، و(كان محمد نعم

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٣٤) ، «شرح الأشموني» (٣/ ٣٧) .

الرجل) ، فـ(محمد): اسم (كان) ، و(نعم الرجل): خبرها تقدم أو تأخر ، واسم (كان) مبتدأ في الأصل ، فدّل ذلك على أن المخصوص مبتدأ. ولو كان المخصوص خبرًا لانتصب بـ(كان) ، بل لم تدخل عليه (كان) لأنّها لا تدخل على المبتدأ اللازم الحذف[١].

وتقول: (نعم الرجل ظننتك) و(ظننتك نعم الرجل). قال[٢]:

يمينًا لنعم السيدانِ وُجدتما على كلِّ حالٍ من سَحِيل ومُبْرَمِ

وأصل الكلام (لنعم السيدان أنتما) ، ثم أدخل عليه الفعل الناسخ (وجد) مبنيًا للمجهول فارتفع الضمير على أنه نائب فاعل ، وهذا يدل على أنّ الضمير كان مبتدأ ، وذلك أنّك تقول: (ظننت محمدًا قادمًا) فـ(محمد) في الأصل مبتدأ ، فإذا بنيته للمجهول جعلت المفعول الأول نائب فاعل ، وأبقيت المفعول الثاني منصوبًا فتقول: (ظُنَّ محمدٌ قادمًا) ، فدل ذلك على أنّ الضمير في البيت ، وهو المخصوص ، كان في الأصل مبتدأ.

وبذلك يُردّ قول من قال: إنّه بدل ، فلو كان بدلاً لم تدخل عليه النواسخ ، ثم إنّه «لازم وليس البدل بلازم»[٣]. ثم إنه قد لا يباشر الفعل فلا يحل محل الأول فعلاً.

حبذا:

من أفعال المدح (حبذا) ، تقول: (حبذا خالد). وهذه الكلمة مركبة من (حبّ) و(ذا) ، و(حبّ) فعل متصرف في الأصل ، تقول: (حبّه يحبه حبًا).

---

(١) انظر «التصريح» (١/ ١٨٣_١٨٤).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٤٨) ، «الهمع» (٢/ ٨٧).

(٣) «شرح الأشموني» (٣/ ٣٧).

وتقول: (حبّ إليّ هذا الشيء حبًّا، وحبّبه إليّ: جعلني أحبه) [(١)].

وحبذا الأمر، أي هو حبيب[(٢)].

جاء في (الهمع) أنّ (حبذا) «كنعم في العمل وفي المعنى، مع زيادة أنّ الممدوح بها محبوب للقلب، (حبذا) وأصله حبُب بالضم، أي صار حبيبًا، لا من حبَب بالفتح ثم أدغم فصار حَبّ» [(٣)].

وجاء في (شرح ابن يعيش): «اعلم أنّ (حبذا) تقارب في المعنى (نعم) لأنها للمدح كما أن (نعم) كذلك، إلاّ أنّ (حبذا) تفضلها بأنّ فيها تقريبًا للمذكور من القلب، وليس كذلك نعم... و(حب) فعل متصرف لقوله منه: حبه يحبه... ولمّا نقل إلى (فعُل) لأجل المدح والمبالغة، كما قالوا: قَضُو الرجل ورمُو إذا أحذق القضاء وأجاد الرمي، منع التصرف لمضارعته بما فيه من المبالغة والمدح باب التعجب و(نعم) و(بئس) و(حبذا) لزم طريقة واحدة وهو لفظ الماضي، وفاعله (ذا)، وهو من أسماء الإشارة» [(٤)].

وأما (ذا) فهو اسم إشارة، قيل: جيء به ليدل على الحضور في القلب[(٥)]، وقيل: خلع منه الإشارة لغرض الإبهام، فـ(حبذا) بمعنى: حب الشيء، وقيل: (ذا) زائدة[(٦)]، وقيل غير ذلك.

و(ذا) هذا لا يتصرف ولا يتغير، بل هو بلفظ الإفراد والتذكير أيًّا كان

---

(١) «القاموس المحيط» (حب) (١/ ٥٠).
(٢) «القاموس المحيط» (١/ ٥٠).
(٣) «الهمع» (٢/ ٨٨).
(٤) «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٣٨-١٣٩).
(٥) «شرح الأشموني» (٣/ ١٤٠).
(٦) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٣).

المخصوص فتقول: (حبذا أحمد) و(حبذا عائشة) ، (وحبذا الرجلان القادمان) ، و(حبذا الرجال القادمون) ، وقد تركبت هاتان اللفظتان فأصبحتا لفظة واحدة تفيد المدح ، وتدلّ على أنّ الممدوح قريب من القلب ، فإذا أردت الذم قلت: (لا حبذا).

إنّ طريقة التعبير بهذه اللفظة محددة ، ليس لك العدول عنها ، فلا بدّ أن تأتي بالفعل (حب) فـ (ذا) ثم المخصوص ، وليس لك أن تفصل بين حب و(ذا) ، فلا تقول: (حب اليوم ذا خالد) ، وليس لك أن تقدم المخصوص ، فلا تقول: (خالد حبذا) ، وليس لك أن تؤنث الفعل أو تثنيه أو تجمعه ، كما أنه ليس لك أن تغير (ذا) ، فلا تؤنثه ولا تثنيه ولا تجمعه ، فهو أشبه شيء بالمثل كما يقول النحاة[1].

إنّ هذه اللفظة لفظة مركبة فقد فيها كل من عنصري التركيب خصائصه ، فليس في (حب) خصائص الفعل ، ولا في (ذا) خصائص اسم الإشارة ، وذلك أنه:

١ ـ لا يجوز تأنيث (حبّ) إذا كان المخصوص مؤنثًا ، فلا تقول: حبت ذي هند.

٢ ـ تدخل عليه (لا) النافية إذا أردت الذم فتقول (لا حبذا) ، و(لا) النافية لا تدخل على الفعل الماضي إلا إذا تكرر أو أريد به الدعاء ، ولا تدخل على فعل جامد ، وهذا فعل ماض جامد ، ومع ذلك قد دخلت عليه (لا).

٣ ـ إن اسم الإشارة (ذا) لا يتغير بتغير المخصوص ، فلا يؤنث ، ولا يثنى ، ولا يجمع.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٠٢).

٤ ـ لا يفصل بين الفعل و(ذا).

من هذا يتبين أنّ (حب) و(ذا) كلمتان تركبتا لإفادة المدح ، ويؤتى بالمخصوص بعدهما.

المخصوص بالمدح:

يؤتى بالمخصوص بعد (حبذا) نحو قوله:

يا حبذا جبلُ الريانِ من جبلٍ وحبذا ساكنُ الريّانِ مَن كانا

ولا يجوز أن يتقدم المخصوص على الفعل ، فلا تقول: (محمد حبذا) ، كما لا يجوز أن يدخل عليه فعل ناسخ ، فلا تقول: (حبذا كان محمد) كما يقال: (نعم الرجل كان محمد) [١].

وقد يستغنى عنه إذا دل عليه دليل نحو قوله:

ألا حبذا لولا الحياءُ وربّما منحت الهوى من ليس بالمتقاربِ

وقوله:

فحبذا ربّـًا وحَبَّ دِينَا

ويجوز أن يقع اسم إشارة فيقال: (حبذا هذا القادم) ، (حبذا هذا المسافر).

قال:

فيا حبذا ذاك الحبيبُ المبسملُ

وقال:

ألا حبذا يا عز ذاك التساتر [٢]

---

(١) انظر: «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٣٩) ، «التصريح» (٢/ ٩٩).

(٢) «الهمع» (٢/ ٨٩).

وهذا يدل على أن (ذا) خلع عنها معنى الإشارة ، إذا لو كانت باقية على معنى الإشارة لكان التعبير ضعيفًا سمجًا .

وقد يؤتى قبل المخصوص أو بعده باسم نكرة منصوب مطابق له في المعنى نحو (حبذا رجلين الخالدان) و(حبذا الخالدان رجلين) ، وقد اختلف في هذا الاسم النكرة فقيل: هو تمييز مطلقًا ، وقيل: حال مطلقًا ، وقيل: إن كان مشتقًا فهو حال ، وإن كان جامدًا فهو تمييز ، وقال أبو حيان: «المشتق إن أريد تقيد المدح به حال. وغيره وهو الجامد.

والمشتق الذي لم يرد به ذلك ، بل تبيين حسن المبالغ في مدحه تمييز .

مثال الأول ولا يصح دخول (من) عليه (حبذا هند مواصلة) أي في حال مواصلتها ، والثاني: وتدخل عليه (من): حبذا زيد راكبًا»[1] .

والحق أنه بحسب المعنى ، فقد يكون تمييزًا وقد يكون حالاً ، وليس للجمود والاشتقاق دخل في ذلك. تقول: (حبذا الماء باردًا) ، وقيل: (حبذا المال مبذولاً بلا سرف) فهذا حال ولا يصح أن يكون تمييزًا بحال.

وتقول: (حبذا ذهبك سوارًا) و(حبذا قمحك خبزًا) و(حبذا نارك رمادًا) فالمنصوب ههنا حال وإن كان جامدًا ، لأن المقصود أن الأمر محبوب في هذه الحال.

وتقول: (حبذا أخوك رجلًا) و(حبذا هند امرأة) وهذا تمييز ، وقد تدخل عليه (من): (حبذا أخوك من رجل) قال:

يا حبذا جبلُ الريانِ من جبلٍ وحبذا ساكنُ الريانِ من كانا

وقد يحتمل في بعض التعبيرات الحالية والتمييز ، فإن أردت تقييد

---

(١) «الهمع» (٢/ ٨٩).

المدح به فهو حال ، وإن لم ترد كان تمييزًا ، وذلك نحو (حبذا أخوك راكبًا) ، فإذا أردت أن تمدحه في حال ركوبه كان حالاً ، وإن لم ترد تقييد المدح في حال الركوب كان تمييزًا على معنى (حبذا أخوك من راكب) أي هو راكب جيد. ونحوه (حبذا خالد أبًا) فإن أردت مدحه في حال أبوته كان حالاً ، وإذا أردت أنه أب جيد ، أي حبذا هو من أب ، كان تمييزًا.

حبّ:

قد تفرد (حب) عن (ذا) فتقول: حب خالد ، وحب الشعر.

وهذا من باب تحويل الأفعال إلى (فعُل) بقصد المدح ، نحو: بلُغ ، وعظُم ، ويجوز عند ذاك فتح حائها وضمها ، فتقول: (حَبّ سعيد) و(حُبّ سعيد) بفتح الحاء وضمها ، إما إذا ركبت فلا يجوز فيها إلّا الفتح[1].

ويجوز جر فاعلها بالباء الزائدة تشبيهًا بفاعل (أفعِلْ) في التعجب ، تقول: «حب بفلان أي ما أحبه» [2]. قال الشاعر:

فقلتُ اقتلوها عنكم بمزاجِها ... وحب بها مقتولةً حين تقتلُ

وقال:

حب بالزَّور الذي لا يرى ... منه إلّا صفحة أو لمام[3]

أي: أَحبِب بالزور.

---

(١) انظر «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٤١) ، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٣) ، «التصريح» (٢/ ١٠٠).

(٢) «القاموس المحيط» (حب) (١/ ٥٠).

(٣) انظر «التصريح» (٢/ ٩٩) ، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٣).

والخلاصة:

إنه إذا أفرد الفعل (حب) من (ذا) جاز فيه فتح حائه وضمها ، وجاز فيه جر فاعله بالباء الزائدة وعدمه. وأما إذا ركبت فلا يجوز فيه إلاّ فتح الحاء ، ولا يجوز جر فاعله بالباء الزائدة.

وإن الجر بالباء الزائدة يفيد التعجب ، وعدم الجر يحتمل المدح ويحتمل التعجب ، كما سبق تقرير ذلك في مكانه.

* * *



اسم التفضيل

يفاضل بين الشيئين أو الأشياء باسم التفضيل الذي يصاغ على وزن (أفعل) بشروط معينة[1] ، نحو (أكرم) و(أحسن). وقد سقطت الهمزة من كلمتي (خير وشر) والأصل: أخير وأشر ، قال تعالى: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ١٢] . وقيل في (أحبّ): (حبّ) قليلاً.

ويدل اسم التفضيل على الزيادة في أصل الفعل غالبًا[2] ، ولا يخلو المفضل عليه من مشاركة المفضل في المعنى في الغالب ، كقولك: (خالد أفضل من عباس) فإنّ في كليهما فضلاً ، غير أنّ خالدًا يزيد فضله على فضل عباس. ومثله قولك: (سيبويه أنحى من الكسائي) «فالكسائي مشارك لسيبويه في النحو ، وإن كان سيبويه قد زاد عليه في النحو» [3].

وقد تكون المشاركة تقديرية لا حقيقية ، وليس ثمة مشاركة بين المفضل والمفضل عليه في أصل الوصف ، كقول القائل وقد خُيّر بين أن يُقتل بالسيف أو أن يُحرق بالنار: (لأن أقتل بالسيف أحب إلي من أن أحرق بالنار) وليس في أحدهما استحباب حقيقة ، ولكنه اختيار شيء مكروه على شيء أكره إليه ،

---

(١) يُصاغ اسم التفضيل من كل فعل ثلاثي تام متصرف مثبت مبني لمعلوم ليس الوصف منه على أفعل فعلاء قابل للتفاوت، وهي الشروط التي مرت في صوغ فعل التعجب.

(٢) انظر «حاشية الخضري» (٢/ ٤٦).

(٣) «الهمع» (٢/ ١٠٤).

يعني أنّه إذا كان لا بد من اختيار إحدى القتلتين فتلك أحبّ إليّ أو أقلّ بغضًا إليّ.

جاء في (الهمع): «والمراد بقولنا: (ولو تقديرًا) مشاركته بوجه ما، كقولهم في البغيضين: (هذا أحسن من هذا)، وفي الشريرين: (هذا خير من هذا)، وفي الصعبين: (هذا أهون من هذا)، وفي القبيحين: (هذا أحسن من هذا)، وفي التنزيل: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣].

وتأويل ذلك: هذا أقل بغضًا، وأقل شرًّا، وأهون صعوبة، وأقل قبحًا» (١).

قال تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤] وليس ثمة اشتراك في الخير بين المستقرَّين، فليس عند أصحاب النار خير، بل هو شر محض.

ومن هذا القبيل ما يستعمل في التهكم نحو قولك: (هو أخطب من الأخرس)، و(هو أنطق من الجدار وأعلم من الحمار) فليس ثمة مشاركة بين المفضل والمفضل عليه في أصل الوصف، ولكنه يراد بذلك التهكم، لأنّه يعلم أنّ الصفة منتفية عن المفضل عليه أصلاً.

جاء في (شرح الكافية) للرضي: «ويقال في التهكم: (أنت أعلم من الحمار) فكأنك قلت: إن أمكن أن يكون للحمار علم فأنت مثله مع زيادة، وليس المقصود بيان الزيادة، بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار» (٢).

---

(١) «الهمع» (٢/ ١٠٤).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٢٣٩)، وانظر «كليات أبي البقاء» (٣٩).

وقد يكون التفضيل على وجه آخر ، وهو أن تفضل شيئًا في كمال اتصافه بصفته على شيء آخر متصف بصفة أخرى مغايرة لتلك الصفة، كقولهم: (العسل أحلى من الخل) وليس الخل مشاركًا للعسل في الحلاوة، وإنما المعنى أن اتصاف العسل بالحلاوة أكثر من اتصاف الخل بالحموضة. ومنه قولهم: (الصيف أحر من الشتاء) أي أن اتصاف الصيف بالحرارة أشد من اتصاف الشتاء بالبرودة.

جاء في (كليات أبي البقاء): «وقد يستعمل (أفعل) لبيان الكمال والزيادة في وصفه الخاص وإن لم يكن الوصف الذي هو الأصل مشتركًا ، وعليه قولهم: (الصيف أحر من الشتاء) أي الصيف أكمل في حرارته من الشتاء في برودته» [1].

وقالوا: وقد يأتي اسم التفضيل لغير قصد المفاضلة ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم: ٢٧] «فإنما تأويله: وهو عليه هيّن ، لأنه لا يقال: شيء أهون عليه من شيء» [2].

وأرى أن في هذا مفاضلة أيضًا ، وذلك لأنّ الإعادة أسهل من الابتداء بالنسبة إلى عقولنا وإن لم يكن شيء أهون من شيء عليه سبحانه ، غير أنّ الكلام جاء على سبيل المحاجّة ، فإنّهم كانوا يستبعدون البعث حتى قال قائلهم: ﴿ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾ [يس: ٧٨] فقال لهم: إنّ الإعادة أسهل من البدء ، فهو الذي بدأ الخلق وإعادته أهون وأيسر في حكم العقل ، فلماذا تستبعدون البعث بعد الموت؟.

قالوا: وقد يقصد باسم التفضيل «تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في

---

(١) «كليات أبي البقاء» (٣٩) ، وانظر «الهمع» (٢/ ١٠٤).

(٢) «المقتضب» (٣/ ٢٤٥).

الفعل ، لا بمعنى تفضيله بالنسبة إليه بعد المشاركة في أصل الفعل ، بل بمعنى أن صاحبه متباعد في أصل الفعل متزايد إلى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل»[(١)] .

وهذا الكلام فيه حق ، فإنّ اسم التفضيل قد يستعمل لا لتفضيل شيء على شيء آخر معيّن ، بل قد يراد به مجرد الزيادة في أصل الوصف ، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾ [الأنعام: ١٥٢] فليس المقصود هنا التفضيل على شيء معيّن ، بل المقصود أن يقربوا مال اليتيم بمزيد الحسن. ومثله قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٥٣] ، وقوله: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ﴾ [المؤمنون: ٩٦] ، وقوله: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] ، فإنّ المراد من كل ذلك الزيادة في الحسن.

ولا يمتنع تقدير مفضل عليه ، كأن تقول: (وجادلهم بالتي هي أحسن من غيرها) ونحو ذلك ، غير أن ما ذكرناه أظهر وأوضح ، والله أعلم.

ومما جاء في التفضيل قولهم: (هو أعقل من أن يكذب) ، و(هو أعلم من أن يجهل) ، و(أنت أكرم عليّ من أن أضربك) ، و(هو أبخل من أن يجود).

وظاهر هذا التعبير مشكل ؛ لأننا إذا أوّلنا أن والفعل بالمصدر صار الكلام (هو أعقل من الكذب ، وأعلم من الجهل ، وأكرم من الضرب ، وأبخل من الجود) ولا معنى له، وقد قدّر له سيبويه مضافًا محذوفًا هو (صاحب)، فالمعنى عنده (أنت أكرم من صاحب الضرب) ، و(أنت أحلم من صاحب الجهل).

---

(١) «الكليات» (٣٩).

جاء في (كتاب سيبويه): «ومثله في السعة: (أنت أكرم عليّ من أن أضربك)، و(أنت أنكد من أن تتركه) إنما تريد: أنت أكرم عليّ من صاحب الضرب، وأنت أنكد من صاحب تركه، لأنّ قولك: (أن أضربك، وأن تتركه) هو الضرب والترك، لأنّ (أنْ) اسم، و(تتركه وأضربك) من صلته، كما تقول: يسوؤني أن أضربك، أي: يسؤوني ضربك، وليس يريد: أكرم عليّ من الضرب، ولكن: أكرم عليّ من الذي أوقع به الضرب» (١).

وهو بعيد؛ لأنّ قولك: (هو أحلم من صاحب الجهل) أو (أحلم من صاحب جهله) و(أعقل من صاحب الكذب) و(أبخل من صاحب الجود) لا يعطي المعنى المراد. كما أنه لا مدح فيه، فهو تفضيل على الناقص، أو تنقيص من الفاضل.

وقيل: المقصود بالمصدر: الوصف، فالمقصود بقولك: (أنتَ أكرم عليّ من أن أضربك): أنت أكرم عليَّ من المضروب، وكذلك (أنت أحلم من الجاهل) و(أعقل من الكاذب) و(أبخل من الجواد)، وهو تفضيل على الناقص أيضًا(٢)، في غير الأخيرة ولا يؤدي المعنى.

والمقصود من هذا التعبير بُعد المفضل عن الشيء المذكور بسبب وصفه، فقولك: (أنت أعقل من أن تكذب) معناه: أنت بعيد من الكذب بسبب عقلك، وقولك: (أنت أحلم من أن تجهل) معناه: أنت بعيد من الجهل بسبب حلمك، و(من) هذه ليست تفضيلية بل هي لمجرد المجاوزة، وأصلها ابتداء الغاية كقولك: (خرج من الدار) فإن معناه أنه فارقها وتركها بخروجه وكان ابتداء خروجه منها، وكذلك (هو أعقل من أن يكذب) معناه أنه فارق الكذب

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ١٠٩).
(٢) انظر «حاشية الصبان» (٣/ ٥٠).

بسبب عقله ، وفارق الجهل بسبب حلمه ، وليس المقصود تفضيل شيء على شيء ، وإنما جيء بالوصف على صيغة (أفعل) لبيان الزيادة في الوصف.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وأما نحو قولهم: (أنا أكبر من الشعر) ، و(أنت أعظم من أن تقول كذا) فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر ، والمخاطب على القول ، بل المراد: بُعدهما عن الشعر والقول.

وأفعل التفضيل يفيد بُعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه ، فـ(من) في مثله ليست تفضيلية ، بل هي مثل ما في قولك: (بنتُ من زيد وانفصلت منه) ، تعلقت به (أفعل) المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل ، فمعنى قولك: (أنت أعزّ عليّ من أن أضربك) أي: بائن من أن أضربك من فرط عزتك عليّ. وإنما جاز ذلك لأن (من) التفضيلية يتعلق بأفعل التفضيل بقريب من هذا المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد أفضل من عمرو) فمعناه: زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو. فـ (من) فيما نحن فيه كالتفضيلية إلاّ في معنى التفضيل ، ومنه قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: (ولهي بما تعدك من نزول البلاء بجسمك والنقص في قوتك أصدق وأوفى من أن تكذبك أو تغرك) أي هي متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب»[1].

ويجوز فيما أرى أنّ أصله (أنت أعقل من أن تكون شخصًا يكذب) و(هو أحلم من أن يكون شخصًا يجهل) فحذف ما حذف فصار (أنت أعقل من أن تكذب، وهو أحلم من أن يجهل) فيبقى التفضيل على حاله ومعناه، والله أعلم.

تعديه إلى المفعول:

إنّ اسم التفضيل لا يتعدى بنفسه إلى المفعول ، بل يتعدى بواسطة حرف الجر ، فهو يتعدى إلى المفعول به عمومًا باللام ، تقول: (هو أطلب للثأر ،

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٣٩).

وأضرب منك لزيد) وأصله يطلب الثأر ويضرب زيدًا، قال تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢] وأصله: يحصي ما لبثوا.

فإن كان من فعل دال على علم أو جهل عُدِّي بالباء ، تقول: (هو أعرف به وأدرى بكم وأجهل به) أي يعرفه ويدريكم ويجهله ، قال تعالى: ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤] وأصله: يعلمكم. وهذه الباء قد تستعمل مع مفعول هذه الأفعال ، فأنت تقول: (هو يعلم به ويجهل به ويدري به). قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤] .

وإن كان اسم التفضيل من فعل دال على الحب والبغض عُدِّي باللام إلى ما هو مفعول في المعنى ، وبـ (إلى) إلى ما هو فاعل في المعنى ، تقول: (هم أحب الناس إلى خالد) أي أن خالدًا يحبهم. وتقول: (هم أحب الناس لخالد) أي هم يحبون خالدًا. قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] أي يحبون الله ، ونقول: (هم أبغض الناس إلى سعيد) أي أن سعيدًا يبغضهم ، وتقول: (هم أبغض الناس لسعيد) أي هم يبغضونه.

وإن كان من فعل يتعدى إلى اثنين عُدِّي إلى أولهما باللام ، وترك الثاني منصوبًا نحو (هو أكسى الناس للفقراء الثياب).

وإن كان من فعل يتعدى بحرف جر عُدّي اسم التفضيل بذلك الحرف نفسه ، تقول: (هو أزهد في الدنيا وأسرع إلى الخير) [1].

أوجه التفضيل:

يستعمل اسم التفضيل على أحد ثلاثة أوجه:

١ ـ أن يكون مجردًا من (أل) ومن الإضافة ، فيكون مفردًا مذكرًا ، وتتصل

---

(١) انظر «شرح الأشموني» (٣/ ٥٦)، «شرح الرضي» (٢/ ٢٤٤)، «الهمع» (٢/ ١٠٢).

به (من) لفظًا نحو (محمد أفضل من بكر) ، أو تقديرًا نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤] أي منك[1]. وإذا كان اسم التفضيل يفيد مجرد الزيادة في أصل الوصف لا تفضيل شيء على شيء لم تقترن به (من) كما سبق ذكره.

٢ ـ أن يكون مضافًا ، وهو على ضربين:

أ ـ أن يكون مضافًا إلى نكرة ، فيلزم الإفراد والتذكير نحو (محمد أفضل رجل) و(عائشة أفضل امرأة) ويلزم المضاف إليه أن يطابق الموصوف ، نحو (المحمدان أفضل رجلين) و(المحمدون أفضل الرجال) و(الهندات أفضل نسوة).

ب ـ أن يكون مضافًا إلى معرفة ، وتجوز فيه المطابقة وعدمها ، نحو (هند أفضل النساء ، أو فُضلى النساء) و(المحمدان أفضل الرجال ، أو أفضلا الرجال)، قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] فأفرد. وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣] فطابق.

وثمة فرق بين المطابقة والإفراد ، فإنّ الإفراد يقصد به التفضيل تنصيصًا ، وأما المطابقة فهي تحتمل أنّ المراد باسم التفضيل مجرد الزيادة في الوصف ، وتحتمل التفضيل أيضًا ، كما تحتمل أنّ المقصود به الذات لا الوصف ، قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] ، وقال: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰ﴾ [المائدة: ٨٢] ، وقال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧] ، وقال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦] ، فأفرد في كل ذلك والمقصود به التفضيل نصًا.

---

(١) انظر «شرح ابن عقيل» (٢/ ٤٦ـ٤٧) ، «شرح ابن يعيش» (٦/ ٩٦ـ٩٧).

وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وقال: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧] فطابق. وقد يقصد بذلك التفضيل وقد يُقصد بهم الأشخاص الموصوفون بهذه الصفات، أي الذوات، بمعنى هذا الصنف من الناس، وقد يكون المقصود به الزيادة في الوصف. فإنك قد تقول مثلاً: (هذا أحسن العراق) ولا تقصد به التفضيل على العراق، وإنما تقصد هذا هو الأحسن الذي في العراق أو الأحسن العائد إلى العراق، فإن قصدت نحو هذا المعنى وجبت المطابقة؛ لأنك لم تقصد به المفاضلة، فتقول: (هؤلاء أحاسن العراق) أي الأحاسن العائدون إلى العراق. فالإفراد يدل على التفضيل نصًّا، وأما المطابقة فهي تحتمل التفضيل وعدمه.

جاء في (شرح الأشموني): «وما لمعرفة أضيف ذو وجهين منقولين عن ذي معرفة هما المطابقة وعدمها، هذا إذا نويت بـ(أفعل) معنى (من) أي التفضيل على ما أضيف إليه وحده... وإن لم تنو بأفعل معنى (من) بأن لم تنوِ به المفاضلة أصلاً، أو تنويها لا على المضاف إليه وحده، بل عليه وعلى كل ما سواه، فهو طبق ما به قُرن وجهًا واحدًا، كقولهم: (الناقص والأشج أعدلا بني مروان) أي عادلاهم، ونحو (محمد ﷺ أفضل قريش) أي أفضل الناس من بين قريش. وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص، ولذلك جازت إضافة (أفعل) فيهما إلى ما ليس هو بعضه، بخلاف المنوي فيه معنى (من) فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه، فلذلك يجوز (يوسف أحسن أخوته) إن قصد الأحسن من بينهم أو قصد حَسَنهم، ويمتنع إن قصد: أحسن منهم»[1].

ولا يضاف (أفعل) إذا قصد به التفضيل إلى شيء إلا وهو بعضه، كقولك: (خالد أفضل الرجال) فإن خالدًا رجل، ولا يصح أن تقول: (خالد أفضل

---

(١) «شرح الأشموني» (٣/ ٤٨-٤٩)، وانظر «التصريح» (٢/ ١٠٥).

النساء). وتقول (أبو بكر أفضل بني تميم) أي هو منهم ، ولا يصح أن تقول: (أبو بكر أفضل بني مخزوم) لأنه ليس منهم ، بل يجب أن تقول بـ (من) إذا أردت ذلك فتقول: (أبو بكر أفضل من بني مخزوم) و(فاطمة أفضل من كثير من الرجال) ، فإنّ التفضيل بـ(من) لا يشترط أن يكون المفضل من جنس المفضل عليه.

جاء في (المقتضب): «ولا يضاف (أفعل) إلى شيء إلا وهو بعضه ، كقولك: (الخليفة أفضل بني هاشم) ، ولو قلت: (الخليفة أفضل بني تميم) كان محالاً ؛ لأنه ليس منهم. . . وكذلك تقول: (الخليفة أفضل من بني تميم) لأنّ (من) دخلت للتفضيل وأخرجتهم من الإضافة»[١].

وقد تقول: ما الفرق بين قولك: (محمد أفضل رجل) ، و(محمد أفضل الرجال)؟.

والجواب أنّ قولك: (محمد أفضل الرجال) يقصد به تفضيل محمد على جميع الرجال ، أي هو الرجل الذي لا أفضل منه.

وأمّا قولك: (محمد أفضل رجل) فمعناه أنّ محمدًا فيه صفات الرجل الأفضل ، أي إنك إذا عرفت كيف يكون الرجل الفاضل في أعلى صفاته وفضله فذلك الرجل الفاضل جدًّا هو محمد.

جاء في كتاب (التطور النحوي): «فإضافة الوصف إلى مفرد منكر كـ(أفضل رجل) خاصة بالعربية ، فنكروا المضاف إليه بدل تعريفه ، فأشاروا بذلك إلى أنّ الرجل ليس بالأفضل الذي لا أفضل منه بين الرجال البتة ، بل واحد من الأفاضل ، وأفردوا المضاف إليه بدل جمعه ؛ لأنهم لو قالوا: (أفضل

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٣٨) ، وانظر «شرح ابن يعيش» (٦/ ٩٦).

رجال) لكان المعنى: الأفضل الذي لا أفضل منه بين بعض الناس ، وهذا غير المراد ، فالإضافة في (أفضل رجل) قريبة منها في (مدينة بغداد) ، ومثلها أي تبيينية ، فكما أن (مدينة بغداد) معناها: المدينة التي هي بغداد ، فكذلك (أفضل رجل) معناها فضل كثير الفضل هو رجل.

والإضافة في (أفضل الرجال) تخالف تلك، فهي إضافة البعض إلى الكل، فينتج من الفرق في طبيعة الإضافة بين العبارتين فرق في المعنى ، زائد على ما ينتج من تنكير الرجل وإفراده في (أفضل رجل) ، وذلك أنّ معنى (أفضل رجل) لا يكاد يزيد على: رجل فاضل جدًّا» (١).

٣ ـ أن يكون معرّفًا بـ(أل) ، وتلزم فيه المطابقة ولا تذكر معه (من) التفضيلية ، تقول (محمد الأفضل) و(خديجة الفضلى).

وهذه الصفة تستلزم أن يكون الموصوف بها في أعلى درجات المفاضلة ، قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] ، وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠] ، وقال: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ﴾ [التوبة: ٤٠] ، وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠] ، وقال: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣] ، وقال: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٨] ، وقال: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾ [طه: ٧٥] ، وقال: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ [الدخان: ١٦].

فالتفضيل بـ(أل) هو أعلى وأعم درجات المفاضلة.

* * *

(١) «التطور النحوي» (١٠١).



النـــداء

المنادى: هو المطلوب إقباله بحرف نداء ظاهر أو مقدّر[١].

وحروف النداء هي: (يا ، وأيا ، وهيا ، وآ ، وأي ، والهمزة) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ﴾ [البقرة: ٣٣] ، وقول الشاعر:

أيــا شجرَ الخـابـورِ مـا لك مـورقًا   كـأنكَ لـم تحـزنْ على ابـنِ طـريفِ

وقوله:

فقلت: هيــا ربّـاه ضيفٌ ولا قِـرى   بحقِّك لا تحـرمْـهُ تـا الليلـةَ اللحمـا

وقوله:

أفاطـمُ مهـلاً بعضَ هــذا التـدلـلِ   وإن كنتِ قد أزمعتِ صَرْمِي فأَجْمِلي

وأشهرهن (يا) ، ولم يرد من حروف النداء في القرآن الكريم غيرها.

وأمّا (أيا وهيا) فهما ليسا إلاّ (يا) مسبوقة بالهمزة أو بالهاء.

وقد ذهب قسم من النحاة إلى أنّ ما عدا الهمزة من أحرف النداء وهي (يا ، وأيا ، وهيا ، وآ ، وأي) تكون لنداء البعيد أو من هو بمنزلته ، وأما الهمزة فللقريب.

---

(١) المنادى عند النحاة: هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظًا أو تقديرًا «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٤١).

جاء في (الكتاب): «إلاّ أنّ الأربعة غير الألف[١] قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم ، أو للإنسان المعرض عنهم ، الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا باجتهاد ، أو النائم المستثقل.

وقد يستعملون هذه التي للمدّ في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها» [٢].

وذهب آخرون إلى أنّ (يا، وأيا ، وهيا) للبعيد ومن هو بمنزلته ، و(أي) والهمزة للقريب[٣].

وقيل: إن (أيا وهيا) للبعيد ، و(أي والهمزة) للقريب ، و(يا) لهما.

وقيل: إنّ (أي) للمتوسط[٤].

والحق أنّ (أي) لا تكون للبعيد ؛ لأن البعيد يحتاج إلى مدّ الصوت لندائه ، و(أي) ليس فيها مد ، بخلاف (يا) وأخواتها.

جاء في (شرح ابن يعيش): «وأي والهمزة تستعملان إذا كان صاحبك قريبًا ، وإنما كان كذلك من قبل أنّ البعيد والمتراخي والنائم والمستثقل والساهي يفتقر في دعائهم إلى رفع صوت ومده ، وهذه الأحرف الثلاثة التي هي (يا) و(أيا) و(هيا) أواخرهن ألفات، والألف ملازمة للمدّ ، فاستعملت في دعائهم لإمكان امتداد الصوت ورفعه بها ، وليست الياء هنا في (أي) كذلك ؛

---

(١) لم يذكر «سيبويه» الألف الممدودة (آ) وقد ذكرها ابن مالك ـ انظر «شرح ابن عقيل» (٢/ ٧١).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٢٥) ، وانظر «شرح ابن عقيل» (٢/ ٧١).

(٣) «المفصل» (٢/ ٢٠٢).

(٤) «شرح الأشموني» (٣/ ١٣٤).

لأنها ليست مَدّة. . . والهمزة ليست من حروف المدّ فاستعملت للقريب»[(١)].

وقد ينادى القريب بما هو للبعيد، كقولك: (يا أخي) مع أنه قريب منك، قال تعالى: ﴿ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ١١]، وقال: ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾ [يوسف: ٣٩].

حذف حرف النداء:

يجوز حذف حرف النداء، نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾ [يوسف: ٢٩]، وقوله: ﴿ ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ ﴾ [سبأ: ١٣]. ويلزم ذكر حرف النداء مع (الله) ومع اسم الجنس، سواء كان نكرة مقصودة أم غير مقصودة، واسم الإشارة، فإذا ناديت (الله) قلت: يا الله، وكذا اسم الجنس واسم الإشارة نحو (يا رجل)، و(يا هذا)، وليس لك أن تحذف حرف النداء، وشذّ (أصبحْ ليل) أي: يا ليل، و(افتدِ مخنوقُ) أي يا مخنوق، و(أطرِقْ كَرا) أي يا كَروان.

ويلزم ذكر الحرف في الاستغاثة، والتعجب، والندبة[(٢)]، نحو: يا لخالد، ويا للهول، ووامحمداه.

ويبدو أنّ للحذف أغراضًا، وخصوصًا في الكلام الفني، ومن ذلك:

١ ـ الحذف للعجلة والإسراع بقصد الفراغ من الكلام بسرعة، نحو قولك: (خالد احذر)، وكقولك: (أحمد أحمد انتبه).

٢ ـ وقد يكون الحذف للإيجاز، وذلك لأن المقام قد يكون مقام إيجاز واختصار، لا مقام تبسط وإطالة، وذلك نحو قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿ قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي وَكَادُواْ يَقۡتُلُونَنِي ﴾ [الأعراف: ١٥٠] فحذف حرف

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١١٨).

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٧٢)، «شرح الأشموني» (٣/ ١٣٥).

النداء (يا) من المنادى (ابن أم).

في حين قال في سورة طه: ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ ﴾ [طه: ٩٤] بذكر (يا).

والسبب ـ والله أعلم ـ أنّ السياق في سورة الأعراف سياق إيجاز واختصار، بخلاف آيات طه. وإليك كلاً من السياقين:

قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنۢ بَعْدِيٓ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي وَكَادُواْ يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ ٱلْأَعْدَآءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٥٠﴾ قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ [الأعراف: ١٥٠ ـ ١٥١].

وقال في سورة طه: ﴿ فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِي ﴿٨٦﴾ قَالُواْ مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ فَقَذَفْنَٰهَا فَكَذَٰلِكَ أَلْقَى ٱلسَّامِرِيُّ ﴾ [طه: ٨٦ ـ ٨٧].

ثم ذكر موقف هارون: ﴿ وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ مِن قَبْلُ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوٓاْ أَمْرِي ﴾ [طه: ٩٠]، ثم توجه باللوم إلى هارون: ﴿ قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴾ [طه: ٩٢ ـ ٩٣].

فأجابه هارون: ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ﴾ [طه: ٩٤] ويستمر الكلام.

فالكلام في سورة الأعراف كان مختصرًا موجزًا، وكان الموقف موقف عجلة وإسراع ولا نقول موقف تسرع، فقد جاء موسى غضبان أسفًا، وألقى الألواح وأخذ برأس أخيه يجره إليه من دون سؤال أو استفهام، فحذف (يا)

النداء تمشيًا مع هذا الحذف والاختصار.

وأما في سورة طه فالسياق سياق إطالة وسؤال وأخذ وردّ ولوم، فجاء بـ(يا)، وكأن هارون في الآية الأولى أراد الإسراع في تبيين الأمر لموسى، إذ لا مجال للإطالة وقد أخذ موسى برأسه يجرّه إليه، فحذف (يا)، حتى إنّ القرآن لم يذكر هنا قول هارون؛ ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾ تمشيًا مع الإيجاز في الكلام، وهو المناسب لموقف العجلة التي اتّسم بها السياق.

وأما في آيات طه فالسياق سياق إطالة وتبسط في الكلام، فقد جاء موسى غضبان أسفًا وسأل قومه موبخًا لهم على فعلتهم قائلاً: ﴿يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًاۚ...﴾.

فأجابوه قائلين: ﴿مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ فَقَذَفْنَٰهَا...﴾.

ثم ذكر موقف هارون منهم فقال: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ مِن قَبْلُ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ...﴾.

وجواب قومه له ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾. ثم توجه بالسؤال واللوم إلى هارون: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ...﴾؟. فأجابه هارون موضحًا له الأمر: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ...﴾ فجاء بـ(يا) متوددًا محاولاً كسر حدة غضبه.

فحذفُ (يا) من آية الأعراف هو المناسب لسياق الإيجاز والعجلة، وذكرُها في سورة طه هو المناسب لسياق التبسط في الكلام والإيضاح والتبيين.

ومن الحذف للاختصار قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَاۚ وَٱسْتَغْفِرِي لِذَنۢبِكِۖ﴾ [يوسف: ٢٩] فقد أرادوا ستر المسألة والكف عن الخوض فيها فقالوا ذلك بأخصر طريق، حتى إنهم لم يذكروا حرف النداء، فحذف حرف النداء

تمشيًا مع هذا الاختصار والتستر.

٣ ـ قد يكون ذكر (يا) للزيادة في التنبيه وللزيادة في التقريع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ۝٦ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾ [الانفطار: ٦ ـ ٧].

بخلاف قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣].

ففي الآيات الأولى من الزيادة في التنبيه ومد الصوت للإسماع ما ليس في الأخيرة وهو واضح.

٤ ـ قد يكون الحذف لقرب المنادى من المنادي، سواء كان القرب حقيقيًا ماديًا أم معنويًا، فكأن المنادى لقربه لا يحتاج إلى واسطة لندائه ولو كان حرف نداء، كأن تقول لمن تناديه وهو قريب منك: (خالد أتدري ماذا حلّ بفلان؟)، ونحو قوله تعالى: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ۚ﴾ [هود: ٧٣]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وقوله: ﴿ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ﴾ [سبأ: ١٣] فهذا للقرب المعنوي.

بخلاف قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٦٥].

اللهم:

نداء لله تعالى، ولا يذكر معه (يا)، قال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦].

وعند البصريين أنّ أصله (يا الله) ، والميم بدل من (يا) ، بدليل أنك لو أسقطت الميم لوجب ذكر (يا) فتقول : (يا الله) .

وعند الكوفيين أنّ الميم مقتطعة من جملة (أُمّنا بخير) [1] .

وقد دلت الدراسات الحديثة على أن أصلها عبري ، هو (ألوهيم) ، ومعناه (الآلهة) ، وهم يريدون به الواحد وإنما جمعوه للتعظيم .

«وقد تخرج (اللهم) عن النداء فتستعمل في وجهين آخرين :

أحدهما : أن يذكرها المجيب تمكينًا للجواب في نفس السامع ، يقول لك : (أزيد قائم؟) فتقول أنت : (اللهم نعم) ، أو (اللهم لا) .

الثاني : أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور ، كقولك : (أنا لا أزورك اللهم إلا أن تدعوني) ، ألا ترى أنّ وقوع الزيادة مقرونة بتقدم الدعاء قليل؟» [2] .

والظاهر في هذا ونحوه أنّ أصله نداء ثم انمحى عنه معنى النداء ، وذلك أنّ قولك لمن قال لك : (أزيد قائم؟) : (اللهم نعم) هو إشهاد لله على جوابك ، فكأنك قلت : يا الله اشهد على ما أقول . وهذا الإشهاد تمكين للجواب في نفس السامع ، وكذلك ما بعده وهو كونها دليلاً على الندرة نحو قولك : (أنا لا أزورك اللهم إلا أن تزورني) فهذا إشهاد لله على قولك كالأولى ، وأما الندرة فهي مفهومة من العبارة ولو لم تذكر (اللهم) ، والمعنى على النداء ، ويدلك على ذلك أننا في الدارجة نستعمل (يا رب) في نحو هذا فنقول مثلاً :

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣١٠) ، «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٥٧) ، «الهمع» (١/ ١٧٨) ، «التصريح» (٢/ ١٧٢) .

(٢) «التصريح» (٢/ ١٧٢) ، وانظر «شرح الأشموني» (٣/ ١٤٧) .

(أنا لا أذهب إليه يا رب إلاّ إذا جاء واعتذر إليّ). وهذا نداء كما ترى، غير أنه انمحى منه الإحساس بالنداء في التعبير.

المنادى:

المنادى إذا كان مفردًا معرفة بني على ما يرفع به نحو: يا خالدُ ويا رجلُ، بلا تنوين.

ويدخل في المفرد المعرفة العلمُ المفرد، والنكرة المقصودة، نحو (يا رجلُ) وذلك لأنك تقصد به واحدًا بعينه، وغيرهما نحو (يا هذا).

ومن المعلوم أنّ المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، فيدخل فيه المثنى والجمع، فقولك: (يا رجلان) و(يا رجالُ) منادى مفرد.

وإذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف أو كان نكرة غير مقصودة فهو منصوب، فالمضاف نحو: يا عبد الله، ويا بائع الصحف.

والشبيه بالمضاف: هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، بعمل أو عطف قبل النداء. والعمل إما رفع، أو نصب، أو جر بالحرف، فالرفع نحو (يا حسنًا وجهُه) و(يا مضروبًا أخوه).

والنصب نحو (يا مهينًا أباه) (يا سائرًا فوق الخشبة).

والجر نحو (يا مارًا بخالد) (يا رؤوفًا بالعباد).

والعطف قبل النداء نحو (ثلاثة وثلاثين) فيمن سميته بذلك قبل النداء، وذلك نحو أن تضع أرقامًا للأفراد فتناديهم بأرقامهم: يا خمسة، يا ستة، يا سبعة عشر، يا ثلاثة وثلاثين، فهذا يجب نصبه للطول «وإن ناديت جماعة هذه العدة عدتها فلا يخلو إما أن تكون معينة أو لا، فإن كانت غير معينة نصبتها أيضاً، أما الأول فلأنه اسم نكرة غير مقصودة، وأما الثاني فلأنه

معطوف على منصوب ، وإن كانت معينة ضممت الأول لأنه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والإقبال ، وعرفت الثاني بـ(أل) . . . ونصبته أو رفعته بالعطف على المحل أو اللفظ ، كما في قولك : (يا زيد والضحاك)» (١) .

وكذا إذا ناديت رجلاً وامرأة، فإن كانا نكرتين غير مقصودتين قلت : (يا رجلاً وامرأةً) بنصبهما ، وإن كانا مقصودين قلت : (يا رجلُ والمرأة) بضم الرجل ورفع المرأة ونصبها وتعريفها بـ(أل)، وقيل : يجوز (يا رجلُ وامرأةُ) (٢) .

والنكرة غير المقصودة نحو قولك : (يا غافلاً والموت يطلبه أفق) ، وكقول الأعمى : (يا مارًّا خذ بيدي) ولا يقصد به واحدًا بعينه .

فالفرق بين النكرة المقصودة وغير المقصودة أن المنادى في الأولى معين ، وفي الثانية غير معين .

ويتبين من هذا :

١ ـ أن المنادى المضموم معرفة دومًا نحو قولك : (يا رجلُ) و(يا قائمُ) و(يا خالد) .

جاء في (كتاب سيبويه) : «أنّ كلّ اسم في النداء مرفوع معرفةٌ ، وذلك أنه إذا قال : يا رجل ويا فاسق فمعناه كمعنى : يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل» (٣) .

وقد يحذف منه التنوين للدلالة على التعريف .

جاء في (الكتاب) : «ومما يقوي أنه معرفة تركُ التنوين فيه» (٤) .

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٦٧ـ١٦٨) .

(٢) انظر «حاشية الصبان» (٣/ ١٤١) .

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٣١٠) .

(٤) «كتاب سيبويه» (١/ ٣١١) .

وقالوا: إنّ سبب بنائه على الضم أنه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند حذف يائه اكتفاءً بالكسرة ، فإذا قلت: (يا غلامِ) دلّ ذلك على أنّه مضاف إلى ياء المتكلم بمعنى: يا غلامي ، قال تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ [المؤمنون: ٩٩] .

ولو بني على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة[1] ، فقولك: (يا غلامَ) معناه (يا غلامي). قال تعالى: ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ ﴾ [طه: ٩٤] ، أي: (يا بن أمي).

وسواء كان هذا اختيارًا مقصودًا من العرب الأوائل أم لا فإنه لا شك أنّ معنى الضم غير معنى النصب والكسر.

٢ ـ أنّ المنادى النكرة منصوب ، نحو (يا رجلاً) (يا مارًّا).

جاء في (الكتاب): «وقال الخليل: إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة»[2] .

٣ ـ المنادى المضاف والشبيه بالمضاف منصوب نحو (يا عبدَ الله) (يا طيبًا أصله).

وعلى هذا فقولك:

أ ـ يا غلامُ ـ هو نداء لغلام معيّن.

ب ـ يا غلامِ ـ هو نداء لغلامك ، بمعنى: يا غلامي.

جـ ـ يا غلامَ ـ هو نداء لغلامك ، بمعنى: يا غلامي.

د ـ يا غلاماً ـ نداء لأيّ غلام كان ، أي نكرة غير مقصودة.

---

(١) «حاشية الصبان» (٣/ ١٣٧) ، وانظر «حاشية الخضري» (٢/ ٧٢).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٣١١ ، ٣١٣).

٥ ـ يا غلامَ محمد ـ نداء لغلام محمد.

نداء المعرّف بـ (أل):

يتوصل إلى نداء المعرّف بـ (أل) بـ (أيّ) ويؤتى بالمنادى مرفوعًا فيقال: (يا أيها الرجلُ)، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال: ٦٤]، وقال: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [الكافرون: ١] فالنّبي في الحقيقة هو المنادى وليس (أيًا)، وكذلك ما بعده، وإنما جيء بـ (أيّ) توصلاً لنداء ما فيه (أل).

وقد ذهب النحاة إلى أنّ معنى المنادى المعرّف بـ (أل) والنكرة المقصودة واحد لأنهما معرفة، فقولك: (يا رجل) كقولك: (يا أيها الرجل).

وقال سيبويه: «إذا قال يا رجل، ويا فاسق، فمعناه كمعنى: يا أيها الفاسق، ويا أيها الرجل» [(١)].

والحقيقة أنّه ليس معناهما واحدًا، فإنّ المنادى في قولك: (يا رجل) نكرة في الأصل فقصدته بندائك له، وأما المعرّف بـ (أل) فهو معرفة قبل قصده بالنداء، فـ (أل) هذه قد تكون (أل) الجنسية أو العهدية.

فثمة فرق بين قولك: (يا نبي) و(يا أيها النّبي)، و(يا رسول) و(يا أيها الرسول)، و(يا ملك) و(يا أيها الملك).

فـ (نبيّ) نكرة في الأصل ثم قصدته بالنداء، وكذلك (رسول) و(ملك)، وأما (النبيّ) في (يا أيها النّبي) فمعرفة، وهو معين قبل ندائه، فناديت هذه المعرفة.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ [الحجر: ٦]، فالذي نزل عليه الذكر معرفة قبل ندائه.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٣١٠).

إنّ الفرق بين هذين المناديين كالفرق بين قولك: (يا رجل)، و(يا خالد)، فرجل نكرة قبل ندائه وقد قصدته بالنداء، وأما (خالد) فهو معرفة قبل ندائه فناديته.

وقد يؤتى بـ(أيّ) للتعظيم نحو (يا أيها الملك) (يا أيها العزيز)، بخلاف ما لو قلت: (يا ملك) (يا عزيز) فإنّه ليس في هذا تعظيم.

جاء في (تفسير الرازي): «قول القائل: (يا رجل) يدلّ على النداء، وقوله: (يا أيها الرجل) يدل على ذلك أيضًا، وينبئ عن خطر خطب المنادى له، أو غفلة المنادى»[١].

وقد يتوصل إلى نداء المعرّف بـ(أل) باسم الإشارة أيضًا، نحو (يا هذا الرجل) و(يا هذه المرأة) فيكون في الرجل والمرأة الرفع فحسب.

ويصح في نحو هذا أن تنادي اسم الإشارة وتجعل ما بعده تابعًا له، فيكون فيه الرفع والنصب.

والخلاصة أنّ المعرّف بـ(أل) إما أن يتوصل إلى ندائه بـ(أيّ)، وإما أن يتوصل إلى ندائه باسم الإشارة، فيقال: (يا أيّها الرجل) و(يا هذا الرجل) ويكون فيه الرفع فحسب في الحالتين.

غير أنّه يصح أن تنادي اسم الإشارة مفردًا أو متبوعًا بتابع فتقول: (يا هذا) و(يا هذا الرجل)، (ويا هذه) و(يا هذه المرأة)، (ويا هؤلاء) و(يا هؤلاء الرجال) فيكون ما بعده تابعًا له فيه الرفع والنصب[٢]، في حين أنّه لا يصح

---

(١) «التفسير الكبير» (٢٥/ ١٨٩).

(٢) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣٠٦، ٣٠٧)، «شرح ابن يعيش» (٢/ ٧ـ٨)، «التصريح» (٢/ ١٧٤ـ١٧٥)، «شرح الأشموني» (٣/ ١٥٠ـ١٥٣).

الاكتفاء بنداء (أيّ) ، فلا يقال : (يا أيّ) ولا (يا أيها) .

فقولك : (يا أيها الرجل) هو نص في نداء الرجل ، وأمّا قولك : (يا هذا الرجل) فهو يحتمل نداء اسم الإشارة .

ومن هذا يتضح أنّ الفرق بين نداء (أيّ) واسم الإشارة من أوجه أهمها :

١ ـ أنه لا يجوز الاكتفاء بـ (أيّ) ، ويجوز الاكتفاء باسم الإشارة ، فلا تقول : (يا أيّها) ويصح أن تقول : (يا هذا) .

٢ ـ أنّ قولك : (يا أيها الرجلُ) هو نص في نداء الرجل ، وأمّا قولك : (يا هذا الرجل) ففيه احتمالان : نداء اسم الإشارة ونداء المعرّف بـ (أل) .

٣ ـ أنّه لا يجوز غير الرفع في تابع (أيّ) ، ويجوز الرفع والنصب في تابع اسم الإشارة .

٤ ـ أنّ قولك : (يا هذا الرجلَ) ـ بنصب الرجل ـ نص في نداء اسم الإشارة .

٥ ـ أنّ في النداء بـ (أي) من التعظيم ما ليس في الإشارة ، ففي قولك : (يا أيها الملك) من التعظيم ما ليس في قولك : (يا هذا الملك) والله أعلم .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

فيه لغات ، أجودها حذف الياء والاكتفاء بالكسرة ، نحو قوله تعالى : ﴿ رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ ﴾ [التحريم : ١١] .

والثانية : إثبات الياء نحو (يا أخي) و(يا صديقي) .

والثالثة : أن تفتح الياء نحو (يا غلاميَ) ، قال تعالى : ﴿ ۞ قُلْ يَـٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر : ٥٣] . وقد تقلب الياء ألفًا نحو (يا غلاما) .

وهناك لغة أخرى ، وهي حذف الألف ، والاكتفاء بالفتحة نحو (يا غلامَ) .

وبهذا تكون اللغات في نداء المضاف إلى ياء المتكلم على النحو الآتي:

١ ـ يا غلامِ.

٢ ـ يا غلامي.

٣ ـ يا غلاميَ.

٤ ـ يا غلاما.

٥ ـ يا غلامَ.

ولما كانت هذه لغات لم يكن الاختلاف فيها لأمر يتعلق بالمعنى، فمن العرب من يقول: (يا غلامِ) وهي أشهر اللغات، ومنهم من يقول: (يا غلامي)، وهكذا[١].

تابع المنادى:

وأحواله قائمة على اختلاف اللغات أيضًا، فمن العرب من يقول مثلاً: (يا أخانا خالدًا)، ومنهم من يقول: (يا أخانا خالدُ)، ومنهم من يقول: (يا خالدُ والنضرُ)، ومنهم من يقول: (يا خالدُ والنضرَ)[٢].

وهذا لا يتعلق به اختلاف معنى، لأنه أمر يقوم على اختلاف اللغات، وهو نظير قول الحجازيين: (ما محمد حاضرًا)، وقول التميميين: (ما محمد حاضرٌ) لا يتعلق باختلاف الحركة اختلاف معنى.

غير أنّ الاختلاف يكون تابعًا للمعنى إذا كان الأمر متعلقًا بالتنكير والتعريف، نحو (يا خالد ورجلاً) و(يا خالد ورجلُ)، فـ(رجلاً) المنصوبة

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣١٦ـ٣١٧)، «شرح ابن يعيش» (٢/ ١١).

(٢) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣٠٤، ١/ ٣٠٥).

نكرة ، و(رجل) بالضم معرفة[١].

وقد ذكرنا في المشبه بالمضاف أنه إذا عطف على المنادى نكرة مقصودة وجب تعريفه بـ(أل) فتقول: (يا رجل والمرأة)، وأجاز بعضهم (يا رجل وامرأة).

ويبدو لي أنّ كليهما جائز ، وأنّ المعنى مختلف بين إدخال (أل) وحذفها ، وذلك أن المعرف بـ (أل) هو معرفة قبل دخول (يا) عليه فناديته ، وأما النكرة المقصودة فهو نكرة ، غير أنك عرفته بالقصد ، وقد مرّ تبيين ذلك بما فيه الكفاية.

وعلى هذا يصح أن نقول:

١ ـ يا رجلُ وامرأةً ـ فيكون الرجل معرّفًا بالقصد وتكون المرأة نكرة.

٢ ـ يا رجلاً وامرأةُ ـ المنادى نكرة غير مقصودة، والمعطوف معرّف بالقصد.

٣ ـ يا رجلاً وامرأةً ـ كلاهما نكرة غير مقصودة.

٤ ـ يا رجلُ وامرأةُ ـ كلاهما معرّف بالقصد.

٥ ـ يا رجلُ والمرأةُ ـ الأول معرّف بالقصد ، والثاني معرّف قبل دخول حرف النداء عليه ، وأما حركة المعطوف المعرّف بـ(أل) ففيها لغتان: الرفع والنصب ، ولا ينبني عليهما اختلاف في المعنى.

* * *

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٤٦).

الترخيم

وفيه لغتان[١]: لغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر، فتقول: (يا أحمَ) في نداء (أحمد) على لغة من ينتظر، و(يا أحمُ) على لغة من لا ينتظر، ولا يتعلق بذلك أثر في المعنى لأنهما لغتان، واللغة الأولى أكثر استعمالاً[٢].

أما الغرض من الترخيم:

١ ـ فقد يكون للفراغ من النداء بسرعة للإفضاء إلى المقصود وهو المنادى له، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته، ولكون المقصود في النداء هو المنادى له، فقصد بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطًا»[٣].

٢ ـ إظهار أنّ المتكلم عاجز عن إتمام بقية المنادى لضعفه عن ذلك بمرض أو نحوه، فيقول مثلاً: (يا خال) مناديًا (خالدًا)، كأنه لا يستطيع إتمام بقية الاسم، وهذا يحصل كثيرًا في حياتنا اليومية، فإننا نسمع المريض أحيانًا ينادي ابنه أو أخاه أو صديقه فلا يتم اسمه كأنه يعجز عن ذلك.

٣ ـ قد تقتضي الضرورة الشعرية هذا الحذف ليستقيم الوزن كقوله:

أفاطمُ لو شهدتِ بِبطْنِ خَبْتٍ   وقد لاقى الهزبرُ أخاكِ بشرا

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣٢٩ـ٣٣٣)، «شرح ابن يعيش» (٢/ ٢١)، «الهمع» (١/ ١٨٤)، «التصريح» (٢/ ١٨٨).

(٢) انظر «الهمع» (١/ ٨٤)، «التصريح» (٢/ ١٨٨).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٦٠).

وقوله:

أصــــاحِ تـرى برقًــا أريك وميضَــه ... كلمــعِ اليـدينِ فـي حبـيّ مكـلـلِ

* * *

الاستغاثة

الاستغاثة: هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة[١] ، والغالب في نداء المستغاث أن يجر بلام مفتوحة وجوبًا ، نحو (يا لَخالد) إذا دعوته ليعينك ، وغير الغالب أن يحذف حرف جر ويؤتى في آخر المستغاث بألف نحو (يا خالداه).

وعناصر الاستغاثة هي:

١ ـ **المستغاث**: ويسمى أيضًا المستغاث به ، نحو (يا لله) ، وقد ذكرنا أنه يجر بلام مفتوحة إلا إذا كان المستغاث ياء المتكلم فإنه يجر باللام المكسورة نحو (يا لي) ، وكذا إذا كان معطوفًا ولم تُعد معه (يا) ، فإن أعدت (يا) وجب فتح اللام ، تقول: (يا لَخالد ولِسعيد) بفتح اللام في خالد وكسرها في سعيد ، فإن كررت (يا) فتحت اللام الداخلة على سعيد أيضًا فتقول: (يا لَخالدِ ويا لَسعيد).

٢ ـ **المستغاث له**: ويجر بلام مكسورة فتقول: (يا للهَ للمسلمين) و(يا لَمحمد لِسعيد) ، فـ(محمد) مستغاث به ، وسعيد مستغاث له[٢].

وإذا قلت: (يا لِمحمد) بكسر اللام علم أنه مستغاث له[٣] ، وليس مستغاثًا به.

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٨٠).

(٢) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣١٩ ـ ٣٢١) ، «التصريح» (٢/ ١٨٠ـ١٨١) ، «شرح الأشموني» (٣/ ١٦٥) ، «شرح ابن يعيش» (١/ ١٣١).

(٣) انظر «شرح ابن يعيش» (١/ ١٣١).

قال سيبويه: «(هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة لأنه مدعوّ له ههنا وهو غير مدعوّ)، وذلك قول بعض العرب: يا للعجب ويا لِلماء، وكأنه نبّه بقوله: (يا) غير الماء للماء» [(١)].

٣ ـ المستغاث منه [(٢)]: وهو المستنصَر عليه، ويجر بـ(من) [(٣)]، فتقول: (يا لَمحمد من خالد) إذا استنصرت بمحمد على خالد، وتقول: (يا لِمحمد من خالد) بكسر اللام إذا دعوت لنصرة محمد من خالد، وتقول: يا لَمحمد لسِالم من خالد) إذا استغثت بمحمد لأن ينصر سالمًا من خالد، وتقول: (يا الله من ألم الفراق)، و(يا لي من النوى) للمعنى نفسه.

٤ ـ المنادى المهدد: يجر باللام المفتوحة، نحو قولك: (يا لَزيد لأقتلنّك) فأنت تهدده وتتوعده.

قال سيبويه في قول الشاعر:

يا لَبكر أنشِروا لي كليبًا يا لبَكرٍ أينَ أينَ الفرارُ

«فاستغاث بهم لأن ينشروا له كليبًا، وهذا منه وعيد وتهدد. وأما قوله: (يا لَبكر أين أين الفرار) فإنما استغاث بهم لهم، أي لمَ تفرون استطالة عليهم ووعيدًا» [(٤)].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٢٠).

(٢) يسمي النحاة المستغاث منه: المستغاث من أجله والمستغاث له، وآثرت هذه التسمية لأنها أدل على المعنى وأظهر، انظر «شرح الأشموني» (٣/ ١٦٥)، «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٤٤).

(٣) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٤٤)، «شرح الأشموني» (٣/ ١٦٥). «حاشية الصبان» (٣/ ١٦٥)

(٤) «كتاب سيبويه» (١/ ٣١٨ـ٣١٩).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو (يا لَزيد لأقتلنك) قال مهلهل:

يــا لَبكرٍ أنشـروا لــي كليبًــا يــا لبَكــرٍ أيــنَ أيــنَ الفــرارُ

وقولهم: إنّ هذه لام الاستغاثة كأنه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف، ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازًا»[١].

٥ ـ يجوز أن تحذف لام الجر من المستغاث، ويختم حينئذ بالألف، فتقول: (يا محمداه) أي (يا لمحمد)، و(يا عجبًا) أي (يا للعجب).

جاء في (الكتاب): «وزعم الخليل أنّ هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت، نحو قولك: (يا عجباه) و(يا بكراه) إذا استغثت أو تعجبت، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه»[٢].

ويبدو أنّ الإتيان بالألف ينبئ عن استغاثة أقوى وأشد لما فيها من مدّ الصوت. فالمستغيث بالألف يمد صوته طالبًا النجدة، فقوله: (يا بكراه) أشدّ استغاثة من (يا لبكر).

وقد أشرنا إلى ذلك في باب التعجب.

وقد يؤتى بالألف لكون المستغاث بعيدًا حقيقة أو تجوزًا فيمدّ صوته لإسماعه.

التعجب بأسلوب الاستغاثة: علمنا في باب التعجب أنه قد يتعجب بأسلوب الاستغاثة فيقال: (يا للماء) (يا للداهية). وعلمنا أيضًا أنه قد تحذف

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٤٤).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٢٠)، انظر «الهمع» (١/ ١٨١)، «شرح الأشموني» (٣/ ١٦٦).

اللام ويؤتى في آخر المتعجب منه بالألف فتقول: (يا عجبا)، فلا نعيد ما سبق ذكره.

* * *

الندبة

المندوب: هو المتفجع عليه أو المتوجَّع منه ، ويكون مسبوقًا بـ(وا) أو (يا). فالأول نحو (وامحمداه) ، والثاني نحو (واكبداه) [١].

وتلحق آخر المندوب ألف ، إلا إذا أوقع في لبس ، فلك أن تجعل المد مجّانسًا لحركة ما قبله نحو (وا أباكيه) و(وا أباهُوه) في ندبة (أبيكِ) و(أبيه).

ويصح أيضًا أن تعامله معاملة المنادى فلا تمده فتقول: (يا عمر) ، و(وا محمد) [٢]. غير أن إلحاق ألف الندبة أظهر تفجعًا أو توجعًا لما فيه من مد الصوت.

وتندب المعرفة فقط ، ولا تندب النكرة ولا المبهم ، فلا يقال: (وا رجلاه) ولا (وا هذاه) [٣].

والحمد لله رب العالمين في البدء والختام

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٨١) ، «شرح الأشموني» (٣/ ١٦٧).
(٢) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣٢١) ، «شرح الأشموني» (٣/ ١٦٨).
(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣٢٤) ، «شرح ابن عقيل» (٢/ ٨٢).



مراجع الكتاب

١ ـ **الإتقان في علوم القرآن** لجلال الدين السيوطي ط٣/ ١٣٧٠ـ ١٩٥١/ م ـ شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر .

٢ ـ **إحياء النحو** لإبراهيم مصطفى ـ القاهرة ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، سنة ١٩٥٩ .

٣ ـ **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم** ، لأبي السعود محمد العمادي ، مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ٢١٠٣ .

٤ ـ **أساس البلاغة** لجار الله الزمخشري ـ مطابع الشعب ١٩٦٠ .

٥ ـ **أساليب القسم في اللغة العربية** ـ كاظم فتحي الراوي ـ مطبعة الجامعة ـ بغداد ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .

٦ ـ **أسرار العربية** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ـ تحقيق محمد بهجة البيطار ـ مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧م .

٧ ـ **أسماء الأفعال والأصوات دراسة ونقد** ـ عبد الهادي الفضلي ـ رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة بغداد ـ بالآلة الكاتبة .

٨ ـ **اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير** ـ بحث في مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد السادس عشر للدكتور سليم النعيمي .

٩ ـ **الأشباه والنظائر في النحو** ، لجلال الدين السيوطي ط٢ ـ حيدر آباد ـ الدكن ـ سنة ١٣٥٩هـ .

١٠ ـ **الأصوات اللغوية** لإبراهيم أنيس ـ مطبعة نهضة مصر .

١١ ـ **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب** لابن السيد البطليوسي ـ المطبعة الأدبية ـ بيروت ـ سنة ١٩٠١م .

١٢ ـ **الأمالي الشجرية** لأبي السعادات هبة الله بن الشجري ط١ ، مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الدكن ـ ١٣٤٩ هـ .

١٣ ـ **الأمالي النحوية** لابن الحاجب ـ مصورة عن مخطوطة الرياض .

١٤ ـ **الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال** لابن المنير الاسكندري ـ طبع بهامش الكشاف ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .

١٥ ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف** لأبي بركات بن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحمد ، ط٣ ـ مطبعة السعادة .

١٦ ـ **الأنموذج في أصول الفقه** للدكتور فاضل عبد الواحد ـ ط١ ـ مطبعة المعارف ببغداد ـ ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م .

١٧ ـ **الإيضاح في علل النحو** لأبي القاسم الزجاجي ـ تحقيق مازن المبارك ـ مطبعة المدني ـ مصر ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩م .

١٨ ـ **الإيضاح في علوم البلاغة** ـ تأليف جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني ـ تحقيق لجنة من أساتذة الأزهر ـ مطبعة السنة المحمدية .

١٩ ـ **البحر المحيط** لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن

حيان الأندلسي الغرناطي الجياني الشهير بأبي حيان ـ ط١ سنة ١٣٢٨هـ ـ مطبعة السعادة بمصر.

٢٠ ـ **بدائع الفوائد** لابن القيم ـ الطباعة المنيرية.

٢١ ـ **بديع القرآن** لابن أبي الأصبع المصري ـ تحقيق حفني شرف ـ ط١ ـ مكتبة نهضة مصر.

٢٢ ـ **البرهان في علوم القرآن** ـ لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ـ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ـ ط١/ ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م ـ دار إحياء الكتب العربية.

٢٣ ـ **تاج العروس شرح القاموس** لمحمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي ـ منشورات مكتبة الحياة ـ بيروت ـ تصوير الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦ هـ.

٢٤ ـ **تاريخ العرب قبل الإسلام** للدكتور جواد علي ـ ج ٧ / القسم اللغوي ـ مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.

٢٥ ـ **تأويل مشكل القرآن** لابن قتيبة ـ تحقيق السيد أحمر صقر ـ دار إحياء الكتب العربية.

٢٦ ـ **تحرير التحبير** لابن أبي الأصبع المصري ـ تحقيق حفني شرف ـ نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ القاهرة.

٢٧ ـ **تحقيقات نحوية** ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ دار ابن كثير ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م.

٢٨ ـ **تسهيل السبيل في فهم معاني التنزيل** لمحمد تاج الدين أبي الحسن البكري ـ مخطوطة بمكتبة الأوقاف بغداد برقم (٢٣٢٠).

٢٩ ـ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** لابن مالك ـ تحقيق محمد كامل بركات ـ ١٣٧٨هـ ـ ١٩٦٧م ـ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

٣٠ ـ **التطور النحوي للغة العربية** للأستاذ برجستراسر ـ مطبعة السماح ـ طبعها حمد حمدي البكري سنة ١٩٢٩م.

٣١ ـ **تفسير فتح القدير** للشوكاني ـ ط١ ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٤٩.

٣٢ ـ **التفسير القيم** لابن القيم، جمع محمد أويس الندوي ـ مطبعة السنّة المحمدية ١٣٨٦هـ ـ ١٩٤٩م.

٣٣ ـ **التفسير الكبير** لفخر الدين الرازي ـ المطبعة البهية ـ مصر.

٣٤ ـ **الجمل** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ـ ط٢ ـ سنة ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م مطبعة كلنكسيك ـ ١١ شارع ليل.

٣٥ ـ **الجملة العربية تأليفها وأقسامها** ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ دار ابن كثير ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م.

٣٦ ـ **الجملة العربية والمعنى** ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ دار ابن كثير ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م.

٣٧ ـ **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** للإمام علاء الدين بن علي بن الإمام بدر الدين بن محمد الأربلي ـ المطبعة الحيدرية ـ النجف ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م.

٣٨ ـ **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل** ـ مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

٣٩ ـ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ـ مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني بمصر.

٤٠ ـ حاشية السيد الشريف ابن الحسين الجرجاني على الكشاف ـ طبعت مع الكشاف.

٤١ ـ حاشية الشمني على مغني اللبيب ـ المطبعة البهية بمصر.

٤٢ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني ـ دار إحياء الكتب العربية.

٤٣ ـ حاشية على شرح التصريح للشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي، طبعت مع شرح التصريح.

٤٤ ـ حاشية على الكشاف لمجهول ـ مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم (٢٢٤٧).

٤٥ ـ حاشية على الملا جامي طبعت مع الملا جامي.

٤٦ ـ حدائق الدقائق شرح الأنموذج للزمخشري للبردعي، مخطوط بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ١٣٥٥.

٤٧ ـ خزانة الأدب ولب لسان العرب للشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي ـ ط١ ـ بولاق.

٤٨ ـ الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار ـ مطبعة دار الكتب المصرية.

٤٩ ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم ـ محمد عبد الخالق عضيمة ـ مطبعة السعادة.

٥٠ ـ الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ دار ابن كثير ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م.

٥١ ـ درة التنزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي ـ منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ ط١/ ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣م.

٥٢ ـ درة الغواص في أوهام الخواص لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ـ نشرته بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد.

٥٣ ـ دلائل الإعجاز ـ عبد القاهر الجرجاني ـ ط٣ أصدرتها دار المنار بمصر سنة ١٣٦٦هـ.

٥٤ ـ ذيل فصيح ثعلب ـ تأليف موفق الدين أبي محمد عبد اللطيف بن الحافظ بن أبي العز يوسف بن محمد البغدادي ـ نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي.

٥٥ ـ الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ـ تحقيق الدكتور شوقي ضيف ـ ط ١.

٥٦ ـ رسالة ابن كمال باشا في تحقيق معنى (كاد)، نشرها الدكتور رشيد العبيدي في مجلة كلية الدراسات الإسلامية ببغداد ـ العدد الخامس سنة ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣م.

٥٧ ـ روح المعاني في تفسير القرآن الكريم لشهاب الدين السيد محمود الآلوسي ـ إدارة الطباعة المنيرية ـ دار إحياء التراث العربي.

٥٨ ـ شرح ابن عقيل ـ دار إحياء الكتب العربية.

٥٩ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ـ دار إحياء الكتب العربية.

٦٠ ـ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ـ المطبعة العلوية في النجف سنة ١٣٤٢هـ.

٦١ ـ شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهري ـ دار إحياء الكتب العربية.

٦٢ ـ شرح رضي الدين الإستراباذي على الكافية ، لابن الحاجب.

٦٣ ـ شرح السيرافي على كتاب سيبويه ، مطبوع بهامش الكتاب.

٦٤ ـ شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

٦٥ ـ شرح شواهد الأشموني ، طبع مع شرح الأشموني ـ دار إحياء الكتب العربية.

٦٦ ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تحقيق عدنان الدوري ـ مطبعة العاني ببغداد ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م.

٦٧ ـ شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ ط٩ ـ سنة ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧م.

٦٨ ـ شرح المختصر على تلخيص المفتاح للتفتازاني ـ طهران.

٦٩ ـ شرح المغني للدماميني بهامش حاشية الشمني على المغني ـ المطبعة البهية بمصر.

٧٠ ـ شرح المفصّل للزمخشري لموفق الدين ابن يعيش ، طبع ونشر إدارة الطباعة المنيرية.

٧١ ـ شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ـ دار الطباعة العامرة ـ نسخة مصورة.

٧٢ ـ الشرط بإن وإذا في القرآن الكريم ـ بحث للدكتور علي فودة ـ نشر في

مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض ـ المجلد الرابع ـ السنة السابعة ١٣٩٥ هـ ـ ١٣٩٦ هـ/ ١٩٧٥م ـ ١٩٧٦م.

٧٣ ـ الصحاح للجوهري ـ مطابع دار الكتاب العربي ـ مصر.

٧٤ ـ ضوابط الفنون لأبي البقاء الحسيني الكفوي ـ مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ٦٠١٠.

٧٥ ـ الطراز ليحيى بن حمزة العلوي ـ مطبعة المقتطف بمصر سنة ١٣٣٢ هـ ـ ١٩١٤م.

٧٦ ـ العربية ليوهان فك ـ ترجمة دكتور عبد الحليم النجار ـ مطبعة دار الكتاب العربي ـ القاهرة ١٣٧٠هـ ـ ١٩٥١م.

٧٧ ـ على طريق التفسير البياني ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ دار الفكر ـ عمان ـ الأردن ـ الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

٧٨ ـ العمدة لابن رشيق القيرواني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحمد ط٢ ـ ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

٧٩ ـ الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ـ نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٣ هـ

٨٠ ـ الفعل زمانه وأبنيته ـ الدكتور إبراهيم السامرائي ـ مطبعة العاني ـ بغداد ـ ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

٨١ ـ فقه اللغة لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي ـ مطبعة الاستقامة بالقاهرة ـ ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

٨٢ ـ في النحو العربي ـ مهدي المخزومي ـ ط١ ـ بيروت ١٩٦٤م.

٨٣ ـ القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز ابادي ـ ط٥ ـ شركة فن الطباعة ـ مصر.

٨٤ ـ قضية الإعراب في العربية بين أيدي الدارسين للدكتور رمضان عبد التواب، مقال نشر في مجلة (المجلة) العدد ١١٤ يونيو ١٩٦٦.

٨٥ ـ الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الدكتور زكي مبارك ـ ط١/ ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

٨٦ ـ كتاب الأصول لابن السراج ـ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ـ مطبعة النعمان ـ النجف الأشرف.

٨٧ ـ كتاب سيبويه مصور على طبعة بولاق ـ نشر مكتبة المثنى ببغداد.

٨٨ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ـ لجار الله الزمخشري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م.

٨٩ ـ الكليات لأبي البقاء الحسيني الكفوي ـ طبعة بولاق ط ٢.

٩٠ ـ لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري ـ مصور على طبعة بولاق.

٩١ ـ اللغات السامية لنولدكه ـ ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ـ القاهرة ١٩٦٣م.

٩٢ ـ المباحث اللغوية في العراق ـ الدكتور مصطفى جواد ـ ط٢/ ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م ـ مطبعة العاني ببغداد.

٩٣ ـ المثل السائر لنصر الله بن الأثير ـ مطبعة نهضة مصر ـ ط١/ ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠م.

٩٤ ـ **مجالس ثعلب** ، تحقيق عبد السلام هارون ـ دار المعارف بمصر .

٩٥ ـ **مختصر المعاني** للتفتازاني .

٩٦ ـ **المخصص** لابن سيده ـ المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ببيروت ـ مصور عن الطبعة الأميرية سنة ١٣٢١هـ .

٩٧ ـ **المزهر في علوم اللغة** لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وجماعة ـ دار إحياء الكتب العربية ـ ط٤ ـ سنة ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م .

٩٨ ـ **المساعد على تسهيل الفوائد** لابن عقيل ، تحقيق محمد كامل بركات ـ طبع دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

٩٩ ـ **معاني القرآن** لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء ـ مطبعة دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة ـ ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥م .

١٠٠ ـ **معترك الأقران في إعجاز القرآن** لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد علي البجاوي . دار الثقافة العربية للطباعة .

١٠١ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

١٠٢ ـ **المفردات في غريب القرآن** لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ـ طهران .

١٠٣ ـ **المفصل في علوم العربية** للزمخشري ـ نشره محمود توفيق ـ مطبعة حجازي بالقاهرة .

١٠٤ ـ **المقتضب** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ القاهرة ١٣٨٦هـ .

١٠٥ ـ **المقرب** لابن عصفور ـ تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ـ مطبعة العاني ـ بغداد.

١٠٦ ـ **ملا جامي** ـ نشرته بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد.

١٠٧ ـ **من أسرار اللغة** لإبراهيم أنيس.

١٠٨ ـ **منثور الفوائد** لأبي البركات بن الأنباري، مخطوطة بمكتبة أحمد الثالث برقم ٢٧٢٩.

١٠٩ ـ **نحو الفعل** لأحمد عبد الستار الجواري ـ مطبعة المجمع العلمي العراقي ببغداد ـ ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

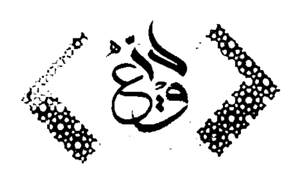
١١٠ ـ **النحو الوافي** لعباس حسن ـ ط٢ ـ دار المعارف بمصر.

١١١ ـ **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة** ـ محمد أحمد عرفة ـ مطبعة السعادة بمصر.

١١٢ ـ **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز** للفخر الرازي ـ مطبعة الآداب والمؤيد بمصر القاهرة سنة ١٣١٧هـ.

١١٣ ـ **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين السيوطي، ط١ ـ سنة ١٣٢٧هـ ـ مطبعة السعادة بمصر.

❊ ❊ ❊



فهرس الموضوعات

❊ ❊ ❊